المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

(أبو الحسين النحوي و كتابه التفسح في اللغة)

دراسة وتقويم

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها تخصص النحو والصرف

إعداد الطالبة:
سارة بنت سعد الحربي.
٣٠٢٨٠٢٣٧١

إشراف الدكتور:
سليمان بن علي الضحيان
أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في جامعة القصيم

١٤٣٨/١٤٣٧هـ
٢٠١٧/٢٠١٦م

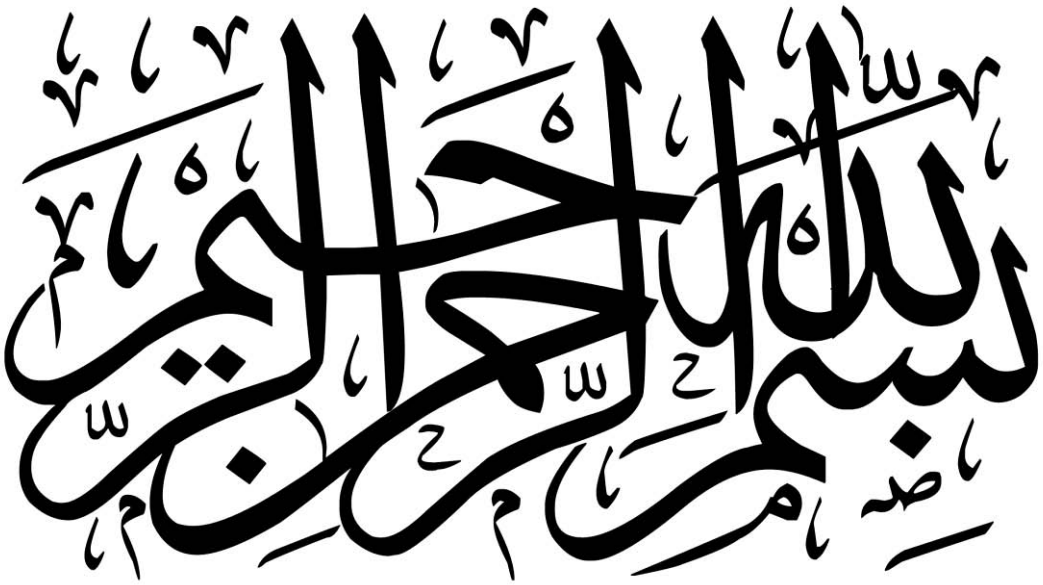
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والديّ برًّا وإحسانًا،

إلى إخوتي عرفانًا وإكرامًا،

إلى من كان سندًا وعونًا في مواصلة الدراسة (زوجي)،

إلى من كان له فضل في وصولي إلى هذه المرحلة،

أهدي هذا العمل.

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: أبو الحسين النحوي وكتابه (التفسح في اللغة) دراسة وتقويم.

اسم الباحثة: سارة بنت سعد الحربي.

الدرجة العلمية: رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها تخصص النحو والصرف.

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وستة فصول، وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة: اشتملت على مشكلات البحث وتساؤلاته، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف الدراسة، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.

- **التمهيد:** وفيه الحديث عن أمرين:

الأمر الأول: حديث عن المؤلف أبي الحسين النحوي، من حيث: (اسمه وكنيته ولقبه، ومولده ونشأته، ومكانته العلمية، وعقيدته، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره، ووفاته).

والأمر الثاني: حديث عن مصطلح التفسح في اللغة، وفيه عرض لمعناه في اللغة، وعند علماء اللغة والنحو، وعند البلاغيين والنقاد القدامى، ومفهومه عند الباحثين المحدثين.

أما فصول الرسالة فكانت على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** منهج المؤلف في كتابه، وضم خمسة مباحث:
  - المبحث الأول: طريقة المؤلف في عرض المادة العلمية، وفيه مطلبان:

  محتويات المادة العلمية، ومنهج المؤلف وأسلوبه في عرض مادة كتابه.
  - المبحث الثاني: موقفه من المصطلحات والحدود، مع ذكر أهم المصطلحات النحوية التي ذكرها المؤلف.
  - المبحث الثالث: موقفه من العلل والعوامل.
  - المبحث الرابع: موقفه من الخلاف النحوي.
  - المبحث الخامس: عنايته بلغات العرب، إذ ظهر جليًا عنايته بلغات العرب ونسبتها.
- **الفصل الثاني:** مصادر المؤلف في كتابه، وفيه مبحثان:
  - المبحث الأول: المصادر التي صرح بها، إذ نقل عن عدد من الصحابة، وبعض القراء

والمحدثين والمفسرين، وبعض علماء اللغة، وبعض الأعراب.

– المبحث الثاني: المصادر التي لم يصرح بها، وهي متعددة، منها مصادر في التفسير ومعاني القرآن، وعلم الحديث، وكتب في العربية وعلومها.

- **الفصل الثالث**: أصول الاستدلال لدى المؤلف، مع بيان موقفه من كل منها، ومنهجه منها في كتابه، وفيه أربعة مباحث:
  - المبحث الأول: السماع، ويشمل:
    -القرآن الكريم والقراءات.
    -الحديث النبوي.
    -كلام العرب: شعرًا ونثرًا.
  - المبحث الثاني: القياس.
  - المبحث الثالث: الإجماع.
  - المبحث الرابع: استصحاب الحال.
- **الفصل الرابع**: مستويات التفسح في الكتاب، وفيه أربعة مباحث:
  - المبحث الأول: المستوى الصوتي والصرفي، ويضم: التوسع بالإمالة، والاتباع الحركي، والإبدال، والاجتزاء، والزيادة، وتغيير بنية الكلمة، والقلب المكاني، والتحويل بين الصيغ.
  - المبحث الثاني: المستوى النحوي، ويضم: التوسع بالحذف، والاستغناء، والحمل على المعنى، والتقديم والتأخير، والفصل بين المتلازمين، والزيادة.
  - المبحث الثالث: المستوى الدلالي، ومن صوره: الترادف، والاشتراك اللفظي، والتضاد، والتعريب.
  - المبحث الرابع: المستوى البلاغي، بحسب علومه الثلاثة: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع.
- **الفصل الخامس**: آراء المؤلف في كتابه، وفيه ثلاثة مباحث:
  - المبحث الأول: آراء المؤلف النحوية، وتم دراسة عشرين مسألة متنوعة أشار لها المؤلف في كتابه.

- المبحث الثاني: آراء المؤلف الصرفية، وشمل ثلاث عشرة مسألة صرفية متنوعة.
- المبحث الثالث: مذهبه النحوي.

- **الفصل السادس**: تقويم الكتاب، وفيه مبحثان:
  - المبحث الأول: المحاسن.
  - المبحث الثاني: المآخذ.

وختم البحث بخاتمة استُعرض فيها أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث، ومن أهمها:

- ظهرت عناية أبي الحسين باللغة ومسائلها، وليس شيء أدل ذلك من كثرة مؤلفاته فيها.
- التوسع في اللغة شامل لجميع مستوياتها، وقد أبدع أبو الحسين بذكر أمثلة عليه في مجالات اللغة المختلفة.

ثم تلتها فهارس فنية متنوعة: فهرس الآيات، وفهرس القراءات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية والآثار، وفهرس لأقوال العرب وأمثالهم، وفهرس للأبيات الشعرية، وفهرس للأرجاز، وفهرس للمصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

Abstract

Thesis title: Abu Hussein al-Nahawi: a study and evaluation upon his book (Al tafassouh fi al-Logh'a).

Researcher Name: Sarah Saad Al-Harbi.

Education degree: Thesis submitted to complete the requirements for obtaining a master's degree in Arabic Linguistics and Literature Studies, Grammar major.

The research consists of an introduction, preface, six chapters and a conclusion as follows:

Introduction: Consists of research problems, questions, importance of subject, why it was chosen, objectives of study, previous studies, research methodology and research plan.

- preface: it contains two parts:

First part: Focuses on the author, Abu Hussein al-Nahawi, in terms of: (His name and surname, title, birth and childhood, scientific status, beliefs, elders, disciples, effects and death).

Second part: Focuses on the term of "al-tafassouh" in the language, presenting its linguistic meaning by linguists, grammarian, rhetorical community, old pundits and the term's concept by modern critics.

As for thesis's chapters:

- **Chapter I:** The author's methodology in his book, which consists of five topics, as follows:
  - Topic ١ : Author's mean on presenting the scientific subject, and has two demands:
    Scientific content, methodology and mean of author in presenting his book's subject.
  - Topic ٢: His position on the terminology and the limits, pointing out to the most important grammatical terms mentioned by the author.
  - Topic ٣: His position towards problems and factors.
  - Topic ٤: His position on grammatical arguments.
  - Topic ٥: His interest in Arabic language, as it was evident.

- **Chapter II:** The author's sources, regarding his book, and it consists of two topics:
  - Topic ١: Sources that he declared, as it was transferred from a number of Sahaba, some readers and interpreters, linguists and Bedouins.
  - Topic ٢: Sources that was not declared by him, such as interpretation and meanings of Quran, Hadith studies and some books about Arabic and its sciences.
- **Chapter III:** Inference origins and the statement of his position on all, Inference methodology in his book. This chapter consists of four topics:
  - Topic ١ : Listening and it includes:
- Holy Quran and reading.
- Hadith.
- Arab's language: Poetry and prose.
  - Topic ٢: Analogy.
  - Topic ٣: Ijma (Consensus).
  - Topic ٤: Istishab (the presumption of continuity).
- **Chapter IV:** Levels of al-Tafassouh in the book, including:

Topic ١: Vocal and morphological level, which includes Amplification, following vowel marks, consonant mutation, al-Tasrih, Addition trope, changing word structure, anastrophe and conversion between forms.

Topic ٢: Vocal and morphological level, which includes Deletion expansion, redundancy, Hyperbaton, Asyndeton, Addition trope.

Topic ٣: Semantic level, such as Synonymy, Polysemy, Antithesis, and Arabicization.

Topic ٤: Rhetoric level, according to its three types: The science of style, the science of meanings and the science of rhetorical figures.

Chapter V: Author's opinions on his book, which contains:

- Topic ١: Author's grammatical opinions, ٢٠ issues have been studied, pointed out by the author in his book.
- Topic ٢: Author's morphological opinions, which included ١٠ various morphological issue.
- Topic ٣: Author's grammatical school.

- **Chapter VI:** Book evaluation which includes:
  - Topic ١: Pros.
  - Topic ٢: Cons.

The research ends with a conclusion which reviews the most important findings that research reached, such as:

- Abu Hussein's high interest in the language, evidenced by the large number of his works regarding it.
- The expansion of language including all its levels. Abu Hussein has excelled by mentioning examples about himself in various areas of the language.

Followed by a variety of indexes: Index of Quran Verses, index of Quranic readings, index of hadith and effects, index of Arabs statements and Aphorism, index of poetry, index of sources/references and index of topics.

Praise be to Allah, Lord of the Worlds. Allah blessing and peace upon our Prophet Muhammad.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن للغة العربية مكانة سامقة ومنزلة شامخة زينها القرآن، وسمت بها أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولها من الخصائص ما تمتاز به عن غيرها من اللغات، ومن ذلك التفسح (التوسع في التعبير)، وفي هذا الأسلوب من أساليب التعبير تتجلى شجاعة العربية على اقتحام أبواب القول تقديمًا وتأخيرًا، وحذفًا وتقديرًا، وتعريفًا وتنكيرًا، إلا أنه لم يضع القدماء تحديدًا لهذا المصطلح على الرغم من وجوده ماثلاً في آثارهم، إذ أشاروا إلى أنه أوسع من أن يحاط به، ويعزى ذلك لأمرين:

- عدم استقرار هذا المصطلح عندهم من جهة.
- قلة من عقد له بابًا من النحاة من جهة أخرى.

وتردد المصطلح في مواضع متعددة من كتاب سيبويه، ولكنه لم يكن واضح المعالم والحدود، كما تردد -أيضًا- عند الفراء، وأبي عبيدة، وابن قتيبة في دراساتهم القرآنية.

"ولعل المصطلح كان أول ما نال استقلاله على يد أبي الحسين النحوي (٣٢٥هـ)، الذي أفرده بكتاب (التفسح في اللغة) الذي جمع فيه مؤلفه من توسعات العرب ومجازاتهم ما كان نادر المثال في بابه"[١].

ولذا رغبت أن يكون موضوع البحث في هذا الكتاب الفريد في نوعه، فكان عنوان البحث:

(أبو الحسين النحوي وكتابه التفسح في اللغة /دراسة وتقويم)

---

(١) التوسع في كتاب سيبويه: ٢١٢.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

إذا كان لكل بحث أسئلته وتساؤلاته، فإن هناك تساؤلات نطرحها بين يدي هذا البحث:

- ما معنى مصطلح التفسح (التوسع)؟، إذ هو كغيره من المصطلحات يحتاج إلى تعريف وتجلية، وبيان موقف أهل الفن منه.
- ما منزلة التفسح في العربية باعتباره سمة مميزة للغة العربية عن غيرها من اللغات، كما يقول أبو الحسين "ولا تعلم لغة أوسع تفسحًا وأدق تصرفًا من العربية، ولا أغمض مسلكًا ولا أخصر إيجازًا، ولا أقدح للأذهان إفهامًا"؟[1].
- ما مظاهره في مستويات اللغة (المستوى الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، والبلاغي) كما أوردها أبو الحسين؟.
- ما مصادر أبي الحسين التي اعتمد عليها في كتابه (التفسح في اللغة)؟.
- ما الأصول التي اعتمد عليها أبو الحسين في تقعيد آرائه النحوية والصرفية؟.
- ما آراء أبي الحسين النحوية والصرفية والدلالية التي بثها في كتابه (التفسح في اللغة)؟.

أهمية الموضوع:

ترجع أهمية الموضوع إلى أمور منها:

١- أن الكتاب فريد في موضوعه وهو (التفسح في اللغة) أي: التوسع في اللغة. وقد قال عنه المحقق في مقدمته: "كتاب التفسح لا كالكتب، بل هو بحث جم الفوائد، كثير المنافع، متعدد الوجوه كتاب يتردد فيه النحو والصرف والإعراب والقراءات واللهجات، فضلاً عن الفصاحة والبلاغة والبيان"[2].

٢- قِدَم مؤلفه فقد عاش أغلب حياته في القرن الثالث الهجري، وكان تلميذًا لعَلَمَين من أعلام المدرستين البصرة والكوفة وهما: المبرد وثعلب، فدراسته وإبراز جهوده تعد إضافة للدرس النحوي والصرفي والدلالي.

٣- إنَّ للمؤلف كتبًا عديدة في اللغة والنحو والأدب ومعاني القرآن، وقد فُقدت ولم

---

(١) التفسح في اللغة:٢٢.

(٢) المصدر السابق:١٠.

يبقَ منها إلا هذا الكتاب، فيمثل هذا الكتاب آراء المؤلف خير تمثيل.

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب الباعثة لهذا الموضوع ما يلي:

١- قلة الدراسات التي تناولت ظاهرة (التوسع) في اللغة، فدراسة هذا الموضوع تعد إضافة لمجال دراسة هذه الظاهرة.

٢- تفرد كتاب (التفسح في اللغة) في تناول هذه الظاهرة، ومن الأهمية أن يكون الكتاب هو مجال الدراسة لهذه الظاهرة.

٣- عدم وجود دراسة عن أبي الحسين النحوي، وهو عالم كان له جهد كبير في خدمة اللغة العربية، ومن الأهمية إبراز هذا الجهد، وتقديمه للدارسين في حقل الدراسات النحوية والصرفية والدلالية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى أمور منها:

١- بيان مصطلح التفسح (التوسع)، وبيان موقف أهل الفن منه.

٢- بيان مصادر المؤلف في كتابه من كتب وعلماء.

٣- بيان مظاهر التوسع في اللغة التي تناولها المؤلف في كتابه على المستويات المختلفة للغة: المستوى الصوتي والصرفي، والتوسع النحوي، والمستوى الدلالي، والمستوى البلاغي.

٤- إيضاح الاتجاه النحوي والصرفي للمؤلف من خلال دراسة آرائه للمسائل المختلفة النحوية والصرفية.

٥- بيان أصول الاستدلال لدى المؤلف من سماع وقياس واستصحاب وموقفه منها

٦- بيان المحاسن التي تميز بها الكتاب، والمآخذ التي وقع فيها مؤلفه.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة سابقة حول المؤلف أو الكتاب والسبب – فيما يظهر– أنه لم يطبع إلا حديثًا، حيث صدر الكتاب بتحقيق الدكتور: عادل العبيدي، عن دار دجلة في الأردن عام

٢٠١١م، وفي مقدمة تحقيقه تحدث عن المؤلف وعن الكتاب في ست صفحات.

وقد حققه من قبل -أيضًا- الدكتور عبد الجبار هادي، ولم يطبع[١].

ولم أجد أحدًا تناول أبا الحسين بالدراسة سوى أطروحة ماجستير بعنوان (التوسع في أصول النحو لابن السراج)، للباحث: صادق فوزي دباس النجادي.

تناول فيه الباحث دراسة مستفيضة عن ابن السراج، وموقفه من التوسع في اللغة، ومظاهره في كتابه، وعقد مبحثًا للموازنة بين ابن السراج وأبي الحسين في رؤيتهما من التوسع ومظاهره، لم تتجاوز أربع صفحات، وكانت الموازنة بينهما بإيجاز.

وأما موضوع الكتاب وهو (التوسع) فقد تناوله عدد من الباحثين من جوانب معينة في اللغة، وقد أفاد منها هذا البحث بتكوين رؤية وتصور عن هذه الظاهرة في اللغة، ومن ذلك:

- التوسع في كتاب سيبويه، د. عادل هادي العبيدي.

تناول فيه الباحث مفهوم التوسع، ومسوغاته، وموانعه، ثم تناول مستويات التوسع عند سيبويه، وهي: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والدلالي، والنحوي، والبلاغي، والعروضي، وموقف كتب أصول النحو من التوسع، وموقف كتب الضرائر من ذلك.

- ظاهرة الاتساع في النحو العربي، د. حسن محمود شبانة[٢].

يعد هذا الكتاب فريدًا في بابه، إذ هو محاولة من المؤلف للم شتات موضوع تناثر بين عدد من المؤلفات قديمًا وحديثًا، فتناول مفهوم الاتساع وعرض لمعناه اللغوي والاصطلاحي، وعلاقته بالقياس والاستحسان والضرورة، ثم عرض للاتساع عند سيبويه، فقد ظهر جليًا اهتمامه بهذه الظاهرة، وتناثر عناصرها في كتابه، ثم عرض للاتساع في آثار النحاة من

---

(١) أشار إليها عدد من الباحثين، انظر على سبيل المثال:

(التوسع في كتاب سيبويه)، للباحث: عادل هادي العبيدي، تقدم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب في جامعة المستنصرية، ٢٠٠٣م.

(التوسع في أصول النحو لابن السراج)، للباحث: صادق فوزي دباس النجادي، تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب في جامعة المستنصرية، ٢٠٠٤م.

و(الاتساع وأثره في المعجم)، للباحث: علاء صاحب حمادي، تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها من كلية التربية في جامعة كربلاء، ٢٠١٢م.

(٢) تقدم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب في جامعة اليرموك، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

بعده كالمبرد وابن السراج وابن جني وابن هشام والسيوطي وابن الأثير وبعض البلاغيين، ثم أفرد مسوغات الاتساع بفصل للدراسة، وختم بحثه بفصل عن مفردات ظاهرة الاتساع.

- مفهوم الاتساع وضوابطه في علم النحو، د.بهاء الدين بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن[1].

تناول فيه مفهوم الاتساع عند سيبويه وابن السراج، وذكر صورتين من صور الاتساع، وهي: الاتساع دون حذف كما في الظروف والمصادر، واتساع بالحذف، كما في حذف التنوين وإضافة الاسم الذي كان منونًا لما بعده، وحذف حرف الجر وانتصاب ما بعده على المفعولية به أو فيه، أو على التمييز، وحذف الاسم، كحذف المضاف، أو الموصوف.

- ظاهرة التوسع في المعنى في اللغة العربية دراسة لنماذج قرآنية، د. بلقاسم بلعرج[2].

أشار فيه لعدد من الظواهر اللغوية التي تُوسِّع فيها من حيث المعنى: كالاشترك اللفظي، والصيغ المشتركة، والجمع بين ألفاظ وصيغ متباينة في الدلالة، والعدول عن تعبير إلى آخر، والحذف، والتضمين، والتقديم والتأخير.

منهج البحث:

كان منهج البحث المتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي وسارت فيه الدراسة على النحو التالي:

١-جمع وحصر القضايا التي ستقوم عليها الدراسة من آراء نحوية وصرفية للمؤلف، ونماذج نص أبو الحسين على أن فيها توسعًا، وآراء لأبي الحسين في أصول الاستدلال من سماع وقياس واستصحاب وغيرها.

٢-تصنيف آرائه النحوية والصرفية، وتحليلها، بذكر أقوال العلماء فيها، وأدلة أقوالهم، ثم الترجيح ما أمكن.

٣-تصنيف مسائل التوسع في الكتاب إلى مستويات (الصوتي والصرفي، والنحوي،

---

(١) بحث منشور في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢٩، محرم، ١٤٢١هـ.

(٢) بحث منشور في مجلة التراث العربي، العدد ١٠٥، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

والدلالي، والبلاغي)، وتحليلها ودراستها.

٤- الاهتمام بمنهجية منضبطة في دراسة تلك الآراء والمسائل وفق ما يلي:

- وضع عنوانٍ لتلك المسائل، والآراء وذكر آراء العلماء فيها.
- ترتيب الآراء الواردة فيها تاريخيًّا.
- عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم، بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- ضبط القراءات القرآنية وتمييزها عن القراءة الشائعة مع عزوها وتوثيقها من كتب القراءات، وإن تعذر فمن كتب التفسير.
- تخريج الأحاديث النبوية من كتب السنة، مع بيان درجة صحة الحديث.
- تخريج الأبيات الشعرية، ونسبتها إلى قائليها، ما لم يكن القائل مجهولاً، مع ذكر بحورها، وضبطها بالشكل، وتوثيقها بإرجاعها إلى أهم المصادر وفي مقدمتها الدواوين الشعرية، ثم بعض الكتب النحوية والأدبية واللغوية التي ورد فيها، مع الاكتفاء بثلاثة كتب نسبت البيت الشعري، وثلاثة ذكرته دون نسبة.
- وضع ما صحح أو أضيف على النص المحقق في ما بدا أن محقق الكتاب أخطأ فيه بين معقوفتين [ ]، كما هو المنهج المتبع في التحقيق.

خطة البحث:

- **المقدمة**، واشتملت على مشكلات البحث وتساؤلاته، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف الدراسة، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وخطته.
- **التمهيد**: وفيه الحديث عن أمرين:
- الأمر الأول: حديث عن المؤلف أبي الحسين النحوي، من حيث: (اسمه وكنيته ولقبه، ومولده ونشأته، ومكانته العلمية، وعقيدته، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره، ووفاته).
- الأمر الثاني: حديث عن مصطلح التفسح في اللغة، وفيه عرض لمعناه في اللغة، وعند علماء اللغة والنحو، وعند البلاغيين والنقاد القدامى، ومفهومه عند الباحثين المُحدَثِين.
- **الفصل الأول**: منهج المؤلف في كتابه، وفيه خمسة مباحث:
  - المبحث الأول: طريقة المؤلف في عرض المادة العلمية.

- المبحث الثاني: موقفه من المصطلحات والحدود.
- المبحث الثالث: موقفه من العلل والعوامل.
- المبحث الرابع: موقفه من الخلاف النحوي.
- المبحث الخامس: عنايته بلغات العرب.

- **الفصل الثاني**: مصادر المؤلف في كتابه، وفيه مبحثان:
  - المبحث الأول: المصادر التي صرح بها.
  - المبحث الثاني: المصادر التي لم يصرح بها.
- **الفصل الثالث**: أصول الاستدلال لدى المؤلف، وفيه أربعة مباحث:
  - المبحث الأول: السماع، ويشمل:

-القرآن الكريم والقراءات.

-الحديث النبوي.

-كلام العرب: شعرًا ونثرًا.

  - المبحث الثاني: القياس.
  - المبحث الثالث: الإجماع.
  - المبحث الرابع: استصحاب الحال .
- **الفصل الرابع**: مستويات التفسح في الكتاب، وفيه أربعة مباحث:
  - المبحث الأول: المستوى الصوتي والصرفي.
  - المبحث الثاني: المستوى النحوي.
  - ا لمبحث الثالث: المستوى الدلالي.
  - المبحث الرابع: المستوى البلاغي.
- **الفصل الخامس**: آراء المؤلف في كتابه، وفيه ثلاثة مباحث:
  - المبحث الأول: آراء المؤلف النحوية.
  - المبحث الثاني: آراء المؤلف الصرفية.
  - المبحث الثالث: مذهبه النحوي.
- **الفصل السادس**: تقويم الكتاب، وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: المحاسن.
- المبحث الثاني: المآخذ.

وختم البحث بخاتمة استُعرض فيها أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث.

- ثم تلتها فهارس فنية متنوعة: فهرس للآيات القرآنية، وفهرس للقراءات ، وفهرس للأحاديث النبوية والآثار، وفهرس لأقوال العرب وأمثالهم، وفهرس للأبيات الشعرية، وفهرس للأرجاز، وفهرس للمصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

وقد واجهني في هذا البحث عدة صعوبات، منها:

– ما يتطلبه البحث العلمي من جهد مضن، وكثرة اطلاع، وسعة أفق حتى يؤتي ثماره، ويستوي على سوقه.

– الوهن في مواضع كثيرة من تحقيق الكتاب، مما ضاعف الجهد أثناء الدراسة.

– سقط بعض النصوص من المتن، وهل يرجع هذا الأمر إلى سقط في المخطوط أم من دار النشر في أثناء الطباعة؟، وقد تواصلت مع دار النشر للحصول على نسخة مكتملة من التحقيق، وأرسلوا لي نسخة امتازت بوجود الصفحة (٢٧٨)، وهي صفحة مكررة في الكتاب المطبوع.

– غياب المنهجية لدى مؤلف الكتاب، مما جعل موضوعاته متفرقة.

إلا أنّ بنعمة الله مما ساهم في تخفيف وطأة تلك الصعوبات توفيق الله وتيسيره ثم ما بذله المشرف الدكتور: سليمان الضحيان، من وقته وجهده في قراءة الموضوع، وتقديم الملاحظات والتوجيهات، بهدف رقي هذا البحث وتمامه، فله جزيل الشكر، وأجزل الكريم له الثواب.

كما أتوجه بالشكر إلى أستاذي الكريمين عضوي لجنة المناقشة:

الدكتور: بدر بن محمد الراشد.

والدكتور: ياسر بن محمد الخليل.

على ما تفضَّلا به من قبول قراءة هذه الرسالة، فأسأل الله أن يجزيَهما خير الجزاءِ، وأن ينفعني بما سيتفضَّلان به من ملحوظات وتنبيهات تصوِّبُ هذا العملَ، وتنيرُ لي دربي في مستقبلِي العلمِيِّ.

والشكر موصول لكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في جامعة القصيم قسم اللغة العربية وآدابها، ولكل من أفادني بجواب، أو أرشدني إلى صواب، أو دعا لي دعوة في ظهر الغيب، وفي مقدمتهم والداي العزيزان، وأساتذتي الأجلاء، وإخوتي الأفاضل، وأسرتي الغالية، وزميلاتي الكريمات في كلية العلوم والآداب في عنيزة.

والشكر لله أولاً وآخرًا على ما هيأ من أسباب، وذلل من صعاب لإتمام هذا البحث، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وفي الختام هذا عملي بعُجَرِهِ وبُجَرِهِ ومحاسنه والمآخذ عليه، وحسبي أني بذلت فيه ما أستطيع، فإن أصبت فمن الله وحده، وله الحمد والمنة أولاً وآخرًا، وإن أخطأت فأسأل الله الصفح عما فيه من زلل.

التمهيد.

أولاً: التعريف بالمؤلف.

ثانياً: مصطلح التفسح.

أولاً: التعريف بالمؤلف[١].

اسمه وكنيته:

عبد الله بن محمد بن سفيان، هكذا هو عند كل من ترجم له[٢]، ووجدتُ تلميذه عيسى ابن الوزير علي بن عيسى بن الجراح في كتاب له ذكر أنَّ اسم أبيه (سفيان)، قال: "حدَّثنا أبو الحسين عبد الله بن سفيان الخزَّاز النحوي، حدثنا أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد"[٣]، فاسم أبيه كما في رواية تلميذه (سفيان)، فهل تلميذه اختصر اسمه فأسقط اسم الأب، وذكر الجد، أم أنَّ هذا هو اسم أبيه؟، فتلميذه عيسى بن علي من أعلم الناس به، حيث إنه درس على يديه، ويكون المترجمون له تتابعوا على تسمية أبيه بـ(محمد) تقليدًا لأول من وهم بذلك.

والحق أنَّ اسم أبيه (محمد)، ويبدو أنَّ التلميذ اختصر الاسم، والدليل على ذلك ورود اسم أبيه (محمد) من طريقين:

الطريق الأول: رواية عن تلميذه عيسى ابن الوزير علي بن عيسى نفسه، كما في رواية الخطيب البغدادي، قال: "أخبرنا القاضي أبو الحسين محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الهاشمي، قال: أخبرنا عيسى بن علي، قال: حدثنا أبو الحسين عبد الله بن محمد بن سفيان النحوي الخزَّاز"[٤].

الطريق الثاني: رواية عن تلميذه الثاني أحمد بن محمد بن أبان، كما في رواية الحافظ المزي، قال: "أخبرنا بذلك أبو العز الحراني، قال: أنبأنا أبو الفرج بن كليب، قال: حدثنا أبو عثمان

---

(١) مصادر ترجمة المؤلف: الفهرست: ٩٠، وتاريخ بغداد:١١/ ٣٤٣-٣٤٤، ونزهة الألباء: ١٩٦- ١٩٧، والمنتظم:١٣/ ٣٦٩، وإنباه الرواة:٢/١٣٠، ١٣٥، والكامل في التاريخ:٧/ ١٣٣، وتاريخ الإسلام:٧/ ٥٠٩، والوافي بالوفيات: ١٧/ ٢٨٥، والبداية والنهاية: ١٥/ ١٠٤، والنجوم الزاهرة: ٣/ ٣٠٣، وبغية الوعاة: ٢/٥٥، وطبقات المفسرين للداوودي: ٢/ ٢٥٣-٢٥٤، وهدية العارفين: ١/٤٤٥، والأعلام: ٤/ ١١٩، ومعجم المؤلفين: ٢/٢٨٠، ومعجم المفسرين: ١/٣٢١، والموسوعة الميسرة: ٢/١٣٩٣، وترجمة محقق الكتاب د/ عادل العبيدي: ١١-١٤.

(٢) أجمع على هذا كل من ترجم له، انظر: مصادر ترجمته.

(٣) الثاني من حديث الوزير أبي القاسم عيسى بن علي:٣٦٧.

(٤) تاريخ بغداد:١١/٣٤٣-٣٤٤.

ابن ملة إملاءً، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن النعمان إملاءً، قال: أخبرنا أبو عمر عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن أبان، قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سفيان"[١].

فهذان طريقان متصلان بتلميذين من تلاميذه ينصان على أنَّ اسمه الثلاثي: (عبد الله بن محمد بن سفيان)، يضاف إلى هذا ترجمته في الكتب المتقدمة، وهذا أشبه باليقين على أن اسم أبيه (محمد).

وكذلك نص أكثر من ترجم له [٢] على أن كنيته (أبو الحسين)، ووردت -أيضًا- في صفحة العنوان من مخطوط كتاب (التفسح) كما ذكره المحقق[٣].

وقد وردت تكنيته بأبي الحسن في بعض كتب التراجم[٤]، فهل له كنية أخرى؟.

الظاهر أنها تصحيف؛ لأنها وردت في كتب التراجم المتأخرة، دون الإشارة فيها إلى كنيته (أبي الحسين)، التي وردت عند المتقدمين، وهذا ما يدل على أن (الحسن) فيها مُصَحَّف عن (الحسين).

لقبه:

عُرف أبو الحسين بعدة ألقاب من أشهرها (**النحوي**)، فقد ذكره كل من ترجم له؛ وهذا اللقب جاء من عنايته بهذا العلم، ومن هذا قراءته كتاب سيبويه على شيخه المبرد، كما ورد في ترجمته[٥]، وكتاب سيبويه قد عُرفت منزلته لدى العلماء قديمًا وحديثًا، فقد كان المبرد إذا أراد

---

(١) تهذيب الكمال:٨/٣٣٠.

(٢) انظر:الفهرست: ٩٠، وتاريخ بغداد: ٣٤٣/١١، ونزهة الألباء: ١٩٦، وتاريخ دمشق: ٢٤٧/٥٦، والمنتظم: ٣٦٩/١٣، وإنباه الرواة: ١٣٠/٢، ١٣٥، والكامل في التاريخ: ١٣٣/٧، وتاريخ الإسلام ٥٠٩/٧، والنجوم الزاهرة: ٣٠٣/٣، وخزانة الأدب: ٢٦/١، وهدية العارفين: ٤٤٥/١، والأعلام: ١١٩/٤، ومعجم المفسرين: ٣٢١/١.

(٣) انظر: التفسح في اللغة:١١.

(٤) انظر: الوافي بالوفيات: ٢٨٥/١٧، والبداية والنهاية: ١٠٤/١٥، وبغية الوعاة:٥٥/٢، وطبقات المفسرين للداوودي: ٢٥٣/٢، ومعجم المؤلفين: ٢٨٠/٢، والموسوعة الميسرة: ١٣٩٣/٢.

(٥) انظر: تاريخ بغداد: ٣٤٣/١١-٣٤٤.

أحد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: "هل ركبت البحر؟" استعظامًا لهذا الكتاب[١].

واشتهر – أيضًا– بلقب (**الخزَّاز**)[٢]، بفتح الخاء وتشديد الزاي الأولى[٣]، وهو لقب لبائع الخز[٤] ، ولعل هذا اللقب جاء من عمله في ذلك أول أمره أو عمل آبائه، وقد ورد هذا اللقب بصيغ أخرى، إذ ورد بلفظ (الجزار)[٥] ، و(الخراز)[٦]، و(الحزار)[٧]، و(الخزار)[٨]، وهذا الاضطراب في كتب التراجم المتأخرة دليل على أنه من تصحيف النساخ، وصحة اللقب هو ما أوردته أولاً وهو (الخَزَّاز)؛ لاتفاق كتب التراجم المتقدمة عليه.

ولقب بـ (**البغدادي**)[٩]؛ ولعلَّ ذلك من سكناه ببغداد، فقد ترجم له الخطيب البغدادي في كتابه[١٠].

مولده ونشأته:

يعد أبو الحسين النحوي من العلماء المغمورين، فقد اكتنف حياته الغموض، ولم يذكر

---

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين: ٣٩، وإنباه الرواة: ٣٤٨/٢.

(٢) الفهرست:٩٠، والصاحبي: ١٠٠، وتاريخ بغداد: ٣٤٣/١١، والمنتظم: ٣٦٩/١٣، وإنباه الرواة:١٣٠/٢، ١٣٥، والكامل في التاريخ: ١٣٣/٧، وتاريخ الإسلام: ٥٠٩/٧، والبداية والنهاية:١٠٤/١٥، ومعجم المفسرين: ٣٢١/١.

(٣) الأنساب: ٣٥٦/٢.

(٤) هي ثياب تنسج من صوف وإِبْرَيْسَمٍ، انظر: لسان العرب مادة (خزز).

(٥) انظر: نزهة الألباء: ١٩٦، والنجوم الزاهرة: ٣٠٣/٣، وكشف الظنون: ١٤٥٨/٢، وإيضاح المكنون: ٤٥٠/٢، وهدية العارفين: ٤٤٥/١، والأعلام: ١١٩/٤.

(٦) انظر: تاريخ دمشق: ٢٤٧/٥٦، والوافي بالوفيات: ٢٨٥/١٧، وبغية الوعاة: ٥٥/٢، وهدية العارفين: ٤٤٥/١، والموسوعة الميسرة: ١٣٩٣/٢.

(٧) انظر: طبقات المفسرين للداوودي: ٢/ ٢٥٣.

(٨) انظر: معجم المؤلفين: ٢٨٠/٢.

(٩) انظر: هدية العارفين: ٤٤٥/١.

(١٠) انظر: تاريخ بغداد: ٣٤٣/١١.

المؤرخون شيئًا عن مولده ونشأته وحياته المبكرة، إلا أننا يمكن أن نستنتج تاريخ ولادته من بعض ما كُتِبَ عنه، وما ثبت من روايته، وذلك أنه روى عن شيخه المحدث إبراهيم بن سعيد الجوهري المتوفى سنة ٢٥٣هـ[١]، وإذا كان أبو الحسين توفي سنة ٣٢٥هـ، فيكون بين وفاته ووفاة شيخه الجوهري ٧٢ سنة، فيكون روى عنه صغيرًا على عادة المتقدمين بتسميع أبنائهم صغارًا، ويمكن تقدير روايته عنه على وجه التقريب وعمره بين الثامنة والثانية عشرة يزيد أو ينقص بمقدار بضع سنوات، وبهذا التقدير يكون ولد ما بين سنتي: ٢٣٨هـ و٢٤١هـ ، ويكون توفي وعمره بين ٨٠ و٨٤ سنة يزيد أو ينقص ببضع سنوات.

أما ما أورده أصحاب التراجم في نشأته، فهي إشارات يسيرة عن حياته، منها:

- سكناه في بغداد، وتلقيه العلم على أيدي علمائها من النحويين كالمبرد وثعلب، والمحدث الجوهري، والقاضي إسماعيل بن إسحاق، فقد أورد الخطيب البغدادي ترجمة له في كتابه تاريخ بغداد[٢]، ولا نعلم هل ولد فيها، أم هو ممن قدم إليها من غير أهلها ؟؛ لأن منهج الخطيب في تاريخه أنه يترجم لكل من دخل بغداد سواءً من أهلها أو الوافدين عليها .

- عمل ورَّاقًا للقاضي إسماعيل بن إسحاق[٣]، وستأتي ترجمته في شيوخه، والقاضي توفي سنة ٢٨٢هـ، ولا ندري كم مكث ورَّاقًا للقاضي؟

ويمكن تقديرها على وجه التقريب، فإذا كان القاضي توفي سنة ٢٨٢هـ، وأبو الحسين ولد – حسب تقديرنا– بين سنتي ٢٣٨-٢٤١هـ، فيكون عمر أبي الحسين حين وفاة القاضي ما بين ٤١ و٤٤ سنة، ولا شك أنه لم يَلِ الكتابة للقاضي إلا بعد أن بلغ مرتبة من العلم والضبط والشهرة، تؤهِّله لولاية هذا المنصب، فيكون حينما ولي الكتابة للقاضي قد تجاوز الثلاثين من عمره، و على هذا تكون أقصى مدة قضاها كاتبًا للقاضي حوالي عشر سنوات تزيد أو تنقص

---

(١) ستأتي ترجمته لاحقًا في شيوخه.

(٢) انظر: ١١/ ٣٤٣-٣٤٤.

(٣) انظر: تاريخ بغداد: ٣٤٤/١١.

قليلاً، هذا على اعتبار أنه استمر بالكتابة له، ولم يلِهَا فترة قصيرة فقط.

- عمله معلمًا في دار الوزير أبي الحسن علي بن عيسى[١]، حيث تتلمذ على يديه أولاد الوزير[٢]، والوزير علي بن عيسى تولى الوزارة مرتين، الأولى من شهر محرم سنة ٣٠١هـ إلى شهر ذي الحجة سنة ٣٠٤هـ، والثانية من شهر ذي العقدة سنة ٣١٤هـ إلى شهر ربيع الأول سنة ٣١٦هـ[٣]، ولا نعلم هل درَّس في بيته أيام وزارته الأولى أم الثانية؟، والراجح أنها في ولايته الثانية؛ لأنَّ من تلاميذه عيسى ابن الوزير علي بن عيسى، وهو قد ولد سنة ٣٠٢هـ[٤]، فيكون عمره في ولاية أبيه الثانية ١٢ سنة، وهو عمر مناسب لطلب العلم.

- رحلته لمكة كما أشار إلى ذلك في كتابه حيث يقول: "وسمعت بمكة عن العسقلاني"[٥]، وهذا خبر فيه تصريح برحلته إلى مكة للحج، فهل مكث في مكة بعد الحج؟، هذا أمر لا يمكن أن نقطع به، وتصريحه بالسماع في مكة عن العسقلاني، ليس فيه دليل على مكثه في مكة، فقد يكون روى عنه في أيام الحج.

مكانته العلمية:

يعد أبو الحسين النحوي من العلماء الثقات كما وصفه بذلك من ترجم له[٦]، ويشهد لهذا

---

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن داود بن الجراح، كان وزيرًا للخليفتين العباسيين: المقتدر بالله والقاهر بالله، توفي سنة ٣٣٤هـ. انظر: تاريخ بغداد: ٤٥٩/١٣-٤٦٢، وتاريخ دمشق: ١٢٠/٤٣-١٢٧، ومعجم الأدباء: ١٨٢٣/٤-١٨٢٦، وسير أعلام النبلاء:٢٩٨/١٥-٣٠١.

(٢) انظر: الفهرست:٩٠، وإنباه الرواة: ١٣٥/٢، والوافي بالوفيات: ٢٨٥/١٧، وبغية الوعاة: ٥٥/٢.

(٣) انظر: معجم الأنساب والأسر الحاكمة في التاريخ الإسلامي: ٨.

(٤) انظر: تاريخ بغداد:٥١٥/١٢-٥١٦.

(٥) التفسح في اللغة: ١٥٣.

(٦) انظر: تاريخ بغداد: ٣٤٣/١١، والمنتظم: ٣٦٩/١٣، وإنباه الرواة: ١٣٠/٢، وتاريخ الإسلام: ٥٠٩/٧، والبداية والنهاية: ١٠٤/١٥.

عمله معلمًا في دار الوزير أبي الحسن علي بن عيسى، فغزارة العلم، والأمانة، وحسن الخلق مما يطلبه الخلفاء والوزراء في معلمي أبنائهم، وكان اصطفاء الأفذاذ من هؤلاء العلماء لتأديب الأبناء منهجًا سلكه الخلفاء وغيرهم، فالكسائي كان معلمًا للرشيد ولابنه الأمين من بعده[١]، وكان الفراء مؤدبًا لابني المأمون[٢]، وغيرهما ممن ذاع صيته من العلماء.

وذكر القفطي أن أبا الحسين :"هو الذي عمل كتاب علي بن عيسى في القرآن، ونحله إياه"[٣]، لكن رواية ابن النديم – وهو الأقرب عهدًا بأبي الحسين– تنص على أنه أعانه على تأليفه، قال ابن النديم وهو يعدد الكتب التي ألفها الوزير علي بن عيسى: "كتاب معاني القرآن وتفسيره، وأعانه عليه أبو الحسين الخزاز، وأبو بكر بن مجاهد"[٤].

وهذا الطلب من الوزير يدل على المكانة العلمية التي وصل إليها أبو الحسين.

وهذه المكانة جعلت –أيضًا– القاضي أبو عمر محمد بن يوسف[٥]، أو ابنه القاضي عمر بن أبي عمر[٦] يطلب من أبي الحسين تأليف كتاب في (أخبار أعيان الحكام)، وهذا دليل على تمكنه من علم التراجم .

وقد كان أبو الحسين – أيضًا– جيِّد الخط بشهادة القفطي بذلك، قال عنه: "ورأيتُ بخطه كتاب شعر أبي تمام، وهو في غاية الإتقان والجودة"[٧].

ونقل ابن النديم في كتابه بعضًا من الكتب التي كتبها أبو الحسين بخط يده، فيقول: "قرأتُ بخط أبي الحسين الخزاز"[٨]، وعدَّه –أيضًا– من النحويين واللغويين الذين خلطوا المذهبين[٩].

---

(١) انظر: نزهة الألباء:٦١.

(٢) انظر: المصدر السابق:٨٢.

(٣) إنباه الرواة:١٣٥/٢.

(٤) انظر: الفهرست:٣٧، ١٤٢.

(٥) انظر ترجمته: تاريخ بغداد:٦٣٥/٤-٦٣٩، وسير أعلام النبلاء:٥٥٥/١٤-٥٥٧، والديباج المذهب:١٨١/١-١٨٣.

(٦) انظر ترجمته: تاريخ بغداد:٨١/١٣-٨٥، والديباج المذهب:٧٥/٢-٧٧.

(٧) إنباه الرواة: ١٣٥/٢.

(٨) الفهرست:٤٧، ٦٢، ٦٤.

(٩) انظر: المصدر السابق:٨٥، ٩٠.

عقيدته:

يظهر من خلال قراءة كتاب التفسح أنَّ أبا الحسين -رحمه الله- كان معتزليًا، يتضح هذا من تقريره مذهب المعتزلة في خلق أفعال العباد، فقد خرَّج قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾[١] تخريج المعتزلة، حيث قال: "أي: يسميهم ضُلالاً"[٢].

وقد خرَّج ابن جني الآيات التي مِثلَها في احتوائها على فعل مزيد بهمزة في أوله على معناه الاعتزالي، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾[٣]، قال ابن جني عنها: "تأويل ذلك -والله أعلم- وجده ضالاً، كقوله: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾[٤]"[٥]، وقال في باب (فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية)، وقال فيه: "وأذكر يومًا وقد خطر لي خاطر مما نحن بسبيله فقلت: لو قام إنسان على خدمة هذا العلم ستين سنة حتى لا يحظى منه إلا بهذا الموضع لما كان مغبونًا فيه، ولا منتقص الحظ منه، ولا السعادة منه، وذلك قول الله عزَّ اسمه: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾[٦]، ولن يخلو (أَغْفَلنا) هنا من أن يكون من باب فعلتُ الشيء، أي: صادفْتُه ووافقته"[٧].

ومذهب المعتزلة في (أفعال العباد) لخصه القاضي عبد الجبار بقوله: "اتفق كل أهل العدل على أنَّ أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثةٌ من جهتهم، وأنَّ الله أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال إنَّ الله خالقها ومحدثها فقد عظُمَ خطؤه"[٨].

---

(١) سورة التوبة:١١٥.

(٢) التفسح في اللغة:١٩٠.

(٣) سورة الجاثية:٢٣.

(٤) سورة الضحى:٧.

(٥) المحتسب:٢٢٨/١.

(٦) سورة الكهف:٢٨.

(٧) الخصائص:٢٥٦/٣.

(٨) المغني في أبواب التوحيد والعقل: ٣/٨.

وقرَّر أبو الحسين -أيضًا- مذهب المعتزلة في نفي الصفات الذاتية عن الله، حيث قال عن القرآن: "اتبع قوم ما تشابه منه ابتغاء الفتنة بتأويله...، فاتَّبعوا بزيغ قلوبهم ما وقع في القرآن من ألفاظ جاءت على سعة الكلام وعلى تفسح اللغة في افتنان النظام، فضاقت عن فهمها قلوب العوام، فكانوا بعلمها كطَغام نيام...، فأجازوا صفة الخالق -جل ثناؤه- مجاز صفة المخلوق،... فقال جلَّ جلاله ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾[٢]، فشبهوا مَنْ لا يشبهه شيء بما تشبهه الأشياء في خلقها وتبعضها، فتوهموا عليه -جلَّ وعزَّ- التبعيض والتصوير"[٣].

وفسَّر المقصود بالوجه في الآية بقوله: "أي كل شيء غيره من جميع المخلوقات هالك إلا هو"[٤].

وهذا التفسير منه -رحمه الله- متفق عليه لدى جميع المذاهب الإسلامية، ومنهم أهل السنة؛ إذ لم يقل أحد إنَّ الله - عزَّ وجل- يهلك إلا وجهه تعالى الله عن ذلك.

والذي يدل على الاعتزال في كلام أبي الحسين أنه نفى صفة الوجه، وجعلها من (التبعيض) أي أنه ينفي صفات الله الذاتية التي أثبتها لنفسه في القرآن الكريم كصفات (العين، واليد، والوجه) وفقًا لمذهب المعتزلة، فمن أهم أصولهم (التوحيد)، ومن أهم لوازم التوحيد عندهم نفي الصفات عن الله؛ لأنهم يرون أنَّ القول بالصفات يعارض التوحيد، وذلك أنَّ (الواحد) هو الذي لا يتجزأ ولا يتبعض، والصفات إنما هي أجزاء وأبعاض؛ فإثباتها ينافي التوحيد من جهة، ويلزم منه التشبيه من جهة أخرى[٥].

ومذهب أهل السنة إثبات تلك الصفات على الوجه الذي يليق بجلاله، ولهذا فسَّر بعض

---

(١) سورة القصص:٨٨.

(٢) سورة الرحمن:٢٧.

(٣) التفسح في اللغة:٢٧ -٢٨.

(٤) المصدر السابق:٢٩.

(٥) انظر: شرح الأصول الخمسة : ١٣٠-١٣١، وانظر:٢١٦-٢٣٠.

السلف قوله تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾[١] بأنه ما أريد به وجهه ، قال مجاهد والثوري في هذه الآية "أي: إلا ما أريد به وجهه"[٢]، فيستفاد من الآية إثبات صفة الوجه، وتكون خرجت مخرج كلام العرب في قولهم: أنا عائذ بوجهك، فمقصوده أنه عائذ بك لكنه ذكر الوجه لأنه أشرف ما فيه.

وقد لخص ابن خزيمة مذهب أهل السنة في صفة الوجه بقوله: "فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز، وتهامة، واليمن، والعراق، والشام، ومصر، مذهبنا أن نثبت لله ما أثبته الله لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين، عز ربنا عن أن يشبه المخلوقين وجل ربنا عن مقالة المعطلين"[٣].

شيوخه:

نظرًا لاقتضاب ترجمة المؤلف فإنه لم يتبين أخذه للعلم إلا من أربعة أشياخ أجلاء، صرَّح بالرواية عنهم في كتابه (التفسح في اللغة)، ووجدت له شيخًا خامسًا، وكان لهؤلاء العلماء عظيم الأثر في علمه، ولعله أخذ عن غيرهم؛ يشهد لذلك سعة ثقافته وتنوع مؤلفاته، وهؤلاء العلماء هم:

١- **القاضي إسماعيل بن إسحاق القاضي**: وهو أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل ابن محدث البصرة حماد بن زيد بن درهم الأزدي، البصري المالكي، قاضي بغداد، وصاحب التصانيف، توفي سنة٢٨٢هـ[٤].

وهو من كان أبو الحسين ورَّاقًا له كما أسلفنا، وكان مع علمه وفقهه وانشغاله بالقضاء له باع في علم العربية، فقد قال عنه المبرد: "القاضي أعلم مني بالتصريف"[٥]، وقال عنه الشيرازي :"كان من نظراء أبي العباس محمد بن يزيد المبرد في علم كتاب

---

(١) سورة القصص:٨٨.

(٢) تفسير القرآن العظيم:١٠/٤٩٢.

(٣) كتاب التوحيد:١/٢٦.

(٤) انظر: تاريخ بغداد:٧/٢٧٢-٢٨١، وترتيب المدارك:٤/٢٧٨-٢٩٣، والديباج المذهّب:١/٢٨٢-٢٩٠.

(٥) ترتيب المدارك: ٤/٢٨١.

سيبويه، وكان المبرد يقول: لولا أنه مشتغل برئاسة العلم والقضاء لذهب برئاستنا في النحو والأدب"[١].

وصرَّح أبو الحسين في كتابه بالأخذ عنه، ومن ذلك قوله: "حدّثنا إسماعيل القاضي"[٢]، و"سألت عنها إسماعيل القاضي"[٣].

٢- **محمد بن يزيد الثمالي (المبرد)**: من أئمة نحاة البصرة، ولد سنة ٢١٠هـ، وممن روى عنه الجرمي، والمازني، والسجستاني، وممن أخذ عنه الزجاج، وابن السراج، ومبرمان، له مصنفات منها: الكامل في اللغة والأدب، والمقتضب، توفي سنة ٢٨٥هـ[٤].

وقد صرح أبو الحسين في كتابه بالأخذ عنه، ومن ذلك قوله: " قال لي محمد بن يزيد:"[٥]، "وسمعتُ محمد بن يزيد النحوي يقول"[٦]، "وسألتُ عنها محمد بن يزيد"[٧].

وقال الخطيب البغدادي: "بلغني عن أبي الفتح عُبيد الله بن أحمد النحوي، قال: توفي أبو الحسين الخزَّاز النحوي صاحب إسماعيل القاضي ووراقه، ومن قرأ على المبرد كتاب سيبويه"[٨].

ويعدُّ أبو الحسين من أخص تلاميذ المبرد، قال ابن فارس: "سمعت أبا الحسين أحمد ابن علي الأحول يقول: سمعتُ أبا الحسين عبد الله بن سفيان النحوي الخزَّاز يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرّد يقول: الاسم مُشتق من (سما) إذَا علا. قال: وَكَانَ أبو العباس رُبما اختصني بكثير من علمه فلا يُشركني فيه غيري"[٩].

---

(١) طبقات الفقهاء: ١٦٥.

(٢) التفسح في اللغة:٧١.

(٣) المصدر السابق:٢٨٧.

(٤) انظر: مراتب النحويين:٨٣، وأخبار النحويين البصريين ٧٢-٨٠، ومعجم الأدباء ٦/٢٦٧٨-٢٦٨٤.

(٥) التفسح في اللغة:٩٨.

(٦) المصدر السابق:٢٢٦.

(٧) المصدر السابق:٢٨٦.

(٨) تاريخ بغداد:١١/٣٤٤.

(٩) الصاحبي:١٠٠.

وهذا يدل على أن أبا الحسين من خواص تلاميذ المبرد، بل قد يكون من أخصهم به، وهذه مرتبة جليلة بلغها أبو الحسين؛ إذ لا شك أن المبرد لم يخصه بكثير من علمه إلا لنبوغه وإعجاب المبرد به.

٣- **أحمد بن يحيى الشيباني (ثعلب)**: وهو من أئمة نحاة الكوفة، ولد سنة ٢٠٠هـ، وسمع من محمد بن سلام الجمحي، وعلي بن المغيرة الأثرم، وسلمة بن عاصم وغيرهم، وروى عنه اليزيدي والأخفش الأصغر ونفطويه وغيرهم، له مصنفات منها: معاني القرآن، واختلاف النحويين، توفي سنة ٢٩١هـ(١).

وقد صرح أبو الحسين في كتابه بالأخذ عنه، حيث قال: "كما قال الأعشى، أنشدناه أحمد بن يحيى"(٢).

والمبرد وثعلب عَلَمان من أعلام العلم والأدب: يقول أبو عمر الزاهد: "سألتُ أبا بكر بن السراج، فقلت: أي الرجلين أعلم، أثعلب أم المبرد؟ فقال: ما أقول في رجلين العالَم بينهما"(٣).

وقال الصولي: "ومن جليل من رأيناه ولزمناه، وأكثرنا عنه ممن بعد صيته، وشهد بالعلم له، ووقع الإجماع عليه اثنان: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، وأبو العباس أحمد ابن يحيى الشيباني رحمهما الله"(٤).

وقال أبو بكر بن أبي الأزهر(٥):

أيَا طالـــبَ العلـــمِ لا تجهلـــنْ ... و عُـــذْ بالمـــبرد أو ثعلـــبِ

تَجِـدْ عِنـدَ هَـذينِ عِلْـمَ الـوَرى ... فـــلا تَـــكُ كالجَمَـــلِ الأَجـــربِ

عُلـــومُ الخَلائِـــق مَقرونَـــةٌ ... بِهَـــذينِ في الشـــرقِ والمغـــربِ

---

(١) انظر: مراتب النحويين: ٩٥-٩٦، ومعجم الأدباء:٢/٥٣٦-٥٥٤، وبغية الوعاة:١/٣٩٦-٣٩٨.

(٢) التفسح في اللغة:٢٤٥.

(٣) تاريخ بغداد: ٦/٤٥٣.

(٤) أخبار أبي تمام: ٧.

(٥) بيت من المتقارب، ورد في: تاريخ بغداد:٦/٤٥١-٤٥٢، معجم الأدباء:٢/٥٤٣.

٤- **إبراهيم بن سعيد الجوهري**، أبو إسحاق بن أبي عثمان البغدادي، وهو من مشاهير المحدثين، قال عنه الذهبي: "الإمام الحافظ المجود، صاحب (المسند) الأكبر، أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد البغدادي الجوهري، وأصله من طبرستان، ولد بعد السبعين ومائة"(١).

وقد روى الجوهري عن أئمة الحديث كسفيان بن عيينة وغيره، وروى عنه مسلم في صحيحه، وأصحاب السنن، وجماعة كثيرة، وصنف المسند، وتوفي ٢٥٣هـ(٢).

وقد روى أبو الحسين عن الجوهري، حيث روى المزي خبرًا بسند متصل إلى أحمد بن محمد بن أبان، جاء فيه: "أخبرنا...، قال: أخبرنا أبو عمر عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن أبان، قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سفيان، قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد"، وذكر الخبر(٣)، وإبراهيم بن سعيد، هو إبراهيم ابن سعيد الجوهري.

٥- **العسقلاني**: وقد صرَّح أبو الحسين بالرواية عنه في كتابه، حيث قال: "وسمعت بمكة عن العسقلاني"(٤)، ولم يتبين لي من يكون هذا العسقلاني؟، فثمة كثر بهذا اللقب، والعجب من محقق الكتاب أنه ترجم في حاشيته لآدم بن أبي إياس العسقلاني، وهو قد توفي سنة ٢٢٠ هـ، أي قبل ولادة أبي الحسين!.

ووجدت ثلاثة ممن يلقبون بـ (العسقلاني) قد يكون أحدهم هو المقصود، وهم:

الأول: محمد بن خلف بن عمار العسقلاني ، من كبار المحدثين، قال عنه الذهبي: "من أئمة العلم" توفي سنة ٢٦٠هـ(٥).

---

(١) سير أعلام النبلاء: ١٤٩/١٢.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٦١٨/٦-٦٢١، وتهذيب الكمال: ٩٥/٢-٩٨، وسير أعلام النبلاء: ١٤٩/١٢-١٥١.

(٣) تهذيب الكمال :٣٣٠/٨.

(٤) التفسح في اللغة: ١٥٣.

(٥) انظر: الجرح والتعديل:٢٤٥/٧، وتهذيب الكمال:٢ذه/١٦١-١٦٢، وتاريخ الإسلام:١٧٣/٦.

والثاني: عيسى بن أحمد بن عيسى وهو -أيضًا- من المحدثين الثقات، تُوُفِّيَ سنة ٢٦٨هـ[١].

والثالث: أبو العباس محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني، محدث فلسطين، ويعد من كبار المحدثين، توفي سنة ٣١٠هـ[٢].

تلامذته:

لا نعرف الكثير عن تلاميذه، فمن عرفناه منهم ثلاثة، وهم:

١- **عيسى بن علي بن عيسى الجراح**: ابن الوزير علي بن عيسى، ولد سنة ٣٠٢ هـ، سمع من البغوي، و ابن أبي داود، وابن صاعد وغيرهم، حدث عنه أبو القاسم الأزهري وأبو محمد الخلال، وعلي التنوخي وآخرون، كان ثبت السماع صحيح الكتاب، توفي سنة ٣٩١هـ، أملى عدة مجالس[٣]، وفي مجالسه التي وصلتنا روايته عن أبي الحسين[٤].

٢- **أبو الحسين أحمد بن علي الأحول**: أشار إليه ابن فارس في كتابه بروايته عن أبي الحسين، قال ابن فارس: "سمعتُ أبا الحسين أحمد بن علي الأحول، يقول: سمعتُ أبا الحسين عبد الله بن سفيان النحوي الخزاز"[٥]، ولم أقف له على ترجمة.

٣- **أحمد بن محمد بن أبان بن ميمون أبو عبد الله السراج**: من رواة الحديث، روى عن ليث بن حماد الصفار، وأبي إبراهيم الترجماني، وأبي الربيع الزهراني، وروى عنه: سعد بن أبي العباس الصيرفي، قال الخطيب البغدادي عنه: "أحاديثه

---

(١) انظر: الجرح والتعديل:٢٧٢/٦، وتهذيب الكمال:٥٨٤/٢٢-٥٨٧، وتاريخ الإسلام:٣٨٢/٦.

(٢) انظر: طبقات علماء الحديث:٤٨١/٢، وسير أعلام النبلاء:٢٩٢/١٤-٢٩٣، وطبقات الحفاظ للسيوطي:٣٢٣.

(٣) انظر: تاريخ بغداد:٥١٥/١٢-٥١٦، وسير أعلام النبلاء:٥٤٩/١٦-٥٥١، والوافي بالوفيات:١٥١/٢٣-١٥٢.

(٤) انظر: الثاني من حديث الوزير أبي القاسم عيسى بن علي:٣٦٧.

(٥) الصاحبي:١٠٠.

مستقيمة"[١].

وقد تقدم ذكر السند الذي فيه رواية أحمد بن أبان عن أبي الحسين في حديثنا عن شيخه (إبراهيم الجوهري)[٢].

آثاره:

المؤلفات والإرث العلمي هي الأثر الخالد الذي يخلفه العلماء بعد رحيلهم، وكان لأبي الحسين نصيب وافر من المؤلفات العلمية، قال الخطيب البغدادي عنه: "وكان ثقة، وله مصنفات في علوم القرآن غزيرة الفوائد"[٣].

وصلنا من كتبه كتاب (التفسح في اللغة)، ولم يكن له أثر كبير في من بعده سوى بعض النقول، إذ نقل منه ابن برهان رأيًّا نحويًا[٤]، ونقل منه عبد القادر البغدادي في كتابه (خزانة الأدب) بعض الآراء[٥]، وكتابه (شرح شواهد المغني)[٦].

ومصنفاته الأخرى لا نعلم عنها إلا عناوينها في كتب من ترجموا له، أو إشارة أبي الحسين إليها في كتابه (التفسح في اللغة).

وهذه المؤلفات هي:

أولاً: ما انفرد المؤلف بذكره:

١- **إقامة الألفاظ على حدودها**، يقول في وصفه: "وإنما يكون الإثبات دليلاً على النفي فيما لا يجوز اجتماعه من المعاني، وقد ذكرنا ذلك وأحكمناه في كتاب (إقامة الألفاظ على حدودها)"[٧].

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد:٦/٦٧-٦٨، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة:١/٤٦٦- ٤٦٧.

(٢) انظر: ١٣ من الرسالة.

(٣) تاريخ بغداد:١١/٣٤٣.

(٤) انظر: شرح اللمع لابن برهان:٢/٣٤٤.

(٥) انظر: خزانة الأدب:١/٢٦، ٥/٣٩١، ٩/٥٣٢، ١١/٥٨.

(٦) انظر: شرح شواهد المغني:٤/٢٢٩، ٢٨٤، ٢٩٦، ٧/١٧٩.

(٧) التفسح في اللغة:١٣٥.

٢- **البصائر**، يقول فيه المؤلف: "وقد ذكرنا من ذلك في كتاب (البصائر) ما كان أصله من عند العرب فوقع إلى العجم فنطقوا به، وما كان مُخرج أصله من عند الفرس فوقع إلى العرب فعرَّبته"[١].

٣- **الفصاحة**، وصفه المؤلف بقوله: "ولنا كتاب في (الفصاحة) جمعناه، ويشتمل على الأخبار عن نتائج قلوب عقلاء العرب، النزّاحة للفطن، الميّاحة لها، فتؤديها بألسنٍ وفصاحة"[٢].

ثانيًا: ما ذكرته كتب التراجم:

١- **أخبار أعيان الحكام**[٣]، قال ابن النديم: "ألفه لأبي الحسين بن أبي عمرو"[٤]، وهو عمر بن محمد بن حماد بن أبي عمرو قاضي بغداد في عصره.

٢- **أعياد النفوس في ذكر العلم**[٥].

٣- **رمضان وما قيل فيه**[٦].

٤- **السراري الذهبيّات والمسكيات**[٧]، وذكره ابن النديم باسم: **السراري الذهبيّات والمسلّيات**[٨]، وكلمة سراري بمعنى جواري كما وردت في لسان العرب[٩]،

---

(١) التفسح في اللغة:١٣٥.

(٢) المصدر السابق:٧٩.

(٣) الفهرست:٩٠، والوافي بالوفيات:٢٨٥/١٧، وهدية العارفين: ٤٤٥/١، وإنباه الرواة: ١٣٥/٢ وفيه (أعيان الحلم) وهو تصحيف إذ لا معنى له، و لمخالفته ما في بقية كتب من ترجم له.

(٤) الفهرست:٩٠.

(٥) المصدر السابق، والوافي بالوفيات:٢٨٥/١٧، وهدية العارفين:٤٤٥/١، وإنباه الرواة:١٣٥/٢ بلفظ (المعلم). والذي أرجحه صحة ما جاء عن ابن النديم في (الفهرست)؛ لتقدمه، ولمخالفة القفطي في (إنباه الرواة) ما في بقية كتب التراجم في ذلك.

(٦) الفهرست:٩٠، وإنباه الرواة: ١٣٥/٢، والوافي بالوفيات: ٢٨٥/١٧.

(٧) إنباه الرواة:١٣٥/٢.

(٨) الفهرست:٩٠.

(٩) انظر: لسان العرب مادة (سرر).

ووصفهن غالبًا ما يرد فيه كلمة (ذهبيات).

ولم أعثر على كلمة (مسكيات)، أو ما يوحي إليها أو يشير لتلك الدلالة، وإنما وجدت ما يؤيد معنى (مسليات) من خلال وصفهن بأوصاف تجعل منهن ذلك، ومنه ما ذكره ابن فضل الله العمري بقوله:

" قال لي أبو الصفا عمر بن إسحاق الشبلي...يوجد من الجواري الهنديات من يبلغ ثمنها عشرين ألف تنكة[١] وأكثر...، قلت: وكيف تبلغ الجارية هذا الثمن مع الرخص؟ قال لي: كل واحد في مجلس على انفراد؛ لحسن خَلْقِها، ولطف خَلائِقِها، ولأن غالب مثل هذه الجواري يحفظن القرآن، ويكتبن الخط، ويروين الأشعار والأخبار، ويُجِدن الغناء، وضرب العود، ويلعبن الشطرنج والنرد...وغالبهن ذهبيات الألوان" [٢].

ووصف ابن الخطيب النساء في غرناطة بقوله: "وقد بَلغْن من التفنن في الزينة لهذا العهد والمظاهرة بين المصبغات، والتنفيس بالذهبيات والديباجيات، والتماجن في أشكال الحلي"[٣].

فقد وردت كلمة الذهبيات في وصف الجواري كما سبق، وورد من وصفهن بحفظ القرآن وإجادة الخط ورواية الأشعار وإجادة الغناء والعزف ولعب الشطرنج والنرد، مما يرجح كلمة المسليات على كلمة المسكيات.

٥- المختصر في علم العربية[٤].

٦- المختصر في النحو[٥].

وهل هما كتابان مختلفان أم كتاب واحد؟ والذي أراه أنهما كتاب واحد، إذ إنَّ علم النحو عُرف لدى المتقدمين بـ(علم العربية).

---

(١) التَنْكَة: نقد ذهبي أو فضي، يعادل (تُولة واحدة)، أو (١١)جرامًا و(٦٤٤)مل جرام، كما يساوي أيضًا (٥٠) جيتلاً، وقد عرفت الهند هذا النقد منذ عهد المغول انظر: مسالك الأبصار:٣/٥٣.

(٢) مسالك الأبصار:٣/٧٠-٧١.

(٣) الإحاطة في أخبار غرناطة:١/١٣٩.

(٤) الفهرست:٩٠، ونزهة الألباء:١٩٧، وإنباه الرواة: ٢/١٣٥، والوافي بالوفيات: ١٧/٢٨٥، وهدية العارفين:١/٤٤٥، وإيضاح الكنون:٢/٤٥٠، والأعلام:٤/١١٩، والموسوعة الميسرة:٢/١٣٩٣.

(٥) بغية الوعاة: ٢/٥٥، وطبقات المفسرين للداوودي:١/٢٥٣، ومعجم المؤلفين:٢/٢٨٠.

٧- **المذكر والمؤنث**[١].

٨- **معاني القرآن**[٢]، ألفه للوزير علي بن عيسى[٣]، وقد أشار له المؤلف في كتابه[٤].

٩- **المقصور والممدود**[٥].

وفاته:

أجمعت المصادر التي ترجمت له على أن وفاته في يوم الثلاثاء لليلة بقيت من شهر ربيع الأول من عام ٣٢٥هـ[٦]. إلا أن المؤرخ المصري ابن تغري بردي ذكر أن وفاته في عام ٣٢٦هـ[٧]، وهو أمر لا يعتد به؛ لإجماع من ترجموا له على خلاف ذلك، ولتأخر ابن تغري بردي حيث عاش في القرن التاسع، فيبعد أن ينفرد بمعلومة تاريخية، لم يسبق إليها، ولم ينسبها لمرجع متقدم تخص ترجمة قبله بما يقرب من خمسة قرون.

---

(١) الفهرست: ٩٠، ونزهة الألباء:١٩٧، وإنباه الرواة:١٣٥/٢، والوافي بالوفيات:٢٨٥/١٧، وبغية الوعاة:٥٥/٢، وطبقات المفسرين للداوودي:٢٥٤/١، وهدية العارفين:٤٤٥/١، والأعلام:١١٩/٤، ومعجم المؤلفين٢٨٠/٢، والموسوعة الميسرة:١٣٩٣/٢.

(٢) الفهرست: ٩٠، وإنباه الرواة:١٣٥/٢، والوافي بالوفيات:٢٨٥/١٧، وبغية الوعاة:٥٥/٢، وطبقات المفسرين للداوودي:٢٥٣/١، وهدية العارفين:٤٤٥/١، ومعجم المؤلفين:٢٨٠/٢، ومعجم المفسرين:٣٢١/١.

(٣) انظر: الفهرست: ٣٧، ٩٠، وإنباه الرواة:١٣٥/٢، وطبقات المفسرين للداوودي:٢٥٣/١، ومعجم المفسرين: ٣٢١/١.

(٤) انظر: التفسح في اللغة:١٩٤.

(٥) الفهرست: ٩٠، ونزهة الألباء:١٩٧، وإنباه الرواة:١٣٥/٢، والوافي بالوفيات:٢٨٥/١٧، وبغية الوعاة:٥٥/٢، وطبقات المفسرين للداوودي:٢٥٤/١، وهدية العارفين:٤٤٥/١، والأعلام:١١٩/٤، ومعجم المؤلفين:٢٨٠/٢.

(٦) انظر: تاريخ بغداد:٣٤٤/١١، ونزهة الألباء: ١٩٧، والمنتظم:٣٦٩/١٣، والكامل في التاريخ: ١٣٣/٧، وتاريخ الإسلام:٥٠٩/٧، والوافي بالوفيات:٢٨٥/١٧، والبداية والنهاية:١٠٤/١٥، وبغية الوعاة:٥٥/٢، وطبقات المفسرين للداوودي:٢٥٤/١، وكشف الظنون:١٤٥٨/٢، وإيضاح الكنون:٤٥٠/٢، وهدية العارفين:٤٤٥/١، والأعلام:١١٩/٤، ومعجم المؤلفين:٢٨٠/٢، ومعجم المفسرين:٣٢١/١، والموسوعة الميسرة:١٣٩٣/٢.

(٧) النجوم الزاهرة ٣٠٣/٣.

ثانياً: التفسح في اللغة:

يقف هذا المبحث على معنى (التفسح)، الذي جاء عنوانًا لكتاب أبي الحسين، وهو يُظهر الإبداع في اللغة؛ فقد جاء الكتاب زاخرًا بالمجازات، والاتساعات اللغوية من خلال الأمثلة القرآنية، والأبيات الشعرية، والعبارات المختلفة، التي تمثل التوسع، والمجاز في مستويات اللغة المختلفة.

ومصطلح (التفسح) الذي عنون به أبو الحسين كتابه ليس متداولاً عند النحويين، ويبدو أنَّ أبا الحسين هو أول من استعمله، وبعده استعمله ابن جني الذي وُلِد قبل وفاة أبي الحسين بثلاث سنوات تقريبًا.

قال ابن جني: "قد يستعملون من الكلام ما غيره آثر في نفوسهم منه؛ سعةً في التفسح، وإرخاءً للتنفس، وشُحًّا على ما جَشِموه فتواضعوه، أن يتكارهوه فيُلغوه ويطرحوه. فاعرف ذلك مذهبًا لهم، ولا تطعن عليهم متى ورد عنهم شيء منه"(١).

ولم يحده أبو الحسين بتعريف جامع مانع، ولعل هذا راجع لطبيعة عصره، إذ كانت الحدود في طور النمو والنشأة، إلا أننا نجد معنى (التفسح) من خلال كتابه فيما يبحثه من موضوعات تُعنى بالتوسع والمجاز في مستويات اللغة المختلفة: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي، والمستوى البلاغي.

ونجد إشاراتٍ واضحة من المؤلف نفسه بأنه يعني بالتفسح: التوسع في التعبير والاتساع فيه، ومن تلك الإشارات قوله: " فاللغات في الأمم مختلفات، وبعضها أوسع في التصرف من بعض، ولا تُعلم لغة أوسع تفسحًا، وأدق تصرفًا من العربية، ولا أغمض مسلكًا ولا أخصر إيجازًا، ولا أقدح للأذهان إفهامًا"(٢).

وقوله: "وذلك أنَّ كلام العرب –وإن كثر الاتساع فيه– محظورٌ بحروف معدودة

---

(١) الخصائص:٣/٣١٩.

(٢) التفسح في اللغة:٢٢.

معروفة"[١]، وفي موضع آخر يقول:" ومن ضاق عن معرفة سعة اللغة جعل معانيها ومعاني ما شاركها في مخارج ألفاظها واحدًا، فيكثُر زللُه وتبطُل علله"[٢].

ومن أوضح المواضع التي أشار فيها مؤلف الكتاب إلى معنى التفسح، تلك التي يعطف فيها كلمة التفسح على كلمة التوسع حين يقول: "ولما نظر علي بن أبي طالب –رحمه الله ونضر وجهه– إلى الطبائع قد اختلت بملابسة العجم، وإلى الألسن قد بدأت في طرقات السقم، ألقى إلى أبي الأسود حروفًا من العربية، يطارح بهن الحسن والحسين، فكانت كأعظم النعم و المنن، فتفسح فيها واتسع" [٣].

ومن هنا نخلص إلى أن أبا الحسين النحوي استعمل مصطلح (التفسح) وهو يريد به (التوسع) أو (الاتساع)، فالتفسح والتوسع والاتساع مصطلحات بمعنى واحد، إلا أنَّ مصطلحا (التوسع) و(الاتساع) أكثر تداولاً؛ إذ لم يُستعمل مصطلح (التفسح) إلا لدى أبي الحسين وابن جني كما ذكرت سابقًا، وأما مصطلحا (التوسع) و(الاتساع) فنجدهما متداولين لدى علماء اللغة والبلاغة بدءًا من الخليل وسيبويه في دراساتهم اللغوية ، والجاحظ والجرجاني في دراساتهم البلاغية، حتى أصبحنا نلمح وجود هذا المفهوم في معظم الدراسات اللغوية؛ لما له من أهمية كبيرة في إثراء اللغة بجميع فنونها من نحو، وصرف، وبلاغة، وأدب.

وقد عبر اللغويون والنحويون عن هذا المفهوم بشكل صريح مستخدمين صيغًا متعددة، تلتقي جميعها بالجذر (وَسَعَ) وذلك في حديثهم عن المضمون نفسه، وهو ضرب من التصرف في التعبير ، وهذا يدلل على أنَّ علماء اللغة والنحو قد تنبهوا لظاهرة التوسع مفهومًا ومصطلحًا.

ومن هنا سأستعرض مفهوم (التوسع) أو (الاتساع) من خلال البحث عن المعنى اللغوي لهما، ومن ثم تتبع هذا المفهوم عند علماء اللغة والنحو القدماء، ثم عند البلاغيين، ومن بعد ذلك عند المحدثين، مُحَاولةً الوصول لتصور واضح عن مفهوم التوسع الاصطلاحي.

---

(١) التفسح في اللغة:٢٣.

(٢) المصدر السابق++:٣٨.

(٣) المصدر السابق:٥٠.

معنى التوسع والاتساع في اللغة:

جاء في القاموس المحيط: "توسَّعوا في المجلس: تفسَّحوا، ووسَّعه توسيعًا: ضد ضيَّقه، فاتّسع، واستَوسع"(١).

وعند ابن منظور: "السَّعة نقيض الضيق، وتوسَّعوا في المجالس: أي تفسَّحوا، واتَّسع النهار: امتد وطال"(٢).

ونلحظ في نصوص أصحاب المعاجم -كما أسلفت- الترادف بين كلمتي (التفسح والتوسع)، ويتجلى الترادف تجليًا واضحًا جدًا بنص الأزهري حيث يقول: "الفُسَاحَة: السَّعَة الواسعة في الأَرض، تقول: بَلدٌ فَسِيحٌ، ومَفَازةٌ فَسِيحَةٌ، وَأمرٌ فَسِيحٌ، وَلَك فِيهِ فَسْحَةٌ، أَي: سَعَة، والرجل يَفْسح لأَخيه في المجلس فَسْحًا إذا وسَّع له"(٣).

فهو يفسر:" فَسْحَةٌ، أَي: سَعَة"، ويفسر: "والرجل يَفْسح لأَخيه في المجلس فَسْحًا إذا وسَّع له".

ومؤدى هذا أنَّ (التفسح) و(التوسع) مترادفان، يؤديان معنى واحدًا، وهذا ما جعل أبا الحسين النحوي يستعمل مصطلح (التفسح)، وغيره يستعمل مصطلح (التوسع) أو (الاتساع)؛ إذ هي بمعنى واحد.

وهذه المعاني اللغوية التي ذكرها أصحاب المعاجم قد توحي بمعنى التوسع الاصطلاحي، وما يحمله من دلالة عامة على توسيع دلالة الألفاظ والتراكيب الأصلية لتشمل دلالات جديدة ومتعددة، ففي اللغة مرونة وجدة تسمح بتوليد دلالات مختلفة من خلال استعمال آليات كثيرة كالحذف، والاستغناء، والمجاز، والتقديم والتأخير.

وربما يعزز هذا المفهوم ما نجده عند علماء اللغة الأوائل، وعند البلاغيين الذين جاؤوا على مفهوم التوسع، وارتكزت عليه كثير من الدراسات المعاصرة لعدد من قضايا اللغة التي تلتقي مع مفهوم التوسع.

---

(١) القاموس المحيط:٣/٩١.

(٢) لسان العرب: مادة (وسع).

(٣) تهذيب اللغة:٤/٣٢٧.

مفهوم (التوسع، الاتساع) عند علماء اللغة والنحو:

إنَّ الإرهاصات الأولى عند اللغويين والنحاة، التي تحدَّد من خلالها مفهوم التوسع والاتساع في ما بعد، تبدأ مع **الخليل** في وقوفه عند مادة (شعب)، ففي (العين) المنسوب له يقول: "شَعَبَ الرجلُ أمرَه : فَرَّقه"، وهو يرى أنّ "هذا من عجائب الكلام ووسع اللغة والعربية أن يكون الشَّعْب تفرقًا، ويكون اجتماعًا، وقد نطق به الشعر"(١).

وفي مادة (شعر) يأتي الخليل على قول الأعشى:

وَكُلُّ طَوِيل كَأَنَّ السَّلِيـ ـطَ فِي حَيثُ وَارى الأَدِيمُ الشِّـعارا(٢)

فيقول:" معناه: بحيث وارى الشّعارُ الأديمَ، ولكنهم يقولون هذا وأشباهه لسعة العربية"(٣)، وهو بذلك يكون قد أتى على ذكر صيغة (الوسع) و(السعة) في أساليب لافتة للنظر في خروجها عن المألوف.

أما **سيبويه** فهو وإن لم يكن قد حدد تعريفًا ضابطًا لمفهوم التوسع، إلا أنه قد تميز في كتابه بكثرة استعماله وإيراده لهذا المفهوم في صيغ لغوية مختلفة، مثل (سعة الكلام)، و(الاتساع)، و(السعة)، ومن الأمثلة على ذلك –وهي كثيرة– تخصيص باب نص فيه على الاتساع، وهو قوله :"باب استعمال الفعل في اللَّفظ لا في المعنى؛ لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار، فمن ذلك أن تقول على قول السائل :كم صِيدَ عليه؟ و(كم) غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز، فتقول: صِيدَ عليه يومان. وإنما المعنى صِيدَ عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر"(٤).

وفي موضع آخر يقف عند أحد النصوص، ويشرح معناها بحملها على غير ظاهرها، إذ لو حملت على ظاهرها لما استقام المعنى، فيقول: "إن العرب إنما تفعل ذلك على سبيل الاتساع

---

(١) العين:١/٢٦٣.

(٢) بيت من المتقارب، ورد في ديوانه:٥٣، وورد منسوبًا له في: المنتخب من غريب كلام العرب:٢/٦٢٩، وتهذيب اللغة:١/٤١٨، وتاج العروس ١٢/ ١٨٣، وورد دون نسبة في: العين:١/٢٥٠، ولسان العرب: مادة (شعر).

(٣) العين: ١/٢٥٠.

(٤) الكتاب:١/٢١١.

والإيجاز في كلامها"[١].

ولا يمكننا تجاوز **ابن السراج** حيث يعد من أوائل العلماء الذين حاولوا أن يرسموا للاتساع حدودًا ومعالم، فقال: "الاتساع ضرب من الحذف، إلا أنّ الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله –أي:الإضمار– أنَّ هذا تقيمه مقام المحذوف، وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه، وتدع ما عمل فيه على حاله"[٢].

ويقول **ابن درستويه**: "قدحٌ نُضَارٌ، وإن شئت أضفت...،فإذا أضفت القدح إلى النضار فهو الأصل، وإن نوَّنت القدح، وجعلت النضار وصفًا له، فهو جائز على التوسع"[٣]، وقال أيضًا: "والخاتم، بالفتح اسم الطابع المختوم بالخاتم، وقد يُسمَّى به المختوم على التوسع"[٤].

وأما **أبو علي الفارسي** فيتحدث عن (التوسع) في بعض التراكيب النحوية فيقول: "صورة ما يَنْتَصِب على أنه ظرف من هذه الأسماء كصورة ما ينتصِبُ منها على أنه مفعولٌ فيه، إلا أن الذي يَنفصِلُ به كل واحدٍ من صاحبه موضعُ الكنايةِ، فلو قُلت: (صُمْتُ يومًا) فنصبتهُ نصبَ المفعول لَقُلْتَ إذا كَنَّيْتَ عنه: (صُمْتُهُ)، ولو كنيت عنه وقد جعَلْتَه ظرفًا لقلت: (صُمْتُ فيه)، وهذا التَّوسُّع إنما وقع في الظرف"[٥].

وأما **ابن جني** فذكر أن (التوسع) يكون في الكلمات المفردة، فهو يرى أن الإعلال بين حروف العلة قد يكون من باب التوسع، حيث يقول:"(الندَاوَة) فالواو فيه بدل من ياء، وأصله (نَدَايَة) لما ذكرنا من الإمالة في (النَّدَى) ولكن الياء قُلبت واوًا لضرب من التوسع"[٦].

ويكون –أيضًا– في التراكيب التي تستعمل في غير معناها الأصلي، كما في قوله: "فكل كلام قول، وليس كل قول كلامًا، هذا أصله، ثم يُتسع فيه، فيوضع القول على الاعتقادات والآراء" [٧].

---

(١) الكتاب:١/٢١٣.

(٢) الأصول في النحو:٢/٢٦٥.

(٣) تصحيح الفصيح وشرحه:٣٤٥.

(٤) المصدر السابق:٤٧٤.

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه:١/١١٩.

(٦) سر صناعة الإعراب:٢/ ٢٧٣.

(٧) الخصائص:١/١٧-١٨.

وأطلق على التوسع في التراكيب مسمى: (شجاعة العربية)، فقال: "اعلم أنَّ معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف"[١]، ثم ختم هذا الباب بقوله: "وكيف تصرّفت الحال فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية"[٢].

ويشارك **ابنُ سيده** ابنَ جني في أن بعضًا من صور قلب حروف العلة إنما هي من باب التوسع، حيث قال: "حَيْوَة: اسم رجل، قلبت الياء واوًا لضرب من التوسع، وكراهة لتضعيف الياء"[٣].

ويفسر **ابن يعيش** بعض صور التقدم في التراكيب على أنها من باب التوسع، حيث قال: "ورتبة المفعول أن يكون آخرًا، وقد تقدَّم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام به"[٤].

ولا شك أن ما سبق ذكره من أمثلة تدل على حضور مفهوم التوسع عند علماء اللغة والنحو.

ومما يلحظ في تنظيراتهم أن اللغويين كانت تنظيراتهم عن التوسع ميدانها الدلالة، وتنظيرات النحويين تنحو منحى البحث في التوسع بعمل العامل في التراكيب، والملحوظ أنهم يكادون يقصرون (الاتساع) في بضعة أبواب من الأبواب النحوية، فهو "يكاد يكون مقصورًا على الاتساع في الظروف...، والنصب بنزع الخافض، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه بدلاً منه، وحذف الصفة وإقامة الموصوف بدلاً منه"[٥]، وهذه المباحث مبثوثة في عدة أبواب نحوية، ولهذا يقول **السيوطي** – وهو من علماء القرن العاشر ذو الاطلاع الواسع على جهود النحويين في التقعيد– عن الاتساع: "وأنا أُشبِع القول في هذا الباب لقلة من عقد له بابًا من النحاة"[٦]، ثم كان كلامه كله في التوسع بنصب المصدر مفعولاً به، والتوسع في الظرف[٧]، لكن السيوطي نفسه يقول عن (الاتساع): "أن يُؤتى بكلام يتسع فيه التأويل بحسب ما تحتمله ألفاظه من

---

(١) المصدر السابق:٢/٣٦٠.

(٢) المصدر السابق:٢/٤٤٧.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم:٣/٣٩٧.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ١/٧٦.

(٥) مفهوم الاتساع وضوابطه:٣٧١.

(٦) الأشباه والنظائر في النحو: ١/٣١.

(٧) الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٣١– ٣٩

المعاني"[١]، وهذا الاختلاف في مفهوم التوسع لدى السيوطي إنما هو بناء على مستويات التوسع، فحديثه الأول كان عن التوسع في التراكيب، أي على المستوى النحوي، وكلامه الأخير كان عن التوسع في الدلالة.

وإذا قارنا عمل أبي الحسين بعمل النحويين نجده يتوسع بمفهوم (الاتساع) فهو يشمل كل ما كان خلاف الأصل في العمل النحوي، وهذا يشمل الحذف بجميع صوره، وزيادة حروف المعاني، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، ولعله السبب الذي دفع أبا الحسين لذلك أنه يتناول (الاتساع) بمفهومه الشامل في كل مستويات اللغة.

أصل المعنى عند البلاغيين والنقاد القدامى:

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند البحث في مفهوم التوسع عند البلاغيين هو السؤال عما إذا كان البلاغيون قد أضافوا لهذا المفهوم جديدًا، أم أنهم يلتقون مع النحويين فيه؟ وهل من الممكن أن نجد تعريفًا اصطلاحيًا نظريًا لمفهوم التوسع عند البلاغيين وهم الذين درسوا الألفاظ والمعاني دراسة مستفيضة؟، فمن المستبعد أن يكونوا قد غفلوا عن قضية التوسع في اللغة.

يشير **الجاحظ** في كتابه (الحيوان) إلى التوسع حين يقول: "وكلُّ بيضة في الأرض فإن اسم الذي فيها والذي يخرج منها فرخ، إلا بيض الدجاج فإنه يسمى فرُّوجًا، ولا يسمى فرخًا، إلا أنَّ الشعراء يجعلون الفرُّوج فرخًا على التوسع في الكلام، ويجوِّزون في الشعر أشياء لا يجوِّزونها في غير الشعر"[٢]، وهذا يدل على أنَّ الجاحظ يعني بالتوسع: إطلاق لفظ على غير مسماه الأصلي.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن:٥/١٦٠٠.

(٢) الحيوان:١/١٩٩.

وفي موضع آخر يقف الجاحظ عند قوله تعالى: ﴿ يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ ﴾ [١]، ويشرح التوسع في استعمال (شَرَاب)، فيقول: "العسل ليس بشَرَاب، وإنما هو شيء يحوَّل بالماء شرابًا، أو بالماء نبيذًا، فسماه كما ترى شَرَابًا، إذ كان يجيء منه الشَّرَاب.

وقد جاء في كلام العرب أن يقولوا: جاءَتِ السَّماءُ اليومَ بأمرٍ عظيمٍ.

وقد قال الشاعر :

إذا سَقَط السَّماءُ بأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْناهُ، وإنْ كانوا غِضابا[٢]

فزعموا أنهم يَرعَون السماء، وأن السماء تسقط.

ومتى خرج العسل من جهة بطونها وأجوافها، فقد خرج في اللغة من بطونها وأجوافها"[٣].

وهذا يظهر تفسير الجاحظ للتوسع على أنه استعمال اللفظ لغير ما وضع له، ويرى بأن هذا الباب "هو مفخر العرب في لغتهم، وبه وبأشباهه اتسعت"[٤].

و**أبو هلال العسكري** يرى انتقال الدلالة من باب التوسع، فيقول: " أصل الحسبان من الحساب، تَقول: أَحْسبهُ بِالظَّنِّ قد مَات، كما تقول: أعُدُّه قد مات، ثمَّ كثر حَتَّى سُمي الظَّن حسباناً على جِهَة التوسع"[٥].

وأما **الآمدي**، فيُظهر من خلال شرحه لبيت البحتري:

إنَّ الدُّموعَ هِيَ الصَّبابَةُ فَاطَّرِح بَعضَ الصَبابَةِ تَستَرِح بِهُمولِها[٦]

---

(١) سورة النحل:٦٩.

(٢) بيت من الوافر، مختلف في نسبته، فقيل لمعاوية بن مالك، كما في: المفضليات:٣٥٩، والأصمعيات:٢١٤، ومنتهى الطلب:٤٢/٤، وقيل لجرير، وليس في ديوانه، وورد منسوبًا له في: وصف المطر والسحاب:٣٠٦/٢، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه:٢٦٦/١، وتحرير التحبير:٤٥٨، وقيل للفرزدق، وليس في ديوانه، وورد منسوبًا له في: تاج العروس:٣٠٣/٣٨، وورد دون نسبة في: الحيوان:٤٢٥/٥، وأدب الكاتب:٩٧، ومقاييس اللغة:٩٨/٣.

(٣) الحيوان:٤٢٥/٥.

(٤) المصدر السابق:٤٢٦/٥.

(٥) الفروق اللغوية:٩٩.

(٦) بيت من الكامل، ورد في ديوانه:١٧٧١/٤، والموازنة:٢٣/٢.

أن التوسع يتعلق باللفظ، وتوسيع دلالته، ليشمل دلالات جديدة، وذلك من خلال قوله:" إنّ الصبابة –وهي رقة الشوق– تنحل مع الدمع، وتمضي بمضيه، فلذلك جعل الدموع هي الصبابة على السعة"(١).

ويشير **أبو حيان التوحيدي** إلى مفهوم التوسع في مقابل التضييق، حين يقول: "إنَّ اللغة جارية على التوسع، كما هي جارية على التضييق، ومن ناحية التضييق فُزِعَ إلى التحديد والتشديد، ومن ناحية التوسع جُرِي على الاقتدار والاختيار"(٢).

أما **ابن رشيق القيرواني** فقد قدَّم للاتساع تعريفًا صريحًا بقوله: "هو أن يقول الشاعر بيتًا يتسع فيه التأويل، فيأتي كل واحد بمعنى، وإنما يقع ذلك لاحتمال اللفظ وقوته، واتساع المعنى"(٣)، وقد أفرد له بابًا خاصًا في كتابه.

وفي تعريفه ما يدل على أن التوسع يعني: استعمال اللغة استعمالاً يخرج عن الشائع.

ويأخذ مفهوم التوسع عند **عبد القاهر الجرجاني** كثيرًا من الاهتمام، فيذكره في سياقات متعددة، وصيغ مختلفة، منها أنَّ النظم إذا كان واحدًا فـ "إنَّ صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة، ولكن يشار بمعانيها إلى معانٍ أُخر"(٤).

فالاتساع عنده يعني مخالفة ظاهر اللفظ معناه، وفي موضع آخر يقول: "اعلم أنَّ الكلام الفصيح ينقسم إلى قسمين: قسم تُعزَى المزية والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يُعزَى ذلك فيه إلى النظم. فالقسم الأول: الكناية، والاستعارة، والتمثيل الكائن على حد الاستعارة، وكل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر"(٥).

وعند **ابن الأثير** نجد أنَّ التوسع ضرب من ضروب المجاز، فهو يقول: "إن المجاز ينقسم إلى

---

(١) الموازنة:٢/٢٣.

(٢) الإمتاع والمؤانسة:٣/١٠٦.

(٣) العمدة في محاسن الشعر وآدابه:٢/٩٣.

(٤) دلائل الإعجاز:٢٦٥.

(٥) المصدر السابق:٤٢٩-٤٣٠.

قسمين: توسع في الكلام، وتشبيه"[١] ، وكذلك يقول: "إنَّ اللغة العربية مزية على غيرها؛ لما فيها من التوسعات التي لا توجد في لغة أخرى سواها"[٢].

ويورد **السبكي** تعريفًا للتوسع بقوله: "كل كلام تتسع تأويلاته، فتتفاوت العقول فيها لكثرة احتمالاته لنكتة ما"[٣].

ويمكن القول إنَّ ما ذكره البلاغيون من إشارات عند بعضهم، وتفصيل عند بعضهم الآخر لمفهوم التوسع يتفق تمامًا مع ما جاء عند علماء النحو، إلا أن تناول النحويين ينصب على تركيب الألفاظ، والبلاغيون ينصب تناولهم على معاني الألفاظ، فقد أوردوا هذا المفهوم بكثرة، واتسعوا فيه، ولعل ذلك يعود لكثرة مجالات التوسع في المستوى البلاغي.

وأبو الحسين في كتابه (التفسح في اللغة) شمل ذلك كله، ففي جانب الألفاظ تحدث عن التوسع في بنية الكلمات المفردة كالتحويل بين الصيغ، والزيادة في الصيغة. وفي التراكيب من حذف، وتقديم وتأخير، وحمل على المعنى، واستغناء. وفي الدلالة المعنوية كشف عن مظاهر التوسع فيها كالترادف، والاشتراك اللفظي، والتضاد، والمجاز، والاستعارة، وضروب الاختصار، وهذا ما يضفي على تنظير أبي الحسين في كتابه أهمية كبيرة؛ لأن تنظيره للتوسع تعامل مع اللغة كلها، ولم يترك مستوى من مستوياتها إلا وكشف جوانب التوسع فيه .

مفهوم التوسع عند المحدثين:

مفهوم التوسع عند النحويين والبلاغيين القدامى –كما سبق الحديث عنه– هو الأصل الذي ارتكزت عليه الدراسات المعاصرة في نظرتها للغة، فالمحدثون ليسوا على اتفاق في مفهومه، **فحسين المرصفي** لا يخرج في تعريفه عن سنن العلماء المتقدمين، فهو عنده: " أن يأتي المتكلم أثناء كلامه بما يحتمل أن يفسر بكثير من المعاني لصلاحه لكل منها"[٤].

---

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر:٢/٧١.

(٢) المصدر السابق:١/٩٥.

(٣) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص:٤/٤٦٩.

(٤) الوسيلة الأدبية:٢/١٤٤.

ومثله **بدوي طبانة**، فهو يعيد تعريف ابن رشيق بقوله: "أن يقول الشاعر بيتًا يتسع فيه التأويل على قدر قوى الناظم فيه، وبحسب ما تحتمله ألفاظه من المعاني"[١].

وأدخل آخرون في مفهوم التوسع كل ما هو خروج اللغة عن مألوف العبارة[٢]، ولذا يقول **حمّادي صمّو** عن مصطلح (التوسع): "المصطلح متعدد الدلالة، يستقطب جملة من الطرق في القول، يوحِّد بينها خروجها عن الأصول النظرية التي تؤسس عملية تأليف الكلام مطلقًا، ويدل به على ممارسات تراعي إرادة المتكلم وقصده أكثر من البنية العقلية المجردة التي استخرجها النحاة"[٣].

أي إنهم توسَّعُوا في مفهوم (التوسع)، حيث تعاملوا معه على أنه مرونة يخرج بها الكلام عن حدود علاقات التراكيب التي اصطلح عليها في علم النحو، وهذا ما قاله **أمان الدين حتحات**[٤]، ويوضح **حسن شبانة** هذا الخروج بقوله: "سواءً كان ذلك الخروج مطردًا أو غير مطرد"[٥]، فأمَّا "غير المطرد فيسميه النحاة شذوذًا، فإذا كان فصيحًا يحفظ ولا يقاس عليه، وهو من قبيل الترخص عند أمن اللبس...، أما العدول المطرد فهو يخضع لقواعد يطرد بها، وهي مبنية على الذوق العربي"[٦].

ونلحظ تعبيره بكلمة (العدول)، وهو مصطلح شاع عند بعض الباحثين المعاصرين، فهم يستعملون مصطلحات (التوسع)، و(الاتساع)، و(العدول)، و(الانزياح)[٧]، و(الانحراف)[٨] للتعبير عن الظاهرة نفسها.

ويستعمل **عبد العزيز حمودة** مصطلح (اللغة الخاصة) أو (الاستعمال الخاص للغة) للتعبير عن ظاهرة (التوسع)، ويرى أن الإبداع في اللغة يدور في مجال الاستخدام الخاص للغة، وليس

---

(١) معجم البلاغة العربية: ٧١٨.

(٢) انظر: التفكير البلاغي عند العرب: ٦١٧.

(٣) المصدر السابق: ١٠٣.

(٤) انظر: ظاهرة الاتساع في النحو:٤٥.

(٥) المصدر السابق:١٥.

(٦) المصدر السابق:٤٦-٤٧.

(٧) انظر: الأسلوبية والأسلوب:١٦٢-١٦٥.

(٨) انظر: جماليات الأسلوب والتلقي:٥٠.

على الاستعمال العام الذي يعني به(الحقيقة)، أي استخدامها على المجاز[١]، وهذا الاستخدام الخاص للغة ما هو إلا التوسع بمفهومه الشامل.

وبعد هذا العرض والتتبع لمفهوم التوسع عند النحويين والبلاغيين القدامى والمحدثين، نجد أن الاتساع لا يخص مستوى من مستويات اللغة بل هو شامل لها جميعها، وهذا ما سيتيسر – بإذن الله– الكلام عن بعض مظاهره في الفصل الرابع من الرسالة.

(١) انظر: المرايا المقعرة:٣٨١.

الفصل الأول:

منهج المؤلف في كتابه.

المبحث الأول:طريقته في عرض المادة العلمية.

المبحث الثاني:موقفه من المصطلحات والحدود.

المبحث الثالث:موقفه من العلل والعوامل.

المبحث الرابع:موقفه من الخلاف النحوي.

المبحث الخامس:عنايته بلغات العرب.

المبحث الأول: طريقته في عرض المادة العلمية.

يمتاز كتاب (التفسح في اللغة) بتنوع مادته، فقد تناول فيه المؤلف قضايا عديدة في علوم اللغة كالنحو، والصرف، واللغة، والبلاغة، وعلم معاني القرآن وغير ذلك.

وقد بدأ المؤلف كتابه بمقدمة ذات أسلوب أدبي، وضَّح فيها سبب تأليفه لهذا الكتاب، فقال بعد الحمدلة: "وأتوكل عليه مكتفيًا بمعونته على إيضاح الحجج البالغات في إيقاظ الراغبين عن معرفة حقيقة العربية المفضلة على جميع اللغات، الزاعمين أن اللغة المؤيدة بالإعراب، السالك بالأفهام من ذوي الألباب إلى غوامض الأسلاب، ليس بشديد الإشراق، ولا واضح الائتلاق، ولا المعبِّرون عن علله بحذَّاق، وأنَّ العربية رواية مستفادة، فأصولها ليست بمنقادة، وأنَّ الكلام لم يعرب لعلة ولا منفعة، وأنَّ المعاني في القرآن تستغني بالألفاظ عن الإعراب"(١).

وقد بدأ بعد المقدمة مباشرة في بسط الكلام في مزية العربية وسعتها، حيث يقول: "فاللغات في الأمم مختلفات، وبعضها أوسع في التصرف من بعض، ولا تُعلم لغة أوسع تفسُّحًا وأدق تصرفًا من العربية، ولا أغمض مسلكًا، ولا أخصر إيجازًا، ولا أقدح للأذهان إفهامًا"(٢).

فقد أبان في مقدمته تلك موضوع الكتاب، والهدف منه إقامة الحجة على من شكك في العربية، وطعن فيها، وفي صفاتها، وما امتازت به، مع موافقة القرآن لأسلوب العرب في كلامهم، فكان كتابه رد فعل على الطاعنين في العربية من غير العرب، وهي الظاهرة التي عرفت باسم (الشعوبية)، إذ يقول: "فما قصر علم القرآن عن العرب الذي بلسانهم نزل، ثم خالطتهم العجم، فما يقصر في بيان العربية إلا أفهام منهم بطيئة، أو قلوب عميّة، وألسن عييّة من طائفة شعوبية، سيصلون بحسدهم نارًا حمية عاجلة ...فإنهم أعداء الحنيفية"(٣).

---

(١) التفسح في اللغة:٢١.

(٢) المصدر السابق:٢٢.

(٣) المصدر السابق:٢٨٣.

وختم كتابه بقوله: "وللعلماء في معاني اللغة ودلائل الإعراب وجوه تكثر جدًا، وقد ذكرنا منها ما فيه كفاية للمنصفين"(١).

فقد لخص ما أراد إثباته في الكتاب من وجوه التوسع في اللغة للرد على الشعوبيين، ولهذا فالنتيجة التي يرجو الإقرار بها منوطة بالمنصفين من قراء كتابه ممن كان يجهل التوسع في اللغة، ثم عرفه من الكتاب، لا المعاندين الشعوبيين.

ويمكن أن نبسط طريقة تناول المؤلف لموضوع الكتاب فيما يلي:

المطلب الأول: محتويات المادة العلمية:

- بدأ الكتاب بخطبة المقدمة التي تمهد لنشأة الكلام وإعرابه إلهامًا من الله عز وجل، معللاً نزول القرآن الكريم بالعربية لأنها لسان قوم من نزل فيهم(٢)، مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾(٣).
- ثم تطرق لتسمية كتابه معللاً ذلك بقوله: "فاللغات في الأمم مختلفات، وبعضها أوسع في التصرف من بعض، ولا تعلم لغة أوسع تفسحًا وأدق تصرفًا من العربية، ولا أغمض مسلكًا، ولا أخصر إيجازًا، ولا أقدح للأذهان إفهامًا" ثم ذكر مثالاً على هذا الإيجاز في اللفظ المتفسح في الدلالة والمعنى بقوله جل شأنه: ﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾(٤)، "كلمة واحدة تشتمل على ثلاثة أسماء: الياء الله عز وجل، والكاف الثانية للنبي ﷺ، والهاء والميم للكفار"(٥).
- عرض لأسلوب القرآن المعجز الذي يسمو عن أن يشبه الشعر أو النثر بقوله: "فالفصاحة في العربية وافرة غزيرة، والرغبة في ملتمسيها ضئيلة عزيزة؛ لأنها تشتمل على

---

(١) التفسح في اللغة:٢٨٧.

(٢) المصدر السابق:٢١-٢٢.

(٣) سورة إبراهيم:٤.

(٤) سورة البقرة:١٣٧.

(٥) التفسح في اللغة:٢٢.

ثلاثة أنحاء: على كلام مشطور ومنثور، وعلى شعر بجواهر من الحكم منظوم، وفصول آياتٍ، العجزُ من الإتيان بمثلها معدوم"[١].

- تحدث عن تاريخ النحو، وكيفية بدايته على يد أبي الأسود الدؤلي وتلامذته، ومن رحل إلى البادية لجمع اللغة كالأصمعي، وأبي زيد، وأبي عبيدة، مع ما يتميز به كل واحد من هؤلاء اللغويين، وفصَّل القول في أجيال النحويين الأوائل، وما يتميز به كل من أبي عمرو بن العلاء، والخليل، وسيبويه، والكسائي، والأخفش، والجرمي، والمازني[٢].
- عرض لأقسام الكلام: الاسم والفعل والحرف، وقضاياها المتناثرة بين ثنايا كتابه.
- قرَّر في كتابه أهمية الإعراب في اللغة ومنزلته[٣]، كما تحدث عن دواعي ظهور اللحن في العربية، بدخول غير العرب في الإسلام، ومخالطة العرب لغيرهم من الأمم المجاورة[٤].
- تحدث عن تاريخ نشأة العربية: كحديثه عن أول من تكلم بها، وأن اللغات إلهام من الله[٥].
- أفرد للحديث عن الخط والكتابة العربية صفحتين من صفحات الكتاب، فالخط اختصار لبنية اللغة نطقًا وكتابة ومعنى بعبارات رشيقة، قال فيها: "فاللفظ مخترع للطائف المعاني، والخط مخترع لصور المباني، دالٍ على أوزانها، والإعراب حِلْيةٌ لها دالٌ على مالكها من مملوكها، فمالكها مرفوعاتها؛ لأنهن فاعلات، ومملوكها مخفوضاتها، ومنصوباتها تتصرف بهن الفاعلات في كل الجهات"[٦].
- عُنِي أبو الحسين بمقارنة ألفاظ عربية بما يقابلها بالفارسية، يقول: "أهل مكة يسمون (المُسُوح) التي يجعل فيها أصحاب الطعام البُرَّ (البَلَاس، والبَلَس)، وهو بالفارسية (بلاس وبلاسها)، فأمالوها وأعربوها، فقاربت الفارسية العربية في اللفظ والمعنى.

---

(١) التفسح في اللغة:٢٢.

(٢) انظر: المصدر السابق:٥٠-٥٦.

(٣) المصدر السابق:٣٥، ٤٠.

(٤) المصدر السابق: ٨٥، ٨٧-٨٨.

(٥) المصدر السابق: ٣٩-٤٠، ٤٨، ٥٠.

(٦) المصدر السابق: ٤٢.

وأهل المدينة يسمون الأكارِع (بالِغاء)، وهي بالفارسية (بايها)،...وكذلك (إِسْتَبرق) عربي، وهو بالفارسية (استبره)،...و(جَوْز) بالعربية، وهو بالفارسية (كُوز)،...ألا ترى أنَّ العرب تقول للذي يصلح القسي (القَمَنْجر)، وهو بالفارسية (الكمان كر)"[١].

- ضم الكتاب ألوانًا من الأخبار الأدبية والتاريخية واللغوية والقضايا القرآنية، ومن ذلك[٢]:
  - ما أورده من جواب المبرد لكتاب أحمد بن الواثق، وهي ما عرف بكتاب (البلاغة) [٣].
  - ومن ذلك أيضًا: "روت الرواة أن ملك الروم لما بعث إلى معاوية يسأله عن رجل لا أب له، ورجل لا عشيرة له، وعن شيء لا قبلة له" وذكر الخبر[٤].
  - ومن الأخبار قوله: "كان أحمد صاحب اللؤلؤي عالما باللغة، فأتى أبا عمرو بن العلاء يسأله عن (هَيْتَ لك): أليس هي من تهيأت لك؟ قال: تيشى. قال أبو محمد التوزي: يقال للرجل إذا حمق تيشى"[٥].
  - ومن ذلك ما ذكره في كلامه عن قوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ﴾[٦]: "قال لي محمد بن يزيد: كيف يقال لمن عجز عن سورة: آتِ بعشرٍ؟ قلت: لعل الواحدة نزلت بعد العشر. قال: لا، ولكنهم قالوا في الواحدة: إنما تشتمل على أخبار غائبة عنا، وفرائض لازمة لأمثالنا، فإن سألتمونا ألفاظًا خالية من ذلك جئنا بمثله"[٧].
- تحدث عن القرآن وما فيه من وجوه البلاغة والبيان من توسع وغيره، وموافقته لأسلوب

---

(١) التفسح في اللغة:١٤٥، ١٤٦، وانظر:١٤٧-١٥٠.

(٢) انظر: المصدر السابق:٤١، ٨٨، ١٢١، ١٣٤، ١٦٥، ١٧١، ١٨٣، ١٨٩، ٢١٥.

(٣) انظر: المصدر السابق:٦٠-٦٩.

(٤) المصدر السابق:١٧٣.

(٥) المصدر السابق:١٢٤-١٢٥.

(٦) سورة هود:١٣.

(٧) التفسح في اللغة:٩٨.

العرب في كلامهم، إذ "في القرآن من فوائد اللغات مثل ما في الكلام العربي من الغريب، ومن المحتمل للاختصار، والحذف والكف عن الأخبار، ومجاز ما لفظه الواحد ووقع على الجمع"(١)، فـ"أنزله الله -جل ثناؤه- بلسان عربي على قوم عرب، يفقهون ما يُخاطبون به، ليس عليهم في فهمه مؤونة"(٢)، ولم يستعجم على أفهامهم ما ورد في القرآن من صور التوسع(٣)، ولم يتكلفوا البحث في أسلوب نظمه؛ "لمعرفة قلوبهم بدقائق لفظها، وحقائق لحظها،...إذ كانت طبائعها مجبولة على فهمها، ولم يخالطهم من يحتاج إلى تقويم لسانه فيسألهم [كلما](٤) دعت الضرورة إلى علم الإعراب، لدفع الدافعين بالتأويلات عن صحة تنزيل حكمة رب العالمين"(٥).

- نفي تأثر القرآن بالأعجمي، إذ إثبات أعجميته دليل على عجز اللغة العربية التي نزل بها عن استيفاء الكلام فتحتاج للاقتباس من غيرها، إذ "لايجوز لذي فطرة صحيحة قرأ القرآن، وعرف حدوده في الفصاحة والبيان أن يعتقد أنَّ بعض القرآن فارسي لا عربي، وبعضه نبطي، وبعضه حبشي لا عربي، بعدما أخبر الله به أنه جعله قرآنًا عربيًا غير ذي عوج"(٦).
- عرض أبواب التفسح في اللغة، ومنها: علم المعاجم والدلالة، وعلم البلاغة، وعلم النحو والصرف، فتتبع كلام العرب، مبينًا لصور الاتساع في الكلام.

فكتاب أبي الحسين يقوم على التفسح والاتساع في اللغة، يقول في ذلك: "فأما اتساع اللغة في منثورها وفي الأشعار من منظومها فهما ضربان من الكلام، كالآيتين المعجبتين المعجزتين لكثير

---

(١) التفسح في اللغة:١٩٢.

(٢) المصدر السابق:٨٧.

(٣) انظر: المصدر السابق:٢٧٧.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) المصدر السابق:٨٥.

(٦) المصدر السابق:١٣٦.

من الناس، لهما أبنية معلومة، وأسجاع موصوفة مفهومة"[١]، وفائدته "يتسع به الكاتب في كتابته وانتزاعاته، والشاعر في رصانته وبلاغاته، والعالم في مخاطباته وتذكية قريحته، ويستدل به المسترشد على كثير من غوامض المعاني، وحسن الألفاظ والمباني، وعلى فتق الأذهان، والاحتراس من الخطأ أو التحصن من الزلل، ومن تمويه أهل العلل والجدل"[٢].

وختم المؤلف كتابه بذكر محاوره الثلاثة بقوله: "تم كتاب التفسح في منثور اللغة ومنظومها وإعراب القرآن الشاهد بذلك لها"[٣]، وبهذا يحصر المؤلف مادته العلمية في محاورها الثلاثة:

- التفسح في منثور اللغة.
- التفسح في منظوم اللغة.
- اتخاذ القرآن الكريم دليلاً على ظاهرة التفسح.

ويتضح بذلك أنَّ الكتاب في مجمله يقوم على فكرة إثبات توسع اللغة، وموافقة القرآن لذلك الأسلوب، مع الاتكاء على هذا في الرد على الشعوبيين لقدحهم في القرآن، وهو أمر يعود لجهلهم بالعربية وما امتازت به من خصائص، وقد جعلها الله لغة كتابه الحكيم.

المطلب الثاني: منهجه وأسلوبه في عرض مادة الكتاب:

لم يوضح المؤلف المنهج االذي سيتبعه في كتابه، فلم يعتمد على خطة أو تبويب، ولذا حشد في كتابه العديد من المسائل المختلفة، فضلاً عن الاستطراد الذي تخلل كتابه مما يدلل على أنَّ مادة الكتاب كانت مهيأة في ذهنه، فهي فكرة عامة من غير إطار محدد أو تقسيم مفصل، وربما كان يكتبه على دفعات، وهذا ما جعل الكتاب من دون تنسيق وتقسيم، بل جاء مرسلاً.

ومن الظواهر التي تميز بها منهجه وأسلوبه ما يلي:

---

(١) التفسح في اللغة:٦٠

(٢) المصدر السابق:١٠٤.

(٣) المصدر السابق:٢٨٧.

أولاً: من منهج المؤلف في كتابه إيراد بعض المعاني اللغوية[١]: إذ يضبط اللفظ أحيانًا بعضها بالنص عليها، كما في قوله:"لسان ذَلِق طَلِق، وطُلُق-بضمتين-"[٢]، أو بالحمل على نظيرها كما في حديثه عن قول النابغة: (أَلِكني) "ترك الهمزة وجعلها على تقدير: أَقِلْني، وكان أصلها: أَأْلِكْني على تقدير: أَأْمِني"[٣].

ثانيًا: كثيرًا ما يعضد رأيه فيما يذهب إليه من معان وتوجيه بالشواهد المختلفة: ومن ذلك ما يذهب إليه من وجوه التوسع في اللغة بالقرآن وكلام العرب، وهذا ما سيتضح -إن شاء الله- في موقفه من الشواهد[٤].

ثالثًا: اتباعه الأسلوب الوعظي، باستخدام ضرب الأمثال، وطرح الحكم، حيث ضم الكتاب العديد من الأمثال والحكم والأقوال: نحو قوله:"ومن عاشر الناس بغير تجربة لم يعدم بوادر الندم وجوائح السدم"[٥] ، "وخير الزاد التقوى، ورأس الحكمة مخافة الله، وأفضل ما ألقي في القلب اليقين"[٦].

وقوله: "ولا تصح الانتزاعات بالدلائل من القرآن إلا لكل ذي فهم عليم، فينبغي للمتقي أن يتوقى العجلة في هذه الأشياء فيما بعد عن فهمه"[٧].

وقوله: "تعلم ما في القرآن من وجوه معانيه التي لا غنى عن تعلمها، فمن لم يعلمها لم يكن بالقرآن عالمًا ولا بفهمه مستخرجًا لمعاني الأمثال الدالة على وحدانية خالقه"[٨].

---

(١) انظر: التفسح في اللغة: ١٧٩، ١٨٤، ١٨٨.

(٢) المصدر السابق:١٧٠.

(٣) المصدر السابق:٢١٢.

(٤) انظر: المصدر السابق:٤٣، ٢٠١، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٣٣.

(٥) المصدر السابق:٤٥.

(٦) المصدر السابق:١٠٥.

(٧) المصدر السابق:١٧٨.

(٨) المصدر السابق:٧٧.

رابعًا: استعمل المؤلف أسلوب المناقشة، فهو يناقش أحيانًا ما يورده من آراء العلماء: إذ يستحسن بعضها ويرجح[١]، أو يصوب ما يراه راجحًا ويدلل على اختياره، كما في (مسألة معنى أبي جاد)[٢]، وأحيانًا يورد الآراء دون ترجيح[٣].

ويستعمل في مناقشته أسلوب الحوار، كقوله فإن قيل كذا فالجواب كذا[٤]، إلى غير ذلك من ألفاظ ذلك الأسلوب[٥].

خامسًا: يظهر في الكتاب الاستطراد أحيانًا، وذلك بذكر بعض الأخبار، أوإبداء رأيه العقدي، أو بعض الحوارات التي جرت بين بعض العلماء[٦].

---

(١) انظر: التفسح في اللغة: ٢٨٠-٢٨١.

(٢) انظر: المصدر السابق: ١٥٥-١٥٧، وانظر: ١٦٢-١٦٤.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٢١٨.

(٤) انظر: المصدر السابق: ٩٠-٩١.

(٥) انظر: المصدر السابق: ١٣٨، ١٤٢.

(٦) انظر: المصدر السابق: ٢٩، ٥٩، ٦٠، ١٧٣، ١٢٤-١٢٥، ١٩٨، ٢٣٠.

المبحث الثاني: موقفه من المصطلحات والحدود.

المطلب الأول: موقفه من المصطلحات:

المصطلح لغة: مشتق من الصلاح، والصلاح لغة: ضد الفساد، وتصالح القوم بينهم، واصّلحوا، واصّالحوا[١]، أي: اتفقوا على أمر ما.

وفي الاصطلاح: هو اتفاق طائفة معينة على إخراج اللفظ اللغوي عن معناه اللغوي الأصلي إلى معنى آخر لمناسبة بينهما لبيان المراد[٢]، أي: أن المصطلح عملية نقل للدلالة من الوضع اللغوي الأولى إلى وضع جديد متفق عليه.

والمصطلح لا ينفصل عن حده وتعريفه، و المصطلحات مفتاح العلوم، فهي تتطلب حدودًا جامعة مانعة تميزها عن غيرها من المصطلحات في أي فن من الفنون[٣]، وفي أي علم تنشأ المصطلحات شيئًا فشيئًا حتى تستقر وتشتهر لدى المنتسبين لذلك العلم.

ونظرًا لتنوع المادة العلمية في كتاب (التفسح في اللغة) فإن مؤلفه أبا الحسين ضمَّنه العديد من المصطلحات المتنوعة، فمثلاً في مجال التاريخ والأنساب: أورد مصطلحي (العرب العاربة)[٤]، وأراد به ممن يتكلم العربية من العرب أصلاً [٥]، و(العرب المتعربة)[٦] ، وأراد به من تحدث العربية من العجم[٧]، وهذا القول يراد به المعنى اللغوي، لا ما اصطلح عليه علماء التاريخ والأنساب[٨].

---

(١) انظر: القاموس المحيط: ٢٣٣/١، ولسان العرب: مادة (صلح).

(٢) انظر: التعريفات: ٢٧، والكليات: ١٢٩، وكشاف اصطلاحات الفنون: ٢١٢/١.

(٣) انظر: الحدود النحوية في التراث: ١.

(٤) انظر: التفسح في اللغة:١٧٥، ١٩٧.

(٥) انظر: العين:١٢٨/٢، وتهذيب اللغة:٣٦٠/٢، ومقاييس اللغة:٣٠٠/٤.

(٦) انظر: التفسح في اللغة: ١٩٧.

(٧) انظر: العين:١٢٨/٢، وتهذيب اللغة:٣٦٢/٢، ومقاييس اللغة:٣٠٠/٤.

(٨) انظر: تاريخ الطبري:٢٠٤/١، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب:١٢.

وفي علم الحديث: أورد مصطلح (المرفوع)[١]، بالمعنى الذي اصطلح عليه المحدِّثون[٢].

وفي علم العروض: أورد مصطلحات (الوزن)[٣]، و(القافية)[٤]، و(المصراع)[٥]: وهو نصف البيت، و(الإقواء)[٦]: وقد عرَّفه العلماء بأنه: "اختلاف إعراب القوافي"[٧].

ويهمنا أن نستقصي المصطلحات التي أوردها في مجال اللغة والنحو والصرف، وإليكها:

أولاً: مصطلحات علم الأصوات:

- **الإبدال**[٨] **اللغوي**، وهو عند اللغويين: "إقامة حرف مقام حرف آخر"[٩].
- **الإمالة**[١٠]، وهي: "أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء[١١].

ثانيًا: مصطلحات علم النحو والصرف:

أورد أبو الحسين في كتابه مصطلحات نحوية كثيرة، منها ما هو مشترك بين البصريين والكوفيين، ومنها ما هو خاص بالبصريين، ومنها ما هو خاص بالكوفيين، وأحيانًا يذكر مصطلحين أحدهما كوفي والآخر بصري في معالجته للمسألة الواحدة.

وتأتي أهمية دراسة المصطلحات النحوية لديه وتصنيفها لمعرفة الاتجاه النحوي للمؤلف، وإليك تبيان المصطلحات النحوية عنده:

---

(١) انظر:التفسح في اللغة:٤٤.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح:١٩٣.

(٣) انظر: التفسح في اللغة:٦١.

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: المصدر السابق:٧٥.

(٦) انظر: المصدر السابق:٧٠.

(٧) العمدة في محاسن الشعر: ١/١٦٥.

(٨) انظر: التفسح في اللغة:٢٣٥.

(٩) انظر: شرح المفصل لابن يعيش:١٠/٧، وشرح الشافية للرضي:٣/١٩٧.

(١٠) انظر: التفسح في اللغة: ١٤٥.

(١١) انظر: المقتضب:٣/٤٢، وارتشاف الضرب:٢/٥١٨.

١- مصطلحات مشتركة بين البصريين والكوفيين:

استعمل المؤلف جملة من المصطلحات المشتركة بين المذهبين -البصري والكوفي-، ومنها: الاسم[١]، والفعل[٢]، والاستفهام[٣]، والمصدر[٤]، والتذكير[٥]، والتأنيث[٦]، والتصغير[٧]، والقسم[٨].

٢- المصطلحات البصرية:

- ألقاب البناء (الضم والفتح والكسر والسكون):

قال أبو الحسين: "وإنما الإعراب علامة بحركة يسيرة...نحو: فتح بعضهم (حيثَ)، وغيرهم يضمها، والقياس صحيح فيهما، فمن فتح فلموضع الياء، كما قالوا: أينَ وكيفَ، وكان حق النون والفاء أن يكسرا؛ لأن حق المبني السكون"[٩]. وهو بهذا يوافق جمهور البصريين في ذلك[١٠]، في حين لم يفرق الكوفيون بين ألقاب البناء والإعراب[١١].

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:٢٣، ١٥٥، ١٥٦، والكتاب:١/١٢، ومعاني القرآن للفراء:١/٣.

(٢) انظر: التفسح في اللغة:١٥١، ١٥٥، ١٥٦، والكتاب:١/١٢، ومعاني القرآن للفراء:١/٢٤.

(٣) التفسح في اللغة:٢٣٤، وانظر: الكتاب:٣/١٧٥، ومعاني القرآن للفراء:١/٤٦.

(٤) انظر: التفسح في اللغة:٢١٧، ٢٢٨، والكتاب:٤/٤٥، ومعاني القرآن للفراء:١/٣٨.

(٥) انظر: التفسح في اللغة:٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، والكتاب:٢/١٨٠، ومعاني القرآن للفراء:١/٤٩.

(٦) انظر: التفسح في اللغة:١٧٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، والكتاب:٢/١٨٠، ومعاني القرآن للفراء:١/٤٩.

(٧) انظر: التفسح في اللغة: ٢٢٧، والكتاب:٣/٤١٥، ومعاني القرآن للفراء:١/١٧٢.

(٨) انظر: التفسح في اللغة:٢٦٠، والكتاب:٣/٤٩٦، ومعاني القرآن للفراء:١/٣١٩.

(٩) التفسح في اللغة:٨٠.

(١٠) انظر: الكتاب:١/١٥.

(١١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٢، وشرح الكافية للرضي: ١/٧١.

- **الحال:**

قال أبو الحسين: "نصب (شمَالاً) على الحال،...نصب (رُطَبًا) على الحال"[١]، و(الحال) مصطلح بصري[٢]، ويسميه الكوفيون (القطع)[٣].

- **الممنوع من الصرف:**

قال أبو الحسين: "وإنما أدخلت العرب التنوين فيما ينصرف من الأسماء...وثقل ما لاينصرف لاعتلاله"[٤]، وهذا المصطلح من المصطلحات البصرية[٥]، ولقد درج على تسميته عند الكوفيين بـ(ما يجري وما لايجري) [٦].

- **الشراكة والعطف:**

عبر أبو الحسين عن ركني أسلوب العطف (المعطوف والمعطوف عليه) بالشريك والمُشْرَك به، وقد سمى سيبويه هذا الأسلوب بـ(الشركة)[٧]، قال أبو الحسين: "وكذلك يفعلون بالشريك الذي بالواو ويقدمونه قبل المشرك به اتساعًا"[٨]، وعبّر عنه بـ(العطف)، فقال: " قد يجيء محمولاً على ماقبله، مثل قوله: ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾[٩] و ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ ﴾[١٠] كله معطوف على قوله: ﴿ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾[١١]"[١٢].

---

(١) التفسح في اللغة: ٢٣١، وانظر:٢٣٢، والكتاب:١/٣٧٠، ومعاني القرآن للفراء:١/٧.

(٢) انظر: المقتضب:٢/٨٧.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء:١/٧، ١٢.

(٤) التفسح في اللغة:٨٦.

(٥) انظر:الكتاب:١/٢٢، ٢٦، ٣/١٩٣.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٢، ٤٢٨، ٢/١٩، ١٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥٧.

(٧) انظر: الكتاب: ٢/٣٧٧، ٣٨٢، ٣/٥٢.

(٨) التفسح في اللغة:٢٠٧، وانظر:٢٢٢.

(٩) سورة البقرة:٥٠.

(١٠) سورة البقرة: ٥١.

(١١) سورة البقرة: ٤٧.

(١٢) التفسح في اللغة:٢٨٢.

وهو مصطلح بصري ذكره المبرد[١]، ويعرف عند الكوفيين بـ(النسق)[٢].

- **الظرف**:

قال أبو الحسين عن قول الله -عز وجل- في الحديث القدسي: **"أنا الدَّهرَ"**:"فنصب (الدّهرَ) لأنه ظرف"[٣]، وهو يوافق مصطلح البصريين في ذلك[٤]، أما الكوفيون فتعددت مصطلحاتهم في الظرف، فسمي بـ(الصفات) كما عند الكسائي، و(المحل) عند الفراء[٥].

- **الزيادة**:

قال أبو الحسين: "من زعم أنَّ في القرآن واوات مزيدة"[٦]، و(الزيادة) مصطلح بصري[٧]، يقابله مصطلح (الصلة، والحشو) عند الكوفيين[٨].

- **النفي**:

قال أبو الحسين: "قالوا: ضربني أخوك، وما ضَربني أخوك، فألزموه الرفع، وليس معه ما يلتبس به، ليعرف من هذا موجبه ومنفيه؛ لأنه نفى ما أوجب، واللفظ واحد، و(ما) نافية"[٩]، وهو مصطلح بصري[١٠]، يقابله (الجحد) وهو المصطلح الكوفي[١١].

---

(١) انظر: المقتضب:٤/١١١، ١٥١، ١٥٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء:٣/٢١٦.

(٣) التفسح في اللغة:٩٠.

(٤) انظر: الكتاب:١/٣٥.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء:١/٣٤٠، والأصول في النحو:١/٢٠٤.

(٦) التفسح في اللغة:١٦٢، وانظر: ١٦٣.

(٧) انظر: الكتاب:٤/٣٢٥.

(٨) انظر: معاني القرآن للفراء:١/٨، ٥٨.

(٩) التفسح في اللغة:٣٤.

(١٠) انظر: الكتاب:٣/١٠٤، ١٠٥.

(١١) انظر: معاني القرآن للفراء:١/٥٢.

- **لام العاقبة:**

قال أبو الحسين عن هذه اللام في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾[١]، "لم يُرِد أنَّه جبلهم في بطون أمهاتهم كفارًا، ولكن على العاقبة"[٢].

وتسمى هذه اللام (لام العاقبة) عند البصريين، و(لام الصيرورة) عند الكوفيين[٣].

٣- المصطلحات الكوفية:

- **الخفض:**

قال أبو الحسين: "مالكها مرفوعاتها، ومملوكها مخفوضاتها"[٤]، وهو مصطلح كوفي[٥]، يقابله مصطلح (الجر) عند البصريين[٦].

- **الكناية:**

قال أبو الحسين: "سبيل الكنايات إذا جاءت فحقها أن تقصر على أقرب المذكورات"[٧]، وهو مصطلح كوفي[٨]، يقابل مصطلح (الضمير) عند البصريين[٩].

- **الدعاء:**

عبر به أبو الحسين في قوله: " (ياحَارِ) في الدعاء"[١٠]، يوافق في ذلك المصطلح

---

(١) سورة الأعراف:١٧٩.

(٢) التفسح في اللغة:٢٦١.

(٣) انظر: اللامات:١١٩، والبيان في غريب إعراب القرآن:٢٢٩/٢.

(٤) التفسح في اللغة:٤٢، وانظر:١٥٨.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء:٨٣/١، ومجالس ثعلب:٤٤٦/٢.

(٦) انظر: الكتاب:٣٢٩/٢.

(٧) التفسح في اللغة: ١٧٤، وانظر:٢٠٨.

(٨) انظر: معاني القرآن للفراء:٥٠/١، ١٠٤.

(٩) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٣، وهمع الهوامع:١٩٠/١.

(١٠) التفسح في اللغة: ٨٤.

الكوفي[١]، أما عند البصريين فعرف بمصطلح النداء[٢].

- **الإنكار:**

قال أبو الحسين: "و(ما أحسن أخوك) في الإنكار"[٣]، و(الإنكار) يوافق (الجحد) وهو مصطلح كوفي[٤]، يقابله عند البصريين مصطلح النفي.

- **لام الصيرورة:**

قال أبو الحسين عن هذه اللام في قوله تعالى:﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[٥] : "وإنّما التقطوه ليكون لهم قرة عين، ولكنَّ الله –جلَّ وعز– وصف أمره بتصييره إلى ذلك"[٦]، فتسمى هذه اللام (لام الصيرورة) عند الكوفيين، و(لام العاقبة) عند البصريين[٧].

وبالإضافة إلى المصطلحات السابقة فقد ذكر أبو الحسين بعض المصطلحات التي لم تشتهر على أنها لإحدى المدرستين أو لهما معًا، بل نهج فيها نهج من سبقه من العلماء، أو ذكرها بمصطلحات خاصة به ، وهي في مجملها مقاربة في المعنى لتلك المصطلحات التي ذكرها العلماء، ومن تلك المصطلحات ما يلي:

- **مصطلح النعت والصفة:**

استعملهما أبو الحسين للدلالة على التوكيد، فقال:"وأصل الكلام عندهم: (لَقِيتُكَ إيّاكَ)، يجعلون (إياك) صفة للكاف وتبعًا لها، وقد يستغنون أيضًا بـ(كاف) المخاطبة

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء:٢/٤١٦، ومصطلحات النحو الكوفي:٣٤.

(٢) انظر: الكتاب:٢/٢٠٩

(٣) التفسح في اللغة:٣٤.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء:١/٥٢.

(٥) سورة القصص:٨.

(٦) التفسح في اللغة:٢٥٥.

(٧) انظر: اللامات:١١٩، والبيان في غريب إعراب القرآن:٢/٢٢٩.

وبـ(الهاء) اللتين يكونان في آخر الفعل عن (إياك) بعدهما إذ كان كالنعت"[١]، وقد ورد عن سيبويه تسمية التوكيد بالصفة[٢]، وتسميته بالنعت في مواضع أخرى[٣].

- **مصطلح فعل الفاعل، وفعل المفعول:**

أطلق أبو الحسين مصطلح فعل الفاعل على الفعل المبني المعلوم.

أما فعل المفعول فأراد به الفعل المبني للمجهول[٤]، ومصطلح (فعل المفعول) ورد عند سيبويه[٥]، وعرف عند النحاة بمصطلحات متعددة منها:

الفعل الذي شُغل بالمفعول[٦]، و المفعول الذي لا يذكر فاعله[٧]، وما لم يسمَّ فاعله[٨] وهو الأشهر، وكلها اصطلاحات لمقصود واحد.

ومما يلحظ على أبي الحسين كذلك امتداد مظهر التوسع والتفسح عنده، فشمل بعض المصطلحات التي ذكرها في كتابه، ومن ذلك:

- **مصطلح (الفعل المستقبل):**

قال أبو الحسين في ذلك: "وكذا قولهم في الفعل المستقبل:

خَـيلانِ مِـنْ قَـوْمِي ومِـن أَعـدَائِهم خَفَضُـوا أَسِـنَّتَهُم وَكُـلٌّ نَاعِ[٩]

أي: نائع"[١٠].

---

(١) التفسح في اللغة: ٢٠٤.

(٢) انظر: الكتاب:١/ ٢٧٨

(٣) انظر: المصدر السابق ٢/ ٣٧٨.

(٤) التفسح في اللغة:٢١٤.

(٥) انظر: الكتاب:١/٤١-٤٢.

(٦) انظر: المصدر السابق:١/٢٢٩.

(٧) انظر: المقتضب:٤/٥٠.

(٨) انظر: معاني القرآن للفراء:١/٣٥٧، والأصول في النحو:١/٧٦، والمنصف:٩٣-٩٤.

(٩) بيت من الكامل، للأجدع الهمداني، ورد منسوبًا له في: الأصمعيات:٦٩، والمعاني الكبير:٦/٨٨٣، والاختيارين:٤٧٠، ووردت منسوبة لعبد العزيز بن زرارة، في أشعاره:٥١٤، والوحشيات:١٢٨، وورد دون نسبة في: شرح القصائد السبع الطوال:٢٢٣، والصحاح:٦/٢٥١٣، والمخصص:١٤/٩٣.

(١٠) التفسح في اللغة: ٢٦٩.

وهو مصطلح لعل أبا الحسين أراد به (اسم الفاعل)، وقد أطلق كذلك مصطلح (الفاعل) على (اسم الفاعل)، كما في قوله عن صورة من صور التوسع في اللغة:"كما نقلوا لفظ المفعول إلى لفظ الفاعل:

إنَّ البَغِـــيضَ لَمَـــنْ تَمَـــلُّ حَدِيثَـــه فَافْسـحْ فُـؤَادَكَ مِـنْ حَـدِيثِ الوَامِـقِ[١]

أي: الموموق"[٢].

والمشهور اختلاف النحاة حول ماهية اسم الفاعل، فذهب البصريون إلى أنه من الأسماء[٣]، في حين عدَّه الكوفيون من أقسام الفعل وأطلقوا عليه مصطلح الفعل الدائم[٤].

أما مصطلح المستقبل فقد وجد عند بعض علماء الكوفة تعبيرًا عن الفعل المضارع[٥]. ولعل تسمية المؤلف فيها كثير من التجوز، وإن كان يلمح في ذلك إلى مضارعة اسم الفاعل للفعل المضارع[٦].

- **مصطلح (الخبر):**

سمى أبو الحسين جواب الشرط في بعض المواطن خبرًا، كما في قوله: " ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾[٧] محذوف الخبر...لأن (لو) لابد لها من جواب"[٨].

---

(١) بيت من الكامل، لجرير بن عطية، ورد في ديوانه:٣٨٩/٢، ورد منسوبًا له في: الكامل في اللغة والأدب:٨١٦/٢، والعقد الفريد:٢٧/٧، والتذكرة الحمدونية:٥٣/٦، وورد منسوبًا لجابر في: لسان العرب: مادة (ومق)، وورد دون نسبة في: المنتخب من غريب كلام العرب:٦٣٨/٢، والأضداد لابن الأنباري:٣٤، والصاحبي: ٣٦٦.

(٢) التفسح في اللغة: ٢١٤.

(٣) انظر: الكتاب:١٠٨/١.

(٤) انظر: المصطلح النحوي: ١٨٥، ومصطلحات النحو الكوفي: ٥٠.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: ٦٠/١، وإصلاح المنطق: ٢١٦-٢١٧، ومصطلحات النحو الكوفي: ٧٤.

(٦) انظر: الكتاب: ٢١/١، ١٦٤، والإيضاح في علل النحو: ١٣٥.

(٧) سورة الرعد: ٣١.

(٨) التفسح في اللغة: ١٧٧، وانظر:١٦٣، ١٦٩.

- **مصطلح (الجواب)**:

سمى أبو الحسين الخبر أحيانًا جوابًا، كما في خبر الحروف الناسخة نحو (إنَّ)، فقال: "ومما عليه دليل يستدل به جوابات الأدوات المفصول منها، قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ ﴾[١]، لم يصحب (إنّ) خبرها"[٢].

وسمى ما كان أصله الخبر كما في المفعول الثاني للفعل (حَسِب)جوابًا نحو قوله: " ﴿ لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ ﴾[٣]...لم يذكر للحسبان الأول جوابًا"[٤].

ولعل تلك التسمية من قول سيبويه: "شبهوا الجواب بخبر الابتداء وإن لم يكن مثله في كل حالة، كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولاقريبًا منه"[٥].

- **مصطلح (الرباط)**:

عبر به أبو الحسين عن حرف الجر في حال تعدية الفعل اللازم كقوله عن أنواع الأفعال: "ومنها مايلتبس بالاسم بنفسه...، ومنها ما لا يلتبس بالاسم إلا برباط"[٦]، ويريد بذلك الفعل المتعدي واللازم.

كذلك **تتعدد المصطلحات لديه** للأمر الواحد، كما في الحذف[٧]، فقد ذكر عددًا من المترادفات، نحو: الترك[٨]، والطرح[٩]، والاجتزاء[١٠].

---

(١) سورة فصلت:٤١.

(٢) التفسح في اللغة:١٧٧.

(٣) سورة آل عمران: ١٨٨.

(٤) التفسح في اللغة: ٢٧٧.

(٥) الكتاب: ١/ ٢٥٩.

(٦) التفسح في اللغة:٢٣-٢٤.

(٧) انظر: المصدر السابق:١٦٩، ٢٧٧.

(٨) انظر: المصدر السابق:١٦٣.

(٩) انظر: المصدر السابق:١٦٢.

(١٠) انظر: المصدر السابق:١٥٨.

المطلب الثاني: موقفه من الحدود:

الحد لغة: يطلق الحد في اللغة "على الحاجز بين الشيئين"[١]، وعلى "الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر"[٢].

واصطلاحًا: ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعًا مانعًا[٣].

ولم يكن وضع الحدود النحوية ابتداءً في كتب مستقلة، إنما نشأ مع نشأة الدراسات النحوية واللغوية، فنجد في كتب النحو المتقدمة محاولات لوضع الحدود والتعريفات بتعريف حد الكلام وأجزائه بالتقريب والتمثيل، ثم أصبح وضع الحدود يستقل في كتب منفردة، وتكلم النحاة على الحدود كأهل المنطق، والحدود لا تستقر في علم من العلوم إلا بعد نضجه واكتماله.

وأبو الحسين عاش في فترة لم تنضج فيها حدود النحو والصرف، ولهذا نجده ألمح لها إلماحًا دون تعمق في جزئياتها بالاحتراز، والاعتراض، والشرح، كما استقرت عليه صناعة الحدود لاحقًا، فصنيعه من باب التقريب والتمثيل أقرب، واقتصر ذكره للحدود على ثلاثة منها، وهي: حد (الاسم)، وحد (الفعل)، وحد (الحرف)، وإليك تبيانها:

- **حد الاسم:**

حده أبو الحسين بقوله: "(اسم موضوع على جسم، أو هيئة شخص، أو عرض)، فالجسم: رجل، فرس، وهيئة الشخص: قائم، راكب، والعرض: سواد، بياض"[٤].

فلم يحد الاسم بميزاته، أو بخصائصه، أو دلالته، إنَّما ذكر بعض أنواعه، وقد ذكر النحويون في حد الاسم حدودًا كثيرة، قال أبو البركات الأنباري: " قد ذكر فيه النحويون حدودًا

---

(١) مقاييس اللغة:٢/٣.

(٢) لسان العرب: مادة (حدد).

(٣) انظر: شرح كتاب الحدود للفاكهي:٢٣٠.

(٤) التفسح في اللغة:٢٣.

كثيرة، تنيف على سبعين حدًّا"[١]، حتى إن بعضًا منهم قال: لا حدَّ له[٢].

وأما سيبويه فلم يحده، وإنما اكتفى فيه بالمثال، فقال: "الاسم: رجل، وفرس، وحائط"[٣]، وارتكزت تلك التعريفات على بعض الأسس، كالأساس التوزيعي، أو الأساس الاستبدالي، أو الأساس الوظيفي (النحوي)، أو الأساس الصرفي، أو الأساس الدلالي[٤].

- **حد الفعل:**

حدّه أبو الحسين بقوله: "القسم الثاني: أفعال دالة على زمان حركة المسَمَّين، من حال، وآت، وماض"[٥]. وتعريف الفعل بدلالتي الزمن والحدث منحىً سلكه النحاة منذ القرن الرابع الهجري في تعريف الفعل[٦].

والفعل عبارة عن حركة الفاعل أو الحدث وهذه الحركة متأتية من حيث كونه يدل على الحدوث[٧]، وقد ربط كثير من النحاة الزمن بالأفعال، "ولما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل، وذلك من قِبَل أنَّ الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأتِ بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماضٍ، ومستقبل، وحاضر" [٨].

- **حد الحرف:**

---

(١) أسرار العربية:٣٨.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٣٩.

(٣) الكتاب:١٢/١.

(٤) انظر: الاسم والصفة في النحو العربي:٣٣-٣٥.

(٥) التفسح في اللغة: ٢٣.

(٦) انظر: الفعل تعريفه وأقسامه وأبوابه:١٩٦.

(٧) انظر: البحث النحوي عند الأصوليين:١٤٥.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٧.

قال في حدِّه: "هو الموصلُ الفعلَ إلى الاسم"[١]، وأراد به المؤلف حرف الجر، وهذا الحد قد أشار له الزجاجي بقوله: "وسُمِّي القسم الثالث حرفًا؛ لأنّه حد ما بين هذين القسمين ورباط لهما"[٢].

(١) التفسح في اللغة:٢٤.

(٢) الإيضاح في علل النحو:٤٤.

المبحث الثالث: موقفه من العلل والعوامل.

المطلب الأول: موقفه من العلل:

العلة في اللغة: تأتي العلة بمعنى المرض، يقال: اِعتَلَّ العليلُ علَّةً صعبةً، من عَلَّ يَعِلُّ، واعتلَّ: أي: مَرِضَ، فهو عَلِيل[١].

وتأتي العلة بمعنى السبب، وقد قيل: هذا علّة لهذا، أي: سبب[٢].

والعلة يراد بها في عرف النحاة: "الوصف الذي يكون مظنَّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"[٣].

وقد بدأ التعليل في النحو العربي في صورته المبكرة، إذ كان من النحاة الأوائل من يلجأ إلى القياس وإلى التعليل،كأمثال ابن أبي إسحاق الذي قيل عنه أنه: "أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل"[٤]، ثم قام القياس على سوقه، وأصبح التعليل من أركان الصناعة النحوية في التقعيد النحوي على يد الخليل الفراهيدي[٥]، وقد ذكر الزجاجي أنَّ الخليل بن أحمد سُئِل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال:" إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبتُ العلة فهو الذي التمست، وإن لم تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة...، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم

---

(١) انظر: مقاييس اللغة:٤/١٤.

(٢) انظر: لسان العرب: مادة (علل).

(٣) العلة النحوية نشأتها وتطورها:٩٠.

(٤) طبقات فحول الشعراء:١/ ١٤.

(٥) انظر: نزهة الألباء: ٤٥.

الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة"[١].

وقد أشاد أبو الحسين بمنزلة الخليل فقال: "أما الخليل فأخذ النحو من عيسى بن عمر الثقفي، واستخرج منه ما لم يُسبق إليه؛ لدقة فطنته، وحدَّة ذهنه، وصحيح قياسه وفكره، يُسمع منه الشيء مقيسًا، فتلقى به العرب، فيكون فيما استخرجه رئيسًا"[٢].

وكانت العلة في تلك المرحلة مستمدة من روح اللغة بعيدة عن الفلسفة العقلية؛ إذ كان النحاة يعتمدون فيها على ذوق العرب وفطرتهم وحسهم اللغوي، إلا أن هذا الاهتمام أخذ يزداد ويتطور مع تقدم الزمن وخاصة في القرن الرابع الهجري، وكان لدخول علم المنطق والفلسفة أجواء الحياة العربية أكبر الأثر في اتساع رقعة التعليل وخروجه عن البساطة والغاية التي من أجلها كان، "فبعد أن كان التقعيد هو الهدف، والتعليل ليس إلا تبريرًا لأحكامه المقررة وظواهره المعتبرة، أصبح تلمس العلل هدفًا رئيسًا في البحث النحوي، وبمقتضاه يمكن أن تُعدَّل القواعد لتتفق مع التعليلات وتتسق مع تصوراتها المبنيّة على أسس ذهنية منطقية معًا"[٣].

ولقد اهتم النحاة بالعلة اهتمامًا بالغًا فتناولوها بالبحث والتأليف، وتباينت تقسيماتهم للعلة لعدة اعتبارات مختلفة، وتوسعوا في شرحها والتعليق عليها، وقد قسَّم ابن السراج العلل النحوية إلى قسمين، فقال: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا، والمفعول به منصوبًا؟...وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تُستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"[٤].

ثم جاء الزجاجي وقسمها إلى ثلاثة أقسام، فقال: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب:

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٥-٦٦.

(٢) التفسح في اللغة:٥٣.

(٣) أصول التفكير النحوي: ١٦٩.

(٤) الأصول في النحو:١/٣٥.

علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية"[١].

ويمكن إرجاع هذا التقسيم الثلاثي لتقسيم ابن السراج الثنائي، فالعلة التعليمية هي العلة الأولى عند ابن السراج المؤدية إلى كلام العرب، والعلتان القياسية والجدلية تمثلهما علة العلة.

والضرب الأول من تقسيم ابن السراج بيَّنه الدينوري الجليس، وذكر أنَّه أكثر استعمالاً وأشدُّ تداولاً من الضرب الثاني، وشُعَبه واسعة، ومدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعًا، وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فَرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أَوْلى[٢].

ولعل خير من جمع ما كتب في العلل النحوية السيوطي في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو)، حيث تناول العلة في اثنتي عشرة مسألة، وأتبعها بذكر مسالكها وقوادحها[٣].

ومع خلاف النحويين في تقسيم العلل إلا أنهم اتفقوا على أهميتها في الصناعة النحوية، ولم يشذ أبو الحسين عن هذا، فهو يرى أنها من الفقه في علم النحو، حيث قال: "ولقد فضل الله من فقهه في النحو بأن أبانوا العلل، وجبروا الخلل، وألحقوا إفهام أولاد العجم بطبائع العرب"[٤].

والعلل التي ذكرها النحويون في تقسيماتهم لها حضور كبير لدى أبي الحسين، فهو قد يذكر في المسألة الواحدة أكثر من علة، كتعليل الحذف بعلة التخفيف، وبعلة طول الكلام، مع علة الاتساع التي شملت عددًا من الظواهر اللغوية.

وغالبًا لا يستعمل أبو الحسين لفظ (العلَّة) للمسألة الّتي يعللها أو الحكم، وإنَّما يستعمل ما يدل على التعليل من ألفاظ مثل: (لأنه)، أو (لأن)، أو (والدليل على ذلك)، وغيرها من الألفاظ والعبارات التي تدل على كون ما بعدها علَّة لما قبلها من حكم أو نحوه، وكان هدفه من تلك العلل تفسير الأحكام والمسائل وتوضيحها وتعزيزها.

---

(١) الإيضاح في علل النحو:٦٤.

(٢) انظر: الاقتراح:٢٥٦-٢٥٧.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٢٤٩-٣٥٦.

(٤) التفسح في اللغة:٦٠.

ومن صور التعليل التي ذكرها المؤلف في كتابه لبعض الظواهر والأحكام النحوية ما يلي:

- علة صرف الاسم المعرب: فيقول: "أدخلت العرب التنوين فيما ينصرف من الأسماء، وهو زيادة؛ لأنه خف عليهم الاسم الصحيح في الإدراج...، وثقل ما لا ينصرف لاعتلاله، فألزموه الفتح؛ لأن الفتح أخف عليهم"(١).
- علة منع (أُخر) من الصرف: فيقول: "لم يصرفوا (أُخَر) في النكرة؛ لأنهم عدلوه عن أصله في القياس، وقد أدخلوا عليها الألف واللام وهي معرفة لعلة أوجبت ذلك"(٢).
- علَّل إبدال (الواو) (ميمًا) في (فم)، وذلك لتمكين الإعراب(٣).
- علَّل لجوء العرب إلى تسكين المتحرك في بعض ما سمع عنهم، من أجل التخفيف(٤).
- علَّل رفع الفاعل الذي هو مفعول في المعنى بإسناد الفعل إليه، وهو قول يوافق قول الجمهور(٥)، فيقول: "يقولون: انقضَّ الجدارُ، وانهدمت الدارُ، وكل واحد منه في [المعنى](٦) مفعول به، وذلك لأنّ هذا الفعل إنما ذُكر ليُعلم أنه قد وصل إلى هذا المذكور، ولم يذكر معه من فعله، فصار كالمالك له"(٧)، ووكد هذا الرأي بالفعل المبني للمجهول، والتغير الذي يطرأ عليه حتى يمتاز الفاعل من المفعول به، كما ذكر أنَّ الفاعل يرفع بعد الفعل، وإن لم يكن فاعلاً حقيقيًّا، نحو قولنا: ماتَ عدوُّ الله، وعاشَ عبدُ الله، "وما أشبه ذلك فيما يقال فيه: إنه (فُعل) فيه بالمعنى، فقد لُفظَ به كما لُفظ بالفاعل، وكل ما لفظ به فدلَّ على معنى ما يريدون فهو صحيح في القياس"(٨).

---

(١) التفسح في اللغة:٨٦-٨٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: المصدر السابق:٢٥.

(٤) انظر: الصدر السابق:١٧٤.

(٥) انظر: همع الهوامع:٢/٢٥٤.

(٦) في الكتاب المحقق (النعنى)، ولا يستقيم بها الكلام.

(٧) التفسح في اللغة:١٥٠-١٥١.

(٨) التفسح في اللغة:٣٤.

- علَّل ترجيح الاسمية على الحرفية في (أبجد هوز) لموافقتها أسماء عربية، وجريان الإعراب عليها[١].

ومن أنواع العلل التي استعان بها أبو الحسين في كتابه:

- **علة التخفيف:**

وهذه العلة "تتصل بأحد طباع العرب في القول، فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم"[٢]، يقول أبو الحسين: "والعرب قد تبتغي بألسنتها الأخف عليها"[٣]، ومن ذلك الحذف في (لا أَدْرِ) و (لا أُبَلْ) و (وَيْلمَّه) إذ لا موجب للحذف سوى التخفيف لكثرة الاستعمال[٤].

- **علة فرق:**

وهي علة تتصل بالإبانة، إذ "أحبوا أن يكون كل حيز من كلامهم مخصوصًا بإعراب لا يشبه إعراب صاحبه"[٥]، ومن ذلك رفع الفاعل، ونصب المفعول[٦]، يقول أبو الحسين: "قالوا: (ضَربَ أخاك) ليكون بينه وبين (ضَربَ أخوك) فصل؛ حتى يفهمه السامع، ويعرف المعنى إذا هما اجتمعا...، وأما قولهم: (دعا زيدٌ ربَّه)، و(عبدَ زيدٌ ربَّه)، فإنما أرادوا أن يفصلوا بين العابد والمعبود، وبين الداعي والمدعو، وإن كان السامع قد يعرف العابد من المعبود؛ ولكنهم أجروه على كلامهم السائر"[٧].

---

(١) انظر: المصدر السابق:١٥٥-١٥٧.

(٢) علل النحو للوراق:٦٠.

(٣) المصدر السابق:٢٦٩

(٤) انظر: التفسح في اللغة:٧٣-٧٤.

(٥) المصدر السابق:٨٦.

(٦) انظر: أسرار العربية:٧٨، واللباب في علل البناء والإعراب:١٥٢/١.

(٧) التفسح في اللغة:٣٤-٣٥.

- **علة كثرة الاستعمال:**

وهي علة يستدل بها غالبًا لبيان بعض الأحكام اللغوية، ومنها الحذف، ومن أمثلة ذلك ما ذكره أبو الحسين بقوله: "قد تحذف العرب في كلامها من الأسماء وغيرها؛ إيجازًا وتحقيقًا، نحو قولهم: (لم يَكُ)، و (يا حَارِ) في الدعاء؛ لكثرة مثل هذا في كلامهم"[١].

- **علة الاتساع:**

أشار إليها أبو الحسين في بعض المسائل، ومن ذلك: عدم رد المحذوف من الكلمة بعد زوال ما أوجب الحذف، كما في الواو المحذوفة من (فم)، وفيها أيضًا علة عوض عن الواو بالميم؛ ليتمكن منها الإعراب[٢].

- **علة الاختصار والإيجاز:**

وهي من العلل التي تكثر في كلام العرب، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره أبو الحسين من كتابة (أبجد) على هذا النحو، بحذف الواو من (أب)، و(كلمن)، والألف من (جاد)، و(هوز)؛ طلبًا للاختصار والإيجاز[٣].

- **علة الدلالة على الأصل:**

هي علة تسوغ الحذف مع وجود ما يدل عليه، ومن ذلك كما ذكر أبو الحسين حذف حروف العلة (الألف، والواو، والياء)، والاجتزاء بالحركة عن ذكرها، مع بقاء الحركة على الحرف الذي حذف ذلك منه؛ دلالة على المحذوف[٤].

- **علة الاستغناء:**

وقد نص العلماء على هذه العلة، وترد هذه العلة في الموضع الذي يحذف فيه بعض

---

(١) التفسح في اللغة:٨٤.

(٢) انظر: المصدر السابق:٢٥.

(٣) انظر: المصدر السابق:١٥٧.

(٤) انظر: المصدر السابق:١٥٨، ١٦٢.

الكلام استغناءً عنه؛ لأنَّ السياق يدلُّ عليه، ومن ذلك جواب الشرط كما في (لمّا)[١]، و(إنْ)، و(لو)[٢].

- **علة الأصل:**

ترد هذه العلة لبيان الأصل في المسألة، ومن ذلك مجيء اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي على صورة المشتق من الثلاثي، أي: دون اعتداد بالزوائد[٣].

- **علة الحمل على المعنى:**

يعتمد التعليل في ذلك على المعنى، ومن ذلك تذكير الفعل مع المؤنث حملاً على معنى المذكر، أو العكس، ومجيء الواحد يراد به الجماعة، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك[٤].

- **علة التوكيد:**

علل بها أبو الحسين في مسألة وقوع بعض الأحرف مزيدة في الكلام، إذ لا موجب لمجيئها إلا التوكيد، "والعرب قد تؤكد ما يُقصد إلى تعظيمه بحروف يجوز أن تسقط والكلام تام"[٥].

- **علة الاتباع:**

ذكرها أبو الحسين في حديثه عن همزة الوصل في وقوعها في أول فعل الأمر[٦].

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:١٦٣، ١٦٩.

(٢) انظر: المصدر السابق:١٧٦.

(٣) انظر: المصدر السابق:٢١٨-٢١٩.

(٤) انظر: المصدر السابق:٢٢٢-٢٢٧.

(٥) المصدر السابق:٢٧١.

(٦) انظر: المصدر السابق:٢٦٩-٢٧٠.

المطلب الثاني: موقفه من العوامل:

لاحظ النحويون ما يطرأ على الكلمة من تغيير في أواخرها عند تركيب الكلمات لتشكل كلامًا مفيدًا، ولابد أنهم فكروا فى علة هذا التغيير الذي أطلقوا عليه مصطلح (الإعراب)، فكانت نظرية العامل الموجب للعمل[١]، التي أصبحت عمدة الصناعة النحوية في التراث النحوي، فما من رفع أو نصب أو جر أو جزم إلا وله عامل.

تعريف العامل: له عدة تعريفات منها: "ما أثَّرَ في آخر الكلمة من اسم، أو فعل، أو حرف"[٢].

وعرفه ابن الحاجب بأنه: "ما به يتقوَّمُ المعنى المقتضي للإعراب" ، "ويعني بالتقوم نحوًا من قيام العرض بالجوهر؛ فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضاف إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل، فالموجد لهذه العوامل هو المتكلم، والآلة العامل ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوها الآلة؛ كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدّم؛ ولهذا سميت الآلات عوامل"[٣].

وقد وُجِدت بذور فكرة العامل قبل التأليف في علم النحو وذلك في القرن الأول الهجري، ثم في القرن الثاني فنلحظ أنَّ سيبويه بنى كتابه على هذه النظرية دون إغراق في فلسفتها، فيقول في بداية كتابه : "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، ...وإنَّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العامل، – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه– وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل"[٤].

---

(١) انظر: الفكر النحوي عند العرب:٢٢٩-٢٣٠.

(٢) مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى:٢٣ .

(٣) شرح الكافية للرضي:١/٧٢.

(٤) الكتاب: ١/١٣ .

هنا يشير سيبويه إلى أثر العامل في الكلمة المعربة، فليس شيء من الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم فيها إلا بإحداث العامل، ويزول الأثر بزوال المؤثِّر وهو (العامل).

وقد اتفق النحويون جميعهم –بصريوهم وكوفيوهم– على تفسير الإعراب بالعامل، إلا أنَّ نحاة البصرة "ارتفعوا به إلى منزلة العلة الفلسفية، ومنحوه خصائصها، فكما لا يعقل اجتماع علتين على معمول واحد في وقت واحد، كذلك عندهم لا يجوز أن يجتمع عاملان على واحد، وكما لا يعقل أن يكون المعلول علة لعلته، كذلك لا يجوز أن يعمل المعمول في العامل، أو يؤثر فيه"(١).

وأما الكوفيون فأخذوا بمبدأ العامل أخذًا رفيقًا، ولم تشغلهم فلسفته عن ملاحظة الظواهر اللغوية، بل جمعوا بين الأمرين في إحكام، "إلا أنهم لم يمنحوه خصائص العلة ولم يفلسفوه، فقد كان العامل عندهم متصيَّدًا من الطبيعة اللغوية، وفقه خصائصها، وقد توصَّلوا إليه من ملاحظة تأثير الحروف في الحروف، والكلمات في الكلمات حين تتألَّف وتتمازج، ولذلك لم يبالوا باجتماع عاملين على معمول واحد(٢)، أو بإعمال العامل الواحد في معمولين من وجه واحد، ولم يعيروا اهتمامًا إنكار البصريين عليهم منهجهم، وحملاتهم على طريقتهم، واتهامهم بأنهم أفسدوا اللغة والنحو"(٣).

أما عن رأي أبي الحسين في العامل النحوي في كتابه فلم يتضمن الكتاب مسائل مختصة بالعامل وتقعيده، إلا أنَّه يطالعنا بين صفحات كتابه حديث عن الإعراب ومنزلته في اللغة، وأثر العامل فيه، ومن ذلك:

– نص على أنَّ العامل هو ما يحدد الإعراب الذي به يُعرفُ المعنى، حيث يقول: "وإذا سمعتَ منصوبًا مع مرفوع عرفتَ المعنى في فاعله ومفعوله بالعوامل"(٤).

---

(١) مدرسة الكوفة:٣٩٣.

(٢) يقيد قول المخزومي هنا بما إذا كان عمل العاملين من جهة واحدة كما ذهب إلى هذا الفراء ، انظر : شرح الجمل لابن عصفور :٦١٩/١، والإيضاح في شرح المفصل:١٦٣/١.

(٣) مدرسة الكوفة:٣٩٤

(٤) التفسح في اللغة:٣٤.

– ألمح إلى دور الإعراب في الدلالة على المعنى، وأنَّ دلالتها عليه هي اختصار وإيجاز في الكلام ، فيقول: "إنما الإعراب علامة بحركة يسيرة لبلاغة خطيرة، ولا علامة يعرفون بها ما يقصدونه، غير العلامة التي وضعها المتقدمون إيجازًا وصوابًا نفيسًا"(١).

– وجَّه للبحث عن العامل في كل عمل إعرابي رفعًا كان أم نصبًا أم خفضًا، فقال: "إنَّ الإعراب أدل على معنى اللفظ من سماع اللفظ عاريًا منه....، فلا ينظر إذا كان قد سمعه منصوبًا إلا فيما ينصب...، فكذا لو سمع الحرف مرفوعًا لم ينظر فيما ينصب ويخفض"(٢).

فتأثير العامل على المعمولات إما: بالأصالة، فتكون مرفوعة، أومنصوبة، أومجرورة، أو بالتبعية، كما في قوله: "وأصل الكلام عندهم: (لَقِيتُكَ إيّاكَ) يجعلون (إيَاك) صفة للكاف وتبعًا لها"(٣).

– بيَّن أثر الفعل المتعدي، والتباسه بمنصوبه، أما اللازم فيوصل عمله إلى المفعول بواسطة حرف الجر(٤).

– بيَّن أنَّ الفعل اللازم قد يتعدى بأمور منها الهمزة، يقول: "(طَلَعت الشمسُ، وجَرَت السفينةُ، وهبّت الريحُ)....، لأن هذا كله لم يُذكر معه فاعله في اللفظ، وإنما أضفت إليه فعلاً لتخبر أنه صار فيه، ففُصِل بين ذا وبين المذكور فاعله، نحو: (أَجرَى اللهُ السفينةَ، وأَطلعَ اللهُ الشمسَ)...فلما جئت به في اللفظ الذي يكون فيه الفعل واقعًا أجريته على ذلك الإعراب"(٥).

– فرَّق بين المعمولات في المرتبة، فقال: "اللفظ مخترع للطائف المعاني، والخط مخترع لصور المباني، دال على أوزانها، والإعراب حلية لها دال على مالكها من مملوكها، فمالكها مرفوعاتها؛ لأنهنّ فاعلات، ومملوكها مخفوضاتها، ومنصوباتها تتصرف بهنّ

(١) التفسح في اللغة:٨٠.

(٢) المصدر السابق:٣٧.

(٣) المصدر السابق:٢٠٤.

(٤) المصدر السابق:٢٣-٢٤.

(٥) المصدر السابق:١٥١.

الفاعلات"[١].

– إذا لم تدخل العوامل على الألفاظ فإنه لا يدخلها الإعراب، قال عن (أبجد، هوز): "إذا لم يُقصد قص الخبر عنها بما يُعربها فلا وجه لإعرابها، ولو أَخبر عنها مُخبر لوجب أن يُلزمها من وجوه الإعراب ما يَلزم سائر الأسماء"[٢].

– يرى أنّ بعض العوامل صورتها واحدة، لكنَّ عملها مختلف، وأثرها في الإعراب يدل على معناها المراد، ومن ذلك قوله: "(ما أحسنَ أخاك!)، في التعجب، و(ما أحسنُ أخيك؟) في الاستفهام، يريد: أيُّ شيءٍ في أخيك حسنٌ؟، و(ما أحسنَ أخوك) في الإنكار، لو كان إعراب هذا كله واحدًا لم يعلم السامع ما تعني"[٣].

– يرى وقوع بعض العوامل مزيدة، كبعض الحروف، ولا تحمل على معنى الزيادة إلا إذا لم يكن لها وجه في الدلالة غير ذلك[٤].

– يجوز حذف العامل مع بقاء عمله لوجود قرينة تدل عليه، قال: "ومن ذلك ما يُضمرون خبره مما هو مبتدأ، أو يضمرون الاسم، وذلك أن يذوق أحدهم الشيء فيقول: حلوٌ طيبٌ، أي: هذا حلوٌ طيبٌ، أو يمسَّه، فيقول: لِيّنٌ، أي: هذا لينٌ"[٥].

– انفرد بتسمية إفادة المعنى عملاً، قال عن (ما) : "(ما) النافية لا تعمل إلا بالمعنى"[٦].

وموقفه إجمالاً لا يختلفُ عن موقف سيبويه ومن تبعه ، فهو يرى وجود العامل، وأنَّه ذا تأثير في الإعراب.

---

(١) التفسح في اللغة:٤٢.

(٢) المصدر السابق:١٥٧.

(٣) المصدر السابق:٣٤.

(٤) انظر: المصدر السابق:١٦٢، ١٦٣، ٢٧١.

(٥) المصدر السابق:٢٧٤.

(٦) المصدر السابق:٣٤.

المبحث الرابع: موقفه من الخلاف النحوي.

الخلاف النحوي ليس محصورًا بين البصريين والكوفيين، بل ظهر الخلاف بين أعلام المدرسة الواحدة حينًا، وبين النحاة من المدارس المختلفة حينًا آخر، وقد عرض أبو الحسين بعض مسائل الخلاف بيين الفريقين، إلا أنه لم يشر لذكر ذلك في كل مسألة جرى فيها خلاف بينهم، كما كان مقصد بعض العلماء في مصنفاتهم، وكتاب أبي الحسين ليس كتابًا نحويًّا خالصًا؛ ولهذا لم يُعْنَ بذكر الخلاف، وجاء ذكره للخلاف في سياق معالجته لبعض القضايا فيما يحتاج فيها لذكر الخلاف بين العلماء.

والمسائل الخلافية التي ذكرها يمكن تصنيفها كما يلي[١]:

أولاً: المسائل اللغوية:

وهي أقل المسائل الخلافية لديه، فقد ذكر فيها عددًا من المسائل، ومنها:

- نشأة اللغة: ذكر فيها قولين، وهما أشهر الأقوال، قول بالإلهام[٢]، وقول بالاصطلاح[٣]، وهي من المسائل التي اختلف فيها العلماء قديمًا وحديثًا، ولكل دليله.
- اللغة التي نزل بها القرآن، وقد ذكر أبو الحسين أنَّ ما في القرآن من لهجة قريش ولهجات غيرها من القبائل الفصيحة كله مرضي من العربية التي اختارها الله لغة لكتابه[٤]، ويرى أن المراد بحديث الأحرف السبعة لغات العرب، فيقول: "يُمكن أن يعني اللغات في تصرف وجوهها"[٥]، وهو قول من الأقوال التي قيلت في تفسير هذا الحديث، إذ تعد هذه المسألة مما كثرت فيه الأقوال وتعددت الآراء لدى

---

(١) سيأتي بيان المسائل النحوية والصرفية في الفصل الخامس من الرسالة.

(٢) انظر: التفسح في اللغة:٣٩.

(٣) انظر: المصدر السابق:٤٨.

(٤) انظر: المصدر السابق:١٤٢.

(٥) المصدر السابق:١٤٣.

العلماء[١].

ثانيًا: المسائل الصرفية:

ومنها:

- دلالة الاشتقاق في (لواقح) في قوله تعالى: ﴿ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾[٢]، والأقوال في ذلك في مجملها على قولين كما ذكر ذلك أبو الحسين: قول بأنها اسم فاعل، وقول بدلالتها على النسب[٣].
- مجيء اسم الفاعل، أو اسم المفعول من غير الثلاثي على وزن ما اشتق من الثلاثي، وقد عدها أبو الحسين من صور التوسع في اللغة[٤]، وفي المسألة أقوال أخرى.
- القلب المكاني لبعض الألفاظ كما في (الملائكة)، والخلاف في أصلها هل هي مألك، أو ملأك، وقد أشار لذلك أبو الحسين إشارة يسيرة[٥].

ثالثًا: المسائل النحوية:

ومنها:

- زيادة الواو: وهل يصح وقوعها مزيدة في الكلام أو لا يصح هذا القول فيلجأ إلى التأويل، وقد ذكر أبو الحسين هذين القولين[٦]، وهي من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين جمهور المدرستين البصرة والكوفة.
- التناوب بين حروف الجر: هل يصح أن تتعاقب حروف الجر بين بعضها أم لا؟، اختار أبو الحسين القول بعدم التناوب[٧]، وهذه المسألة أيضًا من المسائل التي وقع

---

(١) انظر: تفسير الطبري:١/٢١.

(٢) سورة الحجر:٢٢.

(٣) انظر: التفسح في اللغة:٢١٨.

(٤) انظر: المصدر السابق:٢١٧-٢١٩.

(٥) انظر: المصدر السابق:٢١٢.

(٦) انظر: المصدر السابق:١٦٢-١٦٤.

(٧) انظر: التفسح في اللغة:١٩٧-١٩٨.

فيها الخلاف بين جمهور المدرستين البصرة والكوفة.

- خبر (إنّ) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ ﴾[١]، اختلف العلماء في خبر إنَّ في هذه الآية على أقوال، وقد ذكر أبو الحسين قولاً واحدًا وافق فيه قول الأخفش[٢].

ويمكن إجمال منهجه في ذلك على النحو التالي:

- يذكر أحيانًا في مناقشته للمسألة الخلافية أقوالاً لبعض العلماء مع نسبتها إليهم مع أدلتها، ثم يتبعها بقوله مع الدليل، كما في مسألة القول في (أبجد هوز)[٣].
- يذكر أحيانًا المسألة الخلافية، وبعض الأقوال فيها، دون أن يبين موقفه من ذلك، كما في مسألة نشأة اللغة، حيث ذكر فيها قولين: قول بالتوقيف، وقول بالإصطلاح، دون نسبة هذين القولين لطائفة أو عالم[٤].
- يذكر أحيانًا المسألة الخلافية، ويذكر قولاً واحدًا فيها، مما يدليل على قبوله هذا القول، كما في مسألة اللغة التي نزل بها القرآن، فيقول: "بأي ألسن العرب أنزل الله القرآن، أبلسان بعضها أم بألسن جميعها؟...فالجواب: إنّه لا سبيل للعالم إلى علم ذلك إلا ببيان من جُعل إليه بيان القرآن، وهو الرسول ﷺ"[٥]، واستند على حديث "**أُنْزِلَ القرآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، والمِرَاءُ فِي القُرآنِ كُفرٌ، فَمَا عَرَفتُم مِنهُ فَاعْمَلُوا بِه، وَمَا جَهِلتُمْ مِنهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِه**"[٦].

---

(١) سورة فصلت:٤١.

(٢) انظر: التفسح في اللغة:١٧٧.

(٣) انظر: المصدر السابق:١٥٣-١٥٧.

(٤) انظر: المصدر السابق:٣٩-٤٠، ٤٨.

(٥) المصدر السابق:١٤٢.

(٦) أخرجه الإمام أحمد في مسنده:٣٦٩/١٣ (٧٩٨٩)، وابن حبان في صحيحه:٢٧٥/١ (٧٤).

فيُمكن أن يعني اللغات في تصرف وجوهها"[١].

وتعد هذه المسألة مما كثر فيه القول والتأويل كما ذكر ذلك الطبري[٢].

- يذكر أحيانًا المسألة الخلافية، ويصرح بأسماء من خالفه، ويظهر رفض قولهم، كما في مسألة وقوع الواو مزيدة، وهي من المسائل الخلافية بين جمهور المدرستين[٣]، فيثبتها الفراء[٤]، والأخفش[٥]، وابن قتيبة[٦] ومن وافقهم على ذلك، فقال: "وإنما هذا من سوء جسارة على توهين العبارة؛ لأنه يمكن أن يكون ترك الخبر الذي تركه موجود في القرآن وغيره"[٧].
- يذكر أحيانًا المسألة الخلافية، ويذكر رأيه، ورأي غيره، ولا يرجح قولاً في ذلك، إلا أنه يعقب بشواهد يؤيد بها قوله، كما في مجيء المشتق من غير الثلاثي على وزن ما اشتق من الثلاثي[٨].
- يصرح بوقوع الخلاف، وينسب القول للمذهبين كما في مسألة التناوب بين حروف الجر، فقال: "الحرف عند قوم يقوم مقام الحرف في بعض اللغات اتساعًا، كقوله: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾[٩] ...المعنى عند أهل الكوفة: إلا إلى الله رزقها...، وكذا قوله تبارك وتعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ﴾[١٠] أي: إلى الله ذلك...، والصواب عند الفقهاء ألا يُخرجوا الحرف عن بابه ما وجدوا لمعناه مساغًا"[١١].

---

(١) التفسح في اللغة:١٤٢-١٤٣.

(٢) انظر: تفسير الطبري:١/٢٠-٥٣.

(٣) انظر: الإنصاف:٢/٤٥٦- ٤٦٠، ومغني اللبيب:٤/٣٨٨-٣٩٠.

(٤) معاني القرآن:٢/٢١١.

(٥) للأخفش رأي آخر بتقدير حذف الخبر في شواهد مماثلة، انظر: معاني القرآن:١/١٣٢، ١٤٤، ٢/٤٩٧.

(٦) انظر: تأويل مشكل القرآن:١٩٧.

(٧) التفسح في اللغة:١٦٣.

(٨) انظر: المصدر السابق:٢١٨-٢١٩.

(٩) سورة هود:٦.

(١٠) سورة النحل:٩.

(١١) التفسح في اللغة:١٩٧-١٩٨.

المبحث الخامس: عنايته بلغات العرب.

كان لعلماء العربية السبق في العناية بلغات العرب وحفظها، وهذا ما نجده مبثوثًا في كتب اللغة والأدب، وقد أشاد أبو الحسين بأعلامهم، وبجهدهم في السماع عن العرب، وحفظ اللغات، حيث قال: "أمَّا من تلقَّى من العلماء أخذ صحيح اللغة عن الفصحاء القدماء من أهل الأمصار والأقطار، فيقصر عنهم الإحصاء والأعداد، فنذكر منهم من يكون النظير لهم بهم مقيسًا، كأبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي"(١).

ووصف عمل كل واحد من هؤلاء العلماء، فقال: "فأما أبو زيد الأنصاري فحمل الأنسي من كلام العربي والوحشي، فأكثر من الجمع له فأتعب النُّقاد.

وأما أبو عبيدة مَعمَر فإنه بكثرة العلم يذكر؛ لأنه أخذ عن العرب حقيقة العلم بأيامهم، وأشعار فرسانهم، وما فخروا به من أنسابهم، وما تعايروا به من مثالب أعدائهم، فاحتوى على الكثير من أخبارهم، وأحاط بجُملٍ من خفيَّات أسرارهم.

وأما الأصمعي فاختار ما اجتمعوا عليه من بليغ كلامهم، واطَّرح شواذ ألفاظهم، فهو نقي العلم، ثِقةٌ في حمل الفصاحة والبلاغة، وصار بعنايته في الطلب وملاقاة العرب أقوى الرواة فيها علمًا، وفي لطيف النحو أثقبهم فهمًا"(٢).

ويرى أنَّ اللغة لا تسمى لغةً إلا إذا كثر المتكلمون بها، قال عن حروف اللغة: "إذا ألَّف بعضها -أي المتكلم- إلى بعض بينه وبين آخر على أي ترتيب شاء أحدثت لغةً، وإن كَثُر من يتكلم بها صارت لاحقة بجميع اللغات"(٣).

ويرى أن هذه اللهجات المختلفة التي تفرعت عن أصل واحد والتي سمعت عن العرب كلها

---

(١) التفسح في اللغة: ٥٠

(٢) المصدر السابق: ٥١.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٤٢.

صحيحة سوى القليل منها، لأن العرب: "لم يختلفوا في الأصول، وإنما اختلفوا في بعض الفروع، فاختلفوا منها في الشاذ القليل، وقد ميَّزت العلماء السليم من العليل"(١).

ويلح على هذه الفكرة في موضع آخر، فيقول: "وإن كان الأول قد تكلم بلغات مختلفة الأوزان، فإنما ذلك على قدر ما اعتادته ألسنتهم، ولم يخرج ذلك عن صواب مفهوم وقياس معلوم، لأنّ العرب كالأشجار، وكلامهم لهم كالثمار، فهم بالبلاغة يثمرون، والناس لألفاظهم يجتنون، وبكلامهم المعرَب ينطقون، وبفهمهم يحتجون، وإلى معانيهم يصيرون، وبها يقتدون"(٢).

وتحدث عن كيفية اختلاف لهجات العرب، فقال: "وأما اختلاف اللغات فلأن ما أُحدِث لهم من الأصل لم يُحدث بضرب واحد في وقت واحد، ولكنه أُحدِث على ضربين: عن رجل، وعن رجلين، ثم كان الذين يأتون من بعدُ يُحدِثون أشياء عند حضور الحاجة إليها على حد أول الكلام، فيجوز أن يكون الأول كان ضربًا واحدًا في اللفظ، وأُفهِموا ضربًا من الكلام على لفظ آخر، والمعنى والعين فيهما واحدة على حدِّ ما رووا عن الأولين، واللغتان على القياس صحيحتان في المعنى، فهذه سبيل أهل البدو والمدر"(٣).

وبيَّن أن القرآن نزل بلغة العرب، وأنَّه "لا يجوز لذي فطرة صحيحة قرأ القرآن، وعرف حدوده في الفصاحة والبيان، أن يعتقد أنَّ بعض القرآن فارسي لا عربي، وبعضه نبطي، وبعضه حبشي لا عربي، بعدما أخبر الله به أنه جعله قرآنًا عربيًّا غير ذي عوج"(٤)، وأن تلك الألفاظ التي قيل عنها أعجمية، ونسبت للغة غير العرب، "كل هذه عربية في لفظها ومعناها، وإن وافقت ألفاظ بعض الألسن"(٥)، ودلل على ذلك بشواهد عربية تثبت ما قال به(٦).

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:٣٣-٣٤.

(٢) المصدر السابق:٣٦.

(٣) المصدر السابق: ٤٩.

(٤) المصدر السابق:١٣٦.

(٥) المصدر السابق:١٣٨.

(٦) انظر: المصدر السابق:١٠٩-١٣٨.

كما ناقش مسألة ما جاء من ألفاظ القبائل العربية من غير لغة قريش في القرآن: ومن تلك الألفاظ: النَّغْض، التشريد، المقيت، وأنها وقعت إلى لغة قريش فاستعملتها، يقول أبو الحسين: "وأما قول ابن عباس: **(لَيسَ في القرآنِ حَرفٌ يَخْرجُ عَن لُغةِ قُريشَ غَيرُ ثَلاثَةِ أَحْرفٍ)**[١] فلعله عنى لغة قريش خاصة"[٢]، واستشهد أبو الحسين على معرفة قريش لها واستعمالها لها في لغتها بقوله:" (المُقيت): المقتدر، كما ذهب إليه الزبير بن عبدالمطلب فقال:

وَذِي ضِـــغْنٍ كَفَفْـــتُ الـــنَّفْسَ عنْـــهُ وَكُنْـــتُ عَلـــى مَســـاءَتِهِ مُقيتـــا[٣]

فهذا قرشي قديم"[٤]، وعقب على ذلك: "وقد دل هذا على أنَّ العرب كانت تتكلم به قبل أن يجيء الإسلام، فكله خارج عن لغة قريش داخل فيها، بما رضي الله به من العربية"[٥].

وقد ذكر المؤلف في كتابه عددًا من لغات العرب، نسب بعضها، وأورد بعضها دون نسبة. ومما ذكره من اللغات دون نسبة:

- اختلاف بعض لغات العرب في بناء (حيث)، وأورد المؤلف فيها لغة البناء على الفتح (حيثَ)، ولغة البناء على الضم (حيثُ)، ولغة أخرى فيها وهي (حوث)[٦].
- اختلاف اللغات في المصدر (البُكاء)، حيث ذكر أن بعضهم يمده فيكون على وزن

---

(١) لم أقف على هذا القول منسوبًا لابن عباس عند غيره، ووقفت عليه منسوبًا لأبي بكر الواسطي، انظر: الإتقان في علوم القرآن:٣/٩٣٣.

(٢) التفسح في اللغة:١٣٩.

(٣) بيت من الوافر، مختلف في نسبته، قيل: للزبير بن عبدالمطلب في: غريب القرآن في شعر العرب:١١٥، وتفسير ابن المنذر:٢/٨١٥، وتفسير الطبري:٧/٢٧٢، وقيل: لأحيحة بن الجلاح، وليس في ديوانه، وورد منسوبًا له في: إيضاح الوقف والابتداء:١/٨٠، والدر المنثور:٤/٥٥٦، وقيل: لأبي قيس بن رفاعة في: طبقات فحول الشعراء:١/٢٨٨-٢٨٩، ولسان العرب: مادة (قوت)، وقيل: للنابغة في: المعجم الكبير:١٠/٣٠٨، وبغية الرائد ومنبع الفوائد:٩/٤٥٧، وقيل: لثعلبة بن مُحيصة الأنصاري في: تاج العروس:٥/٥١، وورد دون نسبة في: إصلاح المنطق:٢٧٦، وغريب القرآن لابن قتيبة:١٣٢، وغريب القرآن للسجستاني:١٨٤.

(٤) التفسح في اللغة:١٣٩.

(٥) المصدر السابق:١٤٢.

(٦) انظر: المصدر السابق:٨٠.

(فُعَال)، وبعضهم يقصره فيكون على وزن (فُعَل)[١].

- اختلاف لغات العرب في حركة عين (وهب)، يقول: "قال بعضهم: (وهَب) و(وهْب)، فأهل هذه اللغة يفهم بعضهم عن بعض، واللغة الأخرى كذلك"[٢].
- اختلاف لغات العرب في حركة فاء كلمة (سم)، فمنهم من يضمها ومنهم يفتحها، حيث نقل عن الأصمعي قوله: "السَّم والسُّم لغتان"[٣].
- ذكر المؤلف بعض لغات العرب في الإبدال، كما في (إياك، وهياك)[٤]، و(أمّا، وأيْما)[٥].

أمّا من صرح بنسبة اللغة إليهم من قبائل العرب، فنذكر منهم:

- أشاد بفصاحة قريش، وبلغة من وافقها من لغات العرب في الفصاحة كثقيف، فوافقتها ألفاظ وردت في القرآن هي من لغتهم ، نحو: (عضين)، ويستعظم فصاحتها بقوله: "ثقيف فصحاء، أفقريش أخذت عنهم اللغة أم هم أخذوا عن قريش؟!"[٦].
- ومن لغات العرب التي جاءت في القرآن الكريم وقراءاته لغة أزد شنوءة، وعدَّها من القبائل الفصيحة إذ روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: (**لَيسَ أَحدٌ مِن العَربِ أَشبهَ لُغةً بِلغَةِ قُريش مِن أزد شنوءة**)[٧]، ومن ألفاظهم: (قاب قوسين، والتخوف)، وقراءة مروية عن علي بن أبي طالب﵁ ﴿ **وَتَجْعَلُون شُكْرَكُم**..﴾[٨]، يقول أبو الحسين: "ومن لغتهم: أنَّ الرِّزق: الشُّكر"[٩].

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:٨١.

(٢) المصدر السابق:٨١.

(٣) المصدر السابق:٢٤١.

(٤) انظر: المصدر السابق:٢٣٥.

(٥) انظر: المصدر السابق:٢٠٩.

(٦) انظر: المصدر السابق:١٤١.

(٧) انظر: المصدر السابق:١٤٠-١٤١.

(٨) انظر: مختصر في شواذ القراءات:١٥٢، والمحتسب:٣١٠/٢، وتفسير البحر المحيط:٢١٤/٨.

(٩) التفسح في اللغة:١٤١.

- نسب لأزد عمان تسمية (العنب) خمرًا[١]، وعليه جاء قوله تعالى: ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴾[٢].
- نسب للسان الحميري اليماني بعض الألفاظ مما جاء في القرآن، نحو: لفظ (قمطرير) من قوله تعالى: ﴿ يَوۡمٗا عَبُوسٗا قَمۡطَرِيرٗا ﴾[٣]، بمعنى: ما قبض الوجه[٤]، ولفظ (فتنة) بمعنى: حريق من قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلۡنَٰهَا فِتۡنَةٗ لِّلظَّٰلِمِينَ ﴾[٥]، ولفظ (حُسُوم) بمعنى: متتابعة، ولفظ (فَكِهِين) بمعنى: معجبين[٦].
- أرجع قول (ذي حِجِر) أي: بمعنى ذي لب إلى بني مَذْحِج[٧].
- اختلاف اللغات في استعمال الكلمة إما مفردة أوجمعًا، يقول: "زعم معمر أنَّه سمع في لغة ربيعة وقيس بالجزيرة من يقول: (اللَّوابي)، وإنما يريد (اللُّوبِياء)، غير أنهم إذا سألتهم عن واحدها فقلت: (لُوبِياء)، لم يعرفوه، ولم يجترؤوا عليه، فإذا قلت: (اللَّوابي) عرفوه، كما تعرف سُفلى تميم (الأَبَازِير)، وهم يريدون (الأَبْزار)، وإذا سألتهم عن واحد (الأبازير) لم يعرفوه..."[٨].
- اختلاف أهل الحجاز ونجد في فاء (سحر)، فنسب لأهل نجد الضم، وأشار إلى أن الفتح لغتهم أي: أهل الحجاز [٩].
- نسب لبني عنبر والعدوي ظاهرتين لغويتين، وهما: ضم آخر فعل الأمر اتباعًا لضمة ما قبله، وموافقة الفعل لفاعله في التثنية والجمع، وهو ما يعرف بلغة (أكلوني البراغيث)[١].

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:١٤١.

(٢) سورة يوسف:٣٦.

(٣) سورة الإنسان:١٠.

(٤) انظر: التفسح في اللغة:١٤١.

(٥) سورة الصافات:٦٣.

(٦) انظر: التفسح في اللغة:١٤١-١٤٢.

(٧) انظر: المصدر السابق:١٤٢.

(٨) المصدر السابق:١٤٦.

(٩) انظر: المصدر السابق:١٨٦، ولم أقف على هذه النسبة عند غيره.

البراغيث)[١].

- نسب لبني تميم التوكيد بضمير الرفع المنفصل بعد ضمير النصب المتصل بالفعل، فيقول: "وتميم تجعل (أنت) تبعًا للكاف، وهو قياس صحيح؛ لأنّ الفعل لا يخلو من فاعله مضمرًا أو مظهرًا، كقولهم: (لَقِيتُك أنت)"[٢]، وهو مما تفرد بذكره المؤلف.

(١) انظر: التفسح في اللغة: ٢٧٠.

(٢) المصدر السابق: ٢٠٦.

الفصل الثانـي:
مصادر المؤلف في كتابه.

المبحـــث الأول: المصادر التـي صرح بها.
المبحث الثانـي: المصادر التـي لم يصرِّح بها.

المبحث الأول: مصادره التي صرّح بها.

كتاب (التفسح في اللغة) احتوى مباحث من علوم العربية والتفسير وعلوم القرآن، ولهذا تعددت مصادر المؤلف في كتابه، مع أنه لم يشر لمصادره سواءً في مقدمة الكتاب أو في أثنائه، إلا أن إيراده كثيرًا من آراء العلماء على اختلاف تخصصاتهم في علوم القرآن، والحديث، والتفسير، وعلوم اللغة تدل على كثرة المصادر التي رجع إليها، ولأن موضوع الكتاب البحث في قضية (التوسع) في اللغة فمن البدهي أن يُوليَ المؤلف القرآن الكريم وتفسيره اهتمامًا فائقًا، وهذا ما أحوج المؤلف للاستعانة بآراء بعض الصحابة، والمفسرين، والمحدِّثين، والاستشهاد بقراءات بعض القراء.

فمن الصحابة الذين أورد أقوالاً لهم: أبو بكر الصديق[١]، ومعاذ بن جبل [٢]، وعمر بن الخطاب[٣]، وعبدالله بن مسعود[٤]، وعلي بن أبي طالب[٥]، وأبو موسى الأشعري[٦]، وعبدالله ابن عباس[٧]، وأبو الطفيل[٨](رضي الله عنهم).

ومن القراء الذين أورد قراءات لهم: أبو عبدالرحمن السلمي[٩]، وأحمد اللؤلؤي[١٠]، ويعقوب

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:٢٣٤.

(٢) انظر: المصدر السابق:٣١.

(٣) انظر: المصدر السابق:٢٩، ٣٥، ٢٦١.

(٤) انظر: المصدر السابق:٨٤، ١٤٣.

(٥) انظر: المصدر السابق: ١٠٥، ١٢٠، ١٣٦، ١٤١، ٢٤٧.

(٦) انظر: المصدر السابق:١٨٣.

(٧) انظر: المصدر السابق:٧٠، ٧١، ٧٩، ١٠٥، ١٢٥، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٤، ١٥٥، ١٨٩، ١٩٩، ٢١٠.

(٨) انظر: المصدر السابق:١٢٠.

(٩) انظر: المصدر السابق:١٨٥، هو عبدالله بن حبيب الكوفي، مقرئ الكوفة، أخذ القراءة عرضًا عن عثمان وعلي رضي الله عنهما وغيرهما، وظل مقرئاً بالكوفة حتى توفي سنة ٧٤هـ وقيل غير ذلك. انظر: تاريخ بغداد:١١/٨٨-٨٩، ومعرفة القراء الكبار:١/١٤٦- ١٥١، وغاية النهاية:١/٣٧٠-٣٧١.

(١٠) انظر: التفسح في اللغة:١٢٤، هو أبو جعفر أحمد بن موسى بن أبي مريم البصري اللؤلؤي المقرئ، روى القراءة عن عاصم الجحدري وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما، عدّه الذهبي في وفيات سنة (١٩١-٢٠٠). انظر: تاريخ الإسلام:٤/١٠٦٣، ومعرفة القراء الكبار:١/٣٤١، وغاية النهاية:١/١٣٠.

الحضرمي[١]، وأبو يعقوب القارئ[٢].

ومن المحدثين والفقهاء والمفسرين الذين أورد أقوالاً لهم: كعب الأحبار[٣]، ومجاهد بن جبر[٤]،والشعبي[٥]، والضحاك[٦]، والحسن البصري[٧]، ومحمد بن سيرين[٨]، ومعاوية بن قرة[٩]،

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:٢٣١، هو يعقوب بن إسحاق، مولى الحضرميين، أحد القراء العشرة، ومقرئ البصرة، عالماً بالعربية ووجوهها والقرآن واختلافه، توفي سنة ٢٠٥هـ. انظر: انباه الرواة:٤/٤٥، ومعرفة القراء الكبار:١/٣٢٨-٣٣٢، وغاية النهاية:٢/٣٣٦-٣٣٨.

(٢) انظر: التفسح في اللغة:١٧٧، هو يوسف بن موسى بن أسد القطان الكوفي، نزيل الري ثم بغداد، روى القراءة عن جرير بن حميد، حدّث عنه البخاري، وأبوداود، والترمذي، وابن ماجه وغيرهم، توفي سنة ٢٥٣هـ. انظر: تاريخ بغداد:١٦/٤٤٥-٤٤٧، وغاية النهاية:٢/٣٥٠، وطبقات المفسرين للداودي:٢/٣٨٣-٣٨٤.

(٣) انظر: المصدر السابق:٨٢، ١٨٩، هو كعب بن ماتع الحميري اليماني، كان يهوديًّا فأسلم بعد وفاة النبيﷺ، قدم المدينة في عهد عمرؓ، يعد من نبلاء العلماء، حدّث عن جمع من الصحابة، توفي سنة٣٢هـ. انظر: سير أعلام النبلاء:٣/٤٨٩-٤٩٤، والوافي بالوفيات:٢٤/٢٦٠.

(٤) انظر: التفسح في اللغة:٢٤٢، هو مجاهد بن جبر، مولى السائب المخزومي، شيخ القراء والمفسرين، أكثر من الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما، وغيره من الصحابة، توفي سنة ١٠٢هـ، وقيل غير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء:٤/٤٤٩-٤٥٧، والوافي بالوفيات:٢٥/٦٦.

(٥) انظر: التفسح في اللغة:١٥٩، هو عامر بن شراحيل، فقيه محدّث، علامة أهل الكوفة، أدرك عددًا من الصحابة، وروى عنهم، توفي سنة١٠٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء:٤/٢٤٩-٣١٩، والوافي بالوفيات:١٦/٣٣٦-٣٣٧.

(٦) انظر: التفسح في اللغة::١٥٥، هو الضحاك بن مزاحم الهلالي الخراساني، وعاء من أوعية العلم، حدّث عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما، توفي سنة ١٠٥هـ. انظر: سير أعلام النبلاء:٤/٥٩٨-٦٠٠، والوافي بالوفيات١٦/٢٠٧.

(٧) انظر: التفسح في اللغة:١٨٩، ٢٥٣، ٢٦٨، هو الحسن بن يسار البصري، فقيه ومحدث، ولد سنة ٢١هـ، روى عن جمع من الصحابة والتابعين، توفي سنة ١١٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء:٤/٥٦٣-٥٨٨، والوافي بالوفيات:١٢/١٩٠-١٩١.

(٨) انظر: التفسح في اللغة:١٨٩، هو محمد بن سيرين الأنصاري البصري، مولى أنس بن مالك، فقيه محدّث، روى عن عدد من الصحابة، توفي سنة١١٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء:٤/٦٠٦-٦٢٢، والوافي بالوفيات:٣/١٢٢.

(٩) انظر: التفسح في اللغة:١٥٣، هو معاوية بن قرة بن إياس المزني البصري، حدّث عن والده، وعبدالله بن مغفل وغيرهما، وثّقه ابن معين وأبو حاتم، توفي ١١٣هـ. انظر: تهذيب الكمال:٢٨/٢١٠-٢١٧، وسير أعلام النبلاء:٥/١٥٣-١٥٥.

ومحمد بن علي بن الحسين[١]، وجعفر بن محمد بن علي[٢]، ومسعر بن كدام[٣]، وسفيان بن عيينة[٤]، والحميدي[٥]، والعسقلاني[٦]، والزبير بن بكار[٧]، وإسماعيل القاضي[٨]، وأبو مسلم الكجي[٩].

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:٣٥، هو أبو جعفر الباقر، محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، فقيه فاضل،روى عن بعض الصحابة، وروى عنه جماعة، توفي سنة١١٤هـ. انظر: تهذيب الكمال:٢٦/١٣٦-١٤٢، وسير أعلام النبلاء:/٤٠١-٤٠٩.

(٢) انظر: التفسح في اللغة:٨٢، هو جعفر الصادق ابن محمد بن علي بن الحسين، من أجلة علماء المدينة، حدث عن أبيه أبي جعفر الباقر، وعروة بن الزبير وغيرهما، وثقه ابن معين وأبو حاتم، توفي سنة ١٤٨هـ. انظر: تهذيب الكمال:٥/٧٤-٩٧، وسير أعلام النبلاء:٦/٢٥٥-٢٧٠.

(٣) انظر: التفسح في اللغة:١٥٣، هو مسعر بن كدام بن ظُهَير بن عبيدة، أبوسلمة الهلالي الكوفي، شيخ العراق، روى عن: عدي بن ثابت، وعمرو بن مرة وغيرهما، وروى عنه: سفيان بن عيينة، ويحيى القطان، ووكيع وغيرهم، وثّقه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، توفي سنة١٥٥هـ. انظر: تهذيب الكمال:٢٧/٤٦١- ٤٦٩، وسير أعلام النبلاء:٧/١٦٣-١٧٣.

(٤) انظر: التفسح في اللغة:٧٧، ١١٩، ٢٠٣، هو أبو محمد سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي ثم المكي، مولى محمد بن مزاحم، محدث وفقيه،ولد في الكوفة سنة ١٠٧هـ، شهد بفضله وعلو منزلته الشافعي وابن المبارك وغيرهما، سمع من ابن شهاب الزهري، وعاصم بن أبي النجود، ومحمد بن المنكدر وغيرهم، حدّث عنه: الأعمش، وابن جريج، وأحمد بن حنبل وغيرهم، توفي سنة١٩٨هـ. انظر: تهذيب الكمال:١١/١٧٧-١٩٦، وسير أعلام النبلاء:٨/٤٥٤-٤٧٥.

(٥) انظر: التفسح في اللغة:٩٠، هو أبو بكر عبدالله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي، صاحب المسند، حدث عن:ابن عيينة، ووكيع، والشافعي وغيرهم، وروى عنه: البخاري، وأبوزرعة الرازي وغيرهما، شهد له بالعلم أحمد بن حنبل، وأبو حاتم وغيرهما، توفي سنة ٢١٩هـ. انظر: تهذيب الكمال:١٤/٥١٢-٥١٥، وسير أعلام النبلاء:١٠/٦١٦-٦٢١.

(٦) انظر: التفسح في اللغة:١٥٣، سبق الإشارة إليه في شيوخ المؤلف.

(٧) انظر: المصدر السابق:١٢٥، ١٢٦، هو أبوعبدالله الزبير بن بكار بن عبدالله القرشي الزبيري المدني المكي، علامة نسابة، قاضي مكة وعالمها، سمع من: سفيان بن عيينة، وأبي ضمرة الليثي وغيرهما، وروى عنه: ابن ماجه، وأبوحاتم الرازي وغيرهما، مصنف كتاب (نسب قريش)، توفي سنة ٢٥٦هـ. انظر:تهذيب الكمال:٩/٢٩٣-٢٩٩، وسير أعلام النبلاء:١٢/٣١١-٣١٤.

(٨) انظر: التفسح في اللغة:٧١، ٢٨٧، سبق الترجمة له في شيوخ المؤلف في التمهيد.

(٩) انظر: المصدر السابق:٨٨، هو أبومسلم إبراهيم بن عبدالله بن مسلم البصري الكجي، محدّث، له كتاب (السنن)، سمع من: الأصمعي، وأبي عاصم النبيل وغيرهما، وروى عنه:أبوبكر النجّاد، وأبو بكر الشافعي وغيرهما، توفي سنة٢٩٢هـ. انظر: سير أعلام النبلاء:١٣/٤٢٣-٤٢٥، وطبقات الحفاظ للسيوطي:٢٧٦-٢٧٧.

وأما من أورد لهم أقوالاً من علماء اللغة فقد بلغوا خمسة عشر عالمًا، أورد أقوالاً لهم في خمسة وخمسين موضعًا، وهم:

١- عبدالله بن أبي إسحاق (١١٧هـ):

نقل عنه المؤلف مرة واحدة، في تعليق له على بيت للنابغة الذبياني فقال: "ولم يقلُ منصِب، وهو من أَنصبَنِي الهمُّ. وقال ابن أبي إسحاق: لاتساعهم في اللغة، أعادوه إلى أصله"(١).

٢- أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ):

نقل عنه المؤلف في ثلاثة مواضع:

- في سؤال اللؤلؤي إياه عن معنى (هَيْتَ لك)(٢).
- في روايته لبيت من الشعر،"وأنشده أبو عمرو"(٣).
- في توجيه قراءة لأبي عمرو(٤).

٣- حمّاد الرّاوية (١٥٦هـ):

ورد ذكره مرة واحدة، في روايته لبيت من الشعر، "وأنشد حماد الراوية"(٥).

٤- الخليل بن أحمد (١٧٠هـ):

أورد المؤلف له قولاً واحدًا في تفسير قوله تعالى:﴿ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴾(٦)، قال: "فلذلك قال الخليل: معناه ربِّ لأرجع"(٧)، ولم أقف على هذا القول عند غيره.

---

(١) التفسح في اللغة:٢١٩.

(٢) المصدر السابق:١٢٥، ١٢٧، وانظر: مجاز القرآن:١/٣٠٥.

(٣) التفسح في اللغة:١٣٧.

(٤) المصدر السابق:١٥٧.

(٥) المصدر السابق:١٤٠.

(٦) سورة المؤمنون:٩٩.

(٧) التفسح في اللغة:٢٤٨.

٥- أبو الخطاب الأخفش الكبير (١٧٧هـ):

ورد ذكره مرة واحدة، قال: "وأنشد أبو الخطاب الأخفش"[١].

٦- الكسائي علي بن حمزة (١٨٩هـ):

أورد له المؤلف قولين:

- قوله في جواب (لو) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾، وقد ذكر هذا القول الفراء في كتابه، لكنه لم يعزه[٢].
- والآخر في نسبة قراءة التخفيف[٣] في قوله تعالى: ﴿عَرَّفَ بَعْضَهُ﴾[٤] لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه[٥].

٧- قطرب محمد بن المستنير (٢٠٦هـ):

نقل عنه المؤلف قولاً واحدًافي جواب (إذا)، في قول الشاعر:

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُم فِي قُتَائِدَةٍ شَلاً كَمَا تَطْرُدُ الجَمَّالَةُ الشُّرُدَا[٦]

فقال: "وسئل عنها قطرب وغيره ممن ترضى عربيته، فقالوا: المعنى: حتى إذا أسلكوهم شلاً"[٧].

---

(١) المصدر السابق:٢٥٨.

(٢) انظر: المصدر السابق:١٧٧، ومعاني القرآن:٢/٧، ٦٣ .

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٦/٣٠١، والكافي في القراءات السبع:٢١٧.

(٤) سورة التحريم:٣.

(٥) انظر: التفسح في اللغة:١٨٦.

(٦) بيت من البسيط، لعبد مناف بن ربع الهذلي، ورد منسوبًا له في أدب الكاتب:٤٣٤، وديوان الهذليين:٢/٤٢، وشرح أشعار الهذليين:٢/٦٧٥، ونسب لعمرو بن أحمر، ورد في ملحق ديوانه:١٧٩، وورد منسوبًا له في: لسان العرب: مادة (حمر)، ونسب لعمران بن حطان، كما في: المنتخب من غرب كلام العرب:٢/٦٨٣، وورد دون نسبة في: الصاحبي:١٩٨، وشرح الكافية للرضي:٣/١٩٣، وهمع الهوامع:٣/١٨٣.

(٧) التفسح في اللغة:٢٨٣.

٨- الفراء يحيى بن زياد (٢٠٧هـ):

لم يصرح المؤلف بالنقل عنه إلا مرة واحدة، في مسألة وقوع الواو مزيدة في الكلام، كما في قول امرئ القيس:

فَلمّـا أَجَـزْنا سـاحةَ الحـيِّ وانْتَحـى بِنـا بطْـنُ خَبْـتٍ ذي قِفـافٍ عَقَنْقَـلِ(١)

قال المؤلف: "فزعم الأخفش، والفراء، وغيرهما: أنه أراد: (انتحى بنا)، والواو زائدة"(٢).

والفراء في كتابه (معاني القرآن) يقول عن وقوع الواو مزيدة في الجواب: "ودخول الواو في الجواب...بمنزلة قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾(٣)...ومثله في الصافات: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾(٤)، معناه: ناديناه"، وأردف بشاهد امرئ القيس وقال: "يريد: انتحى"(٥).

٩- أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ):

هو من أكثر العلماء الذين صرَّح أبو الحسين بالنقل عنهم، فقد صرَّح بالنقل عنه في تسعة مواضع، وهي:

- السماع من بعض القبائل العربية، يقول: "وزعم معمر أنه سمع في لغة ربيعة، وقيس بالجزيرة من يقول: اللوابي"(٦).
- السماع من الإعراب الفصحاء، يقول: "وقال معمر: سمعت أفار بن لقيط...يقول: ليس لهذا الحَبْل زَوْر"(٧).

---

(١) بيت من الطويل، ورد في ديوانه:١٥، وورد منسوبًا له في: جمهرة أشعار العرب:٢٥٦/١، وشرح القصائد السبع الطوال:٥٤، وشرح المعلقات السبع:٢٣، وورد دون نسبة في: الصاحبي:١٥٨، والإمتاع والمؤانسة:١١٨/١، والإنصاف:٤٥٧/٢.

(٢) التفسح في اللغة:١٦٣.

(٣) سورة الزمر:٧٣.

(٤) سورة الصافات:١٠٣-١٠٤.

(٥) معاني القرآن:٢١١/٢.

(٦) التفسح في اللغة: ١٤٦.

(٧) التفسح في اللغة:١٤٩.

- في دلالة (عَلِمَ) و (عَرَف) على المكافأة والمجازاة، يقول: "وقال معمر: هذا صواب بيِّن في اللغة، حَسنٌ جميل، قد جاء في القرآن مثله"(١).
- في السماع من الأعراب في مسألة مخالفة العدد للمعدود، يقول: "وزعم معمر: أنه سأل أبا الجراح، وأبا زيد، وأبا أدهم، وغيرهم من الفصحاء، فكلهم يقول: ثلاثة شخوص للنسوة"(٢).
- في مجلسه مع سيبويه، وسؤاله عن مسألة في التصغير، يقول: "لقي أبو عبيدة سيبويه، فقال له: كيف تصغر خمس؟....قال أبو عبيدة: زعم سيبويه أنه إذا أراد بالنفس الرجل صغره بغير الهاء"(٣).

وهذه الأقوال الخمسة التي عزاها المؤلف أبو الحسين لأبي عبيدة لم ترد في كتابه (مجاز القرآن).

وأما المسائل المتبقية مما أورده أبو الحسين فهي في كتابه (مجاز القرآن)، وهي:

- في معنى المترفين، يقول: "وقال معمر: المترفون: الذين أنستهم النَّعم، والطمأنينة إليها، أن يفكروا فيما لله تعالى عليهم"(٤)، ونص عبارة المجاز: "كُفارها المتكبرون"(٥).
- مسألة حذف الخبر؛ استغناء بعلم المخاطب، كما في بيت الأخطل:

خَلَا أَنّ حَيًّا مِنْ قُرَيشَ تَفَضّلُوا عَلَى النَّاسِ، أَو أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلا(٦)

قال المؤلف: "ولم يأتِ لـ(أنَّ) بخبر، وكذا قال معمر، والبيت آخر القصيدة"(٧).

---

(١) المصدر السابق:١٨٥.

(٢) المصدر السابق:٢٢٥.

(٣) المصدر السابق:٢٢٦.

(٤) المصدر السابق:٢٥٩.

(٥) مجاز القرآن:١٤٩/٢، وانظر:٢٥١/٢، ويظهر لي بُعد ما أحال عليه المحقق، ولعل المراد كتاب آخر له.

(٦) بيت من الطويل، ورد في: ديوانه:٥٥٩، وورد منسوبًا له في: شرح القصائد السبع الطوال:٥٦، والمقتضب:١٣١/٤، وأمالي ابن الشجري:٦٣/٢، وورد دون نسبة في: الخصائص:٣٧٤/٢، وشرح الكافية للرضي:٣٧٧/٤، والمقرب:١٠٩/١.

(٧) التفسح في اللغة:٢٧٦، وانظر: مجاز القرآن:٣٣١/١.

- مسألة وقوع (إذ) زائدة في الكلام كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[١] يقول: "فإنّ معمرًا قال: (إذ) ها هنا زائدة، والمعنى: قال ربك للملائكة؛ لأنه إخبار،...ثم قال: ويجوز عندي أن يكون معناه: إذ قال ربك، أي: خبر بقوله للملائكة: أني جاعل خليفة"[٢].
- مسألة وقوع (إذا) زائدة في الكلام، يقول المؤلف عن أبي عبيدة: "وسئل عن جواب قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾[٣]، فزعم أيضًا أنّ العرب تزيد (إذا) في كلامها، وأنشد:

حَـــــتّى إِذَا أَسْـــــلَكُوهُم...

قال: معناه حتى أسلكوهم، وقال: هذا آخر القصيدة، وقال مرة: وهو محذوف الخبر"[٤]، وقد نقل عنه هذا القول أبو الطيب اللغوي[٥].

والذي جاء في (مجاز القرآن) لأبي عبيدة في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ﴾: "مكفوف عن خبره، والعرب تفعل مثل هذا، قال عبد مناف بن ربع في آخر قصيدة:

حَـــتَّى إِذَا أَسْـــلَكُوهُم فِي قَتَائِـــدَةٍ شَـــلًّا كَمَـــا تَطْـــرُدُ الجَمَّالَـــةُ الشُّـــردَا"[٦]

واستشهد بهذا القول في مواضع زيادة (إذ)[٧].

---

(١) سورة البقرة:٣٠.

(٢) التفسح في اللغة:٢٨١، وانظر: مجاز القرآن:١/١١.

(٣) سورة الزمر:٧٣.

(٤) التفسح في اللغة:٢٨٢.

(٥) انظر: مراتب النحويين:٥٠.

(٦) مجاز القرآن:٢/١٩٢، والبيت سبق تخريجه، انظر:٧٩.

(٧) انظر: مجاز القرآن:١/٣٧.

١٠- الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ):

وهو من أكثر العلماء الذين صرَّح أبو الحسين بآرائهم، حيث أورد له آراء في خمسة عشر موضعًا من كتابه، وهذه المواضع على النحو التالي:

- وقوع الواو زائدة في الكلام، يقول المؤلف عن قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾[١]، وبيت امرئ القيس السابق: "زعم الفراء والأخفش وغيرهما أنه أراد:(**انتحى بنا**)، والواو زائدة"[٢].

- خبر (إنّ) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾[٣]، يقول المؤلف: "لم يصحب (إنّ) خبرها، فذكرت العلماء منهم الأخفش أن الخبر: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانۭ بَعِيدٍ ﴾[٤]"[٥].

- السماع عن العرب، والاستشهاد بقولهم، يقول المؤلف: "قال الأخفش: العرب تقول: أكلتُ تمرةً ونصفها، تريد: ونصف أخرى"[٦].

- الحذف في الكلام، نقل عن الأخفش قوله: "إنّ أكثر الحذف في الكلام إذا طال"[٧].

- ومن مسائل الحذف ما ذكره المؤلف بقوله: "وسئل الأخفش وكان قد برع في القياس على كثير من الناس، فسئل عن قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ﴾[٨]، ثم قال ولم يذكر المباراة بين الفريقين: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟

---

(١) سورة الزمر:٧٣.

(٢) التفسح في اللغة:١٦٣، وانظر: معاني القرآن: ١/١٢٥، ٢/٤٥٧-٤٥٨.

(٣) سورة فصلت:٤١.

(٤) سورة فصلت:٤٤.

(٥) التفسح في اللغة:١٧٧، وانظر: معاني القرآن:٢/٤٦٧.

(٦) التفسح في اللغة:٢٤٣.

(٧) المصدر السابق:٢٧٦، وانظر:معاني القرآن:١/١٣٦، ٢/٤٦٧.

(٨) سورة الحديد:١٠.

﴿ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ ﴾، قال: إنّ المعنى: **(لا يستوي من أنفق من قبل الفتح وقاتل، ومن أنفق من بعد الفتح وقاتل)**، ولكنه حذف؛ لأن فيما بقي دليلاً على ما ألقي"[١].

- من المسائل التي نقل فيها المؤلف قول الأخفش: "وسئل عن قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيكُمۡ وَمَا خَلۡفَكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾[٢] أين الجواب؟ قال: في معنى الآية الأخرى التي تتلوها في قوله: ﴿ وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ ﴾[٣]، قال: فالمعنى: إذا قيل لهم: **(اتقوا أعرضوا)**، فاستغنى بذلك عما حذف من (أعرضوا) لدلالة قوله: ﴿ مُعۡرِضِينَ ﴾"[٤].
- ومن مسائل الحذف التي أورد فيها المؤلف رأي الأخفش قوله: "وسئل عن قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٖ مِّن رَّبِّهِۦۚ فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴾[٥]، أين الجواب؟، قال: المعنى: **(أفمن شرح الله صدره كالقاسية قلوبهم من ذكر الله)**"[٦].
- ومن مسائل الحذف -كذلك- التي نقلت عن الأخفش قول المؤلف: "وسئل عن قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجۡهِهِۦ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَقِيلَ لِلظَّٰلِمِينَ ذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡسِبُونَ ﴾[٧]، أين جوابه؟، فقال: ﴿ وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ﴾[٨]"[٩].

---

(١) التفسح في اللغة:٢٧٩، وانظر: معاني القرآن:١/١٦٨-١٦٩، ٢٢٢.

(٢) سورة يس:٤٥.

(٣) سورة يس:٤٦.

(٤) التفسح في اللغة:٢٧٩، وانظر: معاني القرآن:١/١٣٧.

(٥) سورة الزمر:٢٢.

(٦) التفسح في اللغة:٢٧٩، وانظر: معاني القرآن:٢/٤٥٥.

(٧) سورة الزمر:٢٤.

(٨) سورة الزمر:٣٣.

(٩) التفسح في اللغة:٢٨٠، وانظر: معاني القرآن:٢/٤٥٦.

- ومن مسائل الحذف-أيضًا- ما ذكره المؤلف: "وسئل الأخفش عن قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[١] وأشباه ذلك: أين البيان عن الجواب؟ فقال: إنَّ القرآن إنما هو تنبيه. يريد: اذكر إذ قال ربك للملائكة، يُعلِمه ذلك، واذكروا إذ كان كذا"[٢].

وفي (معاني القرآن) للأخفش قال عن عدد من تلك الآيات: "إنَّما هي على ما قبلها، إنَّما يقول: (**اذْكُروا نِعمَتي**)،و (**اذْكُروا إِذ نَجَّيناكم**)، و(**اذْكُروا إذ فَرَقنا بكُمُ البَحرَ**)، و(**اذْكُروا إِذ قُلتُم يا موسى**)"[٣].

- في معنى بيت الفرزدق القائل فيه:

فَأصبَحَ في حَيثُ التَقينَا شَريدُهُم قَتِيلٌ وَمَكتُوفُ اليَدَينِ وَمُزعَفُ[٤]

يقول المؤلف: "زعم الأخفش أنه يريد: أصبح منهم قتيل، ومنهم مكتوف، لا أنَّ الشريد وحده اجتمع فيه ما ذكرنا"[٥].

ونقل هذا القول البغدادي فقال: "قال الأخفش: يريد: أصبحوا منهم قتيل، ومنهم مكتوف، لا أنّ الشريد وحده اجتمع فيه ما ذكره"[٦].

أما ما بقي من آراء الأخفش فذكرها الأخفش في معاني القرآن، ودونكها:

- جواب (لو) في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾[٧]، يقول المؤلف: "وأخبرت عن أبي يعقوب القارئ أنَّ الأخفش قال: قوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ

---

(١) سورة البقرة:٣٠.

(٢) التفسح في اللغة:٢٨٠

(٣) معاني القرآن:٩٢/١، وانظر: ١/ ١٠٢، ٢٠٢، ٢٠٤.

(٤) بيت من الطويل، ورد في ديوانه:٣٨٩، وورد منسوبًا له في: جمهرة أشعار العرب:٨٩٦/٣، والكتاب:١٠/٢، ونقائض جرير والفرزدق:١٧/٢، وورد دون نسبة في: شرح الكافية للرضي:٣٢١/٢، وتفسير البحر المحيط:٤٤٨/٥، والدر المصون:١٧١/٧.

(٥) التفسح في اللغة:٢٧٨.

(٦) خزانة الأدب:٣٧/٥.

(٧) سورة الرعد:٣١.

ٱلْجِبَالُ ﴾محذوف الخبر؛ لعلم المخاطب بما يراد من ذلك"[١].

– في جواب قوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ ﴾[٢] "قال الأخفش: بل المعنى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾[٣]...أي: هذا حق كما أنَّ هذا حق"[٤].

–حذف جواب (لو) كذلك في قوله تعالى:﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ ﴾[٥]، وقوله: ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾[٦]، يقول المؤلف: "يقول الأخفش: فليس لهاتين الآيتين جواب إلا في المعنى"[٧].

– معنى اللام في قوله تعالى:﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[٨]، يقول المؤلف: "قال الأخفش: أي: يريد هذا التبيين لكم"[٩] .

– من مسائل الحذف: حذف المفعول الثاني للفعل (حسب) في قوله تعالى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[١٠] ، يقول المؤلف: "قال: لم يذكر للحسبان الأولى جوابًا؛ استغناء بالجواب الثاني، ودلالة على المعنى"[١١].

---

(١) التفسح في اللغة:١٧٧، وانظر: معاني القرآن:٤٦٧/٢.

(٢) سورة الأنفال:٥.

(٣) سورة الأنفال:٤.

(٤) التفسح في اللغة:١٧٧، وانظر: معاني القرآن:٣١٨/٢.

(٥) سورة الأنعام:٩٣.

(٦) سورة البقرة:١٦٥.

(٧) التفسح في اللغة:٢٧٦-٢٧٧، وانظر: معاني القرآن:١٣٨/١.

(٨) سورة النساء:٢٦.

(٩) التفسح في اللغة:٢٧٥-٢٧٦، وانظر: معاني القرآن:١٥٩/١-١٦٠.

(١٠) سورة آل عمران:١٨٨.

(١١) التفسح في اللغة:٢٧٧، وانظر: معاني القرآن:٢٢٢/١.

١١- الأصمعي عبدالملك بن قُريب (٢١٦هـ):

وقد صرح المؤلف في النقل عنه في سبعة مواضع، وهي:

- في مجلسه مع أبي مالك الغنوي، يقول المؤلف: "قال الأصمعي: سألت أبا مالك الغنوي ما قول الشاعر:

فمَــنْ يَســمَعُ الصَّــوتَ لا يَســتَجيبُ ومَــنْ يَســتَجيبُ فَــلا يَسْــمَعُ؟"[١]

- في قوله تعالى: ﴿ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾[٢] دلالة (سحر)، يقول المؤلف: "وقيل: بل أرادت قريش الوضع منه بأنه بشر،...قال الأصمعي: من له سَحر يُخدع ويُغر بالطعام والشراب كما تغر العصافير"[٣].
- في تاريخ اللغة العربية قبل الإسلام، يقول المؤلف: "قال الأصمعي: إنَّما ضبطت العربية قبل الإسلام بمئتي سنة"[٤].

وقد نقل عنه ثعلب -أيضًا- قولاً يقارب هذا بعد أن ذكر شعراء جاهليين: "وكان بين هؤلاء وبين الإسلام أربعمئة سنة"[٥].

- في مجلسه مع حماد بن سلمة، يقول المؤلف: "وذكر الأصمعي أنه قال لحماد بن سلمة في مجلسه للحديث: إنّك لموموق. فقال له حماد: لا تعد لمثلها؛ فإنّ هؤلاء لا يفرقون بين مائق وموموق"[٦].

---

(١) التفسح في اللغة:٤١، والبيت من المتقارب، ورد في التمام في تفسير أشعار هذيل:٩٩، أما المجلس فلم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر.

(٢) سورة الفرقان:٨.

(٣) التفسح في اللغة:١٨٦-١٨٧.

(٤) التفسح في اللغة:١٩١.

(٥) مجالس ثعلب:٢/٤١٢.

(٦) التفسح في اللغة:٢١٥، ولم أقف على هذا المجلس فيما بين يدي من المصادر.

- تسمية النفس غيبًا، يقول المؤلف في معنى قوله تعالى:﴿ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي ﴾[١] :

"فالتأويل إنك تعلم حقيقتي، ولا أعلم ما تعلم؛ لأنك علام الغيوب، فأنت تعلم ما في غيبي ولا أعلم ما في غيبك،...لما كان الغيب في النفس جاز أن يسمى بها ؛ لأن الغيب في كلامهم: هو كل ما واراك من شيء، أو توارى عنك فهو غيب، حكى ذلك أهل اللغة والأصمعي وغيره"[٢].

- في معنى (المترفين)، يقول المؤلف: "قال الأصمعي: المترفون: أهل الغضارة والنعمة، المخَلَّون وما يريدون، لا يحال بينهم وبينه...، وأنشد الأصمعي لرؤبة"[٣].
- اللغات في (سم) في قوله تعالى:﴿ وَلَا يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلۡجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلۡخِيَاطِۚ ﴾[٤]، يقول المؤلف: "وزعم الأصمعي أنَّ السَّم والسُّم لغتان في كل ضيق المسلك"[٥].

١٢- أبو محمد التوزي (٢٣٨هـ)[٦]:

وقد نقل عنه المؤلف في خمسة مواضع، وهي:

- في دلالة (تيشى)[٧]، يقول المؤلف: "قال أبو محمد التوزي: يُقال للرجل إذا حمق: تيشى، منقوطة"[٨].

---

(١) سورة المائدة:١١٦.

(٢) التفسح في اللغة:٢٣٧، وانظر: تهذيب اللغة:٨/٢١٤، ومقاييس اللغة:٤/٤٠٣.

(٣) التفسح في اللغة:٢٥٩، وانظر: العين:٨/١١٤، ولسان العرب، مادة (ترف).

(٤) سورة الأعراف:٤٠.

(٥) التفسح في اللغة:٢٤١، وانظر: إصلاح المنطق:٩١، وتهذيب اللغة:١٢/٣١٨ مادة (سمم)، وقد نقلا عن يونس نسبة هذه اللغات في قوله: "أهل العالية يقولون:السُّم...يرفعون، وتميم تفتح السَّم".

(٦) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن هارون، من أكابر علماء اللغة، أخذ عن الأصمعي وأبي عبيدة وغيرهما، قرأ كتاب سيبويه على الجرمي، من مصنفاته: الأمثال، والأضداد وغيرهما، توفي سنة ٢٣٠هـ. انظر: الفهرست:٦٣، ونزهة الألباء:١٣٥، وإنباه الرواة:٢/١٢٦.

(٧) وردت:(تيس) كما في لسان العرب مادة (تيس)، انظر: العين:٧/٢٨٧، وتهذيب اللغة:١٣/٤٤، والقاموس المحيط:٢/٢٠١.

(٨) التفسح في اللغة:١٢٥، وقد نقل هذا القول عن أبي زيد كما في لسان العرب مادة (تيس).

– في دلالة السليقة والنحيتة...يقول المؤلف: "قال أبو محمد التوزي: الطبيعة، والسَّلِيقة، والنَّحِيتة، والدَّسِيعة، والشمل والشمال، والجمع: الشمائل، وكله يراد به: الطبيعة"(١).

– يقول المؤلف: "قال أبو محمد: يقال: لسانٌ ذَلِقٌ طَلِق، وطُلُقٌ –بضمتين–، ويقال: أَذلَق السيف، أي: أحَدّه(٢)"(٣).

– في رواية بيت من الرجز:

قَــدْنِي مِــنْ قَــرْضِ الخُبَيْبَــيْن قَــدِي ..... (٤)

يقول المؤلف: "قال أبو محمد: (الخُبَيْبَينِ) اثنان، يعني بهما عبدالله ومصعب ابنا الزبير، ومن أنشده: (الخُبَيبِينَ) فهم الجماعة، يريد: أصحاب ابن الزبير، كما يقال: المهالبة، وحقه: (الخُبَيبيِّن) بالتشديد، لكنه حذف ياءً واحدة"(٥).

– في دلالة (الحدواء)، قال المؤلف: "قال التوزي: (الحَدواء): الريح، تحدُوه: أي تطرده، ومنه سُمي الحادي؛ لأنه يطرد الإبل ويتبعها"(٦).

١٣– المازني أبو عثمان بكر بن محمد (٢٤٧هـ):

---

(١) التفسح في اللغة:١٤٧.

(٢) انظر: تهذيب اللغة:٧٢/٩، والصحاح:٤/ ١٤٧٩ ، ولسان العرب: مادة (ذلق).

(٣) التفسح في اللغة:١٧٠.

(٤) بيت من الرجز، ورد بتمامه بلفظ:

قَــدْنِيَ مِــنْ نَصْــرِ الخُبَيْبَــيْن قَــدِي لَــيْسَ الإِمَــامُ بِالشَّــحِيحِ المُلْحِــدِ

ويروى بجمع الخُبَيْبِين، مختلف في نسبته، قيل لحميد الأرقط، في: شرح أبيات إصلاح المنطق للسيرافي:٥٤٦، والتنبيه والإيضاح:٤٧/٢، وخزانة الأدب:٣٩٣/٥، وقيل لحميد بن ثور، في: الصحاح:٥٣٤/٢، وليس في ديوانه، وقيل لأبي بجدلة، في: شرح المفصل لابن يعيش:١٢٤/٣، وقيل لأبي نخيلة، في: تحصيل عين الذهب:٣٧٨، وورد بلا نسبة في: الكتاب:٣٧١/٢، والنوادر في اللغة:٥٢٧، والأصول في النحو:١٢٢/٢.

(٥) التفسح في اللغة:٢٥٩، ونقله عنه البغدادي في خزانة الأدب:٣٩١/٥، كما ذكره المحقق.

(٦) التفسح في اللغة:٢٦٠، وانظر: أدب الكاتب:٦٢٣، ومقاييس اللغة:٣٥/٢، والصحاح:٢٣٠٩/٦–٢٣١٠.

وقد أورد له قولين في الكتاب:

- في معنى قول زهير:

وَذِي نِعْمَـــةٍ يَمّمْتُهـــا وَشَـــكرتُها وخَصـــمٍ يكـــادُ يَغلِـــبُ الحَـــقَّ بَاطِلُـــه[١]

يقول المؤلف: "إنما يريد: يمَّمتُ نعمة: قصدتُ إليها، ولم ينلها بعد، وشكرتُ نعمة أخرى، هذا قول المازني"[٢].

- في دلالة التثنية في قوله تعالى: ﴿أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[٣]، يقول المؤلف: "قال المازني قولاً يرتضى، وهو: إنَّه أمر الواحد فأراد: ألقِ ألقِ[٤]"[٥].

١٤-المبرد محمد بن يزيد (٢٨٥هـ):

أورد له المؤلف ستة أقوال:

- جوابه عن سؤال الواثق ابن الخليفة المعتصم، عن البلاغة في الشعر والنثر[٦].
- مجلس المؤلف -أبي الحسين النحوي- مع المبرد، يقول المؤلف: "قال لي محمد بن يزيد: كيف يقال لمن عجز عن سورة : آت بعشر؟"[٧].
- في معنى قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ﴾[٨]،"قال المبرد: المعنى: خُلِق الإنسان ومنه العجلة"[٩].

---

(١) بيت من الطويل، ورد في ديوانه:٥٤، وورد منسوبًا له في: المعاني الكبير:١٢٦٩/٧.

(٢) التفسح في اللغة:٢٤٤، ولم يُنسب هذا القول للمازني في: المعاني الكبير:١٢٦٩/٧، وشرح ديوان زهير للشنتمري:٣٢.

(٣) سورة ق:٢٤.

(٤) انظر: إعراب القرآن:٢٢٨/٤، والمنصف:٣٣٤/٢، (كما أشار لهذا الموضع المحقق).

(٥) التفسح في اللغة:٢٥١.

(٦) انظر: المصدر السابق:٦٠-٦٩.

(٧) المصدر السابق:٩٨.

(٨) سورة الأنبياء:٣٧.

(٩) التفسح في اللغة:٢١٠.

- أورد المؤلف بسنده عن المبرد سؤال أبي عبيدة لسيبويه عن مسألة في التصغير، فقال: "وسمعت محمد بن يزيد النحوي يقول: لقي أبو عبيدة سيبويه، فقال له: كيف تصغر خمس؟..."(١)، ولم أقف على رواية هذا المجلس في مصنَّف سواه.
- في معنى قوله تعالى: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾(٢)،"قال المبرد: أربعة أشهر ومدة عشر ليال"(٣).
- مجلس المؤلف مع المبرد في معنى قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ ﴾(٤) "سألت عنها محمد بن يزيد، وكان عندي أنَّ القوم فرحوا بما عند الرسل فرح استهزاء"(٥).

١٥-ثعلب أحمد بن يحيى (٢٩١هـ):

نقل عنه المؤلف مرة واحدة، في رواية بيتٍ للأعشى(٦).

ويلحظ من الآراء التي أوردها لأولئك العلماء الأجلاء أن أكثرهم ذكرًا هو الأخفش، ثم أبو عبيدة، ثم الأصمعي، ثم المبرد.

كما يلحظ – أيضًا- أنه لم يذكر سيبويه بالاسم مطلقًا، مع ترجيحه لآراء كثيرة موافقة لرأي سيبويه -كما سنذكره في حديثنا عن آرائه النحوية - واقتصر ذكر سيبويه على خبر نقله عن شيخه المبرد، قال: "وسمعت محمد بن يزيد النحوي يقول: لقي أبو عبيدة سيبويه، فقال له: كيف تصغر خمس؟....قال أبو عبيدة: زعم سيبويه أنه إذا

---

(١) التفسح في اللغة:٢٢٦.

(٢) سورة البقرة:٢٣٤.

(٣) التفسح في اللغة:٢٢٧، وانظر: معاني القرآن وإعرابه:٢٧٩/٣.

(٤) سورة غافر:٨٣.

(٥) التفسح في اللغة:٢٨٧.

(٦) انظر: المصدر السابق:٢٤٥.

أراد بالنفس الرجل صغره بغير الهاء"[١].

ولم يذكر الخليل والكسائي والفراء وثعلب إلا مرة واحدة، وليس من تفسير لهذا إلا أن موضوع الكتاب (التوسع) فرض عليه نوعية المصادر، وفرض عليه الاهتمام بكتب معاني القرآن خاصة، وهذا ما يفسر كثرة نقله لآراء الأخفش وأبي عبيدة مقارنة بغيرهما، لكن هذا التعليل قد لا يستقيم؛ لأن لكل من الفراء والكسائي كتابًا في معاني القرآن.

إلا إن قلنا إنَّ ملازمته المبرد واختصاصه به[٢] أثَّر في ميله لترجيح كتب البصريين، خاصة أنَّ المبرد أكثر شيخ له نقل عنه في كتابه (التفسح في اللغة).

وأما ما أورد من روايات للأعراب الذين نقل عنهم العلماء اللغة فقد أورد نقلاً عن عشرة منهم، وهم:

- **أبو أدهم**[٣]: أعرابي ممن دخل الحاضرة[٤]، ونقل عنه العلماء، وممن روى عنه أبو زيد[٥].
- **أبو أسلم**[٦]: من الأعراب الذين نقل عنه العلماء كأبي عبيدة[٧]، والأزهري من طريق النضر بن شميل[٨].
- **أفّار بن لقيط**[٩]: أعرابي فصيح[١]، روى عنه عدد من العلماء كأبي عبيدة[٢]، ونُقل

---

(١) التفسح في اللغة:٢٢٦.

(٢) قال أبو الحسين عن المبرد: " وَكَانَ أبو العباس رُبما اختصني بكثير من علمه فلا يُشركني فيه غيري"، الصاحبي:١٠٠.

(٣) انظر: التفسح في اللغة:٢٢٥.

(٤) انظر: الفهرست:٥٣، إنباه الرواة:١٢٠/٤.

(٥) انظر: الحجة للقراء السبعة:٣٨١/٤، وخزانة الأدب:٣٣٩/١٠.

(٦) انظر: التفسح في اللغة:٢١٧.

(٧) انظر: مجاز القرآن:٤٧/١.

(٨) انظر: تهذيب اللغة:٢٣٩/٤، ٥٤٨/٦، ٦٤٥/٧، ٦٦٣/١٠، ٥٠/١٤.

(٩) انظر: التفسح في اللغة:١٤٩، ٢١٦، ٢١٧.

ونُقل عنه كثيرًا في اللغة[٣].

- **جابر**[٤].
- **أبو الجراح**[٥]: أعرابي فصيح ممن دخل الحاضرة[٦]، وهو أحد الأعراب الذين سئلوا في المسألة التي جرت بين الكسائي وسيبويه[٧]، وصرح الفراء بالسماع منه، ونقل عنه في مواضع عدة من كتابه[٨]، ونقل عنه أيضًا غيره من العلماء[٩].
- **أبو رجاء**[١٠].
- **رُعَيب**[١١].
- **ابن مسمع**[١٢]: نقل عنه أبو حاتم السجستاني من طريق أبي عبيدة[١٣].
- **مكوزة**[١٤]: أعرابي فصيح ممن دخل الحاضرة[١٥]، نقل عنه عدد من العلماء في

---

(١) انظر: الفهرست:٤٩، وإنباه الرواة:٤/١٨٢-١٨٣.

(٢) انظر: النقائض:١/٣٤٠، ٢/١١٤.

(٣) انظر: الألفاظ:٤٣، ٤٦، والحيوان:٦/٥٣، وجمهرة اللغة:٢/٦٧١، ٨٧٠، ٣/١٢٧٩.

(٤) انظر: التفسح في اللغة:٢٢٧.

(٥) انظر: المصدر السابق:٢٢٥.

(٦) انظر: الفهرست:٥٣، وإنباه الرواة:٤/١٢٠.

(٧) انظر: مجالس العلماء:١٠، وطبقات النحويين واللغويين:٦٨، ٧١.

(٨) انظر: معاني القرآن:١/١٤٠، ٤٢٧، ٢/١٣، ٢٣، ٣٥، ٧٥، ٩٣، ٢٢٢، ٣/١٤٧، ١٧٥.

(٩) انظر: الجيم:١/٦٩، ١٠٢، ١٢٨، ١٦٥، ٢٣٦، ٢٨٢، ٣٠٨...، وغريب الحديث لابن سلام:٢/١٠٠، ٣٩٢، ٣/١٧٣، ١٨٥، ٥/١١٤، ٤٥٦، وإصلاح المنطق:١/٩، ١٠٤، ١٣٣، ٢١٥.

(١٠) انظر: التفسح في اللغة:٢١٠.

(١١) انظر: المصدر السابق:٢٢٧.

(١٢) انظر: المصدر السابق:٢٢٧، وفي كتاب (فعلت وأفعلت) للسجستاني ورد باسم أبي مسمع.

(١٣) انظر: فعلت وأفعلت:١٢٩، ١٣٠.

(١٤) انظر: التفسح في اللغة:٢١٠، ٢١٧، ٢٢٧، جعله المحقق بالراء (مكورة)، والصحيح أنه بالزاي، وهو من الرواة الأعراب من بني ربيعة من بني مالك بن عبد مناة، كما نصَّ على ذلك القالي في أماليه، نقل ذلك عنه السيوطي في: شرح شواهد المغني: ٢/٥٥٦، ولم أجده في المطبوع من أمالي القالي، و نسب إليه أبو العلاء المعري قراءة قرآنية ونص على أنه أعرابي، انظر: رسالة الملائكة:٧٥.

(١٥) انظر: الفهرست:٥٣، وإنباه الرواة:٤/١٢٠.

مؤلفاتهم[١].

- **أبو يزيد الأعرابي**: نقل عنه المؤلف قوله: "وكان أبو يزيد الأعرابي يقول: أخطأتُ خَاطِئَةً بَعِيدةً"[٢].

هؤلاء الأعراب الذين أورد مرويات لهم لم يصرح بالرواية عنهم مباشرة، والراجح أنه لم يروِ عنهم مباشرة؛ لأنَّ طريقته فيمن روى عنه مباشرة التصريح بالرواية كما صنع مع شيوخه (المبرد، وثعلب، وإسماعيل القاضي، والعسقلاني)[٣].

(١) انظر: الأمثال:٦١، والألفاظ:٤٤-٤٥، وجمهرة اللغة:١١١٧/٢-١١١٨، وتهذيب اللغة:٣٦٥/٨.

(٢) التفسح في اللغة:٢١٧.

(٣) انظر: مبحث (شيوخه) في ترجمة المؤلف في التمهيد.

المبحث الثاني: مصادره التي لم يُصرِّح بها.

كثرت المصادر التي اعتمد عليها المؤلف دون التصريح بها، فكثيرًا ما يعبر عن الرأي بقوله: (قال قوم)[١]، أو (قال بعض العلماء)[٢]، أو (تأوّل ناس من المفسرين)[٣]، أو (قال بعضهم)[٤]، أو (قال المفسرون)[٥]، أو (قيل)[٦]، أو (قالوا)[٧].

ولم يصرّح بأي كتاب نقل منه سوى تضمين كتابه جواب شيخه المبرد للخليفة الواثق حين سأله عن المفاضلة بين النثر والشعر، وهو ما عرف لاحقًا بكتاب (البلاغة).

وليس المطلوب في هذا المبحث توثيق كل قول أطلقه المؤلف، فهذه مهمة تحقيق الكتاب، لكن نلتمس مواطن التأثر والاقتباس من مؤلفات سابقة استعان بها المؤلف أبو الحسين في إنشاء مادة كتابه، مع ما وقع في النقل منها من زيادة، أوحذف، أو تبديل، مع عدم الجزم الأكيد بأنه نقل منها، كل ذلك للخروج بتصور كامل عن مصادر أبي الحسين سواء التي صرَّح بها –كما سبق تبيانها– أو التي لم يصرّح بها.

ويمكن تصنيف تلك الكتب التي تأثر بها على النحو التالي:

أولاً: كتب في العلوم الشرعية:

١– في علم التفسير ومعاني القرآن:

كان المؤلف في كتابه (التفسح في اللغة) يسعى لإبراز موافقة القرآن الكريم للغة العرب وأسلوبهم، فكان يذكر الكثير من الآيات القرآنية والقراءات المختلفة التي توضح

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:١٥٥، ٢٢٨.

(٢) انظر: المصدر السابق:٤٨، ٢٦٠.

(٣) انظر: المصدر السابق:٧٥، ١٣٤.

(٤) انظر: المصدر السابق:١٥٩.

(٥) انظر: المصدر السابق:١٨٥.

(٦) انظر: المصدر السابق:١٣١، ١٨٥، ٢٦٢، ٢٨٦.

(٧) انظر: المصدر السابق:١٩٠–١٩١، ١٩٦، ٢٣٧، ٢٥١، ٢٨٦.

ذلك، وقد استعان لذلك بعدد من الكتب المؤلفة في معاني القرآن وتفسيره، ومن ذلك:

معاني القرآن للفراء (٢٠٧هـ):

صرح المؤلف في النقل عن الفراء مرة واحدة كما سبق بيان ذلك في المبحث السابق. وهناك بعض مواطن التوافق بين كتاب أبي الحسين (التفسح في اللغة)، وكتاب الفراء (معاني القرآن) ومنها:

- في خبر (إنّ) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ ﴾[١]"ذكرت العلماء منهم الأخفش أن الخبر ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ ﴾[٢]"[٣].
- في معنى قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ ﴾[٤]، يقول المؤلف: "(مَن كَانَ يَظُنُّ) أي: يتيقن بزعمه (أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ) أي: ينصر محمدًا (فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ) أي: بحبل إلى السقف، (فَلۡيَنظُرۡ هَلۡ يُذۡهِبَنَّ كَيۡدُهُۥ) إذا تعلّق به، وقطعه مختنقًا"[٥].
- في معنى (عَرَف) في قراءة التخفيف لقوله تعالى:﴿ عَرَّفَ بَعۡضَهُۥ ﴾[٦]، قال المؤلف: "ومعنى عَرَف: غضب منه وجازى عليه، وقد جازى حفصة بأنْ طلّقها واحدة"[٧].
- في معنى قوله تعالى:﴿ وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ ﴾[٨]، "ويقال معناه: وعَمدنا"[٩].

---

(١) سورة فصلت:٤١.

(٢) سورة فصلت:٤٤.

(٣) التفسح في اللغة:١٧٧، وهو أحد قولي الفراء، انظر: معاني القرآن:١٩/٣.

(٤) سورة الحج:١٥.

(٥) التفسح في اللغة:١٨٤، وانظر: معاني القرآن:٢١٨/٢.

(٦) سورة التحريم:٣.

(٧) التفسح في اللغة:١٨٦، وانظر: معاني القرآن:١٦٦/٣.

(٨) سورة الفرقان:٢٣.

(٩) التفسح في اللغة:٢٥٣، وانظر: معاني القرآن:٢٦٦/٢.

مجاز القرآن لأبي عبيدة (٢١٠هـ):

يعد كتاب (مجاز القرآن) رافدًا مهمًا لكثير من الكتب المؤلفة في معاني القرآن، وقد استعان به أبو الحسين في كتابه، كما صرح في النقل عنه في عدد من المواضع من كتابه-كما بيناه في المبحث السابق- إلا أنه نقل عنه -أيضًا- من غير المجاز، وأشار محقق الكتاب إلى عدة مواضع من التوافق بين الكتابين[١]، وهناك بعض المواضع التي لم يشر إليها المحقق، ومنها:

- في مسألة وقوع المعرَّب في القرآن، كقول المؤلف: "فمن زعم أنّ فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أنَّ (طه) بالنبطية، و(سجِّيل) بالفارسية فقد أبطل"[٢].

أو في غير القرآن كقول المؤلف: "وأهل مكة يسمون (المُسُوح) التي يجعل فيها أصحاب الطعام البُّر (البَلاس والبَلَس)، وهو بالفارسية (بلاس وبلاسها) فأمالوها وأعربوها"[٣].

- في قوله تعالى: ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾[٤]، "يقال: تلَّه للجبين الأيسر، وللإنسان جبينان بينهما جبهة"[٥].

- في معنى قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ﴾[٦]، "وإنَّما يقع التشبيه على الغنم التي ينعق بها الراعي، فحوَّل اللفظ إلى الراعي الذي يصيح بها لمّا كان من الأمر بسبب"[٧].

- في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[٨]، "المعنى –والله أعلم-: خُلق العجل

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:١٢٥،-١٢٧، ١٣٧، ١٨٥، ١٩٢، ٢٠١، ٢٥٠، ٢٨١، ٢٨٢.

(٢) المصدر السابق:١٣٤، وانظر: مجاز القرآن:١/١٧-١٨.

(٣) التفسح في اللغة:١٤٥، ونُقل هذا عن أبي عبيدة في الصاحبي:٤٤.

(٤) سورة الصافات:١٠٣.

(٥) التفسح في اللغة:١٧٠، وانظر: مجاز القرآن:٢/١٧١.

(٦) سورة البقرة:١٧١.

(٧) التفسح في اللغة:٢٠٩، وانظر: مجاز القرآن:١/٦٣.

(٨) سورة الأنبياء:٣٧.

من الإنسان"[١].

معاني القرآن للأخفش (٢١٥هـ):

يعد الأخفش من العلماء الذين أكثر المؤلف في النقل عنهم-كما بينا ذلك- وقد أشار المحقق لبعض المواطن التي نقل منها المؤلف من كتاب الأخفش دون التصريح بذلك[٢].

أما المواضع الأخرى التي لم يشر إليها المحقق فمنها:

- في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾[٣]، "ومن كلام العرب: إنّي على الحق أو إنّك لعليه، أي: أحدنا مُبطل، وإن كان قد يعلم أنه المحق دون صاحبه، ويقول الرجل لغلامه: أحدنا مضروب، أي:إنّك أنت، وهو دوني"[٤].
- في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ ﴾[٥] "وتقول: أَخرجَني فلانٌ من الكتَبَة، أي: لم يُدخِلني فيها،...ومن الكفار من لم يكن في نور قط"[٦].
- في قوله تعالى: ﴿ فَخَشِينَآ أَن يُرۡهِقَهُمَا ﴾[٧]، "أي: فكرهنا"[٨].
- في تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ ﴾[٩] "أي: فعليه عدة"[١]،

---

(١) التفسح في اللغة:٢٠٩، وانظر: مجاز القرآن:٣٨/٢.

(٢) انظر: التفسح في اللغة:٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٦، ٢٨٧.

(٣) سورة سبأ:٢٤.

(٤) التفسح في اللغة:٢٤٣، وانظر: معاني القرآن:٤٤٥/٢.

(٥) سورة البقرة:٢٥٧.

(٦) التفسح في اللغة:٢٥٥، وانظر: معاني القرآن:١٨١/١.

(٧) سورة الكهف:٨٠.

(٨) التفسح في اللغة:٢٥٧، وانظر: معاني القرآن:٣٩٨/٢.

(٩) سورة البقرة:١٨٤.

عدة"[١]، وقوله تعالى: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾[٢] "أي: فعليكم نصف ما فرضتم"[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾[٤] "أي: أمرُنا طاعةٌ"[٥].

تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (٢٧٦هـ):

يعد كتاب (تأويل مشكل القرآن) من الكتب الرئيسة التي اعتمد عليها المؤلف في كتابه، ويظهر التوافق بين الكتابين في الغرض من تصنيفهما في بيان فضل لغة القرآن، والرد على الطاعنين فيها، بالإضافة إلى المسائل المختلفة التي أشار إليها المؤلفان والمبثوثة في كتابيهما، من امتياز العربية بالإعراب، والاتساع، والمجاز، والاختصار، والترادف، وغير ذلك.

وقد أحال المحقق إلى كتاب (تأويل مشكل القرآن) في عدة مواضع[٦]، وهناك بعض المواضع الأخرى من التوافق بينهما والتي لم يشر إليها المحقق، ومنها:

- في قوله تعالى: ﴿وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾[٧]: "قيل: معناه: قرنّاهم بهنّ"[٨].
- في توجيه قراءة أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[٩]، فقال المؤلف في مسألة الحذف في الخط للاختصار والإيجاز كما في (أبجد هوز): "وكذا القول في حذفهم الألف من (هوز) بعد الواو، وحذفهم الواو من (كلمن) بعد الميم، وبهذا احتج

---

(١) التفسح في اللغة:٢٧٤، وانظر: معاني القرآن:١/١٥٨.

(٢) سورة البقرة:٢٣٧.

(٣) التفسح في اللغة:٢٧٤، وانظر: معاني القرآن:١/١٧٧.

(٤) سورة النساء:٨١.

(٥) التفسح في اللغة:٢٧٤، وانظر: معاني القرآن:١/٢٤٣.

(٦) انظر: التفسح في اللغة:١٦٣، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٤٩.

(٧) سورة الدخان:٥٤.

(٨) التفسح في اللغة:١٣١، وانظر: تأويل مشكل القرآن:٣٢٧.

(٩) سورة المنافقون:١٠.

أبو عمرو في قراءة: ﴿**فَأَصَّدَّقَ وَأَكُون**﴾[١] أنه إنما كُتب (وأكن) كما كتبوا (كلمن)"[٢].

- معنى كلمة وراء في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾[٣]: "أي: أمامهم؛ لأنَّ ما توارى عن العين فهو غائب، من أمام كان أو غير ذلك"[٤].
- أشار أبو الحسين في كتابه لبعض الألفاظ التي ترد لعدة معان-أي المشترك اللفظي-، وهو ما جعله ابن قتيبة في باب (اللفظ الواحد للمعاني المختلفة)، ومنها: الصلاة[٥]، والظلم[٦]، والنسيان[٧]، والسلطان[٨].

جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (٣١٠هـ):

يعد هذا الكتاب من أكثر الكتب التي يظهر جليًا اعتماد أبي الحسين عليها في التفسير، وفي مسائل مختلفة متعلقة به ذكرها الطبري في مقدمة كتابه: كالقول باللغة التي نزل بها القرآن، وفي المعرَّب، ووقوعه في القرآن، وغير ذلك.

وقد أشار المحقق لبعض تلك المواضع[٩]، أما التي لم يشر إليها فتربو على عشرين موضعًا، منها:

- ما نقله المؤلف من أقواله في وصف القرآن، ومن ذلك: "وفي ظلمات الضلالات نورًا ساطعًا، وفي سدف الشهبات شهابًا لامعًا، وعن مضلة المسالك رادعًا،..."[١٠]،

---

(١)انظر: الحجة للقراء السبعة: ٦/٢٩٣، والكافي في القراءات السبع:٢١٨.

(٢) التفسح في اللغة:١٥٧، وانظر: تأويل مشكل القرآن:٤٠.

(٣) سورة الكهف:٧٩.

(٤) التفسح في اللغة:٢٣٠، وانظر: تأويل مشكل القرآن:١٤٥.

(٥) انظر: التفسح في اللغة:٢٤٥، وتأويل مشكل القرآن:٣٥٥.

(٦) انظر: التفسح في اللغة:٢٠٠، وتأويل مشكل القرآن:٣٥٩.

(٧) انظر: التفسح في اللغة:٢٦٠، وتأويل مشكل القرآن:٣٨٢.

(٨) انظر: التفسح في اللغة:٢٠٠، وتأويل مشكل القرآن:٣٨٥.

(٩) انظر: التفسح في اللغة:٩٥، ١٠٣، ١٣٤، ١٤٤، ٢٢٨.

(١٠) المصدر السابق:٩١، وانظر: تفسير الطبري:١/٦.

"حرس الله جمعه وقرآنه بسلطان لا يُرام، وعين منه لا تنام..."[١]، "فلا تهي على الأيام دعائمه، ولاتبيد على طول الزمان معالمه"[٢].

- أهمية العناية بالعربية لمعرفة القرآن، فيقول: "فأحق ما صُرفت إلى علمه العناية، وبُلغت في معرفته الغاية والنهاية ما كان لله عز وجل في العلم به والتفهم له رضى..."[٣]،"لأنّ فضل بيان ما أنزله الله من كتابه على بيان نطق جميع خلقه كفضله عز وجل على جميع عباده،...وإذا كان لسان محمد-ﷺ- عربيًا، فبيَّن أنَّ القرآن عربي،...فوجب أنَّ معانيه لمعاني كلام العرب موافقة،..وأنَّ ظاهره لظاهر كلامهم ملائم"[٤]، "وفي آي القرآن ما يُدخل اللبس على من لم يُعان رياضة العلوم العربية الأصيلة، ولم تستحكم معرفته بتصاريف وجوه منطق الألسن السليقة"[٥]، "وقد منح الله الفصحاء والعلماء من فضل البيان وقوة الأفهام ما به عن ضمائرهم يُبيّنون، وبه على عزائم أنفسهم يَدلّون، وبالإعراب التام ينطقون،...فكذلك لا بيان أبين، ولا حكمة أبلغ، ولا منطق أعرب، ولا منزل أعلى...من منطق تحدى به امرؤ قومًا في زمان هم رؤساء في صناعة الخطب والبلاغة"[٦].
- في مسألة وقوع المعرّب في القرآن يقول المؤلف: "ولا يُستنكر أن يكون من الكلام مما يتفق فيه أجناس الأمم المختلفة الألسن بمعنى واحد، ولفظ موافق،...فيوافق اللفظ اللفظ أو يقاربه، ويتفقان في المعنى، أو يدانيه، وأحدهما بالعربية والآخر بالفارسية أو غيرها،...وكذلك الحبش ليسوا بأولى أن يكون أصل ذلك من عندهم دون العرب، ومن ادّعى ذلك لهم دون العرب فمدّع لأمر لا يُوصل إلى حقيقة صحته إلا بخبر يُوجب العلم، ويُزيل الشك،..وإنما يكون الإثبات دليلاً على النفي فيما لا يجوز

---

(١) التفسح في اللغة:٩٢، وانظر: تفسير الطبري:١/٦.

(٢) التفسح في اللغة:٩٣، وانظر: تفسير الطبري:١/٦.

(٣) التفسح في اللغة:٩٤، وانظر: تفسير الطبري:١/٧.

(٤) التفسح في اللغة:٩٥-٩٦، وانظر: تفسير الطبري:١/١١.

(٥) التفسح في اللغة:٩٩، وانظر: تفسير الطبري:١/٨.

(٦) التفسح في اللغة:١٠٢-١٠٣، وانظر: تفسير الطبري:١/٨، ١٠.

اجتماعه من المعاني،...فكذلك ما نُسب من اللغات إلى إحدى الأمتين إذا استعملته وكان موجودًا قياسه، كان غير مُبطل أساسه،...ولايجوز لذي فطرة صحيحة قرأ القرآن، وعرف حدوده في الفصاحة والبيان أن يعتقد أنّ بعض القرآن فارسي لا عربي، وبعضه نبطي، وبعضه حبشي لا عربي، بعدما أخبر الله به أنه جعله قرآنًا عربيًا غير ذي عوج"[١]"بل كل هذه عربية في لفظها ومعناها، وإنْ وافقتها ألفاظ بعض الألسن...ويُقال لمن أبى ما قلناه، وزعم أنّه كلام أجناس من الأمم وقع إلى العرب فعرّبته..."[٢].

- في نزول القرآن على لغة العرب، ومعنى الأحرف السبعة، يقول المؤلف: "فإن قيل: بأي ألسن العرب أنزل الله القرآن، أبلسان بعضها أم بألسن جميعها؟...فالجواب: إنّه لا سبيل للعالِم إلى عِلم ذلك إلا ببيان من جُعل إليه بيان القرآن، وهو الرسول ﷺ، والدليل بظاهر الأخبار أنه قال: " **أُنْزِلَ القرآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، والمِرَاءُ فِي القُرآنِ كُفرٌ، فَمَا عَرَفْتُم مِنهُ فَاعْمَلُوا بِه، وَمَا جَهِلتُمْ مِنهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِه**"[٣]، فيُمكن أن يعني اللغات في تصرف وجوهها"[٤]، "فمن لم يعرف اتساع لغات العرب في القرآن، ويعلم ألفاظه المختلفة المباني المؤتلفة في المعاني ضلّ عن معرفة الصواب؛ لأنّ من القرآن ما يَعلم تأويله كل ذي علم باللسان العربي الذي نزل به القرآن،..."[٥] .
- وفي معنى قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓۗ ﴾[٦]، قال:"المعنى: أصابه الفسق عن رد أمر ربه، كما يقول الرجل: اتَّخَمتُ عن أكل كذا"[٧].

---

(١) التفسح في اللغة:١٣٤-١٣٦، وانظر: تفسير الطبري:١/١٥-١٩.

(٢) التفسح في اللغة:١٨٣-١٣٩، وانظر: تفسير الطبري:١/١٨-١٩.

(٣) سبق تخريجه، انظر:٦٦.

(٤) التفسح في اللغة:١٤٢-١٤٣، وانظر: تفسير الطبري:١/٢١.

(٥) التفسح في اللغة:١٤٣، وانظر: تفسير الطبري:١/٦٩-٧٠.

(٦) سورة الكهف:٥٠.

(٧) التفسح في اللغة: ٢٥٤، وانظر: تفسير الطبري:١٥/٢٩١.

معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣١١هـ):

ذكر المؤلف بعض الأقوال التي قال بها الزجاج في كتابه، ومنها:

- في قوله تعالى: ﴿مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾[١]، "قالوا: تأويله: شدائدهما، من قولهم لليوم الذي تلقى فيه شدّة: هذا يَومٌ مُظلِمٌ..."[٢].
- في قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي﴾ "التأويل: إنّك تعلم ما في حقيقتي، ولا أعلم ما تعلم؛ لأنّك علام الغيوب"[٣].
- وقوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾[٤]، "أي: يُحذّركم اللهُ تعالى إياه"[٥].

٢- في علم الحديث:

أورد المؤلف في كتابه عددًا من الأحاديث النبوية، وبعض الآثار المروية عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، والتي وجدت مبثوثة في عدد من الكتب، وقد صرح المؤلف بالنقل عن محدِّثَين، وهما:

مسند الحميدي:

وهو لأبي عبدالله الحميدي (٢١٩هـ) من كبار المحدثين، وممن نقل عنه البخاري، وله مسند، عُرِف بـ (مسند الحميدي)، وقد نقل المؤلف من كتابه حديثًا بسنده، مما يدل على وقوفه عليه[٦].

كتاب السنن:

وهو لأبي مسلم الكَجّي (٢٩٢هـ)، وهو من كبار المحدثين، وكتابه (السنن) من

---

(١) سورة الأنعام:٦٣.

(٢) التفسح في اللغة:١٩١، وانظر: معاني القرآن وإعرابه:٢/٢٥٨.

(٣) التفسح في اللغة:٢٣٧، وانظر: معاني القرآن وإعرابه:١/٣٩٧.

(٤) سورة آل عمران:٢٨.

(٥) التفسح في اللغة:٢٣٨، وانظر: معاني القرآن وإعرابه:١/٣٩٧.

(٦) انظر: التفسح في اللغة:٩٠، ومسند الحميدي:١٠/٢٥٩ (١١٢٧).

الكتب المفقودة[١]، وقد ذكر أبو الحسين حديثًا رواه الكجي[٢].

ثانيًا: كتب في العربية وعلومها:

يعد كتاب (التفسح في اللغة) من الكتب اللغوية، وقد نقل المؤلف عن عدد من علماء المِصرين –البصرة والكوفة– من لغويين ونحويين، ونقل عددًا من الشواهد الشعرية المختلفة العصور، ونقل المؤلف عن كتب في لغات القرآن، وما وقع فيه من المعرّب ونسبة تلك الألفاظ، إلا أنّه يمكن أن نجمل تلك الكتب بما يلي:

الكتاب لسيبويه (١٨٠هـ):

يعد كتاب سيبويه من الروافد الأساس لمسائل النحو، وقد أشار المحقق لبعض تلك الأقوال المتصلة بسيبويه[٣]، ويظهر هذا التأثر بعبارة أبي الحسين حين يقول: "ويجوز للعرب تغيير البناء إلى بناء آخر؛ لأنّ في الشعر من معنى ما يدُل على ما يُراد به، فأمَّا المحال فلا يجوز البتة، والمحال: ما لايصح معه معنى، لو قلتُ في شعر: زيدٌ قائمٌ، في حال قعوده لم يجز، أو: آتيكَ أمس، أو: آتيكَ غدًا، لم يجز في شعر ولا في غيره"[٤].

وأنشد المؤلف كذلك اثنين وعشرين شاهدًا شعريًا، وهي مما ذكره سيبويه في الكتاب[٥].

المقاييس للأخفش الأوسط(٢١٥هـ):

يعد كتاب (المقاييس) من أوائل الكتب المصنفة في أصول النحو، وهو من الكتب المفقودة، إلا أنّ ابن جني (٣٩٥هـ) قد ضمَّن بعضًا منه في كتابه (الخصائص)[٦]،

---

(١) انظر: المسانيد المئة:١٨٠.

(٢) انظر: التفسح في اللغة:٨٨.

(٣) انظر: المصدر السابق:٢٦٧، ٢٧٦، ٢٧٨.

(٤) المصدر السابق:٨٦، وانظر: الكتاب:١/٢٥.

(٥) انظر: التفسح في اللغة:١٩١، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٨٥، ٢٨٦.

(٦) انظر: الخصائص:١/٢.

والعجب من محقق الكتاب، حيث علق على فقرة من كلام أبي الحسين بأنه مأخوذ من كتاب (الخصائص) [١]، ومؤلف الخصائص ابن جني وُلِد - في أقصى تقدير- قبل وفاة أبي الحسين بثلاث سنوات!

وأرجح أنَّ كلام أبي الحسين وكلام ابن جني مصدرهما واحد، وهو كتاب (المقاييس) لأبي الحسن الأخفش.

(١) انظر: التفسح في اللغة:٤٩، ٥٧.

الفصل الثالث:

أصول الاستدلال لدى المؤلف.

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

المبحث الرابع: استصحاب الحال.

الفصل الثالث: أصول الاستدلال لدى المؤلف.

نشأ النحو العربي في كنف القرآن الكريم، وإنَّ دراسة أصول الاستدلال جديرة بالعناية، فقد اعتمد النحويون منذ أن بدأ الدرس النحوي على أدلة بنوا عليها دراستهم، وعزَّزوا بها أحكامهم النحوية، وعرَّف أبو البركات الأنباري أصول النحو، بقوله: "هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله،...وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل؛ فإنَّ المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"(١).

وعرَّف السيوطي علم أصول النحو بقوله :" علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"(٢) .

أما عدد هذه الأصول فمسألة اختلف فيها العلماء، كما حكى السيوطي بقوله: "وأدلة النحو الغالبة أربعة.

قال ابن جني في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس.

وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال(٣).

+فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع"(٤).

فتحصَّل من مجموع قولهما أربعة أدلة هي: السماع أو النقل، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال(٥).

وهذه الأصول تتفاوت في المنزلة والقيمة، وتختلف في درجات الضعف والقوة، من حيث بناء القاعدة الكلية عليها، وهي العماد في الدراسات النحوية ، وتكاد تكون واحدة عند النحويين البصريين والكوفيين، لكن الخلاف بينهم ينصب على المسائل النحوية في التأويل والتخريج.

---

(١) لمع الأدلة: ٨٠.

(٢) الاقتراح :١٣.

(٣) لمع الأدلة: ٨١.

(٤) الاقتراح: ١٤.

(٥) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٢٤.

المبحث الأول: السماع.

يعد السماع مصدرًا مهمًا؛ فهو الأصل الأول من أصول الاحتجاج في علوم العربية من نحو وصرف ودلالة، فاللغة في بنية كلماتها وتراكيبها ودلالتها مستفادة من القائلين بها، ولا سبيل لمعرفة ذلك إلا بالنقل عنهم عن طريق المشافهة والسماع، ويدخل في هذا نقل القرآن الكريم بالتواتر، ونقل الحديث الشريف، ونقل كلام العرب نثرًا وشعرًا.

وقد عرَّف أبو البركات الأنباري (**السَّماع**) بأنه:

"الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[١].

ويعرفه السيوطي بأنه: "ما ثبت من كلام من يُوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر"[٢].

فتعريف الأنباري اتجه لذكر شروط الكلام المسموع، وتعريف السيوطي اتجه إلى ذكر تبيان من يؤخذ عنهم الكلام الفصيح، وعليه فيمكن الجمع بين التعريفين فنقول:

السماع هو :

الكلام العربي الكثير المنقول من عصور الاحتجاج نثرًا كان أم نظمًا من مسلم أو كافر.

وقد كان اهتمام علماء اللغة بالمسموع والمنقول من اللغة، فبحثوا أنواع المسموع، وبيَّنوا درجته من حيث الكثرة والقلة، والجودة والرداءة، والاطراد والشذوذ، واهتموا بالسند ورجاله وطبقاتهم، وبينوا الموثوق به والمطعون فيه منهم[٣].

وجعلوا مصادر السماع ثلاثة:

١. القرآن الكريم وقراءاته.

---

(١) لمع الأدلة:٨١.

(٢) الاقتراح:٧٤.

(٣) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:١٣٥.

٢. الحديث النبوي.

٣. كلام العرب شعرًا ونثرًا.

وكان لأبي الحسين اهتمام كبير بالسماع، فقد زخر كتابه بالنظر إلى حجمه بشواهد كثيرة من القرآن الكريم والشعر.

المطلب الأول: القرآن الكريم والقراءات:

أولاً: القرآن الكريم:

أجمع العلماء على أن نصوص القرآن الكريم هي المنبع والمصدر الأساس في تقعيد اللغة العربية، فهو كتاب الله المنزل على محمد ﷺ بلسان عربي مبين، له الذروة في درجات الفصاحة والبيان، وهو الأصل الأول لمصادر الاستشهاد، وهو الأساس التي ترتكز عليها مصادر الاستشهاد الأخرى.

ولم يخرج أبو الحسين عن هذا الإجماع فقد بلغ عدد الآيات التي ذكرها في كتابه أكثر من (ثلاثمئة وأربعين آية)، دون ذكر للمكرر منها، أو الألفاظ المفردة في حديثه عن المعرَّب في القرآن.

وقد أكثر أبو الحسين من ذكر منزلة القرآن وعلو شأنه، ومن ذلك قوله: "وقد أبان الله – عزَّ وجلَّ– كتابه، وأعجز عنه مردة عباده ممن التمس عناده...، فجعله الله لضلال العاصين دافعًا، وجعله لعباده الطائعين علمًا نافعًا، وفي ظلمات الضلالات نورًا ساطعًا"[١].

وقرر أن القرآن الكريم : "هو أصلُ اللغة وعمود البرهان"[٢].

وقرر أن فيه كل أصول قواعد اللغة العربية، حيث يقول: "والقرآن يشتمل على جميع حدود الإعراب حتى التصغير كقوله: (ياشُعيبُ)"[٣].

ونَصُّ أبي الحسين هذا عزيز؛ إذ لم أجد أحدًا ذكر مثل ذلك، وهو اشتمال القرآن على جميع

---

(١) التفسح في اللغة:٩١.

(٢) المصدر السابق:٣٩.

(٣) المصدر السابق:٨٥.

قواعد الإعراب والتصريف حتى التصغير، ولا شك أن أبا الحسين لم يقله إلا بعد أن تفحص القواعد وورودها في القرآن الكريم، وهو يؤكد على مركزية القرآن الكريم في التقعيد لديه.

ومن ملامح منهجه في الاحتجاج بالقرآن الكريم ما يلي:

- لم تكن للمؤلف طريقة التزمها في ذكر الشواهد القرآنية، فقد يذكر الآية بتمامها إذا كان الكلام يقتضي ذلك(١)، وقد يذكر موطن الشاهد منها فقط، أو جزءًا منها(٢).
- قلما تخلو صفحة من صفحات الكتاب من آية قرآنية، إلا أنه يغلب عليه استعمالها في أسلوب التضمين(٣)، والحديث عن بلاغة القرآن وعلو منزلته، وموافقته لأساليب العرب(٤).
- قد يفصل بين أجزاء الآية ليوضح المعنى(٥).
- قد يوالي بين الآيات من سور مختلفة دون أن يفصل بينها بحرف العطف(٦).
- يذكر بعض الآيات دون أن يسبقها بما يبين أنها آية، كلفظ (قال تعالى)، أو (قوله)، و(في القرآن)، أو نحو ذلك مما يبين أنه قرآن كريم(٧).
- يعرض أحيانًا آراء بعض النحاة في الشاهد القرآني، ومن ذلك قوله: "وفي كتاب الله – سبحانه– في إيجاز البلاغة قوله عزّ وجل: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ ﴾(٨)، وذكر القصة. وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾(٩)، قال الأخفش: فليس لهاتين الآيتين جواب إلا في المعنى(١٠)"(١١).

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:٢٩، ٩٤–٩٥، ١٢٠، ١٧٧–١٧٨.

(٢) انظر: المصر السابق:٨٣، ٨٥، ٩١، ١٣٧، ١٥٧، ١٦٢، ٢٠٢,٢٠٣، ٢٥٩.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٧٢، ٩١، ١٨٩، ٢٤٩، ٢٨٠...

(٤) انظر: المصدر السابق:٣٨، ٧٥، ٨٧، ٩٢، ٩٣، ٩٨، ١٨١، ١٩٠...

(٥) انظر: المصدر السابق: ٧٦، ١٠٣–١٠٤، ٢٠١، ٢٤٢.

(٦) انظر: المصدر السابق:٩٢، ١٤٤، ٢٤١.

(٧) انظر: المصدر السابق:٢٨، ٣١، ٣٩، ٧٢، ٩٣، ١١٤، ١٤٢...

(٨) سورة الأنعام:٩٣.

(٩) سورة البقرة:١٦٥.

(١٠) انظر: معاني القرآن:١/١٦٥.

(١١) التفسح في اللغة: ٢٧٦–٢٧٧، وانظر:١٧٧–١٧٨، ٢٥١، ٢٧٥.

– يورد بعض الشواهد لتقرير المسائل والاستدلال بها، ويؤيد رأيه بقول المفسرين والعلماء في الآية، ومن أمثلة ذلك قوله: "الضَّبْح: الإبل في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ﴾[١]، قال ابن عباس: هي الإبل، وكذا عن علي –كرّم الله وجهه– قال: هي الإبل، وليس معنا يومئذٍ إلا فرس [الزبير، وفرس][٢] المقداد بن الأسود[٣]"[٤].

– يعضد معنى آية بآية أخرى[٥].

– يعقب أحيانًا بقول (الله أعلم) بعد ذكر معنى الآية، ومن ذلك قوله: "وفي القرآن: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾[٦]، يقال: مقرطون، والله أعلم بتفسير ذلك"[٧].

– يستدل بالشواهد القرآنية على المعاني اللغوية، فتارة يأتي بالمعنى اللغوي ويستدل عليه بما ورد في القرآن، وتارة العكس، ومن ذلك قوله: "وزَوَّجْنا له النِّعْمة: أي قرنَّاها به. وفي القرآن: ﴿ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴾[٨]، قيل: معناه قرنَّاهم بهنَّ لا كالتزويج بخطبة وشهود"[٩].

وأما مقاصده من الشاهد القرآني فتنوعت كما يلي:

١– الاستشهاد بالقرآن على المسائل النحوية، ومن ذلك:

– **مسألة مجيء (هل) بمعنى (قد)**: يقول المؤلف: "والعرب قد وضعت (هل) بمعنى (قد)؛ لأنّ قد: عِدَة وتقريب، وهل: تقرير وتذكير، والدليل على أنَّه ليس باستفهام قول أبي بكر لما نزلت: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا

---

(١) سورة العاديات:١.

(٢) سقط من الكتاب المحقق، وما أثبت من المصادر.

(٣) انظر: تفسير الطبري:٢٤/٥٧٣–٥٧٤، ودلائل النبوة:٣/٣٩.

(٤) التفسح في اللغة:١٣٦، وانظر:١٩٦، ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٦٨.

(٥) انظر: المصدر السابق:١٨٥، ٢٠٠.

(٦) سورة الواقعة:١٧.

(٧) التفسح في اللغة:١١٨، وانظر:١٧٨، ١٨٦، ٢٠٩، ٢٣٤، ٢٧٩.

(٨) سورة الدخان:٥٤.

(٩) المصدر السابق:١٣١، و انظر: ٦٩، ١٧٩، ١٩٠.

مَّذۡكُورٗا ﴾[١] بيّنه فقال: (**ليته كان، ثمّ لم يكن شيئًا مذكورًا**)[٢]"[٣].

- **مسألة مجيء (إلا) بمعنى (لكن)**: يقول في ذلك: "ومن اتساع اللغة أنّ (إلا) في معنى (لكن) منقطعة مما قبلها، تقول العرب: إنَّ فلانًا لكثير المال إلّا أنَّه بخيل، أي لكنَّه ممسك، وفي القرآن: ﴿ وَإِن نَّشَأۡ نُغۡرِقۡهُمۡ فَلَا صَرِيخَ لَهُمۡ وَلَا هُمۡ يُنقَذُونَ ٤٣ إِلَّا رَحۡمَةٗ مِّنَّا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٖ ﴾[٤]، فهذا بيّن الانقطاع مما قبله"[٥].

- **مسألة وقوع حرف العطف الواو مزيدًا في الكلام**: يقول في ذلك: "فأما من زعم أنَّ في القرآن واوات مزيدة، وأنَّ الكلام بطرحها تام، كقوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ المعنى: (فُتِحَت)، وكذا قوله: ﴿ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ٧٣ وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾[٦]، و(الواو) دخلوا لأنهم قد أمروا بذلك، فقبلوا، ﴿ وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ ﴾...، فأما قوله في أهل النار: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[٧]، إنما فتحت حين جاؤوها، وأما الجنة فإنَّ أبوابها فتحت قبل مجيء أهلها...، ومن زعم أنّ في القرآن حرفًا زائدًا لغير معنى به، ولا توكيد فقد أبعد القول"[٨].

---

(١) سورة الإنسان:١.

(٢) انظر: مجاز القرآن:٢/٢٧٩، وتفسير القرطبي:٢١/٤٤٦.

(٣) التفسح في اللغة: ٢٣٤.

(٤) سورة يس:٤٣-٤٤.

(٥) التفسح في اللغة:٢٣٩-٢٤٠.

(٦) سورة الزمر:٧٣-٧٤.

(٧) سورة الزمر:٧١.

(٨) التفسح في اللغة:١٦٢.

- **مسألة دلالة اللام على العاقبة والصيرورة**: يقول أبو الحسين عن: "قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[١]، وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين، ولكنَّ الله –جلَّ وعزَّ– وصف أمره بتصييره إلى ذلك"[٢].

- **مسألة حذف جواب الشرط من الكلام**: ومن ذلك قول أبي الحسين عن قوله تعالى:﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾[٣]: "والجواب محذوف؛ لأنّ طاعته قد عُرِفَت، فالتقدير: فلمّا أسلما سَلِما وتلَّه، فحذف قوله: (سَلِما)، وهو الخبر، والله أعلم"[٤].

٢- **الاستشهاد بالقرآن على المسائل الصرفية**، ومن ذلك:

- **مسألة اسم الجمع**: يقول المؤلف: "وما جاء من كلام العرب ليس على جمع مطرد، نحو: الجمع الذي هو على غير واحده، يقولون: ظِئْر وظُؤار، وللحمار: عَير ومَعْيوراء للجميع...فكل ذا على غير قياس ما جُمع عليه الواحد؛ وإنَّما ذلك لأنَّ ذا لا يُفسد من المعنى شيئًا، وإنما هو كالأسماء المفردة التي يوضع كل واحد منها على شيء ليُعرف به، والقرآن قد جاء بمثله، كقوله تعالى: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[٥]، لأنه اسم للجمع"[٦].

---

(١) سورة القصص:٨.

(٢) التفسح في اللغة:٢٥٥.

(٣) سورة الصافات:١٠٣.

(٤) المصدر السابق: ١٦٩.

(٥) سورة التغابن:٦.

(٦) التفسح في اللغة:١٩٢.

- **مسألة مجيء اسم الفاعل بمعنى المصدر**: إذ يقول: "وفي القرآن: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾[١]، أي: تكذيب"[٢].

- **مسألة مجيء اسم الفاعل مخالفًا للقياس**: من الأمثلة التي حملها أبو الحسين على هذا الوجه، قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾[٣] "أي: مَلاقِح تلقح السحاب"[٤].

وغير ذلك من الأمثلة التي ستتضح لاحقًا -بإذن الله- في الفصل الخامس من الرسالة.

٣- الاستشهاد بالقرآن على مسائل الدلالة اللغوية، من ذلك:

- **مسألة المشترك اللفظي**: وقد ذكر أبو الحسين عددًا من الألفاظ التي وردت في القرآن على هذا النحو، كما في لفظ (السلطان)، فيقول: "يكون على وجهين: حجة، وقدرة، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾[٥]، أي: قدرة بعصمتي لهم، والباقي حجة"[٦].

- **مسألة التضاد**: ومما ذكره أبو الحسين من الأمثلة على ذلك: (وراء)، فيقول: "إنَّ العرب تسمي الخلف والوراء في بعض المعاني ما كان أمامًا، كقوله: ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم

---

(١) سورة الواقعة:١-٢.

(٢) التفسح في اللغة:٢١٦.

(٣) سورة الحجر:٢٢.

(٤) المصدر السابق:٢١٨.

(٥) سورة الحجر:٤٢.

(٦) التفسح في اللغة:٢٠٠.

مَّلِكٌ ﴾[١]، أي: أمامهم؛ لأنَّ ما توارى عن العين فهو غائب، من أمام كان أو غير ذلك"[٢].

٤- **الاستشهاد بالقرآن على المسائل البلاغية**، ومن ذلك:

- **التوكيد بالإطناب**: كما في قوله تعالى: ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾[٣]، يقول أبو الحسين: "والسقف لا يكون إلا من فوق"[٤].

- **مسألة دلالة الأمر على التعجيز**: كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟ ﴾[٥]، يقول أبو الحسين: "إنما أراد أن ينبههم على أنهم غير مستطيعين، كما تقول العرب للرجل يريد أمرًا صعبًا تعلم أنه لا يستطيعه ولا يطيقه: (مُسَّ السماءَ)، و(أَزِل الجبالَ)، وإنما أخبروه أنه لا يقدر على ما يحاول، فالمعنى: لا تعرض لهذا الأمر الذي ترومه"[٦].

- **مسألة المجاز المرسل**: يقول أبو الحسين: "ومن هذه المجازات قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴾[٧]، وهم يوم أنزل القرآن لم يكونوا سحرة، إلا أنه نسبهم إلى ما به يعرفون"[٨].

---

(١) سورة الكهف:٧٩.

(٢) المصدر السابق:٢٣٠.

(٣) سورة النحل:٢٦.

(٤) التفسح في اللغة:١٩٤.

(٥) سورة الرحمن:٣٣.

(٦) التفسح في اللغة:١٨١.

(٧) سورة الأعراف:١٢٠.

(٨) التفسح في اللغة:٢٥٤.

ثانيًا:القراءات القرآنية:

القراءات القرآنية هي: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها معزوًّا لناقله"[١].

وعرفها الزركشي بقوله: "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف وكيفيتها، من تخفيف، وتثقيل وغيرهما"[٢].

وتنقسم القراءة إلى قسمين:

- **متواترة صحيحة:** وهي ما توافرت فيها ثلاثة شروط: موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه، وموافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحة السند[٣].
- **شاذة:** ما اختل فيها أحد الشروط الثلاثة[٤].

وقد شغلت القراءة القرآنية أذهان النحويين منذ النشأة الأولى للنحو؛ لأنّ بعض النحويين الأوائل الذين خلفوا الجيل المؤسس للنحو كانوا قرّاءً، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر[٥].

وتباينت آراء النحويين في الاستشهاد بها، فمنهم من عدها أصلاً من أصول الاستشهاد، ومنهم من تشدد في الأخذ بها، وما كان هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين فحسب، بل تجاوز ذلك تبعًا للآراء الشخصية لمشاهير النحويين[٦].

وأبو الحسين في كتابه (التفسح في اللغة) استشهد بخمس عشرة قراءة قرآنية، أربع قراءات منها متواترة، وإحدى عشرة شاذة.

أما منهجه في الاستشهاد بها فيتمثل في الآتي:

---

(١) منجد المقرئين:٤٩.

(٢) البرهان في علوم القرآن:١/٣١٨.

(٣) انظر: المصدر السابق:١/٣٣١.

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية: ٥٥.

(٦) انظر: أصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني: ٣٥-٣٦، وأصول النحو العربي لمحمود نحلة:٣٤-٣٩، ٤١-٤٢.

- نسب خمسًا منها[١]، وأغفل البقية من النسبة، فيقول: قرأ بعضهم[٢]، قرأ قوم[٣]، وقد قُرِئ[٤].
- لم ينسب القراءة في قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾[٥]، ولم يبين أنها قراءة، ولعل كثرة من قرأ بتشديد النون في (إنَّ) جعلها هي الأصل لديه؛ ولهذا لم ينبه على أنها قراءة؛ إذ الأصل لا يُنبَّهُ عليه[٦].
- قد يشير إلى القراءة القرآنية دون أن يوردها، كقوله: "و (الجُمَّل) حبل السفينة، ما كان من نبات الأرض لا من جلد ذوات الحافر"[٧].

وهي قراءة شاذة لقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾[٨]، وتنسب لابن عباس ﷺ، ومجاهد وغيرهما[٩].

- كان يجلُّ القراءة القرآنية، فلم يعب قراءة، ولم يخطئ قارئًا، وقد أشاد في كتابه بفصاحتهم والموالي منهم خاصة، فقال: "وحسبك بالقَرَأَةِ من الموالي كالحسن البصري، مولى الأزد،...وفيهم الأعمش سليمان بن مهران، وعاصم بن بَهْدلة، هما قارئا أهل الكوفة،...وهما مولیان لبني أسد، وكان عبدالله بن كثير قارئ أهل مكة من الأبناء الذين نزلوا اليمن، فصيح اللغة، صحيح العربية، ونافع بن عبدالرحمن بن أبي نُعيم مولى جعونة بن شعوب الليثي...، وأصله من أصفهان، ومالك بن دينار الناجي، وعاصم الجحدري مولى لبني جحدر،كل هؤلاء لهم أشباه ونظائر، وهم قرّاء الآفاق بألسنة فصيحة وعلوم صحيحة"[١٠].

---

(١) انظر: التفسح في اللغة: ٨٤، ١٤١، ١٥٧، ١٨٥-١٨٦، ٢٣١.

(٢) انظر: المصدر السابق:٢٨.

(٣) انظر: المصدر السابق:١٤٥.

(٤) انظر: المصدر السابق: ١٩٦.

(٥) سورة طه:٦٣، وانظر: الحجة للقراء السبعة:٥/٢٢٩، والمحرر الوجيز:٤/٥٠، وتفسير البحر المحيط:٦/٢٣٨.

(٦) انظر: التفسح في اللغة:٢٠٣.

(٧) المصدر السابق:١١٨.

(٨) سورة الأعراف:٤٠.

(٩) انظر: تفسير الطبري:٧/١٨٨، ومختصر في شواذ القراءات:٤٩، والمحتسب:١/٢٤٩.

(١٠) التفسح في اللغة:٩٩-١٠١.

- لم يولِ القراءات عناية شديدة بوصفها، وطريقة أدائها، مما يستوجب الرجوع لكتب القراءات للوقوف عليها، كما في قوله: "وكذلك (إستبرق) عربي،...ولذلك قرأ قوم: ﴿ **مِنْ سُنْدِسٍ وَاسْتَبْرَقَ**﴾(١)، جعله من البريق"(٢).
- يعضد توجيه القراءة بما سمع عن العرب، كما في قراءة قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾(٣)، فقال: "وقد توهّم قوم في إعراب القرآن مجازًا مخالفًا لما نطقت به اللغة القويمة،...فلمّا أعجزهم فهمه توهّموا أنها (إنَّ) الثقيلة العاملة ونسبوه إلى اللحن، وإنّما معناها (نَعَمْ)؛ لاتساع اللغة في فنون العربية، كقول الأسدي:

قَـالُوا: غَـدَرْتَ. فَقُلْـتُ: إِنَّ، وَرُبَّمَـا نَالَ العُـلا وَشَـفَى الغَلِيـلَ الغَـادِرُ"(٤)

وأما مقاصده من إيراد تلك القراءات القرآنية، فجاءت على النحو التالي:

١- **إيرادها في سياق ذكره لبعض الحوادث أو المواعظ أو غير ذلك**:

فأورد قراءة منها في معرض حديثه عن عظمة الله(٥)، وقراءة في حديثه عن المعرَّب ووقوعه في القرآن، والاختلاف في أصله، فبعض العلماء من اعتبر تلك الألفاظ عربية الأصل ككلمة (إستبرق)، وأورد قراءة تؤيد هذا القول(٦)، وقراءة عن وقوع الحذف في حروف المد في الخط دون اللفظ(٧).

---

(١) سورة الكهف:٣١، وانظر: مختصر في شواذ القراءات:٨٣، وإعراب القراءات الشواذ:٢/١٤-١٥، وتفسير البحر المحيط:٦/١١٦-١١٧.

(٢) التفسح في اللغة:١٤٥، وانظر: المصدر نفسه:٢٣١ قراءة يعقوب الحضرمي.

(٣) سورة طه:٦٣، وانظر: الحجة للقراء السبعة:٥/٢٢٩، والمحرر الوجيز:٤/٥٠، وتفسير البحر المحيط:٦/٢٣٨.

(٤) التفسح في اللغة:٢٠٣، وانظر:١٨٥-١٨٦، ٢٣١، والبيت من الكامل، لمسعود بن عبدالله الأسدي، ورد منسوبًا له في: حماسة البحتري:٤٨، ودون نسبة في: إعراب القرآن:٣/٤٤، شرح المفصل لابن يعيش:٣/١٣٠.

(٥) انظر: التفسح في اللغة:٢٨.

(٦) انظر: المصدر السابق:١٤٥.

(٧) انظر: المصدر السابق: ١٥٧.

٢- استشهاده بها على المعاني اللغوية، ومن ذلك :

- أنَّ الرزق بمعنى الشكر في لغة أزد شنوءة، كما في قراءة علي بن أبي طالب ﷺ﴿ **وَتَجْعَلُون شُكْرَكُم**﴾ [١] في قوله تعالى: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [٢].
- دلالة (عَرَف)، كما في القراءة المروية عن الكسائي وغيره بالتخفيف في قوله تعالى: ﴿ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ ﴾[٣]، فقال أبو الحسين: "وزعم الكسائي أنَّ عليًّا-كرَّم الله وجهه- خفَّفها، ومعنى (عَرَف): غضب منه وجازى عليه"[٤].
- (الجُمَّل) بمعنى: "حبل السفينة، ما كان من نبات الأرض، لا من جلد ذوات الحافر"[٥]، في قراءة التثقيل لـ(الجمل) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾[٦].

٣-استشهاده بها على الأحكام النحوية، ومن ذلك:

- **وقوع الحذف في الأسماء للترخيم**[٧]، واستدل على ذلك بالقراءة الشاذة لعبدالله بن مسعود ﷺ ﴿ **يَا مَالِ لِيَقْضِ**﴾[٨] في قوله تعالى: ﴿ وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[٩].
- **ما استُغني عن ذكره من أجزاء الكلام** فتكون الدلالة عليه من السياق، ومن ذلك الفاعل[١٠]، فقد وقع إضماره في قراءة يعقوب الحضرمي كما ذكرها المؤلف: ﴿ **وَيَخْرُجُ لَهُ**

---

(١) انظر: مختصر في شواذ القراءات:١٥٢، والمحتسب:٢/٣١٠، وتفسير البحر المحيط:٨/٢١٤.

(٢) سورة الواقعة:٨٢، وانظر: التفسح في اللغة:١٤١.

(٣) سورة التحريم:٣.

(٤) التفسح في اللغة:١٨٦.

(٥) المصدر السابق:١١٨.

(٦) سورة الأعراف:٤٠.

(٧) انظر: التفسح في اللغة:٨٤.

(٨) انظر: مختصر في شواذ القراءات:١٣٧، والمحتسب:٢/٢٥٧، وتفسير البحر المحيط:٨/٢٧.

(٩) سورة الزخرف:٧٧.

(١٠) انظر: التفسح في اللغة:٢٣١.

يَوْمَ القِيامَةِ كِتَابًا﴾[١] في قوله تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا﴾[٢].

(١) انظر: التذكرة في القراءات:٣٣٢، وإرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي:٢٨٧.

(٢) سورة الإسراء:١٣.

المطلب الثاني: الحديث النبوي:

يطلق لفظ الحديث اصطلاحًا على: "ما أُثر عن النبي ﷺ من قول، وفعل، وتقرير، وصفة"(١).

ولا خلاف في فصاحة الرسول ﷺ، وبلوغ الحديث النبوي الذروة في الفصاحة والبيان، ولا خلاف -أيضًا- بين علماء العربية قاطبة -من لغويين ونحويين وبلاغيين- في أن كلام الرسولﷺ مقدَّم في الاحتجاج به على أي كلام عربي، لكن الإشكال الذي جعل بعضهم لم يحتج به هو في ثبوت نسبته للرسول ﷺ.

وقد احتج به أهل اللغة والبلاغة والأدب، أما في مجال النحو فقد تباين قبول العلماء في الاستشهاد بما نُسب للرسول ﷺ، وأثارث هذه القضية جدلاً واسعًا، وأصبحت من الشهرة بمكان، وانقسم العلماء حيالها إلى ثلاثة فئات: معارض، ومؤيد، ومتوسط بين الفريقين، ولكل منهم رأيه وحجته في ذلك(٢).

ولم يُبَيِّن أبو الحسين موقفه من الاحتجاج بالحديث النبوي، لكن يمكن تلمسه من قوله في مسألة أصل (أبا جاد): "والأصوب في قياس اللغة والأشبه بالصواب أن تكون أسماء إمَّا لقوم وإمَّا لأيام، فأمّا ما رُفع إلى رسول الله ﷺ، فلو صح ما عُدل عنه، ولا اختلف فيه، ولكنّها أسانيد منفردة واهية لا يجوز الاحتجاج بها، وقد اختلف فيها المتأوّلون"(٣).

فهو هنا يقرر أن الحديث إذا صحَّ عن الرسول ﷺ فإنه لا يعدل عنه إلى غيره، لكننا لا نستطيع الجزم بأن هذا منهجه في الاحتجاج بالحديث على قضايا النحو والصرف؛ لأن كلامه هنا في الاحتجاج بالحديث عن معنى من المعاني، وهذا محل اتفاق بين العلماء في الأخذ به.

ويظهر منهجه في الاحتجاج بالحديث للمعاني المعجمية واضحًا حيث فسر دلالة كلمة بما

---

(١) الحديث النبوي للصباغ:١١٨.

(٢) انظر:خزانة الأدب:١/٩-١٥، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي:١٩-٢٩، وفي أصول النحو للأفغاني:٤٦-٥٨.

(٣) التفسح في اللغة:١٥٥.

جاء في الحديث، فذكر أنَّ معنى (السائح) : الصائم: لحديث "سئل رسول اللهﷺ عن السائحين، فقال: (**هُم الصَّائِمُون**)[١]"[٢].

وقد بلغت الأحاديث التي أوردها في كتابه واحد وثلاثين حديثًا، ومن ملامح منهجه فيها ما يلي:

- معظم الأحاديث التي ذكرها لم تكن في سياق الاستشهاد على مسائل لغوية إلا ما ندر منها، وكان أكثرها أحاديث ضعيفة، فلم يصح منها إلا أربعة عشر حديثًا[٣].
- يغلب عليه أن يصدِّر الحديث بما يدلل عليه إلا ما ندر، فيقتبس الحديث ويضمنه في قوله، كقوله: "(**خَيرُ الزّادِ التّقوى، ورأْسُ الحِكمَةِ مَخافَةُ الله، وأَفْضَلُ مَا أُلقِيَ في القَلْبِ اليَقِينُ، والارْتِياب من الكُفر**)[٤]"[٥].
- يظهر من صنيعه أن لديه معرفة بعلم الحديث وروايته، فهو قد أسند بعض الأحاديث إلى رواتها[٦]، وعلق على أحاديث بأنها صحيحة[٧]، وأخرى بأنها واهية السند، حيث قال في أحاديث وردت في مسألة أصل (أبا جاد): "والأصوب في قياس اللغة والأشبه بالصواب أن تكون أسماء إمَّا لقوم وإمَّا لأيام، فأمَّا ما رُفع إلى رسول الله ﷺ، فلو صح ما عُدل عنه، ولا اختلف فيه، ولكنَّها أسانيد منفردة واهية لا يجوز الاحتجاج بها، وقد اختلف فيها المتأوّلون"[٨].
- استشهد المؤلف بحديث موسى عليه السلام وملك الموت في مسألة وقوع المجاز في لفظ (العين)،

---

(١) الحديث في: ضعيف الجامع الصغير:٤٨٩(٣٣٣٠)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة:٢٠٧/٨، وقال عنه الألباني: ضعيف.

(٢) التفسح في اللغة:١١٩-١٢٠.

(٣) انظر: المصدر السابق:٣٠، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ١٢١، ١٤٢، ١٨٦.

(٤) الحديث في: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة:٧٩/٥-٨٠ (٢٠٥٩)، وقال عنه الألباني: ضعيف.

(٥) التفسح في اللغة:١٠٥.

(٦) انظر: المصدر السابق:٩٠، ١٠٥-١٠٦، ١١٩، ١٥٣-١٥٤

(٧) انظر: المصدر السابق:٧٦.

(٨) المصدر السابق:١٥٥.

بقوله: "في حديث أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ في موسى وملك الموت، قوله: (**لَطَمَ عَيْنَه**). والعين في كلام العرب إنما هي حقيقة الشيء المقصود، يقولون: عين هذه القصيدة هذا البيت،...فقوله: لطم عينه، أي: عين كلامه فأدحض حجته وكفّ إرادته"(١).

وهو قول حُكم بفساده(٢)؛ إذ الرواية في الصحيح بتمام لفظ الحديث أن المراد بذلك العين الجارحة، لقوله ﷺ: (**فَلَطَمَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَيْنَ مَلَكِ المَوْتِ فَفَقَأَها**)(٣).

- قارن بين روايتين لحديث نبوي، والتوجيه النحوي والدلالي فيهما، فقال: "ألا ترى أنَّ المختصر للحديث التارك آخره لمَّا قال: (**لا تَسُبُّوا الدَّهْرَ، فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ**)(٤)، أنَّه غيَّر معناه عن جهته؛ لأنَّ في الحديث كلامًا إذا ذُكر صار لهذا الكلام تأويل غير ما ذهب إليه التارك لبعضه، وهو ما رواه الحميدي...قال رسول الله ﷺ: قال الله عز وجل: (**يُؤْذِينِي ابنُ آدمَ يَسُبُّ الدّهْرَ، وأَنَا الدّهْرَ بِيَدِي الأَمرُ أُقَلِّبُ اللّيْلَ والنّهَارَ**)(٥)، فنصب الدهر؛ لأنه ظرف، لقوله: (**بِيَدِي الأَمرُ**)، ومن حذف ورفع (**أَنَا الدّهْرُ**) صار الدهر اسمًا من أسماء الله جل الله عن ذلك"(٦).

---

(١) التفسح في اللغة:٨٨-٨٩.

(٢) انظر: المفهم لما أشكل من كتاب مسلم:٦/٢٢١، والمنهاج شرح صحيح مسلم:١٥/١٢٩.

(٣) الحديث في: صحيح مسلم:٢/١١١٣ (٢٣٧٢).

(٤) الحديث في: صحيح مسلم:٢/١٠٦٩(٢٢٤٦)، ومسند الإمام أحمد:١٥/٧٠(٩١٣٧).

(٥) الحديث في: صحيح البخاري:٤/١٢٥(٦١٨١)، وصحيح مسلم:٢/١٠٦٩(٢٢٤٦).

(٦) التفسح في اللغة:٨٩-٩٠.

المطلب الثالث: كلام العرب:

كلام العرب هو المصدر الثالث من مصادر السماع ، وهو: "ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"(١).

ولأهمية هذا المسموع ومنزلته فقد اشترط العلماء في قائله الفصاحة، وفي راويه العدالة والضبط، ووضعوا أطرًا لحده زمانًا ومكانًا، ليصح بذلك النقل عن العرب، وتستقيم قواعدهم وأحكامهم، ففي الإطار الزمني قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية والإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري سواء سكنوا البادية أو الحاضرة، واستمر الأخذ عن أهل البادية حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري.

أما الشعر فقد فصَّل فيه العلماء، وإن لم يخرج عن ضابط النثر، فقسموا الشعراء إلى أربع طبقات:

جاهليون لم يدركوا الإسلام، ومخضرمون أدركوا الجاهلية والإسلام، وإسلاميون لم يدركوا الجاهلية، ومُحدَثون (مولدون)، وعلى رأسهم: بشار بن برد.

والصحيح والمجمع عليه صحة الاستشهاد بشعر الطبقات الثلاث الأول(٢).

وأبو الحسين يرفض الاحتجاج بشعر الطبقة الرابعة وهم المولدون، ويخرج ما وُجد من شعرهم في كتب التفسير على أنه ليس للاحتجاج، قال: "أما ما يقع في كتب التفاسير من الاحتجاج ببعض أشعار المولدين، فإنما يُذكر ذلك تزيينًا تابعًا لا احتجاجًا قاطعًا"(٣).

أما الضابط المكاني فقد بيَّنه الفارابي بقوله: "تعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان أوسط بلادهم ومن أشدهم توحشًا وجفاء وأبعدهم إذعاناً وانقيادًا، وهم: قيس، وتميم، وأسد، وطيء، ثم هذيل، فإنَّ هؤلاء هم معظم من نُقل عنه لسان العرب. والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء؛ لأنهم كانوا في أطراف

---

(١) الاقتراح:١٠٠.

(٢) انظر: خزانة الأدب:١/٥-٦، وأصول النحو للأفغاني:١٩.

(٣) التفسح في اللغة:٥٨.

بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر"(١).

وكان أبو الحسين على إدراك تام بأهمية الفصاحة في أخذ اللغة، وقد أشاد بفصاحة ثقيف، إذ ورد بعض كلامها في القرآن الكريم، يقول: "وقوله: ﴿عِضِينَ﴾(٢) بلغة ثقيف خاصة، وهم فصحاء؛ لمجاورتهم قريشًا"(٣).

ويقول فيمن يؤخذ عنه من العرب: "وعلى الله المعونة فيما ندب إليه، ودلَّ عليه من الاقتداء بالسليقة الدالَّة على فصاحة البدو في القفار، ومخالطة أهل المدر لهم في الجوار.

فليس ما أحدثه أهل الحضر من الكلام على قياس من مضى بزعمهم؛ لأنهم لم يفصلوا بالحركات بين المعاني والمباني، كما فصل الذين نُسبوا إلى السليقة الأولى، فهذا فرق بين أهل البدو وأهل الحضر.

...فلما كان أهل الحضر قد لابسوا العجم لم تؤخذ عنهم الأسماء؛ لأنه لا يؤمن منهم أن يُؤلِّفوا غير تأليف العرب، وأنْ يبنوا غير بنائهم، ويضعوا الكلمة الموافقة في اللفظ لكلام العرب وهي أعجمية، فيؤخذ ذلك عنهم؛ لأن أصل كلامهم على غير قياس ولا رواية عن الأصل، فطُرح الاحتجاج بكلامهم لما يُتخوَّف فيه من السقم، ولم يُجعلوا أئمة في شيء من الكلام إذا خالفوا ما ألهمته الفصحاء، فبطل أن يحتج بهم"(٤).

ويقعِّد أبو الحسين لرفض الاحتجاج بكلام الأعرابي الذي يخالف المسموع المجمع عليه، فيقول: "وكذا أعرابي إن أخطأ في كلمة مخالفة لما سمع من جميعهم لم يقبل منه، وإن كان فصيحًا؛ لأنّ هذا موضع تهمة أزالته عن صواب القياس'...وقد يزل الفصيح في تأويل الكلمة، فهذا رؤبة يشهدُ له من مالَ إلى تقريظه أنه أفصح من معد بن عدنان، وقد يجيء في شعره

---

(١) الحروف:١٤٧.

(٢) سورة الحجر:٩١.

(٣) التفسح في اللغة:١٤٠.

(٤) المصدر السابق:٥٧-٥٨.

وشعر أبيه من الألفاظ المستكرهة والمعاني المتعسَّفَة ما لا يقع على مثلها الفصيح"[١].

ويقعِّد لعدم الاحتجاج بالشاذ من اللغات، فيقول: "وليس الاحتجاج بالشواذ من اللغات حجة"[٢].

ولم يقف النحويون واللغويون على ما وصل إليهم من كلام العرب، بل قصدوا البوادي في قلب الجزيرة العربية ، وأخذوا يدونون ما ظفروا به من شواهد.

وقد أشاد أبو الحسين بمسلك العلماء لهذا السبيل، فقال: "فأمَّا من تلقَّى من العلماء أخذ صحيح اللغة عن الفصحاء القدماء من أهل الأمصار والأقطار، فيقصر عنهم الإحصاء والأعداد، فنذكر منهم من يكون النظير لهم بهم مقيسًا، كأبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي"[٣].

ووصف عمل هؤلاء العلماء في ما نقلوه عن العرب بقوله: " فأما أبو زيد الأنصاري فحمل الأنسي من كلام العربي والوحشي، فأكثر من الجمع له، فأتعب النُّقاد.

وأما أبو عبيدة مَعمر فإنه بكثرة العلم يذكر؛ لأنه أخذ عن العرب حقيقة العلم بأيامهم، وأشعار فرسانهم، وما فخروا به من أنسابهم، وما تعايروا به من مثالب أعدائهم، فاحتوى على الكثير من أخبارهم، وأحاط بجُملٍ من خفيَّات أسرارهم.

وأما الأصمعي فاختار ما اجتمعوا عليه من بليغ كلامهم، واطَّرح شواذ ألفاظهم، فهو نقي العلم، ثِقةٌ في حمل الفصاحة والبلاغة، وصار بعنايته في الطلب وملاقاة العرب أقوى الرواة فيها علمًا، وفي لطيف النحو أثقبهم فهمًا"[٤].

وفرّق بين مستويين من الكلام: مستوى العامة، ومستوى الخاصة، فما جاء مخالفًا قول العامة دون الخاصة لم يكن مخطئًا[٥].

وكلام العرب على قسمين: شعر ونثر، وفيما يلي بيان لمنهج أبي الحسين في عرضهما، ومواضع استشهاده بهما.

---

(١) التفسح في اللغة:٥٨-٥٩.

(٢) المصدر السابق:٢٠٤.

(٣) المصدر السابق:٥١.

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر: المصدر السابق:٧٣، وانظر:١٢٥-١٢٦.

أولاً: الشعر:

الشعر ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب، وعُرفت المآثر، ومنه تُعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب القرآن، وغريب الحديث والمأثور[١] ، ولقد كان المسموع عن العرب من جيد الشعر أضعاف ما أُثر عنهم من جيد النثر؛ ولعل مرد ذلك لسهولة حفظه، وانتشار تداوله.

وقد بيَّن أبو الحسين منزلة الشعر في المجتمع العربي بقوله: "وتنافس الناس في الشعر، ورغبوا في احتذائه، وانتشر التقريظ لقائله؛ لبراعة فضله، وحمدوا من رواه؛ لسمو همته. وجلّ في قلوبهم الشعر؛ لعظيم خطره، ونفيس قيمة جوهره، وكرم طبع عنصره"[٢].

وقد اعتمد عليه النحويون واللغويون في دراسة اللغة واستنباط قواعدها، ويدلل أبو الحسين على هذه المنزلة بقول ابن عباسﷺ: "**(عَلَيْكُم بِشِعْرِ الحِجَازِ فَتَعلّمُوه، فَإِنَّه شِعْرُ الجَاهِلِيّة)**[٣]، وكان إذا سئل عن شيء من عربية القرآن، أنشدهم من الشعر ما يُعرفهم إياه.

حدّثنا إسماعيل القاضي قال: حدثنا ابن الفهم قال: سمعت مصعب بن عبدالله الزبيري يقول: **(ليتَ شِعْرَ امْرئ القَيْس كَانَ عِنْدي. فقلتُ: ما تَصنعُ بِه؟ قال: أَسْتَعِينُ به على دِينِي)**.

...وأنا أقول: إنَّ تأويل ذلك: أن يستعين بما فيه من تحقيق اللغة وصحة الإعراب، على ما في كتاب الله جلَّ جلاله، وأخبار رسولهﷺ"[٤].

ويرى أن الضرورة الشعرية اتساع في الشعر بشرط ألا يأتي بكلام محال من حيث المعنى، فقال: "فأما الحذف في الشعر دون التمام فهو أحوط في السعة من سائر الكلام...، ويجوز للعرب تغيير البناء إلى بناءٍ آخر؛ لأنَّ في الشعر من معنى ما يدل على ما يراد به، فأما المحال فلا يجوز البتة. والمحال ما لا يصح له معنى، لو قلت في شعر: زيدٌ قائمٌ، في حالة قعوده لم يجز، أو: آتيك أمس، أو جئتك غدًا، لم يجز في شعر ولا في غيره"[٥] .

---

(١) انظر: الصاحبي:٤٦٧.

(٢) التفسح في اللغة:٧٢.

(٣)كنز العمال:٨٦٢/٣، برواية:"عليكم بشعر الجاهلية شعر أهل الحجاز".

(٤) التفسح في اللغة:٧١.

(٥) انظر: المصدر السابق:٨٥-٨٦.

ومن مواطن الضرورة التي ذكرها، ورأى أنها من التفسح في الشعر خاصة ما يلي:

- حذف نون الوقاية من (قد)[١].
- الاجتزاء بالحركة عن حرف المد[٢].
- الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وتُجوِّز في الفصل بالجار والمجرور أو الظرف، فعد من الضرورات المستحسنة[٣] .
- الفصل بين (قد) والفعل[٤].
- تقديم المعطوف على المعطوف عليه[٥].
- تقديم المجرور على حرف الجر[٦].
- وضع ضمير النصب المنفصل بدلاً من ضمير النصب المتصل[٧].

وبلغت الشواهد الشعرية التي أوردها أبو الحسين في كتابه مئتين وسبعين بيتًا من الشعر، ويمكن إجمال منهجه فيها بما يلي:

- نسب بعض الشواهد الشعرية التي ذكرها إلى قائليها، وأغفل بعضًا آخر من العزو لقائلها، وكثيرًا ما يقول: قال الشاعر[٨]، أو قال القائل[٩]، أو قوله[١٠]، أو قيل[١١]، أو قال

---

(١) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة:٢٨٤-٢٨٥، وضرائر الشعر:١١٣، وانظر: التفسح في اللغة:٢٥٩.

(٢) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة:٢٩٧-٢٩٨، ٣٢٩-٣٣٠، وضرائر الشعر:١١٩-١٢٢، وانظر: التفسح في اللغة: ١٥٨.

(٣) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة:١٧٥ ، وضرائر الشعر:١٩١-١٩٤.وانظر: التفسح في اللغة:٢٨٣-٢٨٥.

(٤) انظر: ضرائر الشعر:٢٠١، وانظر: االتفسح في اللغة:٢٣٢-٢٣٣.

(٥) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة:٣٢٨-٣٢٩، وضرائر الشعر:٢١٠، وانظر: التفسح في اللغة:٢٠٧.

(٦) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة:٣٣٤، وضرائر الشعر:٢١٣، وانظر: التفسح في اللغة:٢٠٧.

(٧) انظر: مايجوز للشاعر في الضرورة:٣٣٤، وضرائر الشعر:٢٦١، وانظر: التفسح في اللغة:٢٠٤-٢٠٥.

(٨) انظر: التفسح في اللغة:٢٥، ٤١، ٤٢، ٥٤، ٥٨، ٧٢، ٨٧، ١٠٢،...

(٩) انظر: المصدر السابق:٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٢٠٠.

(١٠) انظر: المصدر السابق:٧٥، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨.

(١١) انظر: المصدر السابق:٣٥، ٣٦، ٤٠، ٥٦، ٦٤، ١٥٠.

أعرابي[١]، أو قالت العرب[٢]، أو قال بعض الفصحاء[٣]، أو ينسب القائل إلى قبيلته كقوله: القرشي[٤]، أو الطائي[٥]، أو الأَسدي[٦]، أوالكِنْدي[٧].

- استشهد بشعراء غير مشهورين، كجُذيمة الرياحي، والكلب بن عامر، وخُليد الكناني[٨].
- أنشد بعض الأبيات بذكر راويها، ومن نُقِلت عنه، كالحسن بن عمارة، وأبي عمرو، وحمّاد الراوية، والأخفش الكبير، والأصمعي، والتوزي، وثعلب[٩].
- استشهد في كتابه بجميع من نصّ العلماء على صحة الاستشهاد بهم:

فمن الجاهليين: طرفة، وامرؤ القيس، والنابغة[١٠].

ومن المخضرمين: حسان بن ثابت، والعباس بن مرداس[١١]، وقد أكثر من النقل عن هذه الطبقة.

ومن الإسلاميين: جرير، والفرزدق[١٢].

أما ما أورده من أشعار لشعراء الطبقة الرابعة (طبقة المولدين)، فكان خارج نطاق الاستشهاد النحوي والصرفي [١٣].

- لم يلتزم المؤلف بطريقة معينة في إيراد الشواهد الشعرية، فقد يذكر البيت بتمامه وهذا

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:١٧٤، ٢١٠، ٢١١.

(٢) انظر: المصدر السابق:٢١٥، ٢١١، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٦٢، ٢٧١.

(٣) انظر: المصدر السابق:٢١٩، ٢٢٠.

(٤) انظر: المصدر السابق:٢٨.

(٥) انظر: المصدر السابق:٦٥.

(٦) انظر: المصدر السابق:١٥٩.

(٧) انظر: المصدر السابق:١٧٦.

(٨) انظر: المصدر السابق:١١٦، ١٣٢، ١٣٣.

(٩) انظر: المصدر السابق:١٢٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٧٠، ٢٤٥، ٢٥٨، ٢٥٩.

(١٠) انظر: المصدر السابق: ٢٧، ٣٢، ١٢٨، ١٣٧، ١٦٣.

(١١) انظر: المصدر السابق:٤٣، ٧٩، ٢٠٢، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٦٨.

(١٢) انظر: المصدر السابق:٢٠٢، ٢١٤، ٢٣٦، ٢٧٨.

(١٣) انظر: المصدر السابق:٣٥، ٣٦، ٤٢، ٤٥، ٥٥، ٦٣، ٦٥، ٦٨، ٧٢، ١٣٣.

الأكثر[١]، أو شطر بيت[٢]، أو بعض شطر[٣]، أو يورد أبياتًا عدة من القصيدة[٤].

- قد يذكر أحيانًا بعض الروايات الأخرى للبيت الشعري، ومن ذلك قوله: "وأنشد أبو الخطاب الأخفش...:

قَــدْنِي مِــنْ قَــرْضِ الخُبَيْبَــيْن قَــدِي .....[٥]

قال أبو محمد التوزي:(الخُبَيْبَيْنِ اثنان، يعني بهما عبدالله ومصعب ابنا الزبير.

ومن أنشده: (الخُبَيْبِيينَ)، فهم الجماعة، يريد أصحاب ابن الزبير، كما يقال: المهالبة، وحقه: الخُبَيْبِيّينَ بالتشديد، ولكنه حذف ياء واحدة)"[٦].

- قد يصدر أحيانًا حكمًا على إحدى الروايات، فيقوّم رواية بيت من الشعر كقوله: "ومن أنشد بيت القطامي:

أُمُــــورٌ مَــــا تَــــدَبَّرها حَكِــــيمٌ بَلــى فَنَهــى وهَيَّــتَ مــا اسْــتَطاعا[٧]

بالتاء، فإنه لا يدري، إنما هي (وهَيَّبَ) بالباء -منقوطة من أسفل- أي: نهاهم عن الحرب"[٨].

وقال عن استعمال ذي الرمة للفظ (الفلاة) دون غيرها من الألفاظ الفارسية المعرَّبة، فقال: "وذو الرمة قال:

فَــــلاةٌ كَظَهْــــرِ الكَــــفِّ[٩]

لم يجترئ أن يقول: (دَشْت)، ولا (دَسْت) كما قال الأولون من الجاهلية؛ وذلك لقرب

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:٢٦، ٤٣، ٦٣، ١٠٩، ١٢٨، ١٣٢،...

(٢) انظر: المصدر السابق:٢٤، ٣٠، ٧٩، ١٢٧، ١٧١،...

(٣) انظر: المصدر السابق:١٤٨، ٢١٢، ٢١٦، ٢٦٤،...

(٤) انظر: المصدر السابق:٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٩، ١٦٨، ١٦٩،...

(٥) سبق تخريجه، انظر:٨٩.

(٦) المصدر السابق:٢٥٨-٢٥٩، وانظر: ٢١٤، ٢٧١، ٢٧٢.

(٧) بيت من الوافر، في ديوانه:٣٤، وورد منسوبًا له في: معجم الشعراء:١٠٢، وتفسير أبيات المعاني من شعر المتنبي:١١٣، ونهاية الأرب في فنون الأدب:٣٣/٢٥، ودون نسبة في: نفح الطيب:٤٥٤/٤.

(٨) التفسح في اللغة:١٢٩.

(٩) جزء من بيت شعري، ليس في ديوانه، ولم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر.

تشبهه من طبائع المولدين"[١].

- أنشد بعضًا من الألغاز الشعرية، كنحو قول الملغز في البيت الشعري:

وَبَيْـــتٍ بِعَلْيـــاء الفَـــلاةِ بَنَيتُـــه بِأسْمَـــرَ مَشْـــقُوقِ الخَياشِـــيمِ يَرْعـــفُ[٢]

- يعقب بعد ذكر البيت الشعري أحيانًا بالمعنى الإجمالي[٣]، أو ذكر المعنى اللغوي لبعض الألفاظ[٤]، أو بيان لموضع الاستشهاد فيه[٥].
- نسب بعض الشواهد لبعض الشعراء، إلا أنها لم ترد في دواوينهم، وهذا يدل على اطلاعه على رواية أخرى للديوان[٦]، ومن ذلك ما نسبه إلى أمية بن أبي الصلت في قوله: "أجازوا في لغة بعضهم: الله الحنَّان، وأنَّ أمية قال:

حَنَـــانَيْ رَبِّنـــا وَلَـــهُ عَنَـــونا نُعَاتِبُـــه لَـــئِن نَفَـــع العِتـــابُ"[٧]

وقوله: "و(الوراء) عندهم: القُدَّام، كما قال لبيد:

إنَّ وَرَاءكَ يَومًـــا أَنـــتَ بَالِغُـــهُ لا حَاضِـــرٌ مُفْلِـــتٌ مِنْـــه ولا بَادي"[٨]

- نسب بعض الشواهد الشعرية لقائليها، وقد وردت في المصادر دون نسبة[٩]، ومن ذلك: "قول الطيفان...فيمن يخفي عداوته:

---

(١) التفسح في اللغة:١٤٨.

(٢) انظر: المصدر السابق:٧٠، وانظر:٤١، والبيت من الطويل، ورد دون نسبة في: العقد الفريد:٢٧٤/٤، ومعجم مقاييس اللغة:٣٢٤/١، ومحاضرات الأدباء:١١٣/١.

(٣) انظر: التفسح في اللغة:٦٤، ٨٠، ١٤٦، ١٦٤، ١٦٧...

(٤) انظر:المصدر السابق:٣٩، ١٢٨، ١٣٧، ١٤١، ١٧١،...

(٥) انظر: المصدر السابق:١٣٠، ١٥٨، ١٦٣، ١٧٦، ٢٠١،...

(٦) انظر: المصدر السابق:١٢١، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٨، ١٩٥، ٢٠١.

(٧) المصدر السابق:١٠٩، والبيت من الوافر، ليس في ديوانه، وورد دون نسبة في: شرح أبيات سيبويه للنحاس:١٠٣، وأورد ابن منظور في لسان العرب مادة (حتم) بيتًا من الشعر لأمية بن أبي الصلت يوافق صدره هذا الشاهد.

(٨) التفسح في اللغة:١١٧، والبيت من البسيط، ليس في ديوانه، وورد دون نسبة في: النكت والعيون:١٢٧/٣، وتفسير القرطبي:١١٩/١٢، وأضواء البيان:١٢٩/٣.

(٩) انظر: التفسح في اللغة: ٢٧٢.

ومَـوْلًى كَـداءِ الـبَطْنِ لَـو كَـانَ قَـادرًا عَلَـى المَـوتِ أَفْـنَى المـوتُ أَهْلِـي ومَالِيـا
دَعَـــانِي ولَمْ أَدْرا بـــــه فَأَجَبتُـــــه حثيثًـــا إِلَيـــهِ حِـــينَ هَيَّـــت داعِيـــا[١]

- تفرد بذكر بعض الأبيات الشعرية التي لم يرد ذكرها عند غيره[٢]، ومن ذلك قوله: "ومن المعاني ذوات الفوائد الصحائح التي تنقدح بذكي القرائح قول القائل في جميل من لطيف المدائح، فأخبر ثم خاطب، فقال:

ومَـــنْ يَنْتَابُـــهُ فَنَـــدىً وبُخْـــلُ فَقَـدْ أوسـعْتَ مِـن بُخْـلٍ وَ جُـودِ[٣]

وقوله: "قول القائل:

وَكَـم قَطَعـتْ غِـبَّ السّـرى مِـنْ... إِلى وَجْـهِ عبـدِ اللهِ تَرْجُـو نَوَافِلَـه"[٤]

- أخطأ أبو الحسين في نسبة بعض الأبيات الشعرية لقائليها[٥]، ومن ذلك قوله: "(شُواظ) النار الخضراء ذات اللسان الأحمر[٦]، لأن أمية بن خلف قال لحسان بن ثابت:

هَمَزْتُـك فاخْتَضَـعت لِـذُلِّ نَفْـسٍ بِقَافِيَـةٍ تَأَجَّـجُ كَالشُّـواظِ"[٧]

تنوعت مقاصد المؤلف في استشهاده بتلك الأشعار وفق ما يلي:

١- **إيراده الشعر في سياق ذكره لبعض الحوادث أو المواعظ أو غيرها**، ومن ذلك:

---

(١) التفسح في اللغة، والبيتان من الطويل، ورد البيت الأول دون نسبة في: مجاز القرآن:١/١٢٥، والأضداد لأبي الطيب:٤١٥، والحجة للقراء السبعة:٢/٢٣٦.

(٢) انظر: التفسح في اللغة:٢٥، ٨٧، ١٠٢، ١٣٢، ١٣٣، ١٦٨، ١٧٤، ١٨٤، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٦٤، ٢٦٦...

(٣) المصدر السابق:٢٣٣، والبيت من الوافر، ولم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر.

(٤) المصدر السابق:٢٤٩، والبيت من الطويل، ولم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر.

(٥) المصدر السابق:٥٩، ١٧٦.

(٦) نُسب هذا القول لمجاهد، انظر: النكت والعيون:٥/٤٣٥.

(٧) التفسح في اللغة:١٣٨، والبيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت ردًا على أمية، ورد في ديوانه: ١٤٨، وورد منسوبًا له في: المحرر الوجيز:٥/٢٣٠، وتفسير القرطبي:٢٠/١٤١، وتفسير البحر المحيط:٨/١٨٤.

كان جزء منها يناسب السياق وما يستطرد فيه من موضوعات[١]، وبعضها حكم ونصائح منظومة[٢]، ومن ذلك ما استشهد به مدللاً على منزلة الإعراب بقول الشاعر:

فإذَا طَلَبْتَ مِنَ العُلُومِ أَجَلَّهَا فَأَجَلُّهَا مِنْهَا مُقِيمُ الأَلْسُنِ[٣]

وبين كذلك منزلة الشعر مستشهدًا بقول أبي تمام:

تَخَالُ بِهِ بُرْدًا عليكَ مُحَبَّرًا وتَحْسَبُهُ عِقْدًا عليكَ مُفَصَّلا

ويُزْهَى بِهِ قَوْمٌ ولَمْ يُمْدَحوا بِهِ إذَا مَثَّلَ الرَّاوي بِهِ أوْ تَمَثَّلا[٤]

٢- **الاستشهاد بالشعر على الأحكام النحوية**، ومن ذلك:

- **مسألة الأصل في (فَم) (فُو)**: يقول أبو الحسين: "الكلمة لا تكون أقل من حرفين،..فإذا تمت الكلمة بحرفين انطلق بها اللسان، ما لم يكن الحرف الثاني (واوًا أو ياءً) نحو: (فمٌ، فمًا، فمٍ) والأصل: (فُو)، كقول أمية:

..... **ومَا فَاهُوا بِهِ لهُمُ مُقِيمُ**"[٥]

- **مسألة لغة أكلوني البراغيث**: استشهد لها أبو الحسين بـ"قول العرب:

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:٢٦، ٣٥، ٤٢، ٤٧، ١٦٨، ١٦٩،...

(٢) انظر: التفسح في اللغة:٤٠، ٥٢، ٢٤٤.

(٣) انظر: المصدر السابق:٣٥، والبيت من الكامل، مختلف في نسبته، قيل:لإسحاق بن خلف البهراني، وورد منسوبًا له في: الكامل في اللغة والأدب:٥٣٧/٢، وزهر الآداب:١٥٧/٣، وقيل: لإبراهيم بن خلف البهراني، كما في: ربيع الأبرار:٧٠/٤، والمستظرف:٨١/١، وقيل: لأبي سعيد البصري، كما في: صبح الأعشى:١٦٩/١، وورد دون نسبة في: عيون الأخبار:١٥٧/٢، والعقد الفريد:٣٠٩/٢، والتمثيل والمحاضرة:١٦١.

(٤) انظر: التفسح في اللغة:٧٢، والبيت من الطويل، ورد في ديوانه:١٠٩/٣-١١٠، وورد منسوبًا له في: ديوان المعاني:١٠٢/١، والتذكرة الحمدونية:٤٠٤/٥، وزهر الآداب:٣٢/٣.

(٥) التفسح في اللغة:٢٤، وعجز البيت من الوافر، ورد في ديوانه:١٢١، بتمامه:

وفيهَا لَحْمُ سَاهِرَةٍ وبَحْرٍ ومَا فَاهُوا بِهِ لهُمُ مُقِيمُ

ورد منسوبًا له في : مجاز القرآن:٢٨٥/٢، وجمهرة أشعار العرب:١٣٠/١، وسمط اللآلئ:١٢٤/١، وورد دون نسبة في: شرح أبيات سيبويه للنحاس:٥٣، وسر صناعة الإعراب:٤١٥/١، شرح الشافية الكافية لابن مالك:٥٢٥/١.

ولَكِـــــنْ دِيَافِيٌّ أَبُـــــوهُ وَأُمُّـــــهُ بِحَـــورَانَ يَعْصِـــرْنَ السَّـــلِيطَ أَقَارِبُـــهْ[١]

أي: قرابته يعصرون"[٢].

- **مسألة الحمل على المعنى، ومنه تذكير المؤنث:** يقول أبو الحسين: "قالت العرب تعني إبلاً:

فَصَـــــبَّحت جَابِيَـــــةً صُـــــهارِجا كَأَنَّـــــهُ جِلـــــدُ السّـــــماءِ خَارجـــــا[٣]

فذكّر، ذهب إلى الماء، ولم يقل: كأنها، ومثله:

وَلَّت ودَعْواها كَثيرٌ صَخَبُهْ[٤]

ذهب إلى الدعاء"[٥].

- **مسألة تقدم المعطوف على المعطوف عليه:** يقول أبو الحسين: "وكذلك يفعلون بالشريك الذي بـ(الواو) ويقدمونه قبل(المشرك به) اتساعاً كقوله:

أَلاَ يا نَخْلَـــــةً مِـــــنْ ذَاتِ عِـــــرْقٍ عَلَيْـــــك وَرَحْمَـــــةُ اللهِ السّـــــلامُ" [٦]

---

(١) بيت من الطويل، للفرزدق، ورد في ديوانه:٤٤، ورد منسوبًا له في: الكتاب:٢/٤٠، وطبقات فحول الشعراء:٢/٣٢٩، وأمالي ابن الشجري:١/٢٠١، وورد دون نسبة في: معاني القرآن للأخفش:١/٢٦٣، والخصائص:٢/١٩٤، والجنى الداني:١٥٠.

(٢) التفسح في اللغة:٢٧١.

(٣) بيت من الرجز، مختلف في نسبته، قيل: لهميان بن قحافة، كما في: شرح القصائد السبع:٢٥١، وتهذيب اللغة:٧/٥٠، وسمط اللآلئ:١/٥٧٢، وقيل: لمقاعس من بني عامر، كما في: سمط اللآلئ:١/٥٧٢، وورد دون نسبة في: مجاز القرآن:٢/١٤٤، وتفسير الطبري:١٩/٢٣٢، والمحرر الوجيز:٤/٤٠٩.

(٤) بيت من الرجز، لبشير بن النكث، ورد منسوبًا له في: الكتاب:٤/٤١، وإيضاح شواهد الإيضاح:٢/٧٦٨، والمخصص:١٤/١٥٥، وورد دون نسبة في: معاني القرآن وإعرابه:٢/٣١٩، وتهذيب اللغة:٣/١٢٠.

(٥) التفسح في اللغة:٢٢٣.

(٦) المصدر السابق:٢٠٧، والبيت من الوافر، منسوب للأحوص، وليس في ديوانه، ورد منسوبًا له في: الحلل في شرح أبيات الجمل:١٠٣، وخزانة الأدب:٢/١٩٢، وورد دون نسبة في: الأصول في النحو:١/٣٢٦، والخصائص:٢/٣٨٦، وشرح الكافية للرضي:١/٢٤٦.

٣- الاستشهاد بالشعر على الأحكام الصرفية، ومنها:

- **مسألة دلالة الهمزة في (أَفْعَل) على معنى الجَعل والتصيير**: يقول أبو الحسين: "يقال: أَوْجَهَه السّلطانُ: إذا جَعلَ له جاهًا، والجاه المنزلة الرفيعة، كما قال امرؤ القيس:

ونَادَمْتُ قَيْصَرَ في مُلْكِهِ ... فَأَوْجَهَنِي ورَكِبْتُ البَرِيدا"[١]

- **مسألة التصرف في همزة (رأى) بالتقديم والتأخير**: واستشهد أبو الحسين بقول الشاعر:

تَقَرَّبَ يَخْبُو ضَوْءُهُ وشُعاعُه ... ويَمحَصُ[٢] حتى يُسْتَرَاءَ فَلا يُرى[٣]

فيقول: "والأصل (يُسْتَرْأى)، أي: (يُسْتَفْعل) من رأَيتُ"[٤].

- **مسألة مجيء اسم الفاعل مخالفًا القياس**: واستشهد أبو الحسين على هذا بقول النابغة:

كِليني لِهَمٍّ يا أُمَيمَةُ ناصِبِ ... ولَيْلٍ أُقاسِيه بَطيءِ الكَوَاكِبِ[٥]

فيقول: "لم يقل: (مُنْصِب)، وهو من أنْصَبني الهم، وقال ابن أبي إسحاق:

---

(١) التفسح في اللغة:٣٢، والبيت من المتقارب، ورد في ديوانه:٢٥٢، وورد منسوبًا له في: رسائل الجاحظ طحمنظ:٢/٢٧٥، والشعر والشعراء:١/١٢٠، وأمالي الشريف المرتضى:٣/٤٧.

(٢) ورد في المصادر بلفظ: (ويمصح) في: النوادر في اللغة:٣٨٥، وأمالي الشريف المرتضى:٢/٧٦، وبلفظ: (مصّح) في: الحجة للقراء السبعة:٦/١٢٥، ولسان العرب: مادة (رأى)، ولعل ما ذكره المؤلف رواية أخرى للبيت.

(٣) بيت من الطويل، مختلف في نسبته، قيل: لحسان السعدي كما في: النوادر في اللغة:٣٥٧-٣٥٨، ونُسب لبعض شعراء طيء كما في: أمالي المرتضى:٢/٧٦، وورد فيهما موطن الشاهد بلفظ (يَسْتَسِرَّ)، فلا شاهد فيه، وورد دون نسبة في: الحجة للقراء السبعة:٦/١٢٥، ولسان العرب: مادة (رأى).

(٤) التفسح في اللغة:٢١٣.

(٥) بيت من الطويل، ورد في ديوانه:٤٠، وورد منسوبًا له في: الكتاب:٢/٢٠٧، والشعر والشعراء:١/٦٦، والجمل:١٧٢، وورد دون نسبة في: معاني القرآن للفراء:٢/٣٢، والبغداديات:٥٠١، وارتشاف الضرب:٥/٢٢٤٠.

لاتساعهم في اللغة أعادوه إلى أصله، لأنَّ ألف (أَفْعَل) زائدة"[١].

٤- الاستشهاد بالشعر على المعاني اللغوية، ومن ذلك:

- قوله: "(المُلتحَد): المدخل في الأرض، كما قال خصيب الضّمْري:

يَا لَهَفَ نَفْسِي وَلَهْفِي غَيْرُ مُجْدِيَةٍ عَنِّي وَمَا عَنْ قَضَاءِ اللهِ مُلْتَحَدُ[٢]

- قوله: "وقول المسيح: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾[٣]، قالوا: معناه: رفعتني، وهو معنى غريب، كما قال الأشعر الجعفي:

فَلَمَّا التَقَيْنَا تَوَفَّيْتُهُ على الرُّمْحِ مِنِّي غَدَاةَ النِّزَالِ[٤]

أي: رفعته على الرمح"[٥].

- قوله: "والصلاة من المخلوقين على معنيين: أحدهما: الصلاة بالركوع والسجود، والآخر: الدعاء، كما قال الأعشى...:

تَقولُ بِنتي، وَقد قَرّبْتُ مُرْتَحَلاً يا رَبّ جَنِّبْ أبي الأوْصَابَ وَالوَجَعَا

عَلَيكِ مثلُ الذي صَلّيتِ [فاغْتَمِضِي][٦] نَوْمًا فإنّ لجَنْبِ المَرْءِ مُضْطَجَعَا[٧]

أي: عليكِ مثل الذي دعوتِ به"[٨].

---

(١) التفسح في اللغة:٢١٩.

(٢) المصدر السابق:١٨٨-١٨٩، والبيت من البسيط، ورد منسوبًا له في: المحبّر:٤٩٨، وإيضاح الوقف والابتداء:٩٠/١، والدر المنثور:٥٢١/٩، وورد دون نسبة في: النكت والعيون:٣٠١/٣، وتفسير القرطبي:٣٠٥/٢١، وتفسير البحر المحيط:٣٤٦/٨.

(٣) سورة المائدة:١١٧.

(٤) بيت من المتقارب، لم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر.

(٥) التفسح في اللغة:٢٣٧.

(٦) سقط من الكتاب المحقق، وما أثبت من المصادر.

(٧) بيت من البسيط، ورد في ديوانه:١٠١، وورد منسوبًا له في: مجاز القرآن:٦٢/١، وجمهرة أشعار العرب:١٢١/١، والاقتضاب في شرح أدب الكُتاب:٣٤، وورد دون نسبة في: المحرر الوجيز:٨٥/١، وتفسير البحر المحيط:١٦٢/١، والدر المصون:٩٤/١.

(٨) التفسح في اللغة:٢٤٥.

- **مسألة ما جاء من ألفاظ القبائل العربية من غير لغة قريش في القرآن**: ومن تلك الألفاظ: النَّغْض، التشريد، المقيت، ووقعت إلى لغة قريش فاستعملتها، يقول أبو الحسين: "وأما قول ابن عباس: (**لَيسَ في القرآنِ حَرفٌ يَخْرجُ عَن لُغةِ قُريشَ غَيرُ ثَلاثةِ أَحرُف**) [١] فلعله عنى لغة قريش خاصة"[٢]، واستشهد على معرفة قريش لها واستعمالها لها في لغتها بقوله:" (المقيت): المقتدر، كما ذهب إليه الزبير بن عبدالمطلب فقال:

وَذِي ضِـــغْنٍ كَفَفْـــتُ الـــنَّفْسَ عنْـــهُ وَكُنْـــتُ عَلـــى مَســـاءَتِهِ مُقيتـــا[٣]

فهذا قرشي قديم"[٤].

(١) سبق تخريجه، انظر:٧٠.

(٢) التفسح في اللغة:١٣٩.

(٣) سبق تخريجه، انظر:٧٠.

(٤) المصدر السابق:١٣٩.

ثانيًا: النثر.

النثر في لغة العرب لونان من المادة اللغوية:

النثر الفني: وهو الكلام المعتنى به، الذي يراد به التأثير على السامع كالخطبة، والوصية، والمثل، والحكمة المأثورة.

والكلام المرسل: وهو ما يتكلم به العربي الفصيح على سجيته في أي شأن من شؤون حياته.

وكلا النوعين مما يستشهد به العلماء في تقعيدهم في النحو، والصرف، والدلالة اللغوية.

وقد سلك أبو الحسين هذا المسلك، وأورد عددًا من الأقوال عن العرب.

ويمكن إجمال نهجه فيما يلي:

نقل في كتابه عن عدد من الأعراب[١]، ولم يصرّح بالرواية عنهم، وهذا يدل على أنه نقل روايتهم اعتمادًا على كتاب سابق؛ لأن من منهجه التصريح بالرواية كما صنع في روايته عن شيوخه[٢].

وبعض من أولئك الأعراب لم نقف على ذكر له عند غيره كـ(رعيب، وجابر، وأبي يزيد)، إلا أنَّ مما يؤخذ على أبي الحسين أنه عدَّ الأعرابي أفّار بن لقيط أبا خيرة العدوي، حيث يقول: "قال معمر: سمعت أفّار بن لقيط -وأفار هو أبو خيرة العدوي وقد كان أدرك الجاهلية- يقول: ليس لهذا الحَبْل زَوْر"[٣]، والصحيح أنهما أعرابيان سمع منهما العلماء، وقد عُرف أفار بـ(أبي مهدية) [٤].

وقد استدل بكلام العرب النثري لإثبات بعض الأحكام النحوية وتفسير بعض المعاني اللغوية، ومن ذلك:

---

(١) سبق الإشارة إليهم في الفصل الثاني.

(٢) انظر مبحث (شيوخه) في ترجمة أبي الحسين في التمهيد.

(٣) التفسح في اللغة:١٤٩.

(٤) انظر في ترجمتهما: الفهرست:٤٩، ٥١، وإنباه الرواة:٤/١١٧-١١٨، ١٨٢-١٨٣، والأعراب الرواة:١٨٠، ٢٤٢-٢٤٥.

الاستدلال بكلام العرب النثري على إثبات الأحكام النحوية والصرفية:

١- جواز الحذف والإبقاء على الأصل في بعض الألفاظ التي سمع فيها الوجهان (لا أَدْرِ، لا أُبَل، وَيْلمِّه)[١].

٢- صرح بصحة بعض الجموع التي خالفت القياس كـ(مَعْيُوراء ومَشْيُوخاء)؛ اعتمادًا على سماع ذلك عن العرب [٢].

٣- ذكر أنَّ من صور الحمل على المعنى: مجيء المفرد للدلالة على الجمع، كقولهم: (ظَلَلنا في خَوْخةٍ وتُفّاحةٍ ورُمّانةٍ)[٣].

٤- قرَّر مجيء (ليس) بمعنى (ما)، كقولهم:(لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثلَ أَدمِ الأَرْوَى للدّلاءِ)[٤].

٥-مجيء اسم المفعول على وزن فاعل، كقولهم: (تَطْلِيقة بَائِنة)[٥].

٦- ذكر أن آخر الفعل الأمر من الأجوف الواوي قد يُضم اعتمادًا على لغة بني العنبر وبني عدي، قال عنهما: "يضُمّان آخر الأمر الموصول بضمة ما قبله في الوصل، فيقولون: صُغُ الخاتم"[٦].

٧-أورد أنه قد يلحق الفعل علامة التثنية والجمع كما في لغة بني العنبر، وهو ما عرف بـ(أَكَلُوني البَرَاغِيثُ)[٧].

٨-نبَّه على الإبدال في الهمزة إلى في (إيَّاك ، هِيَّاك) اعتمادًا على ورود ذلك في لغتين عند العرب[٨].

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:٧٣-٧٤.

(٢) انظر: المصدر السابق:١٩٢.

(٣) انظر: المصدر السابق:٢٠١.

(٤) انظر: المصدر السابق:٢٠٨.

(٥) انظر: المصدر السابق:٢١٦.

(٦) المصدر السابق:٢٧٠.

(٧) انظر: المصدر السابق.

(٨) انظر: التفسح في اللغة:٢٣٥.

الاستدلال بكلام العرب النثري في تفسير بعض المعاني اللغوية:

١-ذكر أن لفظ (وجه) قد يراد به الذات، وقد يراد بها الجهة، فيحكي "أنّ رجلاً قال لمعاذ بن جبل ﷺ: (**أَسْأَلُكَ بِوجْهِ اللهِ إلا أَعْطيتَني.فقال: ويحك!، سألتني بالله –عز وجل– أو بوجه الله؟، فقال الرجل: أوليسا واحدًا؟ قال: لا، إن سألتني بالله أعطيتك لله، وإن سألتني بوجه الله تريد الطريق إليه فليس لك قِبلي حق**) يعني بـ(وجه الله) جهته التي أمر بها"(١).

٢-احتج في تبيان دلالة (تيسى) بقولٍ لابن عباس، وهو قوله: "التيسى: الحصاة، أو العُود، أو العظم، أو النواة يلعب بها الإنسان فيضرب نفسه بها"(٢).

٣- قال في دلالة (لبَّس): "واللَّبْس معروف عند العرب، يقولون: لبَّس عليَّ فلانٌ أمرَه، أي: خَلط عليَّ وعمَّى، فلم أتوجه لمعرفة أمره"(٣).

٤-فسَّر معنى قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾(٤) اعتمادًا على كلام العرب، قال: "ومن كلام العرب: إنِّي على الحق أو إنَّك لعليه، أي: أحدنا مبطل، وإن كان يعلم أنَّه المحق دون صاحبه"(٥).

٥-وفسَّر المشكل في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ ١٢ ثُمَّ جَعَلۡنَٰهُ نُطۡفَةٗ فِي قَرَارٖ مَّكِينٖ ﴾(٦) معتمدًا على كلام العرب، وذلك أن الآية تتحدث عن آدم بأنه خلق من طين، والآية المعطوفة عليها بـ (ثم) تتحدث عن جعله نطفة في قرار مكين، أي تتتحدث عن خلقه من نطفة بعد وضعه في الرحم، وقد فسَّر أبو الحسين هذا الإشكال بقوله: "كأنه قال –والله أعلم– (ثم جعلنا الآخر من ولد

---

(١) المصدر السابق:٣١.

(٢) المصدر السابق:١٢٥-١٢٦.

(٣) المصدر السابق:١٧٩.

(٤) سورة سبأ:٢٤.

(٥) المصدر السابق:٢٤٣.

(٦) سورة المؤمنون:١٢-١٣.

آدم)، ولكنه استغنى عنه بذكر الأول، وهذا من فسيح اللغة، لأنَّ الإنسان يصلح للواحد وما فوقه من جنسه.

قال الأخفش: العرب تقول: أكلتُ تمرةً ونصفَهَا، تريد: ونصفَ أخرى"[١].

(١) التفسح في اللغة: ٢٤٣.

المبحث الثاني: القياس.

القياس في اللغة: "من قاس الشيء يقيسه: إذا قدَّره على مثاله"[١].

أما عند النحويين فقد ذكر أبو البركات الأنباري أكثر من تعريف، حيث قال: "هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"[٢].

والأصل الذي تشير إليه هذه التعريفات هو ما ثبت في لغة العرب وكان كثيرًا أو قليلاً، وليس له معارض من كلامهم، والفرع هو ما لم يسمع، وعليه فيمكن القول في تعريف القياس أنه:

هو حمل ما لم يسمع على ما سُمع من العرب كثيرًا أو قليلاً، وليس له معارض من كلامهم بعلة جامعة بينهما.

أما أركان القياس فهي أربعة: المقيس عليه (الأصل)، والمقيس (الفرع)، و(العلة) الجامعة الداعية للقياس، و(الحكم)[٣].

ويعد القياس أصلاً من الأصول التي يقوم عليها النحو العربي، فهو قرين السماع في الاحتجاج، وركن أصيل لا يمكن إنكاره، يقول أبو البركات الأنباري: "اعلم أنَّ إنكار القياس لا يتحقق؛ لأنّ النحو كله قياس، ولذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[٤].

وقد قعَّد أبو الحسين أنَّ قواعد اللغة العربية التركيبية مبناها على القياس المطرد، وأطال في تقرير ذلك، حيث قال: "فمن زعم أن الخلائق من العرب والعجم أُعطُوا قوةً وفهمًا فنطقوا بالكلام اختراعًا وابتداعًا، وأعربت العرب الألفاظ بغير انتظام على قدر ما فهموا من الأوضاع

---

(١) لسان العرب مادة (قيس).

(٢) لمع الأدلة:٩٣.

(٣) انظر: لمع الأدلة:٩٣، والاقتراح:٢٠٨

(٤) لمع الأدلة:٩٥.

بينهم، فلقد حمَّلوا أنفسهم مؤونةً شديدةً لغير منفعةٍ رشيدة. فكيف يكون هذا وقد وُجِدَت العرب مجتمعةً على إعراب واحد؟ يقولون: (فَعَلَ عبدُ اللهِ). فيجرون جميع أمثاله عليه، فيقولون: (قامَ عبدُ اللهِ)، و(قعدَ عبدُ اللهِ)، فإذا قالوا: (ما قامَ) أو (ما ذهبَ عبدُ اللهِ) قالوا: (ما جلسَ أخوكَ)، و(ما تكلَّم أبوك). ويفعلون ذلك بكل ما قالوا فيه: (ما فَعلَ)، وكذلك كل باب من العربية.

فلو كانوا -أي العرب- لم يضعوه على قياس به يُقتدى، ولا لمنفعة يُهتدى بها لكثر اختلافهم وفسد نظام كلامهم، ولاضطرب المذهب الواحد في لغة الرجل الواحد، حتى يرفع ما ينصب غيره، وينصب ما يرفعه غيره، ويخفض في موضع ثم يرفع في ذلك الموضع بعد ساعة.

وإن كان الإعراب لا يُنتفع به، ولا يدلُّ على معنى، فمتى تثبت حجة التأويل؟، ولو كان على غير قياس من العربي الأول، ولم يتبعه الآخر، ما وافق الحجازي التميمي، والربعي اليماني، وعسى أن يكون بينهم في المحال والأوطان المسير البعيد الأقطار، ولم يلتقوا قط.

فإن قيل: فإنهم قد اختلفوا في بعض الأشياء. [فإنهم][(١)]لم يختلفوا في الأصول، وإنما اختلفوا في بعض الفروع، فاختلفوا منها في الشاذ القليل، وقد ميزت العلماء السليم من العليل.

وكيف يكون الإعراب رواية كله بغير سداد؟ ويكون قياسه غير منقاد؟ ونحن إذا سمعنا: يَقومُ زيدٌ، قلنا: يَجلسُ عمرٌو، وإن لم نكن سمعناه، وقسنا كل ما كان على هذا المثال"[(٢)].

فهو في هذ النص الطويل يبرهن على أن بناء اللغة على القياس المطرد، ويدلل على ذلك باتفاق العرب على تباعد أوطانها على قواعد واحدة في الأصول من رفع ونصب وجر، ولو لم يكن ثمة قياس تطرد فيه العربية لاختلفت لهجاتهم واضطربت في مثل هذا.

وفي الفقرة الأخيرة من كلامه من قوله: "وكيف يكون الإعراب رواية كله" إلى آخر ما قال ما يشير إلى أن ثمَّة من أنكر في عصره القياس في قواعد اللغة وأبو الحسين يرد عليه في نصه هذا.

---

(١) في الكتاب المحقق(إنهم) ولا يستقيم الكلام من دون الفاء.

(٢) التفسح في اللغة:٣٣-٣٤.

ويقرر أن غير المسموع أضعاف المسموع، وإنما القياس هو ما يلحق مالم يُسمَع بما سُمِعَ، حيث يقول: "وأما قولهم: (دَعَا زيدٌ ربَّه) و(عبدَ زيدٌ ربَّه) فإنما أرادوا به أن يفصلوا بين العابد والمعبود، وبين الداعي والمدعو، وإن كان السامع قد يعرف العابد من المعبود، ولكنهم أجروه على كلامهم السائر، ويقاس ماكان من نحو ذا على ما سُمِعَ، وإن كان الذي لم يسمع أكثر بأضعاف مضاعفة"(١).

و في نص آخر له يشيد بالقياس بوصفه دليلاً من أصول النحو؛ لأنه يرى أن اللغة بعد أن فسدت الألسن لا يمكن ضبطها إلا بالقياس على كلام العرب قبل فساد الألسن، حيث يقول: "فلما تغيرت طبائع العرب بمخالطتهم العجم، وأحب الله تصحيح الكلم للغبي من عباده والفهم، سهل على طائفة من الناس التماس القياس فصرفوا به الالتباس، عما رامه أهل الإلباس، فألزم الله هؤلاء بجرأتهم طريقة الأنفاس"(٢).

ويشترط لصحة القياس أن يكون المسموع المقيس عليه كثيرًا، يقول أبو الحسين:"فالبيت الواحد من شعر العربي الواحد، واللغة من الواحد، إذا كان قياسًا على ما قالوا، وكان المسموع منه موثوقًا به في لغته فهو حجة إلا أن يكون في لغته وهْنٌ، أو يكون ما تكلَّم به ليس بالقياس العربي فذلك لا يؤخذ به"(٣).

أما ما سمع مخالفًا للكثرة فيرى أبو الحسين أنه "لا يؤخذ به حتى يكون مسموعًا من جماعة، ويُعرف أنها اللغة التي تكلم بها أهل الفصاحة، فإن[كان](٤) لها وجه من القياس حُملت عليه، وإن ضعفت فلم يكن لها وجه من القياس، ولم يكن للبيت نظير، لحقت التهمة الذين جاءوا به، فهذا هو الاحتياط للغة التي رضيها الله لعباده، وبها تقع الدراية، وتصح الديانة"(٥).

---

(١) التفسح في اللغة: ٣٥.

(٢) المصدر السابق:٨٥.

(٣) المصدر السابق:٧٠.

(٤) في الكتاب (كل)، والصحيح ما أثبت للسياق.

(٥) المصدر السابق:٧٠، وانظر:٥٩.

ومن نماذج القياس التي ذكرها أبو الحسين:

- قياس (ما) المعروفة عند النحاة بـ(ما الحجازية) على (ليس) والتقارض بينهما، قال: "وفي القرآن الكريم مواضع كثيرة تكون (ما) في معنى (ليس) وكذا (ليس) في معنى (ما)".
- قياس (ما) الموصولة على (الذي) في العمل، "ويجيء في القرآن (ما) بمعنى (الذي) كثيرًا، وكذا في اللغة، كما قال الشاعر:

يَا هِنْدُ مَا أَبْتَغِي لِقَاؤُكُم...[١]

ولو كانت (ما) نفيًا لنصبت (لقاءكم)"[٢].

- اختيار الاسمية في (أبجد هوز كلمن) لموافقتها الأسماء في الوزن، يقول أبو الحسين: "وشاهد فطرة العقل أنَّ قول القائل: (أبو جاد) بكنية آدمي أشبه منه بالحروف المقطعة...وكذا (هَوّاز) بأسماء بعض بني آدم أشبه منه بحروف المعجم، (هَوّاز) نظير (رَوّاد) و(جَوّاب)...و(حُطِّي) على وزن (فُعْلِي) مثل: (دُبِّي) و(دُرِّي) أشبه منه بالحروف"[٣].

- قياس بناء (حيث) بالفتح نظير (كيف)، وبالضم نظير ظروف الغايات، فيقول: "فتح بعضهم (حيثَ)، وغيرهم يضمها؛ والقياس صحيح فيهما فمن فتح فلموضع الياء، كما قالوا: (أينَ، وكيفَ) وكان حق النون والفاء أن يُكسَرا؛ لأن حق المبني السكون، لأنه غير معرب. ومن ضم جعلها غاية؛ لأنَّ الذي يقع بعدها جملة مكتفية بنفسها"[٤].

---

(١) شطر بيت من المنسرح.

(٢) التفسح في اللغة:٢٣٢.

(٣) المصدر السابق: ١٥٥-١٥٦.

(٤) المصدر السابق:٨٠.

المبحث الثالث: الإجماع.

الإجماع أصل من أصول النحو العربي، يعتد به في بناء القواعد النحوية وإثباتها، إلا أنَّه لم ينل المكانة والحظوة التي نالها كل من القياس والسماع، فلم يعده الأنباري من أدلة الاستدلال النحوي(١).

والإجماع لغة: إما بمعنى: "إحكام النية والعزيمة، أجمعتُ الرأي وأزمعتُه وعزمتُ عليه بمعنىً"(٢)، أو بمعنى: "الاتفاق"(٣).

أما في الاصطلاح النحوي فذكر السيوطي أن المقصود به "إجماع نحاة البلدين: البصرة، والكوفة"(٤).

وهو في العرف النحوي نوعان:

– **إجماع العرب**: يقول السيوطي: "وإجماع العرب حجة، ولكن أنَّى لنا بالوقوف عليه؟ ومن صوره أن يتكلم العربي على شيء ويبلغهم ويسكتون عليه"(٥).

– **إجماع النحاة**: وهو "إجماع أهل البلدين –البصرة والكوفة– مالم يخالف نصًا أو قياسًا، إذ لم يرد أنهم معصومون ككل الامة، وإنما هو منتزع من استقراء اللغة"(٦).

وقد أثنى أبو الحسين على الأصمعي لاختياره المجمع عليه من كلام العرب، قال : "وأما الأصمعي فاختار ما اجتمعوا عليه من بليغ كلامهم، واطَّرح شواذ ألفاظهم، فهو نقي العلم"(٧).

وأما احتجاجه بالإجماع فلم يورد ألفاظًا صريحة تدل على الإجماع إلاّ في مواضع قليلة

---

(١) انظر: لمع الأدلة:٨١.

(٢) لسان العرب: مادة (جمع).

(٣) القاموس المحيط:١٤/٣، والمعجم الوسيط:١٣٥.

(٤) الاقتراح:١٨٧.

(٥) المصدر السابق:١٩٣.

(٦) ارتقاء السيادة :٥٥.

(٧) المصدر السابق.

جدًا، ومن ذلك قوله: "فأما من تكلم بحرف على أصل القياس، وخالف العامة منهم دون الخاصة لم يكن مخطئًا، نحو قول العرب: (لا أَدْرِ) و(لا أُبل)، قد أجمعوا على حذفه تخفيفًا"(١).

وقوله: "وليس في كلام العرب: زيدٌ تلقاء دارك؛ لأنَّ (تِلقاء) ليس باسم لما ينصرف، إنما هو للشيء الثابت، كقولك للرجل: إنما فعلتَ هذا من تِلقاء نفسك؛ لأن نفسه لا تفارقه"(٢). فتعبيره بـ (ليس في كلام العرب) مفهومه إجماعهم على منعه.

ومن المسائل المتفق عليها بين النحاة -البصريين والكوفيين-، التي رضيها أبو الحسين دون أن ينص عليها:

- أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف(٣)، "والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه"(٤).
- مجيء الإعراب في الكلام للإبانة عن المعاني(٥).
- ما كان له دلالة الجمع، ولا واحد له من لفظه، فهو اسم جمع(٦).

---

(١) التفسح في اللغة:٧٣.

(٢) المصدر السابق: ٢٣٨.

(٣) انظر: المصدر السابق:٢٣-٢٤.

(٤) شرح الأشموني:٩/١، وانظر: الأشباه والنظائر للسيوطي:٥/٣.

(٥) انظر: الإيضاح في علل النحو:٦٩-٧٠، والخصائص:٣٥/١، والتبيين:٥١.

(٦) انظر: همع الهوامع:١٢٦/٦-١٢٧.

المبحث الرابع: استصحاب الحال.

الاستصحاب لغة: مصدر من الفعل المزيد استصحب، "والصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربته...وكل شيء لاءم شيئًا فقد استصحبه"(١).

أما اصطلاحًا فقد عرفه أبو البركات الأنباري بقوله: "وأما استصحاب الحال: فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"(٢).

وعدّه في المرتبة الثالثة من الأصول المعتبرة عنده، إلا أنه من أضعف تلك الأدلة، ولا يجوز التمسك به ما وجد دليل غيره.

وقد ذكر أبو الحسين بعض الأصول التي قررها العلماء بناءً على استقرائهم للغة، وصور من تطبيقها على ماورد من مسائل، ومن ذلك:

- إن الأصل في البناء على السكون، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لسبب، قال عن (حيث) وبنائها على الفتح أو الضم عدولاً عن السكون: "فتح بعضهم (حيثَ)، وغيرهم يضمها؛ والقياس صحيح فيهما فمن فتح فلموضع الياء، كما قالوا: (أينَ، وكيفَ) وكان حق النون والفاء أن يُكسَرا؛ لأن حق المبني السكون "(٣).

- الأصل في الكلمة ألا يحذف منها شيء إلا لموجب، أما في نحو (لا أدرِ، ولا أُبل، وويلمِّه) مما كان الحذف فيه لغير علة، فمن نطق بها على الأصل صح ذلك منه(٤).

- الأصل في الاسم التذكير، والتأنيث فرع، قال: "وزعم معمر: أنه سأل أبا الجراح، وأبا زيد،

---

(١) مقاييس اللغة:٣/٣٣٥، والصحاح:١/١٦١-١٦٢

(٢) الإغراب في جدل الإعراب:٤٦.

(٣) التفسح في اللغة:٨٠.

(٤) انظر: المصدر السابق:٧٣-٧٤.

وأبا أدهم، وغيرهم من الفصحاء، فكلهم يقول: ثلاثة شخوص للنسوة، فذكروا الجميع على تذكير الأصل"[١].

(١) التفسح في اللغة:٢٢٥.

الفصل الرابع:

مستويات التفسح في الكتاب.

المبحث الأول: المستوى الصوتي والصرفي.

المبحث الثاني: المستوى النحوي.

المبحث الثالث: المستوى الدلالي.

المبحث الرابع: المستوى البلاغي.

المبحث الأول: المستوى الصوتي والصرفي.

ذكر أبو الحسين في كتابه (التفسح في اللغة) صورًا من صور التفسح على المستوى الصوتي والصرفي التي كشفت عن اتساع اللغة، وقدرتها على الإبداع، وفيما يلي عرض لأبرزها:

أولاً: التوسع بالإمالة:

الإمالة مظهر صوتي في لغة العرب، وهي: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء[١]، وقد سماها الخليل الإجناح[٢].

والإمالة ظاهرة صوتية امتازت بها بعض اللهجات لأجل ضرب من المماثلة بين الأصوات[٣]، يقول أبو الحسين: "والعرب تنقص الحرف من الاسم، و[تزيد][٤] الحرف، وتميل الحرف اتساعًا؛ ليُعرف المعنى بالرسم الذي تريده، والعجم لا يتسعون كما تتسع العرب"[٥].

ومن الأمثلة التي ذكرها أبو الحسين على الإمالة قوله: " وأهل مكة يسمون (المُسُوح) التي يجعل فيها أصحاب الطعام البُّر (البَلاس والبَلَس)، وهو بالفارسية : (بلاس وبلاسها)، فأمالوها وأعربوها فقاربت الفارسية العربية في اللفظ والمعنى"[٦].

---

(١) انظر: المقتضب:٤٢/٣، وارتشاف الضرب:٥١٨/٢.

(٢) انظر: الكتاب:٢٧٨/٣.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب:٥١٨/٢.

(٤) كتبها المحقق (تزيل)، والصواب ما أثبت؛ لأنه لا معنى لتكرار النص على الحذف مرة بقوله (تنقص)، ثم بقوله (تزيل)، والدليل على أنها (تزيد) قوله بعد ذلك تعليقًا على ما ذكره هنا: "فلم تزل العرب على ذلك في الجاهلية، هو عندها كلام عربي بمنزلة ما تكلمت به على غير نقصان، ولا زيادة، ولا إمالة"، التفسح في اللغة:١٤٦.
فذكر هنا الزيادة مع النقص والإمالة، وهذا دليل قاطع على أنّ الكلمة السابقة (تزيد).

(٥) التفسح في اللغة:١٤٥

(٦) المصدر السابق.

ثانيًا: التوسع بالإتباع الحركي:

الإتباع الحركي هو: " أن يحرك الساكن بحركة مثل حركة ما قبله"[١]، وهي ظاهرة في اللهجات العربية، يقول سيبويه: "واعلم أن قومًا من ربيعة يقولون (مِنهِم) أتبعوها الكسرة، - أي أتبعوا هاء الضمير حركة الميم- ولم يكن المسكَّن حاجزًا حصينًا عندهم"[٢].

ويعد الإتباع ظاهرة من ظواهر الانسجام الصوتي في أثناء الكلام.

ومن أمثلة الإتباع الحركي التي أشار إليه أبو الحسين - وهو يتحدث عن طلب العرب الخفة في كلامها - قوله: "وإتباع الضم الضم يدلك على حقيقة قولهم في الأمر: أُدْخُل، والأصل من: دَخَل يَدْخُل، فكرهوا ثقل الكسر مع ضم الخاء، ولم يكن سكون الدال بحاجز بين الضمين، فهذه حكمة وقدرة على الاتساع في الإعراب.

و[من][٣] ذلك أنَّ العنبري والعدوي يضمَّان آخر الأمر الموصول بالألف بضمة ما قبله في الوصل، فيقولون: صُغُ الخاتمَ"[٤].

فهو يدلل بذلك على أنَّ الإتباع الحركي نوع من التخفف في النطق بتتابع الحركات المتماثلة، دون الانتقال بين حركتين ثقيلتين، وهو مسلك صوتي عند بعض القبائل العربية، وما الإتباع عند أبي الحسين إلا عدول صوتي بتغيير الحركة، وهو بذلك توسع في اللغة.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور:٢/٤٢٨.

(٢) الكتاب:٤/١٩٦.

(٣) أثبت المحقق هنا (مع)، ولا وجه لذلك؛ إذ المعنى يأباه.

(٤) التفسح في اللغة:٢٦٩-٢٧٠.

ثالثًا: التوسع بالإبدال:

الإبدال في الاصطلاح الصوتي: إقامة حرف مقام حرف آخر[١]، والمسوّغ لذلك العلاقة بين الحرفين المبدلين، والإبدال مظهر جلي في كثير من كلمات العربية، يقول ابن فارس: "ومن سَنَن العرب: إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، يقولون: مَدَحَه ومَدَهَه، وفرسٌ رِفَلٌّ ورِفَنٌّ، وهو كثير مشهور قد ألَّف فيه العلماء"[٢].

ومن صوره التي ذكرها أبو الحسين:

١- إبدال الهمزة هاء:

قال أبو الحسين عن الهمزة: "وقد تُبدل منها (هاء)، فيقولون: هِيَّاك، بمعنى: إيَّاك. وهَأَنْتَ قلت ذاك؟، وفيها غاية الإفهام أنها في معنى المعاتبة والتنبيه، نحو قوله عز وجل للمسيح عليه السلام: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[٣]"[٤].

وقد وقع إبدال الهمزة هاء في أمثلة كثيرة عن العرب[٥].

٢- إبدال الواو ميمًا:

كما في كلمة (فم)، يقول أبو الحسين: "والأصل (فو)،... فلو أعربوا (الواو) لا - يقصد لامًا للكلمة- فقالوا: له فُوٌ واسعٌ، لصارت في اللفظ كأنها (فُنْ) والنون للتنوين، وهو ساكن، وكانت النون ساكنة، واجتماع ساكنين يبطل حياة النطق، فمن الحكمة أبدلوا (الواو) ميمًا؛ ليتمكن الإعراب"[٦].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش:٧/١٠، وشرح الشافية للرضي:١٩٧/٣.

(٢) الصاحبي:٣٣٣.

(٣) سورة المائدة:١١٦.

(٤) التفسح في اللغة:٢٣٥.

(٥) انظر: الكتاب:٢٣٨/٤، وسر صناعة الإعراب:٥٥١/٢-٥٥٤، وشرح الشافية للرضي:٢٢٢/٣-٢٢٤.

(٦) التفسح في اللغة:٢٤-٢٥.

٣- إبدال الميم باء:

يقول أبو الحسين: "البلاغة كانت في علي وابن عباس وهذاالعشَمَة، ويقال: العشَبَة، يعنون أبا الأسود"(١).

٤- إبدال السين تاء:

يقول أبو الحسين: "السُّوس، والتُّوس"(٢).

رابعًا: التوسع بالاجتزاء:

هو بمعنى الاكتفاء عن حرف المد بحركة من جنسه، فيُكتفى بالكسرة عن الياء، وبالضمة عن الواو، وبالفتحة عن الألف(٣).

يقول أبو الحسين وهو يتحدث عن حرفي العلة (الواو، والياء): "الواو من نوع الضم والرفع، وكذا الياء من نوع الكسر والخفض، ولا يقعان إلا وما قبلهما منهما، كما لا تقع الألف إلا وما قبلها مفتوح أبدًا، فكل واحد من هذه الحركات قد ينوب عما هو من جنسه ونوعه، فينوب الفتح عن نوعه الذي هو الألف، والضم عن نوعه الذي هو واو، والكسر عن نوعه الذي هو ياء، ولا حرف من سائر حروف المعجم سوى ذلك ينوب عن غيره، فلذلك استجازوا حذف الألف والواو والياء في المواضع التي حذفوا ذلك فيها؛ إذ كانت الحركات الباقية في الحرف الذي حُذف ذلك منه دالة على المحذوف منه، كما قال الشاعر:

إذا مـــا شـــاءُ ضـــرُّوا مـــن أرادُوا ولا يسْـــــطيعُهُمْ أحـــــدٌ ضِـــــرَارَا"(٤)

وقد عدَّ الفراء هذه الظاهرة خاصة ببعض قبائل العرب، فقال: "وليست تَهَيَّب

---

(١) التفسح في اللغة:٧٩.

(٢) المصدر السابق:١٤٧.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب:٣٦/١.

(٤) التفسح في اللغة:١٥٨، والبيت من الوافر، مجهول القائل، ورد في: معاني القرآن للفراء:٩١/١، والإنصاف:٣٨٦/١، ومغني اللبيب:٩٦/٦.

العرب حذف الياء من آخر الكلام إذا كان ما قبلها مكسورًا،...وقد تسقط العرب الواو وهي واو جماع، اكتُفي بالضمة قبلها، فقالوا في ضَرَبُوا: قد ضَرَبُ،...وهي في هوازن وعليا قيس"[١] .

وجعلها ابن عصفور من ضرائر الشعر[٢].

أما أبو الحسين فهو يرى أن وقوع ذلك اتساع في الخط وإيجاز للفظ، ويرى وقوعها في القرآن الكريم، حيث قال: "وقد جاء في خط المصحف حذف الألف والواو والياء في المواضع المختلفة لذلك، وحذفت الياء في مواضع لا تحذف في مثلها، ولكنه اتساع في الخط، وإيجاز في اللفظ، كقوله: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ﴾[٣]، والأصل: يؤتي الله، وكذا قوله: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[٤]؛ لأن هذه الياء لام الفعل فإثباتها واجب"[٥].

خامسًا: التوسع بالزيادة:

ذكر أبو الحسين أن من أساليب التوسع في اللغة العربية التوسع بزيادة حروف الكلمة إما لتكثير الأبنية، وإما لزيادة المعنى، وإليك تفصيل الكلام في هذا:

١- الزيادة لتكثير البنية الصرفية:

زيادة الحرف في هذه الحالة لا يؤدي إلى تغيير المعنى، بل يبقى المعنى كما هو، يقول أبو الحسين: "و(السَّخْت): الشديد، بالفارسية والعربية، وتقول: (السِّخْتِيت، والسَّخْت) على وزنين، والأمر واحد، قال:

---

(١) معاني القرآن:١/٩٠-٩١.

(٢) انظر: ضرائر الشعر:١١٩-١٢٢.

(٣) سورة النساء:١٤٦.

(٤) سورة الرعد:٩.

(٥) التفسح في اللغة:١٦٢.

هَـــلْ يُنْجِيَـــنِّي حَلِـــفٌ سِـــخْتِيتُ أَو فِضَّـــةٌ أَو ذَهَـــبٌ كِبْرِيـــتُ[١]

أي: يمين شديدة"[٢].

ويرى ابن فارس أنَّ التوسع بزيادة حروف الاسم أو الفعل والمعنى واحد أكثر ما يكون في ضرورة الشعر، حيث يقول: "العرب تبسط الاسم والفعل فتزيد في عدد حروفهما، ولعل أكثر ذلك لإقامة وزنِ الشعر، وتسوية قوافيه"[٣].

٢- الزيادة في بناء الفعل لتنويع الدلالة:

الزيادة في المبنى تعقبها زيادة في المعنى، وقد عقد ابن جني في (الخصائص) بابًا في زيادة المعنى لزيادة اللفظ، ونص فيه على تكثير اللفظ لتكثير المعنى[٤]. وليست الأفعال خلوًا من ذلك، بل هي من أقوى الدلائل على تلك القاعدة، فالفعل (قَتَلَ) إذا زيد بتضعيف عينه (قَتَّلَ)، دلَّ على تكثير المعنى، وقد تكسب الزيادة الأفعال معاني أخرى غير التكثير، وهذا كله من التوسع في معاني الأفعال، وقد أشار أبو الحسين في كتابه إلى بعض معاني التوسع في زيادة الحروف في الأفعال، وإليك ما ذكره في هذا:

أ-زيادة الهمزة:

تعدّ زيادة الهمزة من أشهر الزيادات في الأفعال، ومن المعاني التي يكتسبها الفعل من تلك الزيادة، ما يلي:

- التعدية:

هي أكثر تلك المعاني، يقول الرضي: "اِعلَم أنَّ المعنى الغالب في (أَفْعَل) تعدية ما كان

(١) بيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج، ورد في ديوانه:٢٦، وورد منسوبًا له في: العين:٤/١٩٤، وجمهرة اللغة:٢/١١٩٠، وتهذيب اللغة:٧/١٦١.

(٢) التفسح في اللغة:١٥٠.

(٣) الصاحبي:٣٨٠.

(٤) انظر الخصائص:٣/٢٧٠.

ثلاثيًا"[١]، ومما جاء على هذا المعنى عند أبي الحسين قوله: "طَلَعَت الشمسُ، وجَرَت السفينةُ، وهبَّت الريحُ...، لأنّ هذا كله لم يُذكر معه فاعله في اللفظ، وإنما أضفت إليه فعلاً لتُخبر أنّه صار فيه، ففُصل بين ذا وبين المذكور فاعله، نحو: أَجرَى اللهُ السفينةَ، وأَطلَع اللهُ الشمسَ"[٢].

- الجعل والتصيير:

وهو معنى يكون في الفعل المتعدي، بأن يُجعل المفعول صاحب ما اشتق منه الفعل، ومن ذلك قول أبي الحسين: "يقال: أَوجَهَهُ السلطانُ، إذا جعل له جاهًا، والجاه: المنزلة الرفيعة"[٣].

- التسمية:

خرَّج عليها أبو الحسين زيادة الهمزة في الفعل (أضلّ) من قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ ﴾[٤]، "أي: يسميهم ضُلالاً"[٥]، وهذا التخريج منه دليل على أنه يرى رأي المعتزلة في خلق أفعال العباد.

ب-الزيادة للمطاوعة:

المطاوعة: "التأثر وقبول أثر الفعل...، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً، نحو: بَاعَدتُ زيدًا فتَباعَد، المطاوع هو (زيد)، لكنهم سموا فعله المسند إليه مطاوعًا مجازًا"[٦].

---

(١) شرح الشافية للرضي:١/٨٦.

(٢) التفسح في اللغة:١٥١.

(٣) المصدر السابق:٣٢.

(٤) سورة التوبة:١١٥.

(٥) المصدر السابق:١٩٠، وهذا على مذهب المعتزلة، ومذهب أهل السنة، أن الهمزة للجعل والتصيير.

(٦) شرح الشافية للرضي:١/١٠٣.

وذكر أبو الحسين مثالاً على هذا المعنى بقوله: " أمّا (دَحْرَجْتُ الحُبَّ فتَدحْرَج) فهذا جسمٌ موجود انقاد لما أردتُ به، وطاوع فعلي، ولا اختيار له، وهذا من اتساع معاني اللغة"(١).

ومن ذلك – أيضًا – قوله: "انقضَّ الجدارُ، وانهَدَمت الدارُ، فيرفعون، وكل واحد منه في المعنى مفعول به، وذلك لأنَّ هذا الفعل إنما ذُكر ليُعلم أنه قد وُصل إلى هذا المذكور"(٢).

سادسًا: التوسع بتغيير البنية في الكلمة:

قد يرد على الكلمة تغير في الصيغة الصرفية لها، والمعنى واحد، وهو صورة من صور الاختلاف اللهجي، مما يفسح المجال للتوسع، وقد أشار أبو الحسين إلى بعض صور هذا التغيير، ومنها:

١- المد والقصر:

يقول أبو الحسين: "يختلفون في الشيء على وزنين، يبنيه هذا على بناء، ويبنيه الآخر على غيره، نحو: (البُكاء) يمده بعضهم، بناه على (فُعَال)، وبعضهم قصره بناه على (فُعَل)"(٣).

٢- الحركة والإسكان:

يقول أبو الحسين: "قال بعضهم: (وَهَب)، و(وَهْب)"(٤).

سابعًا: التوسع بالقلب المكاني:

القلب المكاني هو "تقديم بعض حروف الكلمة على بعض"(٥)، وهو يسهم في تعدد الصيغ المقلوبة الدال لفظها بالقلب ومن دون القلب دلالة واحدة، وقد ذكر أبو الحسين أمثلة

---

(١) التفسح في اللغة:١٥٢.

(٢) المصدر السابق:١٥٠-١٥١.

(٣) المصدر السابق:٨١.

(٤) المصدر السابق:٨١.

(٥) شرح الشافية للرضي:٢١/١.

متعددة لهذا المظهر، ومنها:

١-اسم الفاعل من مهموز العين: ومن ذلك: (هائر: هارٍ)، يقول أبو الحسين: "علة (هارٍ) أنه مؤخر الهمزة من (هائر)؛ لاتساع ألسنة العرب، أَخَّرَتْ هذه الهمزة؛ إذ لم تكن أصلية، فجعَلَتَها بعد الراء، فرجعت إلى أصلها، وجعلوا التنوين للدلالة عليها مكسورًا"(١).

ومن الأمثلة التي ذكرها لهذا القلب أيضًا: (عادٍ)، ذكر أنه مقلوب من اسم الفاعل (عَائِد) وأصله (عاوِد)، و(عاقٍ) ذكر أنه مقلوب من اسم الفاعل (عَائِق)، وأصله (عاوِق)، وكذلك (شاكٍ)، و(شواعٍ)، و(ناعٍ)(٢).

وعدَّ ابن عصفور هذا القلب من باب التوسع لعدم وجود ضرورة تدعو إليه، ولم يطَّرد فيقاس عليه(٣).

٢-التصرف في همزة (ملائكة): قال أبو الحسين: "والعرب تتسع في واحده وجمعه، وتقديم همزه وتأخيره"(٤)، وذكر أنه يجوز أن تقع الهمزة فيه فاء، أو عينًا، ويقال: (مَلأك) على التأخير، والجمع (مَلائِك)، ويصح قول (أَلُوك) على التقديم، والجمع (مَآلِك)، وفي الأمر سعة(٥).

٣-همزة (رأى): ذكر أبو الحسين أن العرب يتصرفون فيها بالتقديم والتأخير اتساعًا في الكلام، ومن ذلك قول الشاعر:

تَقَــرَّبَ يَخْــبُو ضَــوْءُهُ وشُعــاعُه ويَمــحَص حــتى يُسْــتَرَاءَ فــلا يُــرى(٦)

---

(١) التفسح في اللغة:٢٦٧.

(٢) انظر: المصدر السابق:٢٦٨-٢٦٩.

(٣) انظر: الممتع في التصريف:٣٩١-٣٩٢.

(٤) التفسح في اللغة:٢١١.

(٥) انظر: المصدر السابق:٢١١.

(٦) سبق تخريجه، انظر: ١٣٥.

"والأصل (يُسْتَرْأى)، أي: (يُسْتَفْعل) من رأَيتُ"[١].

ثامنًا: التوسع بالتحويل الصرفي بين الصيغ[٢]:

تحويل دلالة صيغة صرفية إلى دلالة صيغة أخرى يحدث كثيرًا في لغة العرب، ويعرف التحول في دلالة الصيغة بقرائن السياق، يقول ابن فارس: "من سنن العرب التعويض، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة"[٣]، ومن الأمثلة التي ذكرها أبو الحسين على هذا المظهر:

١- تحويل اسم الفاعل إلى مصدر:

ومن الأمثلة التي ذكرها، قوله: "وفي القرآن: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾، أي: تكذيب.

وكان أبو يزيد الأعرابي يقول: أَخْطَأْتُ خَاطِئَةً بَعِيدَةً، أي: خَطأً بعيدًا.

وفي القرآن: ﴿ لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً ﴾[٤]، أي: لغوًا. تقول العرب: ما لنا عنده دالَّةٌ، أي: ما يُدلُّ به عليه"[٥].

وقال أيضًا: "وفي القرآن: ﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ﴾[٦]، أي: لصِدْق"[٧].

وقول الشاعر:

وَإِنِّي وَإِيّاه كَرِجلـــــــي نَعامَـــــــةٍ عَلـى كُـلِّ حَـالٍ مـن غِـنىً وفقـير[٨]

---

(١) المصدر السابق:٢١٣.

(٢) آثرت اختيار مصطلح التحول الصرفي لما فيه من معنى الانتقال، وهذا يظهر جليًا في النماذج المذكورة، وباعتباره أحد فرعي العدول الصرفي، ولاختيار المؤلف هذه الدلالة.

(٣) الصاحبي:٣٩٤.

(٤) سورة الغاشية:١١.

(٥) التفسح في اللغة:٢١٦-٢١٧.

(٦) سورة الذاريات:٥.

(٧) التفسح في اللغة:٢٥٣.

(٨) بيت من الطويل، نُسب لأعرابي، ورد في: البرصان والعرجان:٣٥٢، وعيون الأخبار:٤٨٥/٢، ومجالس العلماء للزجاجي:٩٨.

"أراد: وفَقْر"[١]، إذ جاء اسم الفاعل على وزن (فَعِيل)؛ لأنّ فعله من باب (فَعُل).

وهذا التحول كان محل خلاف بين العلماء، في إجرائه على ظاهره، أو بتأويله بالمصدر[٢]، ولعل ما سوَّغ هذا التحول اشتراك المصدر واسم الفاعل في الدلالة على معنى الفعل، فالمصدر يدل على معنى الفعل، واسم الفاعل يتضمن الدلالة على معنى الفعل القائم بالذات.

٢- تحويل اسم الفاعل من غير الثلاثي إلى الثلاثي:

من صور التحويل في الصيغ الصرفية مجيء اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن الثلاثي، ومن الأمثلة التي ذكرها أبو الحسين في هذا قول النابغة:

كِلِيـــني لِهَـــمٍّ يا أُمَيمَـــةُ نَاصِـــبِ وليْـــلٍ أُقاسِـــيه بَطـــيءِ الكَوَاكِـــبِ[٣]

قال: "لم يقل: مُنْصِب، وهو من أنْصَبني الهم،...لاتساعهم في اللغة أعادوه إلى أصله، لأنّ ألف (أَفْعَل) زائدة"[٤].

ومن الأمثلة التي حملها أبو الحسين على هذا الوجه -أيضًا- قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾[٥] قال: " أي: مَلاقِح تلقح السحاب...،وقوله:

يَخْـــرُجْنَ مـــنْ أَثْبـــاجِ ليـــلٍ غـــاضِ[٦]

قيل لرؤبة: ما هو؟ قال: المُغضي: المُطرِق.

ومثله:

---

(١) التفسح في اللغة:٢١٧.

(٢) سيأتي الحديث عن هذه المسألة في الفصل التالي.

(٣) سبق تخريجه، انظر:١٣٥.

(٤) التفسح في اللغة:٢١٩.

(٥) سورة الحجر:٢٢.

(٦) بيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج، ورد في ديوانه:٨٢، وورد منسوبًا له في: مجاز القرآن:٣٤٩/١، وأدب الكاتب:٦١٢، والمنتخب من غريب كلام العرب:٦٣٨/٢، وورد دون نسبة في: المقتضب:١٧٩/٤، وتهذيب اللغة:١٥٧/٨، والتمام في تفسير أشعار هذيل:١٥٢.

يَكْشِـفُ عـن جُمَّاتـه دلـو الـدَّالْ[١]

أي: المُدْلي"[٢].

وغير ذلك من الشواهد التي استشهد بها أبو الحسين[٣].

ومما يسوغ هذا التحول ما قد تتضمنه صيغة فاعل من الدلالة على النسب، كما أنَّ الحاجة إلى إقامة الوزن العروضي ألجأ كثيرًا من الشواهد السابقة لهذا التحول.

٣- تحويل اسم المفعول إلى اسم الفاعل:

يقول أبو الحسين: "كما نقلوا لفظ المفعول إلى لفظ الفاعل، قال:

إنَّ البَغِـيضَ لمَـنْ تَمَـلُّ حَدِيثَـه فَافْسحْ فُـؤَادَكَ مِـنْ حَـدِيثِ الوَامِـقِ[٤]

أي: الموموق...، ومن هذه الاتساعات قول العرب:

..... **أَناشِـرَ لا زالَـت يَمِينُـك ناشِـرَه**[٥]

أراد بـ(ناشرة): مقطوعة بالميشار بالياء لا يجوز غيره"[٦].

وقد علق أبو الحسين على هذه الأمثلة بقوله: "ومن طعن على هذه

---

(١) بيت من الرجز، للعجاج، ورد في ملحقات ديوانه:٣٢١/٢، وورد منسوبًا له في: أدب الكاتب:٦١٢، والمنتخب من غريب كلام العرب:٦٣٨/٢، والصحاح:٢٣٣٩/٦، وورد دون نسبة في: العين:٦٩/٨، والمقتضب:١٧٩/٤، وشرح الحماسة للمرزوقي:٧٩٦/١.

(٢) التفسح في اللغة:٢١٨-٢١٩.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٢١٩.

(٤) سبق تخريجه، وانظر:٤٨.

(٥) عجز بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

لَقَـد عيَّـل الأيتـامَ طَعنـةُ ناشِـرَهْ أَناشِـرَ لا زالَـتْ يَمِينُـك آشِـرَهْ

نسب لنائحة همام بن مرة كما في: الأضداد لقطرب:٨٧، والتنبيه والإيضاح:٧٨/٢، وورد دون نسبة في: المنتخب من غريب كلام العرب:٦٣٨، والخصائص:١٥٢/١، والصاحبي:٣٦٧.، وفي جميع المصادر وردت بلفظ (يَمِينُك آشِرَهْ).

(٦) التفسح في اللغة:٢١٤-٢١٦.

الاتساعات في اللغات فقد طعن على القرآن؛ إذ كان قد جاء بمثله، وقد وصفه الله تعالى بأنه عربي مبين، وفي القرآن: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[١]، مثله قولهم: تطليقة بائِنَة، وهي من قولهم: أبْنْتُهَا، فهي مبانة، وكذا عبدٌ سائبة، وهو من سيّبْته، وعطاءٌ تافِهٌ، أي: مَتْفُوه"[٢].

وهذا المسلك الذي فسَّر به أبو الحسين هذه الصيغ من المسالك التي انتهجها العرب في كلامهم، أن تأتي بالمفعول بلفظ الفاعل، نحو: سِرٌّ كَاتِمٌ، أي: مَكتُوم[٣].

٤- تحويل اسم المفعول من غير الثلاثي إلى وزن الثلاثي:

من صور التحول في الصيغ الصرفية مجيء اسم المفعول من غير الثلاثي على وزن الثلاثي، وقد ذكر أبو الحسين عددًا من الأمثلة، يقول: "وأنشد أفّار بن لقيط:

كلُّ مُجْرٍ في خَلاءٍ مُسَرُّ[٤]

فقيل له: ما هذا؟ قال: مسرور.

وأنشد مكوزة وأبو أسلم:

وبَلَـدٍ يَعصـي[٥]**علـى النُّعُـوتِ يُغْضِـي كإِغْضَـاءِ الـدَّوَى**[٦] **المَثْبُـوتِ**[٧]

قيل: ما هو؟ قالا: المُثْبَت"[٨].

---

(١) سورة الحاقة:٢١.

(٢) التفسح في اللغة:٢١٦

(٣) انظر: الصاحبي:٣٦٦.

(٤) شطر بيت من المديد، وهو من أمثال العرب، ورد في: البيان والتبين:٢٠٣/١، والمحكم والمحيط الأعظم:٤٠٨/٨، ولسان العرب: مادة (سرر)، وورد بلفظ: (كل مجر في الخلاء يسر) في: الأمثال لابن سلام: ١٣٦، وأمالي القالي:١٠٠/٢، ومجمع الأمثال:١٣٥/٢، ولا شاهد فيه.

(٥) وردت في المصادر بلفظ: (يغضي)، فلا أدري هل (يعصي) رواية أخرى، أو تصحيف من المحقق.

(٦) وردت في المصادر بلفظ: (الرُّوى)، ولعل ما ذكره المؤلف رواية أخرى للبيت.

(٧) بيت من الرجز، مجهول القائل، ورد في: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٠٨/٨، ولسان العرب: مادة (سرر).

(٨) التفسح في اللغة: ٢١٧-٢١٨.

ومن جوابهما نستنتج أنَّ الدلالة صعبت على المستمع، فسأل عن مرادهما، فكان جوابهما مؤداه أنَّ المراد اسم المفعول من الرباعي، لكنهما عدلا عن ذلك إلى اسم المفعول من الثلاثي اتساعًا، والذي حملهما على ذلك طلب إقامة الوزن.

٥- تحويل الفعل من صيغة إلى أخرى:

قال أبو الحسين: "ويحوّلون فعل الفاعل كأنه للمفعول، كقولهم:

ومِثْلِكِ بَيضاءَ العوارِضِ طَفْلةٍ لعوبٍ [تَنَاساني][(١)] إذا قُمتُ سِربالي[(٢)]

فتح أولها، وهو يريد: تُنسيني"[(٣)].

(١) وردت في الكتاب المحقق بلفظ (تانساني)، والصواب ما أثبت نقلاً عن المصادر.

(٢) بيت من الطويل، لامرئ القيس، ورد في ديوانه:٣٠، والشاهد فيه بلفظ (تُنَسِّيني)، ولا حجة فيه، وورد منسوبًا له وعلى رواية المؤلف في: مجاز القرآن:٦/٢، والحجة للقراء السبعة:١٩٩/٥، والصحاح:٢٥٠٨/٦.

(٣) التفسح في اللغة:٢١٤.

المبحث الثاني: المستوى النحوي.

يعرض هذا المبحث لأبرز صور التفسح التي عالجها كتاب (التفسح في اللغة) على المستوى النحوي، والتي اتسمت بخروجها عن مألوف العبارة، فكان المراد بها الاتساع، ومنها:

أولاً: التوسع بالحذف:

الحذف هو: "إسقاط جزء من الكلام، أو كله لدليل"[١]، كقرائن الحال، أو المقال، أو الاتكال على فهم المخاطب، يقول أبو الحسين: "لأنَّ العرب لا تُضمر شيئًا إلا فيما يُستغنى عن إظهاره لمعرفة السامع به"[٢].

ويؤكد ابن يعيش هذا المعنى بقوله: "إنَّ قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ، وذلك أنَّ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى لقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز، وكان كالتأكيد، وإن لم يؤتَ به فللاستغناء عنه"[٣].

والحذف في العربية كثير، وقد عدَّهُ ابن السراج[٤]، وابن جني[٥] ضربًا من الاتساع، وهو مسلك نهجه العرب في لغتهم[٦].

وقد طال الحذف كل أقسام الكلام، يقول ابن جني: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضربًا من تكليف علم الغيب في معرفته"[٧].

ويرى أبو الحسين أنَّ الحذف في الشعر أكثر منه في النثر، حيث قال: "أما الحذف في الشعر

---

(١) البرهان في علوم القرآن:٣/١٠٢.

(٢) التفسح في اللغة:٢٧٤.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش:١/١٢٥.

(٤) انظر: الأصول في النحو:٢/٢٦٥.

(٥) انظر: الخصائص:٢/٢٩٠.

(٦) انظر: الصاحبي:٣٣٧.

(٧) الخصائص:٢/٣٦٠.

دون التمام فهو أحوط في السعة منه في سائر الكلام"[١].

ويتجاذب هذا المظهر من مظاهر الاتساع الصناعة النحوية والصناعة البلاغية، فأما الصناعة النحوية فمن حيث بيان حكمه، وتقدير الحذف، وأما الصناعة البلاغية فمن حيث القيمة الأسلوبية للحذف، يقول الجرجاني عن الحذف: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تُبِن"[٢].

ومن مسوغات الحذف طول الكلام، يقول أبو الحسين: "يقول الأخفش وغيره: إنَّ أكثر الحذف في الكلام إذا طال"[٣]، ولا حذف إلا بدليل.

ومن صور االتوسع بالحذف التي ذكرها أبو الحسين:

١- حذف الحرف:

من ذلك قوله: "وقد تحذف العرب في كلامها من الأسماء وغيرها إيجازًا وتحقيقًا، نحو قولهم: (لمْ يكُ)، و(يا حارِ) في الدعاء؛ لكثرة مثل هذا في كلامهم"[٤].

فلا علة موجبة لذلك الحذف سوى ما يتيحه التوسع في الكلام بمخالفة الأصل بالحذف.

وكذلك الحذف في (أبجد هوز)، فأبو الحسين يرى أن أصلها (أبو جاد)، و(هواز)، وأنه حذف منها اتساعًا، قال: "إنَّ الخط لم يجرِ في كل الأشياء على قياس مطرد، فكتبوا (أبجد) بحذف (الواو) من (الأب)، و(الألف) من (جاد)؛ لعلمهم بموضعه، طلبًا للاختصار والإيجاز،...وكذا القول في حذفهم (الألف) من (هوز) بعد الواو، وحذفهم (الواو) من (كلمن) بعد الميم"[٥].

من صور حذف الحرف -أيضًا- التي ذكرها أبو الحسين حذف نون الوقاية كما في قول الشاعر:

---

(١) التفسح في اللغة:٨٥-٨٦.

(٢) دلائل الإعجاز:١٤٦.

(٣) التفسح في اللغة:٢٧٦.

(٤) المصدر السابق:٨٤.

(٥) المصدر السابق:١٥٧.

قَــدْنِيَ مِــنْ نَصْــرِ الخُبَيْبَــيْنِ قَــدِي لَــيْسَ الإِمَــامُ بِالشَّــحِيحِ المُلْحِــدِ[١]

يقول أبو الحسين: "أثبت النون في (قدني)، ونزعها من (قدي)، وهما لغتان"[٢].

٢- الحذف في الإسناد الاسمي:

- حذف المبتدأ:

ومن أمثلة أبي الحسين على ذلك قوله وهو يتحدث عن التوسع: "ومن ذلك مايضمرون خبره مما هو مبتدأ، أو يضمرون الاسم، وذلك أن يذوق أحدهم الشيء فيقول: حلوٌ طيبٌ، أي: هذا حلوٌ طيبٌ، أو يمسَّه فيقول: لينٌ، أي: هذا ليِّنٌ،...ويقول الرجل: لا عليكَ. يريد: لا بأسَ عليك"[٣].

وذكر ابن الشجري أن حذف اسم الإشارة (هذا) الواقع مبتدأ كثير؛ لأنّ حذفه كالنطق به[٤].

- حذف الخبر:

ومن صور حذف الخبر قول أبي الحسين: "ومن ذلك مايضمرون خبره مما هو مبتدأ، ...قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٥]، أي: فعليه عدة، وكذلك قوله عز وجل: ﴿فَنِصْفُ مَافَرَضْتُمْ﴾[٦]، أي: فعليكم نصفُ ما فرضتم"[٧].

---

(١) سبق تخريجه. انظر:٨٩.

(٢) التفسح في اللغة:٢٥٩.

(٣) المصدر السابق:٢٧٤.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري:٢/٦١.

(٥) سورة البقرة:١٨٤.

(٦) سورة البقرة:٢٣٧.

(٧) التفسح في اللغة:٢٧٤.

٣- الحذف في الإسناد الفعلي:

- حذف الفعل:

ومن ذلك قول لبيد بن ربيعة:

فَعَــلا فــروع الأَيْهُقَــانِ [وأَطْفَلَــتْ][(١)] باجَلْهَتَــــيْنِ ظِبَاؤُهَــــا ونَعَامُهَــــا[(٢)]

يقول أبو الحسين: "ولا يُقال: (أَطْفَلَت النعامة)، ولكن حسُن بما قبله؛ لأنه كالشريك، نحو قولهم: تَقَلَّد سيفَه ورمحَه، والرمح لا يُتقلَّد، ولكنه حُمل على ما قبله فحسُن"[(٣)].

وعلة ذلك في مثل هذا الأسلوب كما يقول الرضي: "لأن المنصوب بعد العاطف ههنا معمول لعامل مقدر معطوف على العامل الأول، حذف اعتمادًا على فهم المراد"[(٤)].

- حذف الفاعل:

كما وقع في قراءة يعقوب الحضرمي: ﴿ **وَيَخْرُجُ لَهُ يَوْمَ القِيامَةِ كِتَابًا**﴾[(٥)] في قوله تعالى: ﴿ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا ﴾[(٦)]، يقول أبو الحسين عن هذه القراءة: "يريد: ويَخرُجُ له الطائرُ كتابًا منشورًا، فلولا دليل الإعراب لبَعُدَ عن الصواب، ومثله قول الشاعر:

ولقَــدْ عَلِمْــتِ إذا العِشــارُ تروَّحَــتْ هَــدَجَ الــرِّئالِ، تَكُــبُّهُنَّ شَمَــالا[(٧)]

---

(١) سقط من الكتاب المحقق، وما أثبت من المصادر.

(٢) بيت من الكامل، ورد في ديوانه:١٦٤، وورد منسوبًا له في: جمهرة أشعار العرب:١/٣٥٠، وشرح القصائد السبع الطوال:٥٢٤، وشرح المعلقات السبع:٩٠، وورد دون نسبة في: العين:٣/٣٩١، والخصائص:٢/٤٣٢، وشرح الكافية الشافية:٣/١٢٦٦.

(٣) التفسح في اللغة:٢٢٢.

(٤) شرح الكافية للرضي:٢/٣٣٩.

(٥) انظر: التذكرة في القراءات:٣٣٢، وإرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي:٢٨٧.

(٦) سورة الإسراء:١٣.

(٧) بيت من الكامل، للأخطل، ورد في ديوانه:٨٥، وورد منسوبًا له في: طبقات فحول االشعراء:٢/٤٨٨، وشرح القصائد السبع الطوال:٥٨١، ومنتهى الطلب من أشعار العرب:٦/١٥٢، وورد دون نسبة في: معاني القرآن للأخفش:٢/٣٩٣.

أي: تكبُّهنّ الريحُ شمالاً،...وفي كتاب الله تعالى: ﴿ **وَهُزِّي إِلَيكِ بِجِذعِ النَّخْلَةِ يَسَّاقَطْ عَلَيكِ رُطَبًا جَنِيًّا**﴾[١]...التقدير: يسَّاقط عليك رطبٌ في حال ما هو رطبٌ جنيٌّ.

وقال سويد بن أبي كاهل في مثل هذا الإضمار:

وإِذَا هَبَّـــتْ شَمَـــالاً [أَطْعَمُـــوا][٢] فِي قُـــدُورٍ مُشْـــبَعَاتٍ لم تُجَـــعْ[٣]

...يريد: وإذا هبّت الريحُ شمالاً، نصب على الحال، كما قال سلامة بن جندل:

وَقَـــدْ نَحُـــلُّ إِذَا هَبَّـــتْ شَـــآمِيَةً بكَـــلِّ وادٍ حَطِيـــبِ الـــبَطنِ مَجْـــدُوبِ[٤]

أراد: إذا هبَّت الريحُ شآمية، ولو لم يُضمر الريح لرفع"[٥].

- **حذف المفعول به:**

يقول أبو الحسين: "ومن الاتساع بالحذف قول إبراهيم عليه السلام: ﴿ رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ ﴾[٦]، ولم يقل: (ناسًا)، وفي القرآن: ﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ ﴾[٧]، وأضمر (شيئًا)"[٨].

٤- حذف جملة جواب الشرط:

ومن صور ذلك ما ذكره أبو الحسين في قوله: "أما الاختصار الذي يُستدل بباقيه على معنى

---

(١) سورة مريم:٢٥، قراءة يعقوب الحضرمي، انظر: التذكرة في القراءات:٣٥٣، وإرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي:٣٠٢.

(٢) سقط من نص الكتاب المحقق، وما أثبت من المصادر.

(٣) بيت من الرمل، ورد في ديوانه:٢٧، وورد منسوبًا له في: المفضليات:١٩٤، وشرح المفضليات لابن الأنباري:٣٩٣، وبلا نسبة في: أساس البلاغة:١/١٥٦.

(٤) بيت من البسيط، ورد في ديوانه:١١٧، وورد منسوبًا له في: المفضليات:١٢٤، وشرح المفضليات لابن الأنباري:٢٤١، ومنتهى الطلب من أشعار العرب:١/١٧٣.

(٥) التفسح في اللغة:٢٣١-٢٣٢.

(٦) سورة إبراهيم:٣٧.

(٧) سورة إبراهيم:٣٤.

(٨) التفسح في اللغة:٢٧٥.

ماضيه إيجازًا واختصارًا، فكقول الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾[١]، فقوله: (إن استطعت) شرط، ولا بدَّ له من جزاء، وجزاؤه (فافعل) أو كلمة نحوها، فالإعراب قد أنذر بالإيضاح ، فمن ذهب عن الدلالة بهذا فقد بعُد عن معرفة الإفصاح.

ومثل هذا الحذف اختصارًا من كلام العرب قبل الإسلام قول الكندي لما تقطّع بدنه بقميص مسموم ألبسه إياه ملك الروم، قال:

فلــو أنهــا نفــسٌ تمــوتُ جَمِيعَــةً وَلَكِنّهَــا نَفْــسٌ تَسَــاقَطُ أنْفُسَــا[٢]

والمعنى: فلو أنها نفس تموت جميعةً لهان عليّ أمرها، وكذا قول ابن الطثرية:

فَأُقْسِــمُ لَــوْ شَــيْءٌ أتَانَا رَسُــولُهُ سِــوَاكَ وَلَكِــنْ لَمْ نَجِــدْ لَــكَ مَــدْفَعا[٣]

يقول: لو أتانا رسولٌ غيرك ما أطعنا.

فحذف جواب (لو)؛ إذ كان معلومًا أن لا بد من الجزاء"[٤].

ومما ذكره أبو الحسين كذلك في حذف جواب الشرط حذف جواب (لما) كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴾[٥]، يقول: "والجواب محذوف؛ لأنَّ طاعته قد عُرفَت، فالتقدير: فلمَّا أسلما سَلِما وتلَّه، فحذف قوله: (سَلِما)، وهو الخبر، والله أعلم"[٦].

---

(١) سورة الأنعام:٣٥.

(٢) بيت من الطويل، لامرئ القيس، ورد في ديوانه:١٠٧، وورد منسوبًا له في: البيان والتبيين:٣٥٣/٢، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين:٩٠/١، وكنز الكتاب:٤٣٢/١، وورد دون نسبة في: إعراب القرآن:١٣/٣، وتفسير السمعاني:٩٤/٣، والدر المصون:٥٨٣/٤.

(٣) بيت من الطويل، نسبه المؤلف لابن الطثرية، وليس في ديوانه، إلا أنه وردت قصيدة له في ديوانه على البحر والروي نفسه، وورد هذا البيت منسوبًا لامرئ القيس في ديوانه:٢٤٢، وأمالي الزجاجي:٢٢٤، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين:١٣٦/١، وورد دون نسبة في: معاني القرآن للفراء:٧/٢، وتأويل مشكل القرآن:١٦٦، وتفسير الطبري:٣٦٢/١٢.

(٤) التفسح في اللغة:١٧٥-١٧٦.

(٥) سورة الصافات:١٠٣.

(٦) التفسح في اللغة:١٦٩.

٥- حذف المضاف:

يحذف المضاف من الكلام إذا دل عليه دليل؛ إذ لا لبس في ذلك، وإذا حذف أقيم المضاف إليه مقامه، وخلفه في الإعراب وهو الغالب، يقول ابن جني: "وحذف المضاف في القرآن، والشعر، وفصيح الكلام، في عدد الرمل سعة"(١).

ومما ذكره أبو الحسين في ذلك قوله: "قالت العرب في المثل: (الطريقُ يطؤُنا)، أي: أهلُ الطريقِ"(٢)، "وقوله تعالى: ﴿ فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾(٣)، أي: إلى أَمرِ الله"(٤).

ثانيًا: التوسع بالاستغناء:

ذكر أبو الحسين أن من أساليب العرب في لغتها التوسع بالاستغناء، وذلك أن تستغني بكلمة عن كلمة أخرى، أو بحرف عن حرف، أو بجملة عن جملة، ومما ذكره أبو الحسين:

١- الاستغناء بذكر كلام يغني عن آخر:

من ذلك في قوله تعالى: ﴿ لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾(٥)، يقول أبو الحسين نقلاً عن الأخفش: "لم يذكر للحسبان الأولى جوابًا؛ استغناء بالجواب الثاني، ودلالة على المعاني.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ بَلۡ هُوَ شَرّٞ لَّهُمۡۖ ﴾(٦)، أي: لا تحسبنَّ البخل خيرًا لهم.

فحذف البخل؛ لأنّ في الكلام الذي بقي دليلاً على المعنى في قوله: ﴿ يَبۡخَلُونَ ﴾ .

---

(١) المحتسب: ١/١٨٨.

(٢)التفسح في اللغة: ٢٠٩.

(٣) سورة الذاريات: ٥٠.

(٤) التفسح في اللغة: ٢٥٥.

(٥) سورة آل عمران: ١٨٨.

(٦) سورة آل عمران: ١٨٠.

وكذا قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[١]، ثم قال: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ﴾، فلم يأتِ للمجيء الأول بجواب، واستغنى بالجواب في الثاني.

وليس من هذا شيء يستعجم على أفهام العرب، ولا على من دنا منهم واقترب.

وقد يجيء في التنزيل ما يدل بلا تصريح يذكر المقصود، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[٢]، ولم يقل: فإنَّ الله لا يضيع أجره؛ لأنه داخل في المحسنين، ففي هذا الكلام دليل على المعنى"[٣].

٢- الاستغناء بالحرف البدل عن الحرف المبدل منه:

نحو: الميم في (فم) عن الواو فيها، مع زوال مسوغ الإبدال، وهو الإضافة، وهو ضرب من التوسع، يقول أبو الحسين عن كلمة (فم): "من الحكمة أبدلوا (الواو) ميمًا؛ ليتمكَّن الإعراب، وإذا جاوزوا الحرفين ردوا (الواو)؛ لإمكان ذلك، وقد يضاف في بعض اللغات ولا تُرد الميم إلى الواو اتساعًا، كقول الشاعر:

بينَ فمِ البِئْرِ وبينَ المستقى"[٤].

٣- الاستغناء بالضمير المنفصل عن المتصل:

الأصل ألا يؤتى بالضمير المنفصل إلا عند تعذر الإتيان بالمتصل، لأنّ المقصد من الضمير الاختصار، ولا ريب أن المتصل أشد اختصارًا من المنفصل، ولهذا لا يعدل عنه إلى المنفصل إلا في مواضع ذكرها العلماء[٥]، ونصَّ أبو الحسين على أنَّ هذا الاستغناء في الشعر أكثر منه في

---

(١) سورة البقرة:٨٩.

(٢) سورة يوسف:٩٠.

(٣) التفسح في اللغة:٢٧٧.

(٤) المصدر السابق:٢٥، والبيت من الرجز، لم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر.

(٥) انظر: التذييل والتكميل:٢/٢١٥-٢٥١، وهمع الهوامع:١/٢١٦-٢١٩.

الكلام، يقول أبو الحسين: "وربما اتسعوا فجعلوا (إياك) في موضع (كاف المخاطب) و (الهاء) في الغائب، اللتين في آخر الفعل، كقولهم:

إيَّاك حَـــــتّى بَلَغَـــــتْ إيَّاكَـــــا[١]

يريد: حتى بَلغَتْك.

وكقوله:

مُبَـــرَّأٌ مِـــنْ عُيُـــوبِ النَّـــاسِ كُلِّهِـــمُ وَاللهِ يَرْعَـــــــى أبا حَـــــــرْبٍ وَإِيّانا[٢]

ولم يقل: ويرعانا.

فحذفوا كما ترى (كاف المخاطبة)، وجعلوا (إيَّاك) في موضعها، وخَلَفًا منها لاصطحابها، كما قال تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾[٣]...وهذا التفسح في الشعر أوسع منه في الكلام"[٤].

٤- الاستغناء بمفسر ضمير عن آخر:

يحتاج الضمير إلى ما يفسره، والأصل أن يكون مفسره متقدمًا عليه، وقد يستغنى عن مفسره بمفسر ضمير مثله من حيث المعنى، يقول أبو الحسين: "قال الأخفش: العرب تقول: أكلتُ تمرةً ونصفها، تريد: ونصف أخرى.

وقال زهير في مثل ذلك:

وَذِي نِعْمَـــــةٍ يَمّمتُهـــــا وشَـــــكَرتُها .....[٥]

إنما يريد: يمَّمتُ نعمة: قصدتُ إليها، ولم ينلها بعد، وشكرتُ نعمة أخرى، هذا قول

---

(١) بيت من الرجز، نسب لحميد بن الأرقط في: الكتاب:٣٦٢/٢، والأصول في النحو:١٢٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش:١٠٢/٣، وورد بلا نسبة في: الخصائص:٣٠٧/١، وأمالي ابن الشجري:٥٨/١، والإنصاف:٦٩٩/٢، وفي المصادر بلفظ: (إليك حتى بلغت إياك).

(٢) بيت من البسيط، ورد بلا نسبة في: الكتاب:٣٥٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش:٧٥/٣، وهمع الهوامع:٢١٨/١.

(٣) سورة الفاتحة:٥.

(٤) التفسح في اللغة:٢٠٤-٢٠٦.

(٥) سبق تخريجه، انظر:٩٠.

المازني"[١].

ثالثًا: التوسع بالحمل على المعنى:

الأصل في الكلام أن يحمل على اللفظ، وهو الكثير الجاري على لغة العرب، وفيه تحصل المطابقة من حيث الإعراب، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وغير ذلك، وهو الأولى[٢]، إلا أنَّه يشيع في العربية ظاهرة الحمل على المعنى، وهي تعد من أوسع الظواهر للعدول عن الأصل، ووقعت كثيرًا في كلام العرب، يقول ابن جني: "اعلم أنَّ هذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا: كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعًا"[٣].

ومن الصور التي ذكرها أبو الحسين موضحًا فيها مراعاة اللفظ، ثم العدول عنه حملاً على المعنى قوله: "قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ فوحّده، ثم قال: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[٤] فجمع؛ لأنّ المعنى: والذين صدقوا به،...وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّآ إِذَآ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا ﴾[٥]؛ لأنَّ الإنسان واحد في اللفظ، ثم قال: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾[٦] لأنَّ معنى الإنسان جماعة"[٧].

ومن الصور التي وردت في كتاب (التفسح في اللغة) ويمكن حملها على ظاهرة الحمل على المعنى ما يلي:

---

(١) التفسح في اللغة:٢٤٣-٢٤٤.

(٢) انظر: الحمل على المعنى في العربية:٥٥.

(٣) الخصائص:٢/٤١١.

(٤) سورة الزمر:٣٣.

(٥) سورة الشورى:٤٨.

(٦) سورة الروم:٣٦.

(٧) التفسح في اللغة:٢٤٣.

١- الإفراد والتثنية والجمع:

- مجيء اللفظ المفرد مرادًا به المثنى:

يقول أبو الحسين: "ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[١]، ولم يقل: (إنّا رَسُولا) استغنى بعلم المخاطب أنه ذلك يعني"[٢].

ومن ذلك مجيء الضمير مفردًا، وقد تقدم عليه المثنى، فالأصل أن يعود الضمير إلى المثنى إلا أنه عُدل عن ذلك واختير الإفراد، يقول أبو الحسين: "ومثل ذلك قول رجلٍ وَجدَ نساءً منهزمات باليمامة، حيث غزت حمير طسمًا، فتمثل بقوله:

شـــرٌّ يَومَيهـــا وَأَغـــواهُ لهـــا ... رَكِبَـــت عَنـــزٌ بِحَـــدْجٍ جَمَـــلا[٣]

ردّه إلى (شر) فجعله واحدًا، ولم يقل: (وأغواهما)"[٤].

- مجيء اللفظ المفرد مرادًا به الجمع:

وهو من سنن العرب في كلامها[٥]، يقول أبو الحسين: "قوله تعالى: ﴿ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾[٦]، ولم يقل: (الأدبار)، وقال تعالى: ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ ﴾[٧]، وقال تعالى: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[٨]، ولم يقل: (ظهراء)، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴾[١]، وذلك

---

(١) سورة الشعراء:١٦.

(٢) التفسح في اللغة:٢٠١.

(٣) بيت من الرمل، مختلف في نسبته، ورد منسوبًا لامرأة من طسم كما في: جمهرة الأمثال:١/٤٤١، ونُسب لعامر بن المجنون كما في: المستقصى في أمثال العرب:٢/١٣٠، ونُسب للملك حسان بن أسعد تبع كما في: فصل المقال:١١٩، وشمس العلوم:٧/٤٧٧٧، وضرائر الشعر:٢٤٩، وورد دون نسبة في: الكامل في اللغة والأدب:١/٢٥٩، والعقد الفريد:٢/٣١٣، والتذكرة الحمدونية:٧/١٢٧.

(٤) التفسح في اللغة:٢٢٠-٢٢١.

(٥) انظر: الصاحبي:٣٤٨.

(٦) سورة القمر:٤٥.

(٧) سورة الشعراء:٧٧.

(٨) سورة التحريم:٤.

كقول العرب: ظَللنا في خوخة وتفاحة ورمانة، وما أشبه ذلك، وقد ظلوا في كثير من ذلك، وكقولهم: هَلكَ الشاةُ والبعيرُ، وأهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ، يعنون الجماعة، فكذلك قوله: ﴿ وَنَهَرٍ ﴾بمعنى: الأنهار...، فكل هذا اتساع معلوم ومعنى مفهوم"[٢].

- **مجيء اللفظ المثنى مرادًا به المفرد:**

وهو من أساليب العرب في كلامها[٣]، يقول أبو الحسين: "وفي القرآن: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾، قالوا: يعني واحدًا، قال المازني قولاً يرتضى، وهو: إنه أمر الواحد، فأراد: ألقِ ألقِ، فلما لم يثنِّ الفعل ثنى الفاعل.

كما قال سويد بن كراع العكلي:

فَإِن تَزجُراني يابن عَفَّان أَنْزَجِر وَإِن تَتركاني أَحمِ عِرضًا مُمَنَّعا[٤]

[وقول الحجَّاج: يا حَرَسِيُّ][٥] اضربا عنقَه، أي: اضربْ اضربْ"[٦].

- **مجيء اللفظ المثنى مرادًا به الجمع:**

يقول أبو الحسين: "وفي القرآن: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا ﴾[٧]، لأنّ معنى السموات معنى السماء؛ لاتصالهنّ، كما قال تعالى: ﴿ أَنَّ

---

(١) سورة القمر:٥٤.

(٢) التفسح في اللغة:٢٠١-٢٠٢.

(٣) انظر: الصاحبي:٣٦٣.

(٤) بيت من الطويل، ورد في شعره:١٥٦، وورد منسوبًا له في: طبقات فحول الشعراء:١٧٩/١، وسمط اللآلئ:٩٤٣/٢، وشرح الشافية للرضي:٤٨٤/٤، وورد دون نسبة في: معاني القرآن للفراء:٧٨/٣، وتأويل مشكل القرآن:٢٢٥، والصاحبي:٣٦٣.

(٥) ليس في الكتاب المحقق، ويبدو أنه ساقط من النص، فهذا القول هو قول الحجاج. انظر: شرح الكافية للرضي:٤٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك:١١١/١.

(٦) التفسح في اللغة:٢٥١.

(٧) سورة فاطر:٤١.

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا﴾[١]، فأبان تبارك وتعالى عن اشتباكهما قبل فتقهما.

وقالت العرب في مثله:

لَـــوْ أَنَّ عُصْـــم عَمـــايَتَينِ ويَـــذْبُلٍ سَمِعـــا حَـــدِيثَك أَنْـــزَلا الأَوْعـــالا[٢]

وعمايتان اثنان، ويذبل الثالث، فجعلوا اللفظ للاثنين المشترك بينهما، كما قال الآخر:

تَـذَكَّرتُ نَسْـرًا والسِّـمَاكَينِ [أَيْهُمـا][٣] **عَلَـيَّ مِـن الغَيـثِ اسْـتهَلَّت مَـوَاطِرُه**[٤]

جعل السِّماكين واحدًا، وإن شئت قلت: حملوه على الموضع كما ردوا (السموات) إلى (السماء)، و(عمايتين) إلى (عماية) اتساعًا"[٥].

- مجيء الجمع مرادًا به المفرد:

يقول أبو الحسين: "رُوِيَ عن أبي مسلم:

مَـــا غَـــرَّكُم بِضَـــيْغَمٍ هِزَبْـــرِ عُصَّـــل النَّـــابِ حَدِيـــدِ الظُّفْـــر[٦]

فقال: (عُصَّل) ولم يقل: (أعصل)، جعل الجمع للواحد للمبالغة"[٧].

وهذا أسلوب تستعمله العرب للتعظيم، يقول أبو الحسين: "لكن جرت لغة العرب على التعظيم للملوك ومن قاربهم، وكانت الفرس أَقْوَلَ شيء لهذا، يقولون للملك: أَنتُم تفعلون

---

(١) سورة الأنبياء:٣٠.

(٢) بيت من الكامل، لجرير بن عطية، ورد في ديوانه:١/٥٠، بلفظ: (**سَمِعت حَدِيثَك أَنْزَلا الأَوْعالا**) ولا شاهد فيها، وورد منسوبًا له في: الموشح:١٢١، و دون نسبة في: مجالس العلماء للزجاجي:٢٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش:١/٤٦، وهمع الهوامع:١/١٤٣.

(٣) وردت في الكتاب المحقق بلفظ (أَنَّها) ولا شاهد فيه، والصواب ما أثبت من المصادر.

(٤) بيت من الطويل، للفرزدق، ورد في ديوانه:٢٤٦، وورد منسوبًا له في: المحتسب:١/٤١، والمحكم والمحيط الأعظم:٣/٤٣٩، وتاج العروس:١١/١١٨، وورد دون نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك:١/١٧٦، ومغني اللبيب:١/٥١١، والأشباه والنظائر في النحو:١/٩٣.

(٥) التفسح في اللغة:٢٢١-٢٢٢.

(٦) بيت من الرجز، ويظهر أنه لأبي مسلم الخرساني، وقد بحثت عنه في كتب الأدب، والتراجم، والتاريخ ولم أجده.

(٧) التفسح في اللغة:٢٢٣.

كذا، ولا يقولون: أَنتَ، ويقول الملك: نحنُ أمَرنَا.

وفي كتاب الله تعالى اسمه قال: ﴿مَاخَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ﴾[١]، وإنما امرأة العزيز وحدها راودته.

والعرب تقول: المسامعة والمهالبة، وإنما هو (مَسمَع) واحد، و(مُهَلَّب) واحد؛ ولكنه جرى على التعظيم، ويقول الرجل لصاحبه: عذَّبتنا وغمَمْتنا، وإنما يعني نفسه"[٢].

- التذكير والتأنيث:

وهو باب من التوسع في العربية، فيكون فيه الحمل على معنى التذكير أو التأنيث، ومن ذلك ما ذكره أبو الحسين، حيث يقول: "قالت العرب تعني إبلاً:

فَصَبَّحت جَابِيَةً صُهارِجا كَأَنَّهُ جِلدُ السّماءِ خَارجا[٣]

فذكَّرَ، ذهب إلى الماء، ولم يقل: كأنها، ومثله:

وَلَّت ودَعْواها كَثيرٌ صَخَبُهْ[٤]

ذهب إلى الدعاء، وكذا:

..... **وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها**[٥]

لأنّ الأرض مكان، وكذا قوله:

---

(١) سورة يوسف:٥١.

(٢) التفسح في اللغة:٢٤٩-٢٥٠.

(٣) سبق تخريجه، انظر:١٣٤.

(٤) سبق تخريجه، انظر:١٣٤.

(٥) عجز بيت من المتقارب، والبيت بتمامه:

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدقَهَا وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها

مختلف في قائله، ورد منسوبًا لعامر بن جوين الطائي في: الكتاب:٤٦/٢، والكامل في اللغة والأدب:٨٤١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش:٩٤/٥، وورد منسوبًا للأعشى، وليس في ديوانه، وورد منسوبًا له في: شرح القصائد السبع الطوال:١٠٧، وتفسير البسيط للواحدي:٢٥٠/٨، وتفسير الرازي:١٨٥/٣٠، وورد دون نسبة في: العقد الفريد:٢٣٦/٦، والخصائص:٤١١/٢، و أمالي ابن الشجري:٢٤٢/١.

..... والعَــيْنُ بالإِثْمــدِ الحــارِيّ مَكْحُــولُ[١]

ذهب إلى البصر؛ لأنّ العين بصر....، ومن الاتساع قولهم...،

يَحْمِلْــنَ أُتْرُجَّــةً نَضْــخُ العَبِــيرِ بهــا كَــأَنّ تَطْيابَهَــا في الأَنْــفِ مَشْــمُومُ[٢]

فكنى عن المرأة، يريد: كأن تطياب هذه المعشوقة مشموم من هذه الأترجة، يدل ما حضر على ما غاب"[٣].

ومن صور التأنيث تبعًا للمعنى قول أبي الحسين: "وفي القرآن: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾[٤]، ذهب إلى الأمة أو العشيرة "[٥]، "وفي القرآن: ﴿ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴿١١﴾ إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴾[٦]، فأنَّث السعير، وقال تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ﴾[٧]، ولم يقل: سعيرة، المعنى والله أعلم: وكفى بسعير جهنم سعيرًا.

فإذا أنَّث ذهب إلى الدار وإلى جهنم، وإذا ذكَّر ذهب إلى سعيرها؛ لسعة اللغة"[٨].

أما في العدد والمعدود فالأصل فيه إن كان العدد من ثلاثة إلى تسعة أن يخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا، ويجوز اتساعًا المخالفة بالتأنيث والتذكير على المعنى، يقول أبو الحسين: "زعم

---

(١) عجز بيت من البسيط، لطفيل الغنوي، ورد في ديوانه: ٧٥،والبيت بتمامه:

إذ هِــيَ أَحــوى مِــنَ الرِّبعِــيِّ حاجِبُــهُ والعَــيْنُ بالإِثْمــدِ الحــارِيّ مَكْحُــولُ

ورد منسوبًا له في: الكتاب:٤٦/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح:٥٠٦/١، والإنصاف:٦٨٣/٢، وورد دون نسبة في: معاني القرآن للفراء:١٢٧/١، وإعراب القرآن:٢١٣/٥، وشرح المفصل لابن يعيش:١٨/١٠.

(٢) بيت من البسيط، لعلقمة بن عبَدَة، ورد في ديوانه:٤٨، وورد منسوبًا له في: المفضليات:٣٩٧، وأدب الكاتب:٣٧٥، ومنتهى الطلب من أشعار العرب:١٨٦/١.

(٣) التفسح في اللغة:٢٢٣-٢٢٥.

(٤) سورة الشعراء:١٠٥.

(٥) التفسح في اللغة:٢٢٤.

(٦) سورة الفرقان:١١-١٢.

(٧) سورة النساء:٥٥.

(٨) التفسح في اللغة:٢٦٢.

معمر: أنه سأل أبا الجراح، وأبا زيد، وأبا أدهم وغيرهم من الفصحاء، فكلهم يقول: ثلاثة شخوص للنسوة، فذكَّروا الجميع على تذكير الأصل، لأنَّك تقول: هذا شخص قد أقبل، وأما قول عمر بن أبي ربيعة:

فكَـان مِجَـنِّي دونَ مَـن كُنْـتُ أَتَّقِـي ثَـلاثُ شُـخُوصٍ كاعِبَـانِ ومُعصِـرُ(١)

وإنما أنّث العدد على المعنى، وقد بيَّنه بقوله: كاعبان، أنه يريد المؤنث، والعرب تقول: ما بقي فيها غير ثلاثة أنفس، فيذكرون العدد كلهم على المعنى، وإن كان أصله مؤنثًا، إذا عنوا الرجال، كما قال الشاعر:

ثلاثَـــةُ أَنْفُـــسٍ وثَـــلاثُ ذودٍ لَقَـد عَـال الزّمـانُ علـى عِيـالِي(٢)

...وفي القرآن: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾(٣)، الفصحاء يقولون: بَقيتْ نَفْسٌ واحِدةٌ، وإن عنوا الذكر يحملونه على اللفظ، وما هي إلا نُفَيسةٌ واحدةٌ"(٤).

و"قال مكوزة وكان عالمًا باللغة: صمتُ عَشرًا من رمضان، فأنّث...ومثله في القرآن: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾(٥) على الليالي، قال محمد بن يزيد: المعنى: أربعة أشهر ومدّة عشر ليال.

وأنشد غيره:

---

(١) بيت من الطويل، ورد في ديوانه:١٢٧، وورد منسوبًا له في: الكامل في اللغة والأدب:٧٩٨/٢، وأمالي الزجاجي:١١٨، والعمدة في محاسن الشعر:٢٨٠/٢، وورد دون نسبة في: المقتضب:١٤٦/٢، والعقد الفريد:٣١٢/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٤٠٦/١.

(٢) بيت من الوافر، للحطيئة، ورد في ديوانه:٣٣٣، وورد منسوبًا له في: الكتاب:٥٦٥/٣، والخصائص:٤١٢/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح:٤٤٧/١، وورد دون نسبة في: مجالس ثعلب:٢٥٢/١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري:٤٠٦/١، وليس في كلام العرب:١٩٥.

(٣) سورة الأعراف:١٨٩.

(٤) التفسح في اللغة:٢٢٥-٢٢٦.

(٥) سورة البقرة:٢٣٤.

قبَائِلُنـــا سَـــبْعٌ وَأَنـــتُم ثلاثَـــةٌ وَلَلسَّـبْعُ خَيْـرٌ مـن ثـلاثٍ وَأَكْثَـرُ[١]

فذهب مرة إلى الحي فذكَّر، فقال: ثلاثة، وأعاده بعد إلى القبيلة، فقال: من ثلاث، فأنَّث"[٢].

وأما الضمائر، فضمير الغائب لا يعلم المقصود به إلا بمعرفة مفسر يعود عليه، والأصل أن يعود الضمير على أقرب مذكور، ما لم توجد قرينة تصرفه عن ذلك، يقول أبو الحسين: "وكذا سبيل الكنايات إذا جاءت فحقها أن تُقصر على أقرب المذكورات، فإن جاءت دلالة تستوي بين المذكور الأول والثاني في الكناية دخلا معًا في الاستثناء، وإن جاءت دلالة تُخرج الآخر وتُدخل الأول سلم للدلالة، كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[٣]، فلولا التأنيث لكانت الكناية عن اللهو وحده؛ لأنه آخر المذكورين، ولكن رد المؤنث إلى المؤنث أشبه بالحكمة، وأفسح في فقه اللغة؛ إذ كانت التجارة هي المقصودة بالعناية منهم.

وقال أعرابي، فجمع بين الكنايتين، فقال:

ومَـا دَبَّ مـن قَـوْمِي وقَوْمِـكِ بَيْننـا بِـنَقْض العُـرى يا عِـزُّ إلا شِـرارُها[٤]

فلو قصر الكناية على قومها لأنها أقرب إلى الكناية لبقي ذكر قومه عاريًا من المعنى، وشعره يقتضي الطائفتين جميعًا"[٥].

وكذلك الأصل في الضمائر أن يتقدم ذكر مرجعها لفظًا أو رتبة، إلا في مواضع مستثناة، حصر العلماء مواضعها[٦]، ومن النماذج التي ذكرها أبو الحسين من صور الاتساع في الكلام

---

(١) بيت من الطويل، للقتال الكلابي، ورد في ديوانه:٥٠، وورد منسوبًا له في: الكتاب:٣/٥٦٥، وتحصيل عين الذهب:٥٣٠، وإيضاح شواهد الإيضاح:١/٤٤٧، وورد دون نسبة في: مجاز القرآن:١/٢٣٧، ومفتاح العلوم:٢٨١.

(٢) التفسح في اللغة:٢٢٧-٢٢٨.

(٣) سورة الجمعة:١١.

(٤) بيت من الطويل، لم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر.

(٥) التفسح في اللغة:١٧٤-١٧٥.

(٦) انظر: مغني اللبيب:٥/٥٣٣-٥٥٥.

ومخالفة هذا الأصل قوله: "يقولون [في][(١)] الاتساع: ما في الدنيا خَلقَها اللهُ مثلَ أَدمِ الأَرْوَى للدِّلاء، فاختصروا، وقدّموا الكناية عن (الأروى)، وإنما تقع الكناية بعد تقديم الاسم، نحو: جاءَني زيدٌ -حياهُ اللهُ- فأَكرَمْته"[(٢)].

رابعًا: التوسع بالتقديم والتأخير:

يقول الجرجاني عن هذا الأسلوب: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة، ويُفضِي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك وَلطُف عندك أن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان"[(٣)].

والتقديم والتأخير منهج سلكه العرب في كلامهم، لأغراض يرمي لها المتكلم، يقول أبو الحسين: "فأما التقديم والتأخير فكثير في كلام العرب، نحو قولهم: زيدًا ضَرَبْتُ، وماءً شربْتُ، وما لي إلا العسلَ شَرَابٌ، كل هذا مقدم ومؤخر اتساعًا فيما لا يُشكل من اللغة"[(٤)]، وتقديم بعض أجزاء الكلام على بعضها إما مع الحفاظ على الرتبة والحكم الإعرابي، أو دون الحفاظ عليهما.

ومن صور التقديم التي ذكرها المؤلف في كتابه:

- **تقديم الخبر ومعموله على اسم (كان):**

كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[(٥)]، حيث قال عنه أبو الحسين: "أخَّر الاسم، وقدَّم ضمير الخبر اتساعًا"[(٦)]

- **تقدم المعطوف على المعطوف عليه:**

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) التفسح في اللغة:٢٠٨.

(٣) دلائل الإعجاز: ١٠٦.

(٤) التفسح في اللغة:٢٨٣-٢٨٤.

(٥) سورة الإخلاص:٤.

(٦) التفسح في اللغة:٢٧٠.

يقول أبو الحسين: "وكذلك يفعلون بالشريك الذي بـ(الواو) ويقدمونه قبل (المُشْرك به) اتساعًا، كقوله:

أَلاَ يا نَخْلـــةً مِـــنْ ذَاتِ عِـــرْقٍ عَلَيْـــك وَرَحْمَـــةُ اللهِ السّـــلامُ"[١]

والشاعر يريد هنا: عليك السلام ورحمة الله، وهذا من باب التقديم والتأخير الجائز عند الكوفيين في الشعر، ولم يجزه البصريون لا في شعر أو في غيره[٢].

- تقديم المجرور على حرف الجر:

ومثّل أبو الحسين لهذه الصورة بقول الشاعر:

أَتَجْـــزَعُ إِنْ نَفْـــسٌ أَتَاهَـــا حِمَامُهَـــا فَهَـلاّ الـتي عَـن بَـينِ جَنْبَيـكَ تَـدْفَعُ[٣]

قال: "والوجه: فهلَّا عن التي بين، فقدَّم (التي) فجعلها قبل (عن) اتساعًا"[٤].

- تقديم المستثنى على المستثنى منه:

ومن شواهد هذه الصورة - عند أبي الحسين - قول الشاعر:

وَالنَّـاسُ أَلْـبٌ عَلَيْنَـا فِيـكَ لَـيْسَ لَنَـا إلا الرِّمـــاحَ وَأَطْـــرَافَ الْقَنَـــا وَزَرُ[٥]

---

(١) سبق تخريجه، انظر:١٣٤.

(٢) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة:٣٢٨-٣٢٩، وضرائر الشعر:٢١٠-٢١١.

(٣) بيت من الطويل، مختلف في نسبته، قيل: لزيد بن رزين بن الملوك، كما في: المؤتلف والمختلف للآمدي:٢٥٠، وقيل لرجل من محارب كما في: ذيل أمالي القالي:١٠٥، وورد دون نسبة في: معاني القرآن للأخفش:٣٢٧/٢، والجنى الداني:٢٤٨، وضرائر الشعر:٢١٣.

(٤) التفسح في اللغة:٢٠٧.

(٥) انظر: المصدر السابق:٢٨٦، والبيت من البسيط، مختلف في نسبته، قيل لحسان بن ثابت، ورد في ديوانه:١٢٠، وورد منسوبًا له في: الألفاظ لابن السكيت:٤٢٢، والفائق في غريب الحديث:٥٣/١، واقتطاف الأزاهر:٨٧، ونسب لكعب بن مالك، وورد في ديوانه:٢٠٩، وورد منسوبًا له في: الكتاب:٣٣٥/٢-٣٣٦، والكامل في اللغة والأدب:٦١٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش:٧٩/٢، وورد دون نسبة في: الزاهر في معاني كلمات الناس:٢٠٧/١، ومقاييس اللغة:١٢٩/١، والإنصاف:٢٧٦/١.

خامسًا: التوسع بالفصل بين المتضايفين:

ومن الصور التي ذكرها أبو الحسين في ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه، واستشهد على هذه المسألة ببيت ذي الرُّمَّة:

كَـأَنَّ أَصـواتَ مِـن إِيغـالِهِنَّ بِنـا أَواخِـرِ المَـيسِ إِنقـاضُ الفَـراريجِ[١]

فالشاعر قد فصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر) وهذا الفصل والتقديم والتأخير يعد من التوسع؛ لعدوله عن الأصل.

سادسًا: التوسع بالزيادة:

ومن صور ذلك زيادة الحروف: يقول أبو الحسين في ذلك: "والعرب قد تؤكد ما يقصد إلى تعظيمه بحروف يجوز أن تسقط والكلام تام؛ اتساعًا وانتفاعًا بتشديد ما وُكِّد بهن، منها: (ما)، و(لا)، و(مِن)، و(أنْ) الخفيفة، و(أم)، و(الباء)، و(الكاف).

والله أنزل بهنَّ كتابه، فمن ذلك قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[٢]،...وقال قبيصة بن ضرار في زيادة (لا) للتوكيد:

تَـذَكَّرْتُ لَيْلَـى فَـاعْتَرَتْنِي [صَـبَابَةٌ][٣] **وَكَـادَ صَـمِيمُ الْقَلْـبِ لا يَتَقَطَّـعُ**[٤]

أي: كاد يتقطع.

وفي القرآن: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[٥]،وقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾[٦]، وقوله عز وجل:

---

(١) انظر: التفسح في اللغة: ٢٨٤، والبيت من البسيط، ورد في: ديوانه:٤٣، وورد منسوبًا له في: الكتاب:١/١٧٩، العمدة في محاسن الشعر:٢/٦٠، والموشح:١٨٥، وورد دون نسبة في: المقتضب:٤/٣٧٦، وشرح القصائد العشر:٩١، وشرح المفصل لابن يعيش:١/١٠٣.

(٢) سورة آل عمران:١٥٩.

(٣) سقط من الكتاب المحقق.

(٤) بيت من الطويل، ورد دون نسبة في: النكت والعيون:٦/١٥٠، ورصف المباني:٣٤٤، والجنى الداني:٣٠٢.

(٥) سورة الأعراف:١٢.

(٦) سورة القيامة:١.

﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[١]، (مِن) توكيد، وكذا في القرآن: ﴿ وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾[٢]، (أنْ) مؤكدة" [٣].

فأبو الحسين يرى بأن قيمة الزيادة المتمثلة بالتوسع تضاف إليها قيمة التأكيد.

وقد ذكر الزركشي في كتابه البرهان موقف العلماء من القول بوقوع الزيادة في القرآن الكريم بقول: "وقد اختلف في وقوع الزائد في القرآن، فمنهم من أنكره، قال الطرطوسي...: زعم المبرد وثعلب ألا صلة في القرآن، والدهماء من العلماء والفقهاء والمفسرين على إثبات الصلات في القرآن، وقد وجد ذلك على وجه لا يسع إنكاره.

وقال ابن الخباز في التوجيه: وعند ابن السراج أنه ليس في كلام العرب زائد؛ لأنه تكلُّم بغير فائدة، وما جاء منه حمل على التوكيد"[٤].

---

(١) سورة الحاقة:٤٧.

(٢) سورة العنكبوت:٣٣.

(٣) التفسح في اللغة:٢٧١-٢٧٣.

(٤) البرهان في علوم القرآن:٣/٧٢.

المبحث الثالث: المستوى الدلالي.

إنّ وضع اللغة في نشأته الأولى كان يقوم على مبدأ أن يكون لكل دال مدلولٌ واحدٌ، ولكل مدلولٍ دالٌ واحدٌ، فالأصل أن يكون للفظ معنى يقابله، غير أنَّ كثرة الاستعمال أحدثت معاني جديدة للألفاظ بناء على تفاعل اللغة مع محيطها الإنساني، فهذا التفاعل ولَّد انزياح الألفاظ عن معانيها الوضعية، فضلاً عما تدخله البلاغة من مجازات تمثِّل إضافات للمعاني الوضعية الأولى(١).

وسيعرض هذا المبحث أبرز الأمثلة التي تبرز صور التوسع الدلالي في كتاب (التفسح في اللغة)، ومنها ما يلي:

أولاً: الترادف:

وهو: "عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل: هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"(٢)، وقد أقر بوجوده في العربية جمع من العلماء، كسيبويه(٣)، وابن السكيت(٤)، وابن جني(٥)، وقد وصفه ابن جني بقوله: "هذا مذهب في هذه اللغة طريف، غريب، لطيف، وهو فقهها، وجامع معانيها"(٦).

وأنكر علماء آخرون وقوعه في اللغة، وتلمسوا فروقًا دقيقة بين الألفاظ المترادفة، ومنهم ابن الأعرابي الذي قال: "كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمُض علينا، فلم نلزم العرب جهله"(٧)، وكتبت

---

(١) انظر: الأسلوبية والأسلوب:٥٨.

(٢) التعريفات:٥٠.

(٣) انظر: الكتاب:١/٢٤.

(٤) انظر: الألفاظ:٢/٣٧٩.

(٥) انظر: الخصائص:٢/١١٣-١٣٣.

(٦) المصدر السابق:٢/١٣٣.

(٧) الأضداد لابن الأنباري:٧.

كل طائفة مصنفات في نصرة رأيها[١].

إلا أنه لا يمكن إنكاره؛ لكونه واقع في اللغة، ومعلوم بالضرورة، وقد سمع عن العرب الألفاظ المختلفة للمعنى الواحد، كالحنطة، والبر، والقمح[٢].

وقد جمع أبو الثناء الأصفهاني بين الأقوال المتعارضة بقوله: "وينبغي أن يحمل كلام من مَنَعَ على منعه في لغة واحدة، فأما في لغتين فلا ينكره عاقل"[٣].

ومن أسباب وقوع هذا اللون في اللغة: الاحتكاك بين القبائل العربية، يقول ابن درستويه: "لا يجب أن يكون لفظان مختلفان لمعنى واحد، إلا أن يجيء أحدهما في لغة قوم، والآخر في لغة غيرهم"[٤]، فلا يرى صحة وقوعه في لغة واحدة.

ويعد الترادف من أساليب التوسع في اللغة، قال قطرب: "وكأنهم إنما أرادوا باختلاف اللفظين–وإن كان واحد مجزيًا– أن يوسِّعوا في كلامهم وألفاظهم"[٥].

وقال السيوطي، وهو يعدد أغراض الترادف في اللغة : "ومنها التوسع في سلوك طرق الفصاحة، وأساليب البلاغة في النظم والنثر؛ وذلك لأن اللفظ الواحد قد يتأتى باستعماله مع لفظ آخر السجع والقافية والتجنيس والترصيع وغير ذلك من أصناف البديع، ولا يتأتى ذلك باستعمال مرادفه مع ذلك اللفظ"[٦].

وأبو الحسين ممن قال بوقوع الترادف في العربية؛ فهو يقول: "يقع في كلام العرب اختلاف اللفظين والمعنى واحد، كقولك: جَلَستُ وقَعَدتُ، وذِرَاع وسَاعِد، وأَنْف ومِرْسَن"[٧].

ويرى أنَّ من أسباب وقوعه في اللغة تسلل بعض الكلمات من غير العربية إليها، مما أوجد الترادف بين الألفاظ، يقول أبو الحسين: "ومما قالت العرب في الجاهلية في [كلامها][٨]

---

(١) انظر: فقه اللغة مناهله ومسائله:٢٩٩-٣٠٢.

(٢) انظر: المزهر:١/٤٠٥.

(٣) المصدر السابق: ١/٣١٩.

(٤) تصحيح الفصيح وشرحه:٩٣.

(٥) الأضداد لقطرب:٦٩.

(٦) المزهر:١/٤٠٦.

(٧) التفسح في اللغة:١٥٠.

(٨) في الكتاب المحقق: (كلامهما)، وهو تصحيف من المحقق.

وأشعارها: (الدَّشْت)، و(الدَّسْت)، تريد الصحراء الواسعة، البسيطة الخالية.
وكذلك قالوا: الخِيم، والسُّوس، والتُّوس، والسَّخْت، والزَّوْر، والنَّحِيزَة،...وكله يراد به الطبيعة اتساعًا في الألفاظ، وتفسحًا في الأسماء، وتنبيهًا على عجائب الطبائع في الخلق، واختلافها في طبقات ذوي الأفهام دون الرجال الأبكام"[١].

ثانيًا: الاشتراك اللفظي:

هو: "اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"[٢].

وقد أثبته جمع من العلماء، كسيبويه[٣]، وابن جني[٤]، وابن فارس[٥]، بل أوجبه بعضهم؛ لأنّ المعاني غير متناهية، والألفاظ متناهية، فإذا وُزّعت تلك المعاني على الألفاظ لزم الاشتراك[٦].

إلا أنّ هناك ثلة من العلماء ذهبت إلى إنكاره، كابن درستويه الذي يرى في هذا اللون نوعًا من التعمية والإلباس في اللغة، حيث قال: "إنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد الآخر لما كان في ذلك إبانة، بل كان تعمية وتغطية"[٧].

واشترط أبو علي الفارسي لصحة وقوعه في اللغة "ألا يكون قصدًا في الوضع، ولا أصلاً"، بل هو ناشئ عن: "لغات تداخلت، أو تكون كل لفظة تستعمل لمعنى، ثم تُستعار لشيء،

---

(١) التفسح في اللغة:١٤٧- ١٤٨.
(٢) المزهر:١/٣٦٩.
(٣) انظر: الكتاب:١/٢٤.
(٤) انظر: الخصائص:٢/٩٣.
(٥) انظر: الصاحبي:١١٤.
(٦) انظر: المزهر:١/٣٦٩.
(٧) تصحيح الفصيح وشرحه:٧١.

فتكثر وتغلب حتى تصير بمنزلة الأصل"[١].

ويثبت وجود هذه الظاهرة في اللغة مجيء ألفاظ من القرآن على هذا النحو، وقد ذكر أبو الحسين عددًا من تلك الألفاظ، وبيَّن أن السياق القرآني هو المحك لتحديد المراد، إلا أنَّ بعضها تحتمل أكثر من دلالة، مما ساهم في الخلاف في تفسير الآيات، ومن تلك الألفاظ:

- **السلطان**:

يقول أبو الحسين: "جاء في اللغة الواحد في موضع الاثنين، كقوله تعالى: (السلطان) يكون على وجهين: حجة، وقدرة، فالقدرة: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾[٢]، أي: قدرة بعصمتي لهم، والباقي حجة"[٣].

- **المُلك**:

يقول أبو الحسين: "(الملك) يكون مُلكًا، وعلمًا، كقوله في آل إبراهيم: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴾[٤]، أي: علمًا، ألا تراه قال: ﴿ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ ﴾، أي صدقه، ﴿ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ ﴾[٥] أي: عن العلم، وقال تعالى عن التمليك: ﴿ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ ﴾[٦] "[٧].

- **الرسول**:

تحتمل الصيغة الصرفية لها أن تكون بمعنى: اسم فاعل، أو مصدر، يقول أبو الحسين: "قوله تعالى: ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٨]، ولم يقل:

---

(١) البغداديات:٥٣٤.

(٢) سورة الحجر:٤٢.

(٣) التفسح في اللغة:٢٠٠.

(٤) سورة النساء:٥٤.

(٥) سورة النساء:٥٥.

(٦) سورة آل عمران:٢٦.

(٧) التفسح في اللغة:٢٠١.

(٨) سورة الشعراء:١٦.

(إِنَّا رَسُولا)؛ استغنى بعلم المخاطب أنه ذلك يعني.

وقد قيل: إنَّ الرسول قد يكون بمعنى: الرسالة، كما قال لبيد:

وَ لا أَرْسَـــــلَتْهُ أُمُّـــــهُ بِرَســـــولِ[١]

أي: برسالة"[٢].

- **الظلم**:

يقول أبو الحسين عن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا ﴾[٣]: "فالظلم قد يكون شركًا، كما قال عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴾[٤]، والظلم يكون: الخطيئة"[٥].

- **الصلاة**:

يقول أبو الحسين: "ومما جاء في القرآن من لفظة واحدة تحتمل ثلاثة معان، قوله عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾[٦]، فصلاته جلّ جلاله: رحمة وتفضل....والصلاة من المخلوقين على معنيين: أحدهما: الصلاة بالركوع والسجود، والآخر: الدعاء"[٧].

ومن ألفاظ المشترك اللفظي – أيضًا – التي أوردها أبو الحسين مما ورد في لغة العرب أو في القرآن الكريم:

---

(١) لم يرد في ديوانه، ولم أجده في ما بين يدي من المصادر، ورواية الديوان:١٤٠:

وَغُـــــلامٍ أَرْسَـــــلَتهُ أُمُّـــــهُ بِأَلُـــــوكٍ فَبَـــــذَلْنا مـــــا سَـــــأَلْ

(٢) التفسح في اللغة:٢٠١.

(٣) سورة النساء:١٠.

(٤) سورة لقمان:١٣.

(٥) التفسح في اللغة:٢٠٠.

(٦) سورة الأحزاب:٥٦.

(٧) التفسح في اللغة:٢٤٥.

- المسحور: بمعنى اسم مفعول، أو بمعنى ذا رئة[١].
- بين يديها: بمعنى: ما كان سابقًا، أو بمعنى ما سيكون لاحقًا، أو بمعنى ما يكون الآن (بحضرتها)[٢].
- المولى: بمعنى القريب، وبمعنى الولي[٣].
- الوجه: بمعنى الوجه العضو، أو بمعنى الجهة[٤].
- العين: بمعنى العين الجارحة، أو بالمعنى المجازي كعين الحقيقة[٥].
- النذير: بمعنى الرسول، أو بمعنى الشيب[٦].
- الخشية: بمعنى الخوف، أو بمعنى الكره[٧].
- النسيان: بمعنى الترك، أو بمعنى خلاف الذكر[٨].
- الفرح: بمعنى السرور، أو بمعنى الفساد[٩].
- الحال: بمعنى الاحتيال، أو بمعنى الكره[١٠].
- ما: تجيء للتعجب، أو للاستفهام[١١]، أو اسمًا موصولاً بمعنى الذي[١٢]، أو للنفي كـ(ليس)[١٣].

ويؤكد أبو الحسين على امتياز العربية بذلك، ومعرفة أهلها بذلك، وهي من صور التوسع

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:١٨٦.
(٢) انظر: المصدر السابق:٢٣٠.
(٣) انظر: المصدر السابق:٢٢٩.
(٤) انظر: المصدر السابق:٣١.
(٥) انظر: المصدر السابق:٨٩.
(٦) انظر: المصدر السابق:٢٤٠.
(٧) انظر: المصدر السابق:٢٥٧.
(٨) انظر: المصدر السابق:٢٦٠.
(٩) انظر: المصدر السابق:١٣٢-١٣٣.
(١٠) انظر: المصدر السابق:١٣٢.
(١١) انظر: المصدر السابق:٣٤.
(١٢) انظر: المصدر السابق:٢٣٢.
(١٣) انظر: المصدر السابق:٢٠٨.

في اللغة، فيقول: "فهذه الألفاظ ملتحفة على المعاني المفهومة عند أهلها، المشتبهة على من جهل تفسح اللغة، فسأل عنها كالشاكِّ فيها، مكايدًا للقرآن، دافعًا للبرهان، أو تكلَّف القول فيها جاهلاً بمعرفة حقائقها"(١).

ثالثًا: التضاد:

مصطلح أطلقه علماء اللغة على نوع من المشترك اللفظي، ويراد به: تسمية المتضادين باسم واحد، كـ(الجون): للأسود والأبيض(٢)، والاختلاف بين اللفظين اختلاف تضاد لا تغاير.

وقد أقر به عدد من العلماء، كالخليل(٣)، وسيبويه(٤)، وابن قتيبة(٥)، وصُنفت فيه عدد من المؤلفات عند بعض العلماء: كقطرب، وابن السكيت، وابن الأنباري، وأبي الطيب(٦).

وأنكره علماء آخرون كابن درستويه، كما في المشترك اللفظي(٧).

واشترط بعضهم لصحة الاعتداد بالأضداد أن تكون من لغة واحدة، يقول ابن دريد: "الشِّعب: الافتراق، والشِّعب: الاجتماع، وليس من الأضداد؛ وإنما هي لغة لقوم"(٨)، يقول السيوطي معلقًا على قوله: "فأفاد بهذا أنَّ شرط الأضداد أن يكون استعمال اللفظ في المعنيين في لغة واحدة"(٩).

ومن المؤكد أنَّ اللفظ الواحد لم يوضع للمعنيين المتضادين في بادئ الأمر، إلا أنَّ عوامل ساعدت على اجتماع المعنيين، يقول ابن الأنباري: "إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما، ولكن أحد المعنيين لحي من العرب،

---

(١) التفسح في اللغة:٢٤٥.

(٢) انظر: الصاحبي:١١٧.

(٣) انظر: العين:١/٢٦٣.

(٤) انظر: الكتاب:١/٢٤.

(٥) انظر: أدب الكاتب:٤٥٣.

(٦) انظر: المزهر:١/٣٩٧، وفقه اللغة للضامن:٨١، وفقه اللغة مسائله ومناهله:٣١١.

(٧) انظر: تصحيح الفصيح وشرحه:٧١.

(٨) جمهرة اللغة:١/٣٤٣.

(٩) المزهر:١/٣٩٦.

والمعنى الآخر لحي غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء، قالوا: فـ(الجَوْن): الأبيض، في لغة حي من العرب، و(الجَوْن): الأسود، في لغة حي آخر، ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر"[١].

ومما ذكره أبو الحسين من الأمثلة على ذلك: (وراء)، حيث قال عنها: "إنَّ العرب تسمي الخلف والوراء في بعض المعاني ما كان أمامًا، كقوله: ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ ﴾[٢]، أي: أمامهم؛ لأنَّ ما توارى عن العين فهو غائب، من أمام كان أو غير ذلك"[٣].

وقد ذكر في موضع آخر أنَّ مجيء (وراء) بمعنى: أمام، مما دخل على لغة العرب من اللغة النبطية، واستعملها الشعراء بهذا المعنى فيقول: "و(الوراء) عندهم: القدام، كما قال لبيد:

إنَّ وَرَاءكَ يَومًا أَنتَ بَالِغُهُ لا حَاضِرٌ مُفْلِتٌ مِنْه ولا بَادي"[٤]

فالضد في هذه اللفظة نشأ من تداخل اللغات، وقد عدها من ألفاظ الأضداد جمع من العلماء كقطرب[٥]، والأصمعي[٦]، وابن السكيت[٧]، وأبي حاتم[٨]، وابن الأنباري[٩]، وأبي الطيب[١٠].

رابعًا: التعريب:

هو: أن تتفوه العرب بالاسم الأعجمي الذي استعملته من اللغات الأخرى على مناهجها[١١].

---

(١) الأضداد لابن الأنباري:١١-١٢.

(٢) سورة الكهف:٧٩.

(٣) التفسح في الغة:٢٣٠.

(٤) المصدر السابق:١١٧، والبيت سبق تخريجه، انظر:١٣١.

(٥) انظر: الأضداد لقطرب:١٠٥.

(٦) انظر: الأضدا للأصمعي:٢٠.

(٧) انظر: الأضداد لابن السكيت:١٧٥.

(٨) انظر: الأضداد للسجستاني:٨٣.

(٩) انظر: الأضداد لابن الأنباري:٦٨.

(١٠) انظر: الأضداد لأبي الطيب:٤١٤.

(١١) انظر: الصحاح:١/١٧٩، والمزهر:١/٢٦٨.

ويعد التعريب من وسائل التوسع على المستوى اللغوي، ومن أسباب وجود تلك الألفاظ في العربية احتكاك الشعوب العربية بما يجاورها من الشعوب الأخرى[١].

وقد تناول أبو الحسين هذه الظاهرة، وأشاد بمنزلة التفقه في العربية لمعرفة العربي من الأعجمي الدخيل، فقال: "إنَّ التفقه في علم العربية منزلة جليلة خطيرة، يرغبُ فيها [ذكرانُ][٢] الرجال، يدفَعُ بمعرفتها دعاوى من نسب حروفًا كثيرة في القرآن موافقة لكثير من ألسنة الأعاجم في اللفظ والمعنى"[٣].

وقد نصَّ على أنَّ العربي يتصرَّف باللفظ الأعجمي ليوافق منهج كلامه، إما بالزيادة، أو النقص، أو الإمالة، حيث قال: " وأهل مكة يسمون (المُسُوح) التي يجعل فيها أصحاب الطعام البُّر (البَلاس والبَلَس)، وهو في الفارسية (بلاس وبلاسها)، فأمالوها، وأعربوها، فقاربت الفارسية العربية في اللفظ والمعنى.

وأهل المدينة يسمون الأكارع (بَالِغَاء)، وهي بالفارسية : (بَايَهَا) فتقارب اللفظان، وأحدهما بالفارسية والآخر بالعربية، واستويا في المعنى، وذلك غير منكر. وكذا (إستبرق) عربي، وهو بالفارسية (استبره)، ... و(جَوْز) بالعربية، وهو بالفارسية (كُوز).

والعرب تُنقص الحرف من الاسم، و[تزيد][٤] الحرف، وتميل الحرف اتساعًا؛ ليعرف المعنى بالرسم الذي تريده، والعجم لا يتسعون كما تتسع العرب، وكذا فعلوا في اختلاف الإعراب، ولم يخرجوا عن صحة ترتيب وقياس تدركه الأفهام، فلم تزل العرب على ذلك في الجاهلية، هو عندها كلام عربي بمنزلة ما تكلمت به من غير نقصان ولا زيادة ولا إمالة...، ألا ترى أن العرب تقول لمن يصلح القِسِيَّ (القَمَنْجَر)، وهو بالفارسية (الكَمَان كَرْ)...، و(الأبزار) بالعربية، والفارسية (أبزَار)، ولهذا أشباه كثيرة، واتساعهم في الإعراب كاتساعهم في غيره، وهو

---

(١) انظر: فقه اللغة للمبارك:٢٩٣، وفقه اللغة لعلي وافي:١٥٣.

(٢) كتبها المحقق (ذُكرَ أنَّ) ، وهو تصحيف قبيح جدًا.

(٣) انظر: التفسح في اللغة:٥٩.

(٤)كتبها المحقق (تزيل)، والصواب ما أثبت.

عربيٌّ كله أصليًّا ومعرَّبًا، وإن وافق الفارسية في اللفظ [و][(١)] المعنى" [(٢)].

ففي هذا النص الطويل الذي نقلناه عنه تبيان لمذهبه في الكلمات الأعجمية التي عُرِّبت ودخلت في العربية، فمع إقراراه بأن هناك ما هو معرَّب من لغات أخرى غير العربية إلا أنه يرى أنها بعد التعريب أصبحت كلاما عربيًّا خاضعًا لسنَن العربية، ويؤيد هذا قوله في مكان آخر: "وقد ذكرنا من ذلك في كتاب (البصائر) ما كان أصله من عند العرب فوقع إلى العجم فنطقوا به، وما كان مخرج أصله من عند الفرس فوقع إلى العرب فعرَّبته فصارت أحق به"[(٣)].

وأما ألفاظ القرآن فهو يرى أنها عربية خالصة، ويشدد التنكير على من رأى أنَّ في القرآن كلمات أعجمية، حيث يقول: "ومن زعم أن فيه –أي: القرآن– غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أن (طَهَ) بالنبطية، و(سِجِّيل) بالفارسية فقد أبطل...، ولا يستنكر أن يكون من الكلام مما يتفق فيه أجناس الأمم المختلفة الألسن بمعنى واحد ولفظ موافق، فكيف بجنسين كالفارسية الزرية والعربية الرَّضيَّة؟ قد تتفق الألسن باللفظ والمعنى، فيوافق اللفظ اللفظ أو يقاربه، ويتفقان في المعنى، أو يدانيه، وأحدهما بالعربية والآخر بالفارسية أو غيرها"[(٤)].

وفي سبيل إبطال هذا الرأي استعرض عددًا كبيرًا من الكلمات في القرآن التي قيل عنها إنها أعجمية، وحرص على إثبات عربيتها، وذلك بالاستشهاد لها بالشعر العربي، ثم ختم كلامه بقوله: "كل هذه عربية في لفظها ومعناها، وإن وافقتها ألفاظ بعض الألسن، وهذه الأشعار عربية، فمحال أن يأخذوا معانيها من العجم.

ويقال لمن أبى ما قلناه، وزعم أنه كلام أجناس من الأمم وقع إلى العرب فعرَّبته: ما برهانك على صحة ذلك؟ أحاجة إلى ذلك اضطرتهم؟، وما الفرق بينك وبين من عارضك؟ فقال: بل أصلها عربي، غير أنها حروف وقعت إلى أجناس الأمم، فنطقت كل أمة منها ببعض ذلك"[(٥)].

---

(١) ساقطة من النص المحقق، والمعنى يقتضيها.

(٢) انظر: التفسح في اللغة:١٤٥– ١٤٧.

(٣) انظر: المصدر السابق: ١٣٥.

(٤) المصدر السابق: ١٣٤–١٣٥.

(٥) المصدر السابق:١٣٨–١٣٩.

المبحث الرابع: المستوى البلاغي.

قسم العلماء فنون البلاغة إلى ثلاثة علوم: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، وغالب مباحث البلاغة بأقسامها الثلاثة من التوسع في اللغة، ويمكن تصنيف بعض صور التفسح التي ذكرها أبو الحسين في كتابه وفقًا لتلك الفنون، فمن ذلك:

القسم الأول: في علم المعاني.

هو فرع من فروع علم البلاغة، مهتم بتتبع خواص التركيب[١]، ومن مظاهره التي أشار لها أبو الحسين في كتابه ما يلي:

أولاً: الإيجاز والمساواة والإطناب:

ترتكز البلاغة على مراعاة مقتضى الحال، فينتقي المتكلم الأسلوب المناسب في الخطاب بما يتوافق مع حال المخاطبين، وما يقتضيه المقام، من إيجاز وإلماحة في الكلام، أو ما يقتضيه من إسهاب وإطالة في الحديث، أو في ذكر الكلام تامًّا دون حذف أو زيادة، وفي كل أسلوب أغراض يهدف لها المتكلم، وقد جاء الخطاب القرآني موافقًا لهذا الأسلوب العربي في الخطاب لعلمه -سبحانه - بتفاوت الخلق في الإدراك، يقول أبو الحسين: "والاختصار وإن كان مجزيًا من الإكثار عند أهل الفطنة والاعتبار فإنه لا يتقرر في أفهام أهل الغباوة حتى يتبين لهم معناه بالتأكيد والإكثار، فتصير الإطالة في هذه الحال كالاختصار عند ذوي الأفكار؛ إذ كانت المعاني لا تتضح لذوي العجز إلا بالبسط والترداد"[٢].

والإيجاز في الكلام نال الحظوة باهتمام البلاغيين؛ لموافقته طبيعة اللغة وفطرة أهلها، مع ما

---

(١) انظر: مفتاح العلوم:٥٤٨، والإيضاح في علوم البلاغة:٢٣.

(٢) التفسح في اللغة:١٧٥.

تضمنه القرآن من روعة هذا الفن، يقول أبو الحسين: "قيل لابن السماك: ما أفصح القرآن؟ قال: كله فصيح موجز.

قيل: أسبقه إلى قلبك؟ قال: قوله: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾[١]...

وقيل مثل ذلك لأعرابي، فقال: قوله: ﴿ خَلَصُواْ نَجِيّٗا ﴾[٢]، وقال: قوله: ﴿ قُل لَّا تُقۡسِمُواْ طَاعَةٞ مَّعۡرُوفَةٌ ﴾[٣]. هذه لغة الحجاز، وهي غاية الإيجاز"[٤].

وينقسم الإيجاز إلى قسمين: إيجاز حذف، وسبقت الإشارة إلى صوره في المبحث السابق في المستوى النحوي، وإيجاز قصر: وهو ما أشار إليه أبو الحسين في قوله الآنف الذكر.

أما الإطناب والبسط في الكلام فأورد المؤلف بعض صوره، ومن ذلك:

– التوكيد:

وهو: أن يؤتى بكلام لا يوهم خلاف المقصود؛ لنكتة بلاغية يقصدها المتكلم[٥]، وهذا الأسلوب طعن فيه من لا ذائقة له في اللغة، يقول عنهم أبو الحسين: "وإنما الاحتجاج باللغة على أهل الإلحاد في الدين لما أنكروا التوكيد والتكرير في التنزيل بعد الإيجاز، جهلاً منهم بالتأويل، فتعلقوا بمثل قوله تعالى: ﴿ فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ ﴾، والسقف لا يكون إلا من فوق، وبقوله: ﴿ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ ﴾[٦]،...وإنما وقع التوكيد في كلام العرب للاتساع وذلك غير مدفوع، قال أوس بن حجر:

---

(١) سورة الحجر:٩٤.

(٢) سورة يوسف:٨٠.

(٣) سورة النور:٥٣.

(٤) التفسح في اللغة:٨٣.

(٥) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة:١٥٨، وبغية الإيضاح:١٢٢/٢.

(٦) سورة الأنعام:٣٨.

ألم تُكسَـفِ الشـمسُ شمـسُ النَّهـارِ مَـعَ الـنَّجْمِ والقَمَـرِ الوَاجِـبِ[١]

والشمس لا تكون إلا بالنهار، وقال آخر:

أَجَـلْ شُـغِلْتَ فَمَـا أُعطِيـتَ مِـن سَـعةٍ حـتى يُغَيِّـبَ لحْيَـي رَأسِـكَ الجُـولُ[٢]

أي: جانب القبر، واللحيان لا يكونان إلا للرأس، وقال عنترة:

حَـرِقُ الجَنَـاحِ كَـأَنَّ لحْيَـيْ رَأسِـهِ جَلَمَـانِ بِالأَخبـارِ هَـشَّ مولَـعُ[٣]

ومثله كثير في كلام فصحاء العرب"[٤].

– الاعتراض:

وهو: أن يجيء في وسط الكلام، أو بين جملتين متصلتين معنى بجملة أو أكثر؛ لنكتة بلاغية يقصدها المتكلم[٥].

ومن الأمثلة التي ذكرها أبو الحسين على الاعتراض وهي مسلك من مسالك الاتساع في الكلام كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا ﴾[٦]: "والاعتراض ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾؛ تصويبًا لقولها،...وقيل ليوسف: المرأة قد عذرتك بقولها: ﴿ أَنَا رَٰوَدتُّهُۥ ﴾، فقال: ﴿ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ ﴾[٧].

---

(١) بيت من المتقارب، ورد في ديوانه:١٠، بلفظ: (ألم تكسف الشمس والبدر)، ولا شاهد فيه، وورد كما ذكره المؤلف منسوبًا له في: نقد الشعر:١٢٢، والموازنة:٣/٤٩٠، والجليس الصالح الكافي:٢/١١٧، وورد دون نسبة في: الزاهر في بيان معاني كلمات الناس:١/٢٩٥.

(٢) بيت من البسيط، لأبي عطاء السندي، ورد منسوبًا له في: أمالي ابن دريد:١٦٢.

(٣) بيت من الكامل، ورد في ديوانه:٢٦٣، وورد منسوبًا له في: خلق الإنسان للأصمعي:١٧٤، والبيان والتبيين:١/٨٢، والتذكرة الحمدونية:٥/٢٨٨، وورد دون نسبة في: جمهرة اللغة:١/٥١٩، والمخصص:١/٧٣، وأساس البلاغة:١/١٨٤.

(٤) التفسح في اللغة:١٩٤-١٩٥.

(٥) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة:١٥٨، وبغية الإيضاح:٢/١٢٩.

(٦) سورة النمل:٣٤.

(٧) سورة يوسف:٥٢.

ومثلها قول القائل والقرآن أفصح:

فَقَــدْ والشَّــكُّ بَــيَّنَ لِي [عَنــاءٌ][(١)] بِعَاجِــلِ بَيْــنِهم صُــرَدٌ يَصِــيحُ[(٢)]

أراد: (بَيّن لي بعاجِلِ بَيْنِهم صُرَدٌ يَصِيح)، وقوله: والشك عناء: اعتراض"[(٣)].

ثانيًا: خروج الكلام عن مقتضى الظاهر:

– دلالة الأمر على التعجيز:

كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ ﴾[(٤)]، يقول أبو الحسين عن خطاب الله عز وجل للمرتابين من عباده بخطاب لفظه أمر وهو خبر في المعنى: "إنما أراد أن ينبههم على أنهم غير مستطيعين، كما تقول العرب للرجل يريد أمرًا صعبًا تعلم أنه لا يستطيعه ولا يطيقه: (مُسَّ السَّماءَ)، و(أَزِلِ الجَبالَ)، وإنما أخبروه أنه لا يقدر على ما يحاول، فالمعنى: لا تعرض لهذا الأمر الذي ترومه"[(٥)].

– دلالة الأمر على التسليم والتفويض:

كما في قوله تعالى عن سحرة فرعون بعد إيمانهم وتهديد فرعون لهم: ﴿ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٖۖ ﴾[(٦)]، يقول أبو الحسين عن دلالة فعل الأمر في خطابهم: "لم يكن قولهم: ﴿ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٖۖ ﴾ أمرًا منهم له بقتلهم" "بل جعلوا الأمر في يديه، فإن يقدم على قتلهم فهو الذي قد وطَّنوا أنفسهم عليه، إذ كانوا غير راجعين إلى

---

(١) سقط من نص الكتاب المحقق.

(٢) بيت من الوافر، ورد دون نسبة في: الخصائص:١/٣٣٠، وضرائر الشعر:٢٠١، ومغني اللبيب:٢/٥٣٠.

(٣) التفسح في اللغة:٢٣٣.

(٤) سورة الرحمن:٣٣.

(٥) التفسح في اللغة:١٨١.

(٦) سورة طه:٧٢.

طاعته بعدما وضح لهم من إصابة الرشاد في معصيته، وإن يرغب في تركهم فهو الذي قد ندبوه إليه،...وهذا مذهب مشهور في كلام العرب، مستعمل عند وقوع الغضب"(١).

– دلالة الأمر على التهديد والإنذار:

كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ ﴾(٢)، وقوله: ﴿ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴾(٣)، يقول أبو الحسين: "هو من الله تهددًا وإنذارًا،...فلا يتهدد الكفار إلا بالسطوة والاقتدار"(٤).

وكما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا۟ ﴾(٥)، يقول أبو الحسين: "ليس بتخيير، ولكنه تهديد ووعيد،...ومثله: ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾(٦)، لا تخيير، ولكن تخويف وتحذير"(٧).

– دلالة الاستفهام على التقرير:

ومن صوره قول أبي الحسين: "والعرب قد وضعت (هل) بمعنى (قد)؛ لأنَّ (قد) عدة وتقريب، و(هل) تقرير وتذكير، والدليل على أنه ليس باستفهام قول أبي بكر لما نزلت ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾(٨) بيَّنه فقال: (**ليته كان ثم لم يكن**

(١) التفسح في اللغة:١٨١.
(٢) سورة الأنعام:١٣٥.
(٣) سورة التوبة:٦٤.
(٤) التفسح في اللغة:١٨٢.
(٥) سورة الإسراء:١٠٧.
(٦) سورة الكهف:٢٩.
(٧) التفسح في اللغة:١٩٠
(٨) سورة الإنسان:١.

شيئًا مذكورًا)،...وكذا: ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ ﴾[١]، أي: قد أتاك"[٢].

- **دلالة الاستفهام على التوبيخ:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ﴾يقول أبو الحسين: "وهو العليم أنه لم يقله ولكنه توبيخ لمن حكاه عنه"[٣].

ثالثًا: الالتفات:

هو في اصطلاح البلاغيين: التعبير عن المعنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها، والطرق الثلاث هي: التكلم، والخطاب، والغيبة[٤].

ولبراعة هذا الفن صنفه ابن جني من شجاعة العربية، وعده من ضروب الاتساع في اللغة[٥].

ومن صوره التي ذكرها أبو الحسين في كتابه قوله: "وفي القرآن: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم ﴾[٦]، معناه: وجرت بكم.

وعلى مثال ذلك قول العرب:

رَحَلتُ وودَّعتُ الخَلِيطَ اليمانيا سُهَيلاً وآذنَّاه أنْ لا تلاقِيا[٧]

وكان وجه الكلام: وآذنته؛ لأنه قال: رحلتُ وودَّعتُ، ولم يقل: رحلنا.

ومثل قوله: ﴿ وَجَرَيۡنَ بِهِم ﴾قول الآخر:

---

(١) سورة الغاشية:١.

(٢) التفسح في اللغة:٢٣٤.

(٣) المصدر السابق:٢٣٥.

(٤) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة:٦٨، وبغية الإيضاح:١/١١٥.

(٥) انظر: الخصائص:٢/٣٦٠.

(٦) سورة يونس:٢٢.

(٧) بيت من الطويل، للراعي النميري، ورد في ديوانه:٢٨٩، وورد منسوبًا له في: معجم البلدان:٤/١٤١.

باتَــتْ تَشَــكَّى إِلَيَّ الــنَفسُ مُجْهِشَــة وَقَــدْ حَمَلتُــك سَــبْعاً بَعْــدَ سَبْعينــا[١]

والوجه: وقد حملتُها، فتحول عن الإخبار عنها إلى مخاطبتها"[٢].

رابعًا: المجاز العقلي:

ويسمى بمجاز الإسناد، وهو: إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له لعلاقة، مع وجود قرينة مانعة من إرادة الإسناد الحقيقي، وهو أسلوب من أساليب اللغة، أشاد الجرجاني بمنزلته فقال: "وهذا الضرب من المجاز على حِدته كنز من كنوز البلاغة، ومادة الشاعر المُفْلِق، والكاتب البليغ في الإبداع والإحسان، والاتساع في طرق البيان"[٣].

ومما يُحمل على هذا الوجه من التوسع في اللغة ما ذكره أبو الحسين بقوله: "يقولون: (انقضَّ الجدارُ)، و (انهدمَت الدارُ)، فيرفعون، وكل واحد منه في المعنى مفعول به؛ وذلك لأنّ هذا الفعل إنما ذكر ليعلم أنه قد وصل إلى هذا المذكور، ولم يُذكر معه من فعله،...وكذلك: (طلعَت الشمسُ)، و(جرَت السفينةُ)، و(هبَّت الريحُ) والله يرسل الرياح؛ لأنّ هذا كله لم يذكر معه فاعله في اللفظ، وإنما أضفت إليه فعلاً لتُخبر أنه صار فيه"[٤].

ومن صوره كذلك ما ذكره أبو الحسين في قوله: "وفي القرآن من الاتساع الذي لا يخرج عن صحيح اللغة قوله: ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾[٥]، وإنما يقع المعنى على الحرث الذي أهلكته الريح، فحوَّل اللفظ إلى الريح التي أهلكت الحرث؛ لما كانت من الأمر بسبب.

---

(١) بيت من البسيط، للبيد بن ربيعة، ورد في ديوانه:٢٢٥، وورد منسوبًا له في: طبقات فحول الشعراء:٦١/١، والعقد الفريد:٣٧٠/٢، وشرح القصائد السبع الطوال:٣٠٠، وورد دون نسبة في: مقاييس اللغة:٤٨٩/١، وتفسير البحر المحيط:٥٦٦/١، والدر المصون:١٢٣/٢.

(٢) التفسح في اللغة:٢٢٨-٢٢٩.

(٣) دلائل الإعجاز:٢٩٥.

(٤) التفسح في اللغة:١٥٠-١٥١.

(٥) سورة آل عمران:١١٧.

وكذا قوله: ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ ﴾[١]، وإنما يقع التشبيه على الغنم التي ينعق بها الراعي، فحوَّل اللفظ إلى الراعي الذي يصيح بها؛ لما كان من الأمر بسبب...، وقول الشاعر:

فَــلا يَكْسِــروا أرمــاحَهم في صُــدُورِكم فتغْشِــمَكم إنَّ الرمــاحَ مــن الغَشْــمِ[٢]

أراد: الغشم من الرماح...، وفي القرآن: ﴿ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾[٣]، لما كانت العصبة تنوء بالحِمل لم يبل أيها يقول، ومثله في اللغة: (إنها لتنوء بعجيزتها)، وإنما العجيزة تثقلها فتنوء بها"[٤].

القسم الثاني: في علم البيان.

وهو علم يبحث في اختلاف الأساليب لأداء المعنى الواحد[٥]، وهو في حقيقته ضرب من التوسع في اللغة، ومن صوره التي ذكرها أبو الحسين في كتابه ما يلي:

أولاً: التشبيه:

وهو أسلوب بياني للدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى[٦]، قال الجرجاني عن أهميته: "التشبيه والتمثيل والاستعارة، فإنَّ هذه أصول كبيرة، كأنَّ جل محاسن الكلام إن لم نقل كلها متفرعة عنها، وراجعة إليها، وكأنها أقطاب تدور عليها المعاني في متصرَّفاتها"[٧].

ومن صور التشبيه التي ذكرها أبو الحسين التشبيه المقلوب، كما في قول الشاعر:

---

(١) سورة البقرة:١٧١.

(٢) بيت من الطويل، للأعشى، ورد في ديوانه:٣٠٥، وورد دون نسبة في: المنتخب من غريب كلام العرب:٣٦٠.

(٣) سورة القصص:٧٦.

(٤) التفسح في اللغة:٢٠٩-٢١١.

(٥) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة:١٦٣، وبغية الإيضاح:٣/٣-٤.

(٦) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة:١٦٤، بغية الإيضاح:٧/٣.

(٧) أسرار البلاغة:٢٧.

تَـــرْكُض بالـــرَّايات شـــتَّى نَحرُهـــا كـــأَنَّ طـــيرًا ســـودُها وحُمرهـــا[١]

قال عنه أبو الحسين: "ووجه الكلام: كأن سودها وحمرها طير؛ لأنه يشبه الرايات بالطير، ولا يشبه الطير بالرايات، ولكنه لما شُبهت هذه بتلك جاز أن يشبهوا تلك بهذه؛ توسعًا لكلامهم، ولا إشكال في أفهامهم"[٢].

ثانيًا: المجاز اللغوي:

وهو: استخدام الكلمة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي[٣]، ويعد من أكثر آليات التوسع اللغوي استعمالاً، وينقسم المجاز إلى نوعين:

أ. المجاز المرسل:

وهو "ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه"[٤]، وله علاقات كثيرة، ومنها:

- **الجزئية:**

ومن نماذجه التي أوردها أبو الحسين قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ۝٢٤ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾[٥] فيقول: "فالوجوه لا تظن، وإنما يعني بذلك أهلها، كما تقول: جاءني وجوه القوم، وقال: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[٦]، فالناصية لا تكون كاذبة ولا خاطئة، وإنما هو صاحبها"[٧].

---

(١) بيت من الرجز، لم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر.

(٢) التفسح في اللغة:٢٠٨.

(٣) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة:٢٠٤، وبغية الإيضاح:٣/٧٦.

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة:٢٠٥.

(٥) سورة القيامة:٢٢-٢٥.

(٦) سورة العلق:١٥-١٦.

(٧) التفسح في اللغة:٢٩.

- **اعتبار ما سيكون:**

ومن صوره ما أورده أبو الحسين بقوله: "قولك للنسَّاج: (اعملْ لي هذا الثوب)، وإنما معك غزل، وتقول للصواغ: (إذا عملت لي هذا الخاتم شارطتك على السوار)، وإنما معك ذهب أو فضة"(١).

- **اعتبار ما كان:**

ومن ذلك قول أبي الحسين: "ومن هذه المجازات قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ﴾(٢)، وهم يوم أنزل القرآن لم يكونوا سحرة، إلا أنه نسبهم إلى ما به يعرفون"(٣).

- **المحلية:**

كما في قوله تعالى: ﴿أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ﴾(٤)، يقول أبو الحسين: "العير لا تسرق، ولكن [عَنَى] (٥)الناس الذين فيها.

وقالت العرب في المثل: الطريق يطؤنا، أي: أهل الطريق"(٦).

ب. الاستعارة:

وهي: استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة بين المعنى الأصلي للكلمة والمعنى الذي نقلت إليه الكلمة مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي(٧).

---

(١) التفسح في اللغة:١٥٢.

(٢) سورة الأعراف:١٢٠.

(٣) التفسح في اللغة:٢٥٤.

(٤) سورة يوسف:٧٠.

(٥) في الكتاب المحقق (على)، وهو تصحيف.

(٦) التفسح في اللغة:٢٠٩.

(٧) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة:٢١٢، وبغية الإيضاح:٣/٩٠.

ومن صورها التي ذكرها أبو الحسين قول جرير:

تَنْـــدَى أكُفُّهُـــمُ بِخَـــيرٍ فَاضِـــلٍ قِـــدْمًا إذا يَبِسَـــتْ أكـــفُّ الخُيَّـــب[١]

فسره بقوله: "أي: امتنعت أكف المخيبين، فجعلها يابسة"[٢].

ثالثًا: الكناية:

وهي: "أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلاً عليه"[٣].

وقد حمل أبو الحسين عليها أحد المعنيين في قوله تعالى: ﴿ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾[٤]، فقال: "فسروه على وجهين: سُحر من السِّحْر، أي: غُرَّ بالسِّحْرِ، وقيل: بل أرادت قريش الوضع منه بأنه بشر،كقولهم: ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ﴾[٥]، أي: هو بمنزلة بشر ممن له سَحَرٌ...، يقولون: محمد كأحدنا، فكيف صار أحقَ بالرسالة؟"[٦].

وفي قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾[٧]، أي: من كربهما، يقول أبو الحسين: "ليس بمظلمين، فقالوا: تأويله: شدائدهما، من قولهم لليوم الذي تتلقى فيه شدة: (هذا يَومٌ مُظلمٌ).

وتقول: (هذا يَومٌ ذُو كَواكِب)، أي: اشتدت ظلمته حتى طلعت نهارًا كواكبه"[٨].

---

(١) بيت من الكامل، ورد في ديوانه:٢٤٧/١، وورد دون نسبة في: المنتخب من غريب كلام العرب:٦٣٨.

(٢) التفسح في اللغة:٢١٩.

(٣) دلائل الإعجاز:٦٦، وانظر: الإيضاح في علوم البلاغة:٢٤١.

(٤) سورة الفرقان:٨.

(٥) سورة الفرقان:٧.

(٦) التفسح في اللغة:١٨٦-١٨٧.

(٧) سورة الأنعام:٦٣.

(٨) التفسح في اللغة:١٩٠-١٩١.

ومما حمل على الكناية قوله تعالى: ﴿ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ ﴾[١]، يقول أبو الحسين: "أي: في أداركم، وإنما خوطب بهذه الآية قوم لوط، فكنى عن الأدبار"[٢].

القسم الثالث: في علم البديع:

ومن صور التوسع في اللغة التي تنطوي تحت علم البديع، والتي أشار إليها أبو الحسين:

أولاً: سوق المعلوم مساق غيره:

ولهذا النوع البديعي بعض التسميات، نحو: تجاهل العارف، أو إخراج الكلام مخرج الشك في اللفظ دون الحقيقة، وفي هذا الأسلوب ضرب من المسامحة وحسم العناد[٣]، ومن الأمثلة التي ذكرها أبو الحسين قوله تعالى: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكَ ﴾[٤] بقوله: "وقد علم أنه عليه السلام غير شاك، لكنه إرشاد لمن شك، كقولك: (إن كنتَ جاهلاً فاسأل)، وقد تعلم أنّ الحجة عليه"[٥].

وقال في موضع آخر: "ومن كلام العرب: (إنّي على الحق أو إنك لَعَلَيْهِ)، أي: أحدنا مبطل، وإن كان قد يعلم أنه المحق دون صاحبه، ويقول الرجل لغلامه: (أحدُنا مضروب)، أي: إنك أنت، وهو دوني، وفي كتاب الله تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾[٦] "[٧].

---

(١) سورة العنكبوت:٢٩.

(٢) التفسح في اللغة:١٩٦.

(٣) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة:٢٨٥، والبرهان في علوم القرآن:٣/٤٠٠.

(٤) سورة يونس:٩٤.

(٥) التفسح في اللغة:١٠٤.

(٦) سورة سبأ:٢٤.

(٧) التفسح في اللغة:٢٤٣.

الفصل الخامس:
آراء المؤلـف في كـتابه.

المبحث الأول:آراء المؤلف النحوية.

المبحث الثاني: آراء المؤلف الصرفية.

المبحث الثالث:مذهبه النحوي.

المبحث الأول: آراء المؤلف النحوية.

يعد أبو الحسين من أخص تلاميذ النحوي الكبير المبرد، حيث قال أبو الحسين عن المبرد: "وكان أبو العباس رُبما اختصني بكثير من علمه فلا يُشركني فيه غيري"(١)، هذه الخصوصية لا بد أن تثمر لدى التلميذ تعمقًا بالعلم الذي ورثه عن شيخه، وهو علم العربية نحوها وصرفها، ومع أن كتاب (التفسح في اللغة) ليس موضوعًا في علمي النحو والصرف إلا أنَّ أبا الحسين ضمنه بعضًا من آرائه فيهما.

فمن آرائه النحوية التي ضمنها الكتاب ما يلي(٢):

المسألة الأولى: أقسام الكلام:

يرى أبو الحسين أن الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الاسم، والفعل، والحرف، حيث قال: "والكلام كله ثلاثة أقسام: اسم...، وأفعال...، وحرف"(٣).

تعد هذه المسألة من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين النحويين القدامى والمحدثين، فكان إجماع النحويين السابقين على أن أقسام الكلام ثلاثة، يقرُّ ذلك الزجاجي بقوله: "فأول ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أن الكلام: اسم، وفعل، وحرف، وحقق القول بذلك وسطره في كتابه سيبويه، والناس بعده غير منكرين عليه ذلك"(٤).

وأكد النحويون على هذا المبدأ في التقسيم وجعلوه ثابتًا، يقول المبرد: "الكلام كله اسم، و فعل، و حرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام عربيًا كان أو أعجميًا من هذه الثلاثة"(٥).

---

(١) الصاحبي:١٠٠.

(٢) جرى ترتيب المسائل المدروسة هنا حسب ورودها في كتاب التفسح.

(٣) التفسح في اللغة:٢٣-٢٤.

(٤) الإيضاح في علل النحو:٤١.

(٥) المقتضب:١٤١/١.

واستدل النحويون لرأيهم هذا بعدة أدلة، ومنها[١]:

١. الأثر المروي عن علي بن أبي طالب ﷺ وفيه أنه قال:"الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف"[٢].

٢. الاستقراء التام من أئمة العربية كأبي عمرو بن العلاء، والخليل، وسيبويه ومن بعدهم[٣].

٣. الدليل العقلي، ومن عباراتهم في ذلك قول الأنباري:"فإن قيل: لمَ قلتم إنَّ أقسام الكلام ثلاثة، لا رابع لها؟، قيل: لأنَّا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبَّر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويُتوَهَّم في الخيال، ولو كان ها هنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه"[٤].

وغير ذلك من الأدلة[٥]. وخالف هذا الإجماع أبو جعفر بن صابر؛ إذ جعل أنواعها أربعة، حيث زاد (الخالفة)، وهي ما يسميه النحويون بـ (اسم الفعل)، قال أبوحيان: "وأجمع النحويون على أن أقسام الكلمة ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف. وحكي لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا عن صاحبه أبي جعفر بن صابر، أنه كان يذهب إلى أن ثم رابعًا، وهو الذي نسميه نحن (اسم فعل)، وكان يسميه (خالفة)؛ إذ ليس هو عنده واحدًا من الثلاثة. حكي لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة"[٦].

وهذا الخلاف من ابن صابر لم يعتد به النحويون، ولهذ قال ابن هشام عن أقسام الكلمة بأنها: "ثلاثة باتفاق من يُعْتَدُّ به"[٧].

وقد لقي موضوع الكلمة وأقسامها عناية من العلماء المحدثين، فظهرت لهم عدة آراء في تقسيم الكلمة في النحو العربي، خالف فيه بعضهم منهج القدماء، وظهرت آراء متعددة، منها

---

(١) انظر: التذييل والتكميل:١/٢١-٢٢، والأشباه والنظائر:٣/٥-٦.

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو: ٢-٤٣.

(٣) انظر: شرح اللمحة البدرية: ١/٢٤٧-٢٤٨.

(٤) أسرار العربية:٣٥.

(٥) انظر: الأشباه والنظائر:٣/٥-٦.

(٦) التذييل والتكميل: ١/٢٢-٢٣.

(٧) شرح اللمحة البدرية: ١/٢٤٧.

محاولة إعادة تقسيم الكلمة في العربية، ومن تلك المحاولات ما يلي:

١- التقسيم الرباعي:

ذهب إليه عدد من الباحثين، ومنهم: **إبراهيم أنيس**[١]: الذي يرى أنَّ النحويين العرب حين قسموا الكلم إلى ثلاثة أقسام قد شابهوا ما جرى عليه فلاسفة اليونان والمناطقة، فأخضعوا اللغة لأحكام الفلسفة و المنطق، وقوانين لا تمت لها بأية صلة. وقسَّمها في ضوء أسس ارتضاها (المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام) إلى:

أ. الاسم: ويندرج تحته ثلاثة أقسام :

- الاسم العام :نحو (شجرة،إنسان،كتاب).
- العلم: نحو (حاتم، نيرون).
- الصفة :نحو (كبير، أحمر).

ب. الضمير: ويضم (الضمائر، وألفاظ الإشارة، والموصولات، والعدد).

ج. الفعل: وهو ما أفاد حدثًا في زمن معين.

د. الأداة: وتضم (الحروف، والظروف الزمانية والمكانية).

وممن اختار هذا المذهب -أيضًا- **مهدي المخزومي**[٢]: ولم يحدد الأسس التي اعتمدها في تقسيم الكلام، لكنه قسمها إلى:

أ. الفعل: ما دل على معنى في نفسه مقترنًا بزمن، ويضم (الفعل الماضي، والمضارع، واسم الفاعل).

ب. الاسم: ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن.

ج.الأداة: ما لا يدل على معنى في نفسه إلا في أثناء الجملة.

د. الكنايات: وتضم (الضمائر، والإشارة، والموصول بجملة، والمستفهم به، وكلمات الشرط).

---

(١) انظر: من أسرار اللغة:٢٧٩-٢٩٤.

(٢) انظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٤٥-٤٦.

٢- التقسيم السباعي:

ارتضى هذه القسمة عدد من الباحثين المعاصرين، منهم **تمام حسان**، حيث يقول: "ولقد تلقينا عن السلف من النحويين أنَّهم قسموا الكلم إلى: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى. غير أن هذا التقسيم يترك بعض مفردات اللغة خارج نطاق كل من هذه الأسماء، فلقد جعلوا الضمائر مثلاً من الأسماء، على الرغم من أنها لا تدل على مسمى، وإنما تدل على مطلق حاضر أو غائب، وهذا الإطلاق يدل على أن معناها عام حقه أن يؤدَّى بالحرف، ومن هنا كانت الضمائر مبنية للشبه المعنوي.

واضطروا في بعض المواضع إلى تسمية بعض عناصر المفردات: أسماء الأفعال، فترددوا بين نسبة هذه الطائفة إلى الأسماء ونسبتها إلى الأفعال"[(١)].

وقد اقترح تقسيمًا جديدًا، إذ جعل الكلام سبعة أقسام كما يلي:

أ. الاسم: ومنه: الأعلام، والأجسام، والأحداث، والأجناس، والزمان، والمكان، واسم الآلة، والمصادر، والمبهمات.

ب. الوصف: وهو ما صيغ للدلالة على موصوف بالحدث على جهة الفاعلية، أو ما شُبّه بها، أو المفعولية، أو المبالغة، أو التفضيل.

ج. الفعل: وهو ما دلَّ على اقتران حدث وزمن، وهو (ماض، ومضارع، وأمر).

د. الضمير: وهو ما دلَّ على مطلق حاضر أو غائب، وما دلَّ على الحاضر يضم (المتكلم، والمخاطب، والإشارة)، وما دلَّ على الغائب يضم (ضمير الغائب، والموصول).

هـ. الخالفة: وتشمل صيغ التعجب، والمدح والذم، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، والندبة، والتحذير، والإغراء.

و. الظرف: وهذا القسم مقصور على عدد من الألفاظ الجامدة المبنية الدالة على زمان أو مكان.

ز. الأداة: ويشتمل هذا القسم على الأدوات، وحروف المعاني[(٢)].

---

(١) انظر: الخلاصة النحوية: ٤٠-٤١.

(٢) انظر: الخلاصة النحوية: ٤١.

تلك كانت أبرز آراء المعاصرين، وقد كان لبعض الباحثين المعاصرين آراء أخرى[١]، وقوبلت تلك الآراء بالنقد في عدد من الكتب والرسائل العلمية[٢]، وهذه الأقوال في مجملها لا تخرج في حقيقتها عن القسمة الثلاثية؛ إذ تصنيف الفعل والحرف فيها باقيان على حالهما، والأقسام الأخرى إنما هي تصنيف داخلي للاسم، فما "أخرجوه من أصناف، وأفردوها بأقسام مستقلة بالنظر إلى مميزاته الصرفية والنحوية يمكن ردها إلى أقسامها عند القدماء بالنظر إلى معناها في أصل وضعها"[٣].

(١) انظر: نظريات في اللغة لفريحة:١٨١-١٨٢، في أصول اللغة والنحو لفؤاد ترزي:١٤٨-١٥٠.

(٢) انظر: المنوال النحوي العربي:١٨١-٢٤٧، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة:١١٨-١٧٠، وموقف علم اللغة الحديث من أصول النحو:٤٩-٥٤.

(٣) دور البنية الصرفية:٥٦.

المسألة الثانية: أصل كلمة (سراويل):

يرى أبو الحسين أنّ كلمة (سراويل) أعجمية، وتدل على المفرد، حيث يقول: "ولا تؤخذ الأسماء عن أهل الحضر، وتؤخذ عن أهل البدو؛ وذلك لأنَّ أهل الحضر خالطوا كلام العجم ونقلوا عنهم نحو: سراويل للواحد، وذا لا يكون في كلام العرب للواحد"(١).

فهو هنا يرى أنَّ (سراويل) كلمة أعجمية يراد بها المفرد، وصيغتها في اللغة العربية إنما تكون للجمع .

وهو بهذا يوافق رأي سيبويه، فهي عنده مفرد أعجمي، قال سيبويه: " أمّا سراويل فشيءٌ واحدٌ أعجميٌّ أعرب كما أعرِبَ الآجُرُّ، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة "(٢)، وذهب إلى هذا المازني(٣)، والزجاج(٤)، وابن السراج(٥)، والفارسي(٦)، والسيرافي(٧).

وقد نُسِب للمبرد أنه يرى أنه عربي، وهو جمع، مفرده (سِرْوَالة)، قال الرضي: "وقال المبرد: هو عربي جمع سِرْوَالة، والسروالة قطعة خرقة"(٨)، وقال مثل ذلك ابن يعيش(٩).

والحق أن المبرد يرى أنه أعجمي مفرد، قال وهو يتحدث عن منع الصرف في الأسماء الأعجمية: "(سراويل) لا ينصرف عند النحويين فى معرفة ولا نكرة؛ لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف، نحو: قناديل، ودهاليز. فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية"(١٠).

---

(١) التفسح في اللغة:٥٧.

(٢) انظر: الكتاب:٣/٢٢٩.

(٣) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٣/٢٩.

(٤) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف:٤٦.

(٥) انظر: الأصول في النحو: ٢/٨٨.

(٦) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٣/٥٥

(٧) انظر: شرح الكتاب للسيرافي:٣/٤٩٦.

(٨) شرح الكافية للرضي:١/١٥١.

(٩) انظر: شرح المفصل لابن يعيش:١/٦٤.

(١٠) المقتضب: ٣/٣٢٦.

وقال أيضًا: "لم يصرفوا (سراويل) وإن كانت قد أُعْرِبت -أي: عُرِّبَتْ - لأنها وقعت في كلام العرب على مثال ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فأما العجمة فقد زالت عنها بأنها قد أعربت"(١).

وما نُسِب إليه من أنه يرى أنها عربية ومفردها (سِرْوَالة) إنما هو حكاية منه عن أبي الحسن الأخفش، قال المبرد: "فأما (سراويل) فكان -أي: الأخفش - يقول فيها: العرب يجعلها بعضهم واحدًا، فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب، ومن العرب من يراها جمعًا واحدها سروالة، وينشدون:

عَلَيــهِ مِــنَ اللّــؤمِ سِــروالَةٌ ......"(٢)

ويبدو من حكاية الأخفش أن العرب اختلفوا فيها بعد التعريب، فمنهم من يراها مفردًا، ومنهم من يراها جمعًا.

وذهب ابن مالك إلى أنَّ (سِرْوَالة) لغة في (سراويل)، قال: " قال فيه بعض العرب: (سِرْوَالة)، فتوهم بعض الناس أنه واحدٌ، وأن (سراويل) جمع له، وهو غلط، بل (السراويل) أعجمي مفرد، (السروالة) لغة فيه"(٣).

وقال الأزهري: "وقد سمعت غير واحد من الأعراب يقول: سروال"(٤)، ويبدو أن العرب تصرفوا به بعد تعريبه، فمنهم من استعمله كما هو في لفظه الأعجمي، ومنهم جعله على سنن

---

(١) المقتضب: ٣/٣٤٥.

(٢) المصدر السابق:٣/٣٤٥-٣٤٦، وصدر البيت من المتقارب، مجهول القائل، ورد في المقتضب٣/٣٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش:١/٦٤، وخزانة الأدب:١/٢٣٣، والبيت بتمامه:

عَلَيــهِ مِــنَ اللّــؤمِ سِــروالَةٌ فَلَــيسَ يَــرِقُّ لِمُســتَعْطِفِ

(٣) شرح الكافية الشافية:٣/١٥٠١.

(٤) تهذيب اللغة:١٢/٣٩٠.

العربية فجعله على (سِروَال)، و(سِرْوَالَة)، وزاد الفيروزبادي: "(سِرْوِيْل)...،وليس في الكلام فِعْوِيل غيرها، و(السَرَاوِين)، بالنون لغة، و(الشِّرْوَال) بالشين لغة"[١].

(١) القاموس المحيط: ٣٨٣/٣.

المسألة الثالثة: اللهجات في (حيث):

(حيث) ظرف مكان بالاتفاق[١]، إلا أنَّ الأخفش يرى ورودها للزمان[٢]، وهي ظرف مبني، يلزم الإضافة إلى الجملة، ويندر إضافتها للمفرد، وأندر من ذلك عدم إضافتها لفظًا[٣].

وقد ذكر المؤلف علة بنائها، ولغات العرب فيها، فقال: "فتح بعضهم (حيثَ)، وغيرهم يضمها (حيثُ)، والقياس صحيح فيهما، فمن فتح فلموضع الياء، كما قالوا: أينَ وكيفَ، وكان حق النون والفاء أن يكسرا، إلا أنَّ حق المبني السكون؛ لأنه غير معرب، ومن ضم جعلها غاية؛ لأنّ الذي يقع بعدها جملة مكتفية بنفسها، وقد روي (حَوْثُ)، فإن صحت فالضم يدل على ذلك"[٤].

تعددت أقوال العلماء في لغات (حيث)، بين من ذكر فيها لغتين كالخليل في كتاب (العين) المنسوب له، جاء فيه: "للعرب في (حَيْثُ) لغتان، واللغة العالية: حيثُ،...ولغة أخرى: (حَوْثُ)، رواية عن العرب لبني تميم"[٥]، وكذلك المبرد، ذكر فيها لغتين يقول: "(حيثَ) في قول من فتح، فأما من ضم آخرها فإنما أجراها مجرى الغايات...وهي اللغة الفاشية"[٦]، ومن مجموع قولي الخليل والمبرد تكون اللغات فيها ثلاث: (حَيْثُ)، و(حَيْثَ)، و(حَوْثُ).

وذكر لها ابن يعيش أربع لغات، فيقول: "في (حيث) أربع لغات، قالوا: (حيثُ) بالضم، و(حيثَ) بالفتح، و(حَوثُ)، و(حَوثَ)، وهي مبنية في جميع لغاتها"[٧]، فيكون ابن يعيش زاد لغة (حَوْثَ).

وذكر السيوطي لها ست لغات، فيقول: "من الظروف المبنية (حيث)...وبُنيت على الضم،...ومن العرب من بناها على الفتح؛ طلبًا للتخفيف، ومنهم من بناها على الكسر؛ على

---

(١) انظر: مغني اللبيب:١/١٥١.

(٢) انظر: المصدر السابق، والتذييل والتكميل:٨/٦٤، وهمع الهوامع:٣/٢٠٧.

(٣) انظر: مغني اللبيب:١/١٥٢-١٥٣، والتذييل والتكميل:٨/٦٦-٦٨.

(٤) التفسح في اللغة:٨٠.

(٥) العين:٣/٢٨٥.

(٦) المقتضب:٣/١٧٣-١٧٥.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش:٤/٩١.

أصل التقاء الساكنين، ولغة طيء إبدال يائها واوًا، فيقولون: حَوْثُ، وفي ثائها أيضًا الحركات الثلاث"[١]، فيكون السيوطي زاد لغتين (حَيْثِ)، و(حَوْثِ).

وبلغ بها ابن الطيب الفاسي تسع لغات، فقد علَّق على قول الفيروز أبادي: "حَيْثُ: كلمة دالة على المكان كـ(حين) في الزمان، ويُثلّث آخره"[٢] بقوله: "أي: مع كل من الياء، والواو، والألف عند بعضهم، فهي تسع لغات"[٣]، لكن الزبيدي تعقبه بقوله: "قلتُ: هذا الذي ذكره شيخنا إنما هو في قولهم: تَرَكتُه حَاثِ بَاثِ، وحَوثَ بَوثَ، وحَيثَ بَيثَ، بالواو، والياء، والألف، مع التثليث في آخره، وأما فيما نحن فيه فلم يرد فيه إلا (حَوْثُ)، و(حَيْثُ)، ولم يرد (حَاثَ)، ولم يقل أحد إنَّ الألف لغة فيه"[٤].

ويتحصل مما ذكره هؤلاء العلماء الأجلاء أن فيها ست لغات: (حيثُ)بالضم، و(حيثَ) بالفتح، و(حَيْثِ) بالكسر، و(حَوثُ) بالضم، و(حَوثَ) بالفتح، و(حَوْثِ) بالكسر.

---

(١) همع الهوامع:٣/٢٠٥.

(٢) القاموس المحيط:١/١٦٤.

(٣) تاج العروس:٥/٢٢٨.

(٤) المرجع السابق:٥/٢٢٨-٢٢٩.

المسألة الرابعة: معنى اسم الفعل (هَيْتَ):

قال أبو الحسين: "فأما (هَيْت لك) فقيل في النبطية: (هلمَّ لك)، فكان أحمد صاحب اللؤلوي عالمًا بالعربية، فأتى عمرو بن العلاء يسأله عن (هَيْتَ لك): أليس هي من (تهيَّأت لك)؟، قال: تيشى،... ثم قال أبو عمرو للؤلؤي: قم، فاعترض العرب الآن ما بين الخندق إلى اليمن، فإن وجدت عربيًّا يعرفها فقد صدقت بأنها من (تهيَّأت لك).

إنما هي معربة (هيت لك) مفتوحة الهاء، ومعناها: هلم لك، ألا ترى قول كعب بن مالك:

بِـــهِ أَحمـــي المُضـــافَ إِذا دَعـــاني إِذا مـــا قيـــلَ لِلأَبطـــالِ هَيتـــا[١]

أي: هَلمَّ، أي: من لجأ إليك.

وقول الآخر وهو يزيد:

أَنَّ العِـــــــــرَاقَ وَأَهْلَـــــــــهُ عُنُـــقٌ إِلَيْـــكَ فَهَيْـــتَ هَيْتَـــا[٢]

أي: هلمَّ هلمَّ.

أما قول الطيفان فعربي صحيح، قال فيمن يخفي عداوته:

ومَـوْلًى كَـداءِ الـبَطْنِ لَـو كَـانَ قَـادرًا عَلَـى المَـوتِ أَفْـنَى المـوتُ أَهْلِـي ومَالِيـا

دَعَـــاني ولَمْ أَدْرا بـــه فأجبتـــه حثيثًـــا إِلَيـــهِ حِـــينَ هَيَّـــت داعِيـــا[٣]

هيَّت معناه: دعا"[٤].

و(**هَيْتَ**) اسم فعل أمر، بمعنى: أَقْبِلْ[٥]، وتعال[٦]، وأسرع[٧]، مبني على الفتح، وتعددت

---

(١) بيت من الوافر، لم يرد في ديوانه، مختلف في نسبته فقيل: لأحيحة الأنصاري، وليس في ديوانه، وورد منسوبًا له في: إيضاح الوقف والابتداء:٨٦/١، والإتقان في علوم القرآن:٨٧٦/٣.

(٢) بيت من مجزوء الكامل، نسبه المؤلف إلى يزيد، ونُسب إلى زيد بن علي بن أبي طالب في: بصائر ذوي التمييز:٣٦٢/٥، وورد دون نسبة في: معاني القرآن للفراء:٤٠/٢، ومجاز القرآن:٣٠٥/١، والخصائص:٢٧٩/١.

(٣) سبق تخريجه، انظر:١٣٢.

(٤) التفسح في اللغة:١٢٢-١٢٨.

(٥) معاني القرآن وإعرابه:٩٩/٣.

(٦) مجاز القرآن:٣٠٥/١.

(٧) تفسير البحر المحيط:٢٩٤/٥.

اللغات والقراءات في هذه اللفظة، وهي: هَيْتَ، وهَيْتُ، وهَيتِ، وهِيتَ، وهِيتُ، وهِئْتُ، وهِئْتَ[١].

والقراءة التي تحدث عنها أبو الحسين، وهي بـ(هَيْتَ) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾[٢] قراءة متواترة، قال عنها الفراء: "حدثني ابن أبي يحيى عن أبي حبيب عن الشَّعبي عن عبدالله بن مسعود أنه قال: أقرأني رسول الله ﷺ(هَيْتَ)" [٣]، وهي أصح القراءات وأجلها عند النحاس[٤].

والمعنى الذي ذكره أبو عمرو بن العلاء (هلمَّ لك) هو قول جمع من العلماء منهم: ابن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد، وقتادة[٥]، والخليل[٦]، وأبو عبيدة[٧]، وابن جني[٨]، والزمخشري[٩]، والرضي[١٠].

أما من ذهب إلى أنَّ معناها: تهيَّأت لك، فهي على قراءة من قرأ ﴿**هِئْتُ لَك**﴾[١١]، ورُوي هذا المعنى عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعكرمة[١٢]، وهذه قراءة أنكرها أبو عمرو والكسائي[١٣].

---

(١) انظر: تفسير الطبري:١٣/٧٠-٧٨، والكشف عن وجوه القراءات:٢/٨-٩، وتفسير القرطبي:٩/٣٠٦-٣٠٩.

(٢) سورة يوسف:٢٣.

(٣) معاني القرآن:٢/٤٠

(٤) انظر: إعراب القرآن:٢/٣٢٢.

(٥) انظر: تفسير عبدالرزاق:١/٣٢٠، وتفسير الطبري:١٣/٧٠-٧٣، وتفسير ابن أبي حاتم:٧/٢١٢١.

(٦) انظر: العين:٤/٨٠.

(٧) انظر: مجاز القرآن:١/٣٠٥.

(٨) انظر: الخصائص:١/٢٧٩.

(٩) انظر: أساس البلاغة:٢/٣٨٤.

(١٠) انظر: شرح الكافية للرضي:٣/٩٦.

(١١) منسوبة إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وابن عباس رضي الله عنهما، وأبو رجاء، ويحيى. انظر: تفسير الطبري:١٣/٧٤، والحجة للقراء السبعة:٤/٤١٩، والمحتسب:١/٣٣٧.

(١٢) انظر: تفسير الطبري:١٣/٧٤، وتفسير ابن أبي حاتم:٧/٢١٢١.

(١٣) انظر: تفسير الثعلبي:٥/٢٠٨، وتفسير البغوي:٤/٢٢٧.

المسألة الخامسة: زيادة بعض حروف المعاني:

ذهب أبو الحسين إلى زيادة بعض حروف المعاني، حيث قال: "والعرب قد تؤكد ما يقصد إلى تعظيمه بحروف يجوز أن تسقط والكلام تام اتساعًا وانتفاعًا بتشديد ما وُكِّدَ بهن، منها: (ما)، و(لا)، و(مِنْ)، و(أنْ) الخفيفة، و(أم)، و(الباء)، و(الكاف)"[١].

وبعض مما ذكر من الحروف اتفق النحويون على زيادتها ك (ما)، و(لا)، و(مِنْ)، و(أنْ) الخفيفة، و(الباء)، و(الكاف) فلا حاجة للكلام عنها بحديث مستقل، وسأفرد لاحقًا الكلام في زيادة (أم)، وهنا نتناول قضية الزيادة في الكلام، فهي من القضايا المشكلة -خاصة في القرآن الكريم- بين النحاة والمفسرين، ومراد النحويين بالزيادة التوكيد، يقول ابن السراج: "كل ما يحكم بزيادته يفيد التوكيد"[٢]، وقال ابن هشام: "والزائد عند النحاة معناه: الذي لم يؤت به إلا لمجرَّد التقوية والتوكيد لا المهمل"[٣]، وسمي زائدًا لأنَّ الكلام يستقيم نظمه بدونه[٤].

والخلاف بينهم يكمن في إطلاق مصطلح (الزائد) على بعض ألفاظ القرآن الكريم، فكانوا يرون أن الأولى اجتناب هذه العبارة في كتاب الله تعالى تأدبًا[٥].

وقد قال بوقوع الزيادة في القرآن كثير من المفسرين والنحاة، ومنهم: سيبويه، إذ يقول عن زيادة (ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَانَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[٦]: "ليس لـ(ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد"[٧].

وممن قال بوقوع الزيادة: أبو عبيدة، حيث ذكر موافقة القرآن لأسلوب العرب في وقوع الزيادة في الكلام[٨].

---

(١) التفسح في اللغة:٢٧١.

(٢) الأشباه والنظائر:٢/١٦٥، وانظر: الأصول في النحو:٢/٢٥٧.

(٣) الإعراب في قواعد الإعراب:١٠٨.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب:١/٢٦١.

(٥) انظر: البرهان في علوم القرآن:٣/٧٢.

(٦) سورة النساء:١٥٥.

(٧) الكتاب:١/١٨٠-١٨١، وانظر:٤/٢٢١-٢٢٢.

(٨) انظر: مجاز القرآن:١/١١.

وكذلك الفراء أقر به، وأطلق عليه مصطلح الصلة[١]، والمبرد[٢]، وابن السراج الذي عقد بابًا للزيادة والإلغاء[٣]، وابن جني[٤]، وشيخ الإسلام ابن تيمية، يقول عن كلام الله في القرآن: "ولا يذكر فيه لفظ زائد إلا لمعنى زائد، وإن كان في ضمن ذلك التوكيد، وما يجيء من زيادة اللفظ في مثل قوله: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[٥]، وقوله: ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾[٦]، وقوله: ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾[٧]، فالمعنى مع هذا أزيد من المعنى بدونه؛ فزيادة اللفظ لزيادة المعنى، وقوة اللفظ لقوة المعنى"[٨].

وهذا ما ذهب إليه أبو الحسين إذ يقول: "ومن زعم أنَّ في القرآن حرفًا زائدًا لغير معنى به ولا توكيد فقد أبعد القول"[٩].

أما من تحرز من العلماء من القول بوقوع الزائد في القرآن فنُقل هذا عن ثعلب[١٠]، وقال به الطبري، إذ يقول: "أهل العربية اختلفوا في معنى (ما) التي في قوله تعالى: ﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[١١]، فقال بعضهم: هي زائدة لا معنى لها، وإنما تأويل الكلام: فقليلاً يؤمنون، كما قال جل ثناؤه: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[١٢]، وما أشبه ذلك، فزعم أنَّ (ما) في ذلك زائدة، وأنَّ معنى الكلام: فبرحمة من الله لنت لهم...وأنكر آخرون ما قاله قائل هذا القول

---

(١) انظر: معاني القرآن:٢١/١، ٩٥، ١٢٠، ١٧٢، ٢٤٤.

(٢) انظر: المقتضب:١٨٦/١، ١٣٧/٤.

(٣) انظر: الأصول في النحو:٢٥٨/٢-٢٦٠.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب:٢٦١/١.

(٥) سورة آل عمران:١٥٩.

(٦) سورة المؤمنون:٤٠.

(٧) سورة الأعراف:٣.

(٨) مجموع فتاوى ابن تيمية:٥٣٧/١٦.

(٩) التفسح في اللغة:١٦٢.

(١٠) انظر: االبرهان في علوم القرآن:٧٢/٣.

(١١) سورة البقرة:٨٨.

(١٢) سورة آل عمران:١٥٩.

في (ما) في الآية...؛ إذ كانت (ما) كلمة تجمع كل الأشياء، ثم تخص بعض ما عمَّته (ما) بما يذكر بعدها.

وهذا القول عندنا هو أولى بالصواب؛ لأنّ زيادة ما لا يفيد من الكلام معنى في الكلام غير جائزة إضافته إلى الله جلّ ثناؤه"[١]، واستعمل للدلالة على تلك الألفاظ المزيدة ودلالتها على التوكيد مصطلحات أخرى كالصلة[٢]، والحشو[٣].

وأنكر كذلك القول بالزيادة الرازي، حيث يقول عن (ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[٤] "ذهب الأكثرون إلى أنّ (ما)...صلة زائدة، ومثله في القرآن كثير...، قالوا: والعرب قد تزيد في الكلام للتأكيد ما يستغنى عنه...، وقال المحققون: دخول اللفظ المهمل الضائع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز"[٥]، إذ يُعدُّ "الأصل في الكلام – لا سيما في كلام الله تعالى– ألاَّ يكون زائدًا"[٦]، و"القول بثبوت الزيادة في كلام الله خلاف الأصل"[٧].

وإجمالاً فإنَّ القول بزيادة الأدوات وجد في القرآن الكريم والشعر، على أنَّ وجودها لا يمثل نقصًا أو عيبًا، يقول ابن يعيش: "وقد أنكر بعضهم وقوع الأحرف زوائد لغير معنى؛ لأنه إذ ذاك يكون كالعبث، و ليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة، أو لما ذكروه من المعنى، فإن كان الأول فقد جاء منه في التنزيل والشعر مالا يحصى، وإن كان الثاني فليس كما ظنوه، لأنَّ قولنا: (زائد) ليس المراد أنه دخل لغير معنى البتة، بل زيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح"[٨].

---

(١) تفسير الطبري:٢/٢٣٤-٢٣٥.

(٢) انظر: المصدر السابق:١/٤٣٠، ٥٨٨، ٣/٦٣٧.

(٣) انظر: المصدر السابق:١/٥٨٨-٥٨٩، ٣/٦٣٧.

(٤)سورة آل عمران:١٥٩.

(٥) تفسير الرازي:٩/٦٤.

(٦) المصدر السابق:٢/٤١.

(٧) المصدر السابق:٦/١٨٥.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش:٨/١٢٨-١٢٩.

المسألة السادسة: زيادة (أم):

سبق أن أوردت نص أبي الحسين الذي يقرر فيه زيادة (أم)، وهي مسألة خالف فيها من قال بذلك قول جمهور النحاة، ويُنسب هذا الرأي لأبي زيد الأنصاري[١]، وممن ارتضاه كذلك الجوهري[٢]، والهروي[٣]، وأبو بكر بن طاهر[٤]، واستدل أبو زيد على صحة ما ذهب إليه بعدة أدلة، منها:

- قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ ﴾[٥]، فقال معناه: "أفلا تبصرون أنا خير"[٦].
- وقول ساعدة بن جؤية:

يَا لَيْتَ شِعرِي ولا مَنجَى مَنَ الهَرِمِ أَم هَل عَلى العَيشِ بَعدَ الشَّيبِ مِن نَدمِ؟[٧]

- وقول الراجز:

يا دَهْنَ أَمْ مَا كَانَ مَشْيِي رَقَصا بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشْيَتِي تَوَقُّصا[٨]

- وسُمع من بعض أهل اليمن زيادتها في كلامهم، فيقولون: (أَم نَحنُ نَضْرِبُ الهَامَ)، أي: نحن نضرب[٩].

ورد جمهور النحاة هذا القول، يقول المبرد عن هذا الرأي: "وهذا لا يعرفه المفسرون، ولا

---

(١) انظر: المقتضب:٢٩٦/٣، والصاحبي:١٦٨، وأمالي ابن الشجري:١٠٩/٣-١١٠، والجنى الداني:٢٠٦، ومغني اللبيب:٣٠٦/١.

(٢) انظر: الصحاح:١٨٦٧/٥.

(٣) انظر: الأزهية:١٣١.

(٤) انظر: ضرائر الشعر:٧٤، وخزانة الأدب:٦٣/١١.

(٥) سورة الزخرف:٥١-٥٢.

(٦) انظر: الصاحبي:١٦٨، وأمالي ابن الشجري:١٠٩/٣-١١٠، ومغني اللبيب:٣٠٦/١.

(٧) بيت من البسيط، ورد منسوبًا له في: حماسة البحتري:٤٠٧، وديوان الهذليين:١٩١/١، وشرح أشعار الهذليين:١١٢٢/٣، وورد دون نسبة في: ضرائر الشعر:٧٤، وشرح عمدة الحافظ:٣١٩/١، وارتشاف الضرب:٢٣٩٩/٥.

(٨) بيت من الرجز، مجهول القائل، ورد في: المقتضب:٢٩٧/٣، والأزهية:١٣٢، وأمالي ابن الشجري:١١٠/٣.

(٩) انظر: درة الغواص:٦٤٩، والجنى الداني:٢٠٧.

النحويون"[١]، وقال الأخفش عن هذا القول وتلك اللغة عن أهل اليمن: "وهذا لايعرف"[٢].

وخرجوا تلك الأدلة والشواهد إلى أوجه يصح أن تحمل عليها، يقول سيبويه عن الآية: "كأنَّ فرعون قال: (أفلا تبصرون أم أنتم بصراء). فقوله: (أم أنا خيرٌ من هذا)، بمنزلة: (أم أنتم بصراء)؛ لأنهم لو قالوا: (أنت خيرٌ منه) كان بمنزلة قولهم: (نحن بصراء عنده)، وكذلك: (أم أنا خيرٌ) بمنزلته لو قال: (أم أنتم بصراء)"[٣]، فحملها سيبويه على معنى (أم) المنقطعة، بينما حملها الأخفش على معنى (أم) المتصلة فيقول: "جعل قوله: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ ﴾[٤] بدلاً من ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾؛ لأن ذلك كأن عنده بصرًا منهم أن يكون عندهم هكذا، وهذه (أم) التي تكون في معنى (أيهما)"[٥].

وهذا التأويل أحسن من الحكم بزيادتها[٦]، إذ أنَّ الزيادة لو صح سماعها عن العرب، فهي لغة قليلة ونادرة، ولا يعوَّل عليها، ولذا خص ابن عصفور زيادتها بالشعر[٧].

---

(١) المقتضب:٣/٣٩٨.

(٢) معاني القرآن:١/٣٠.

(٣) الكتاب:٣/١٧٣.

(٤) سورة الزخرف:٥٢.

(٥) معاني القرآن:١/٢٩.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري:٣/١١٠.

(٧) انظر: ضرائر الشعر:٧٣-٧٤.

المسألة السابعة: زيادة الواو:

لا يذهب أبو الحسين -أيضًا- إلى مجيء الواو زائدة في الكلام، يقول: "ومن زعم أنَّ في القرآن واوات مزيدة، وأنَّ الكلام بطرحها تام، كقوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[١] المعنى: (فُتِحَت)، وكذا قوله: ﴿ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ٧٣ وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾[٢]، و(الواو) دخلوا لأنهم قد أمروا بذلك، فقبلوا، ﴿ وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ وَأَوۡرَثَنَا ﴾، وأذن لنا بدخول الجنة نتبوأ منها حيث نشاء.

فأما قوله في أهل النار: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[٣] إنما فتحت حين جاؤوها، وأما الجنة فإنَّ أبوابها فتحت قبل مجيء أهلها...، ومن زعم أنَّ في القرآن حرفًا زائدًا لغير معنى به، ولا توكيد فقد أبعد القول.

وقول امرئ القيس:

فلمَّا أَجَزْنَا ساحةَ الحيِّ وانتَحَى ... بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفافٍ عَقَنْقَلِ[٤]

فزعم الأخفش، والفراء وغيرهما أنه أراد: انتحى بنا، والواو زائدة، وإنما هذا من سوء جسارة على توهين العبارة؛ لأنه يمكن أن يكون ترك الخبر الذي تركه موجود في القرآن وغيره.

وكذا قول أبي كبير الهذلي:

فإذا وذلِكَ ليسَ إلَّا ذِكْرَه ... وإذا مَضى شيءٌ كأَنْ لَمْ يُفْعَلِ[٥]

إنما أراد هذا وذلك، وأضمرها، وقال: ليس إلا ذكره، أي: [ذكر][٦] الحاضر، فأما الماضي فمعدوم الذكر بالإياس منه.

---

(١) سورة الزمر:٧٣.

(٢) سورة الزمر:٧٣-٧٤.

(٣) سورة الزمر:٧١.

(٤) سبق تخريجه، انظر: ٨٠.

(٥) بيت من الكامل، ورد منسوبًا له في: الشعر والشعراء:٦٧٢/٢، وديوان الهذليين:١٠٠/٢، وشرح أشعار الهذليين:١٠٨٠/٣، وورد دون نسبة في: معاني القرآن للأخفش:١٢٥/١، ومجالس ثعلب:١٠٤/١.

(٦) في الكتاب المحقق (ضكر)، ولا يستقيم بها المعنى.

وكذا قول تميم بن أُبيّ بن مقبل:

فـــإذا وَذَلِـــكَ يا كُبَيْشَـــةُ لَمْ يَكُـــنْ إلاَّ كَلَمَّـــــةِ حـــــالِمٍ بِخَيَـــــالِ[١]

فلم يخصص واحدًا؛ لأنّ كل شيء زائل، فهو كالأحلام.

وإنما أراد من زعم أنَّ الواوات مزيدة وأنها جاءت لغير رباط، وهذا مفصل الكلام"[٢].

ناقش أبو الحسين هذه المسألة مناقشة جلية، ففند الرأي، ونقض الشواهد.

وتعد هذه المسألة من مسائل الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي[٣]، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون[٤] إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش[٥]، وأبو العباس المبرد [٦]، وأبو القاسم بن بَرْهَان من البصريين"[٧]، وممن وافقهم في ذلك الهروي[٨]، وابن مالك[٩].

ومن شواهدهم التي استدلوا بها ما ذكره أبو الحسين، فخرَّجوا الواو فيها على الزيادة، فأجازوا في آية الزمر وغيرها مجيء جواب (إذا) مقترن بالواو، إذ جاءت إحدى الآيتين بالواو، والأخرى بدونه[١٠].

أما البصريون فقالوا بأصالة الواو في تلك الشواهد، وأولوها في السياق على حذف الجواب، والواو عاطفة[١١]، كما نقل سيبويه عن الخليل القول بحذف الجواب في هذه الآية

---

(١) بيت من الكامل، ورد في ديوانه:١٨٩، وورد منسوبًا له في: شرح عمدة الحافظ:٦٥٠/٢، ولسان العرب: مادة (لمم)، وخزانة الأدب:٥٨/١١، وورد دون نسبة في: معاني القرآن للأخفش:١٢٥/١، وتفسير الطبري:٢٦٨/٢٠، والجنى الداني:١٦٥.

(٢) التفسح في اللغة:١٦٢-١٦٤.

(٣) انظر: الإنصاف:٤٥٦/٢- ٤٦٠، ومغني اللبيب:٣٨٨/٤-٣٩٠.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء:١٠٧/١، ١٠٨، ٢٣٨، ٢١١/٢، ٣٩٠، ومجالس ثعلب:٥٩/١.

(٥) انظر: معاني القرآن:١٣٢/١، ١٤٤، ٤٩٧/٢، وله رأي آخر بتقدير حذف الخبر.

(٦) ما ذهب إليه في كتابه (المقتضب) يخالف ما نقل عنه، انظر: المقتضب:٧٧/٢-٧٩.

(٧) الإنصاف:٤٥٦/٢.

(٨) انظر: الأزهية:٢٣٤-٢٣٥.

(٩) انظر: شرح التسهيل لابن مالك:٣٥٥/٣.

(١٠) انظر: الإنصاف:٤٥٧/٢.

(١١) انظر: الجنى الداني:١٦٦، وتفسير البحر المحيط:٤٢٥/٧.

وغيرها، فيقول: "إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم؛ لعلم المخبر لأي شيء وُضع هذا الكلام"[١].

وكما أشار أبو الحسين تعقيبًا على قول زيادة الواو في شاهد امرئ القيس السابق: "وإنما هذا من سوء جسارة على توهين العبارة؛ لأنه يمكن أن يكون ترك الخبر الذي تركه موجود في القرآن وغيره"[٢]، وهذا مما يرجح هذا المذهب في المسألة إذ "حذف الأجوبة في هذه الأشياء أبلغ في المعنى"[٣]، و"زيادة الواو لم تثبت في شيء من الكلام الفصيح"[٤].

وجميع ما استشهد به الكوفيون على الزيادة يمكن أن يُحمل على أصله كما خرَّجه البصريون، فهم يؤولون ما يقبل التأويل صيانة للحرف من الزيادة[٥].

وقيل: إنَّ (الواو) في آية الزمر ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[٦] دالة على الحال[٧] "دخلت لتدل على أنهم إذا جاؤوها وجدوا أبوابها مفتحة، فلم يعقهم عائق عن الدخول، وحذفت من الأول -الآية السابقة- كأنَّ جهنم قد أغلقت، وأقيموا على أبوابها؛ لأنهم أشد لخوفهم وفزعهم، لأنَّ البلاء توقعه أشد من وقوعه"[٨].

وجعل ابن عصفور زيادتها من الضرورات الشعرية[٩].

---

(١) الكتاب:٣/١٠٣.

(٢) التفسح في اللغة:١٦٣.

(٣) أمالي ابن الشجري:٢/١٢١.

(٤) المصدر السابق:٢/١٢٢.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي:٤/٣٩٢-٣٩٤.

(٦) سورة الزمر:٧٣.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه:٤/٣٦٤، وإعراب القرآن:٤/٢٢.

(٨) النكت في القرآن:٤٣١.

(٩) انظر: ضرائر الشعر:٧١-٧٢.

المسألة الثامنة: زيادة (إذ):

لا يرى أبو الحسين صحة مجيء(إذ) مزيدة في الكلام، وهو قول لأبي عبيدة[١] في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[٢]، يقول أبو الحسين: "فإنّ معمرًا قال: (إذ) ها هنا زائدة، والمعنى: قال ربك للملائكة؛ لأنه إخبار، واحتج بقول سالم بن دارة:

إِذْ مَـــا يَـــزالُ قائِـــلٌ أَبِـــنْ أَبِـــنْ هَوْذَلَـــةَ المِشْـــآةِ عـــن ضِـــرسِ اللَّـــبِنْ[٣]

وزعم أن هذا أول القصيدة، فـ [إذ][٤] زائدة"[٥].

ووافق أبا عبيدة على رأيه هذا ابنُ قتيبة[٦]، والجوهريُّ[٧]، وخالفوا بهذا القول جمهور النحاة[٨]، وبين الطبري علة عدم قبول هذه المخالفة بقوله: "(إذ) حرف يأتي بمعنى الجزاء، ويدل على مجهول من الوقت، وغير جائز إبطال حرف كان دليلاً على معنى في الكلام...، لو أبطلت (إذ) وحذفت من الكلام؛ لاستحال عن معناه الذي هو به وفيه (إذ).

فإن قال قائل: فما معنى ذلك، وما الجالب لـ(إذ) إذا لم يكن في الكلام قبله ما يُعطف به عليه؟"[٩].

---

(١) انظر: مجاز القرآن:١/١١.

(٢) سورة البقرة:٣٠.

(٣) بيت من الرجز، مختلف في نسبته، نسبه المؤلف لسالم بن دارة، وفي تهذيب إصلاح المنطق:٤١٠، ونُسب لابن ميادة، وورد في ملحق ديوانه:٢٦٠، وتأويل مشكل القرآن:١٩٦، وجمهرة اللغة:٢/٧٠٢، ونسب لابن هرمة، وورد في: ديوانه:٢١٦، ولسان العرب (هذل).

(٤) كتبها المحقق (إذا)، وهو تصحيف.

(٥) التفسح في اللغة:٢٨١.

(٦) انظر: تأويل مشكل القرآن:١٩٦، والجنى الداني:١٩١-١٩٢.

(٧) انظر: الصحاح:٦/٢٥٤٣.

(٨) انظر: المحرر الوجيز:١/١١٦.

(٩) تفسير الطبري:١/٤٦٧-٤٦٩.

فالجواب كما يقول الطبري بأن الله تفضل على عباده وامتن عليهم بنعم كثيرة، قد ذكرها في الآيات السابقة، ثم وبخهم وقبح فعلهم، بمقابلة تلك النعم بالكفر والجحود، وعقب بتذكيرهم بفعله بأبيهم آدم عليه السلام، وتشريفه له[١].

وقال المرادي عن مذهب أبي عبيدة وابن قتيبة في زيادة (إذ): "ومذهبهما في ذلك ضعيف، وكانا يُضعَّفان في علم النحو"[٢].

(١) انظر: تفسير الطبري: ١/٤٦٩-٤٧٠، وتفسير البحر المحيط: ١/٢٨٦.

(٢) الجنى الداني: ١٩٢.

المسألة التاسعة: زيادة (إذا):

يرى أبو الحسين كذلك عدم صحة وقوع (إذا) مزيدة في الكلام، كما ذهب لذلك أبو عبيدة، قال أبو الحسين ناقلاً عنه: "وسُئِل عن جواب قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[١] فزعم – أيضًا– أنّ العرب تزيد (إذا) في كلامها، وأنشد:

حَـــــتّى إِذَا أَسْـــــلَكُوهُم... .....[٢]

قال معناه: حتى أسلكوهم[٣]، وقال: هذا آخر القصيدة، وقال مرة: وهو محذوف الخبر، وقد أبعد في ما تأوَّله وادَّعاه، وإن كان [ملتَمِسًا][٤] الصواب في مذاهب اللغة...، وسئل عنها قطرب وغيره ممن تُرضى عربيته فقالوا: المعنى: حتى إذا أسلكوهم شلًّا ، فـ(شلّوهم) و(طردوهم) واحد، مثل قول القائل: حتى إذا لقيناهم ضربًا وقتلاً، أي: ضربناهم وقتلناهم قتلاً" [٥].

وقول أبي عبيدة بزيادة (إذا) قال به ابن قتيبة[٦]، والجوهري[٧]، والهروي[٨].

أما النحاة الآخرون فذهب بعضهم إلى أنَّ الجواب قولهم: شلوهم شلاً، واستغني بالمصدر عن الفعل، وممن اختار هذا القول قطرب –كما أوردت قوله آنفًا– وابن الشجري[٩]، والأنباري[١٠]، وهو اختيار أبي الحسين[١١].

---

(١) سورة الزمر:٧٣.

(٢) سبق تخريجه، انظر:٧٩.

(٣) انظر: مجاز القرآن:١/٣٧.

(٤) وردت في الكتاب المحقق مصحفة، جاء فيه (ملتسمًا).

(٥) التفسح في اللغة:٢٨٢–٢٨٣.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي:٣/١٩٩.

(٧) انظر: الصحاح:٦/٢٥٤٣.

(٨) الأزهية:٢٠٢–٢٠٣.

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري:٢/١٢٢، ٣/٣٠.

(١٠) انظر: الإنصاف:٢/٤٦١.

(١١) انظر: التفسح في اللغة:٢٨٣.

وذهب آخرون إلى القول بأنَّ جواب (إذا) محذوف وتقديره: بلغوا أملهم، أو أدركوا ما أحبوا ونحو ذلك، ومنهم: الأصمعي[١]، والرضي[٢] .

والقول بزيادة (إذا) مردود؛ لأنها اسم؛ والأسماء لا تزاد[٣]، أما تخريج قطرب ومن معه فضعيف؛ لأن معنى الشاهد الشعري بذلك التقدير لا يصح؛ "لأنّ الشل إنما كان قبل إدخالهم قتائدة، وهذا الرأي يوجب أن يكون بعد ذلك"[٤].

وعليه فالراجح القول الثالث وهو حذف الجواب لكثرة نظائره في القرآن والشعر[٥].

(١) انظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب:٣/٢٧٤، وخزانة الأدب:٧/٤٠

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي:٣/١٩٣، وخزانة الأدب:٧/٤٠.

(٣) انظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب:٣/٢٧٥، وخزانة الأدب:٧/٤٢.

(٤) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب:٣/٢٧٤.

(٥) انظر: المصدر السابق:٣/٢٧٥، وخزانة الأدب:٧/٤٠.

المسألة العاشرة: تناوب حروف الجر:

يقول أبو الحسين: "الحرف عند قوم يقوم مقام الحرف في بعض اللغات اتساعًا، كقوله: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا ﴾[١]...المعنى عند أهل الكوفة: إلا إلى الله رزقها...، وكذا قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ ﴾[٢] أي: إلى الله ذلك...، والصواب عند الفقهاء من أهل اللغة ألا يُخرِجوا الحرف عن بابه ما وجدوا لمعناه مساغًا، فالتقدير عندهم: إنَّ الله عز وجل إذا رزق عباده رزقًا فعلى الله سَوْقُهُ إليه حتى يوفيَهُ إياه"[٣].

تعد مسألة التناوب بين حروف الجر، ومجيء بعضها بمعنى الآخر من مسائل الخلاف النحوي، فنُسب هذا المذهب للكوفيين[٤]، وارتضاه في بعض المواضع الفراء[٥]، وقال به الأخفش[٦]، وأبو عبيدة[٧]، وابن قتيبة[٨]، وابن الشجري[٩].

وقد لخَّص ابن السيد البطليوسي نسبة هذا القول بقوله: "أجازه قوم من النحويين أكثرهم الكوفيون، ومنع منه قوم أكثرهم البصريون"[١٠].

وهذا الرأي هو الغالب لدى المتأخرين كابن مالك[١١]، فإنهم يفردون مبحثًا طويلاً في معاني حروف الجر.

---

(١) سورة هود:٦.

(٢) سورة النحل:٩.

(٣) التفسح في اللغة: ١٩٧- ١٩٨.

(٤) انظر: مغني اللبيب:٢/١٨٠، والمساعد:٢/٢٤٦، ٢٤٨.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء:١/٢١٨، ٢/١٨٦-١٨٧.

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش:١/٢٥، ٢/٢٩٦، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٧٧.

(٧) انظر: مجاز القرآن:١/١٤.

(٨) انظر: تأويل مشكل القرآن:٤٢٦-٤٣٢.

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري:٢/٦٠٦.

(١٠) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب:٢/٢٦٢.

(١١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك:٣/١٣٦-١٣٧.

وحجتهم في ذلك السماع وكثرة شواهده في القرآن الكريم، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، قال الهروي: "اعلم أنّ حروف الخفض قد يدخل بعضها مكان بعض، وقد جاء ذلك في القرآن وفي الشعر"(١).

وقال ابن هشام : "ولو ذكرتُ أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه، لجاء من ذلك أمثلة كثيرة"(٢).

أما البصريون الأوائل كسيبويه(٣)، والمبرد(٤) فظاهر كلامهما أن لكل حرف جر معنى، لكن يظهر من كلام ابن السرَّاج أن البصريين الأوائل يجيزون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض إذا تقاربت المعاني، حيث يقول: "واعلم أنَّ العرب قد تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك: (الباء)، تقول: فلانٌ بمكة وفي مكة، وإنما جازا معًا؛ لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبَّرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا، فقد خبرت بـ(في) عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان، فإنَّ هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز"(٥).

وبتدبر كلام المانعين للتناوب، يتضح أنهم يخرِّجون ما ظاهره التناوب على ثلاثة أوجه(٦):

الوجه الأول: أن يكون الحرفان متقاربين في المعنى فهنا يجيزون التناوب اتساعًا، وقد لخص هذا التوجيه ابن جني بقوله: "ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنَّا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوِّغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إنْ أخذت بظاهر هذا القول غُفلاً هكذا، لا مقيَّدًا لزمك عليه أن تقول: سرتُ إلى زيدٍ، وأنت تريد: مَعَهُ، وأن تقول: زيدٌ في الفرسِ، وأنت تريد: عليه، وزيدٌ في

---

(١) الأزهية:٢٦٧

(٢) مغني اللبيب:٦/٧٢٨.

(٣) انظر: الكتاب:٤/٢٢٦-٢٢٧، ٢٣٠-٢٣١.

(٤) انظر: المقتضب:٢/٣١٨، ٤/١٣٩.

(٥) الأصول في النحو:١/٤١٤، وانظر: مغني اللبيب:٢/١٧٩-١٨١.

(٦) انظر: الجنى الداني:٤٦.

عمروٍ، وأنت تريد: عليه في العداوة، وأن تقول: رويتُ الحديثَ بزيدٍ، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش"[١].

الوجه الثاني: اللجوء إلى التأويل، فيرد الحرف إلى معناه الأصلي، إذ "الأولى إبقاء الحروف على معناها ما أمكن"[٢].

الوجه الثالث: اللجوء إلى التضمين، وهو "أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه؛ إيذانًا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"[٣]، وجعل التضمين بالفعل دون الحرف؛ لأنَّ الفعل أكثر تصرفًا من الحرف، فيكون الفعلان بمعنى واحد، ولا يجتمع حرفان في معنى واحد[٤].

وهذا الوجه الأخير هو الذي اختاره أبو الحسين كما أوردنا رأيه سابقًا. وفي تخريجه لآية أخرى، قد قال بالتضمين فيها، قال في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٥]: "أي: من يَضُمُّ نصرته إلى نصرة الله"[٦].

وهو بهذا موافق لمذهب البصريين في ذلك[٧]، أما من قال بالتناوب بين حروف الجر فذهب إلى أنّ (إلى) في الآية الكريمة بمعنى (مع)[٨].

---

(١) الخصائص:٢/٣٠٨

(٢) شرح الكافية للرضي:٤/٣٢٠.

(٣) الخصائص:٢/٣٠٨.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور:١/٤٩٧-٤٩٨.

(٥) سورة آل عمران:٥٢.

(٦) التفسح في اللغة:٢٣٣.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:١/٤١٦، ومعاني القرآن للنحاس:١/٤٠٥، والخصائص:٢/٣٠٩، والكشاف: ١/٥٦١، وتفسير الرازي:٨/٦٨-٦٩، والتبيان في إعراب القرآن:١/٢٦٤.

(٨) انظر: معاني القرآن للفراء:١/٢١٨، وتأويل مشكل القرآن:٤٢٨-٤٢٩، والأزهية:٢٧٢، والجنى الداني:٣٨٥-٣٨٦.

ولعل الراجح في هذه المسألة هو التخريج الأول، وقد لخَّص ابن السيد البطليوسي ذلك، حيث أورد أمثلة على ما يمكن أن يكون لو أجيز في كل حال -كما أوردت آنفًا عن ابن جني - ثم أردفها بقوله: "وهذه المسائل لا يجيزها من يجيز إبدال الحروف، ومن منع ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسف في التأويل لكثير مما ورد في هذا الباب؛ لأن في هذا الباب أشياء كثيرة، يبعد تأويلها على غير وجه البدل، كقوله:

إذَا مـــا امـــرُؤٌ وَلَّى علـــيَّ بِـــوِدِهِ وأَدْبَـــرَ لم يَصْـــدُرْ بإِدْبَارِهِ وِدِّي[(١)]

وقوله:

إذا رضِـــيَتْ عَلـــيَّ بَنـــو قُشَـــيرٍ لَعَمْـــرُ اللهِ أعْجَبَـــنِي رِضَـــاهَا[(٢)]

ولا يمكن للمنكرين لهذا أن يقولوا: إن هذا من ضرورة الشعر؛ لأن هذا النوع قد كَثُرَ وشاع، ولم يخص الشعر دون الكلام. فإذا لم يصح إنكار المنكرين له، وكان المجيزون له لا يجيزونه في كل موضع، ثبت بهذا أنه موقوف على السماع، غير جائز القياس عليه"[(٣)].

---

(١) بيت من الطويل، لدوسر بن ذُهيل، ورد منسوبًا له في: الأصمعيات:١٥١، و شرح أدب الكاتب للجواليقي:٢٩٦، وورد دون نسبة في: مجالس ثعلب:١٤٧/١، و الاقتضاب في شرح أدب الكتاب:٢٦٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك:١٦٤/٣.

(٢) بيت من الوافر، للقُحيف العقيلي، ورد منسوبًا له في: النوادر في اللغة:٤٨١، وأدب الكاتب:٥٠٧، الكامل في اللغة والأدب:٧٢٢/٢، وورد دون نسبة في: معاني القرآن للأخفش:٤٦/١، والخصائص:٣١١/٢، والجنى الداني:٤٧٧.

(٣) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب:٢٦٣/٢-٢٦٤.

المسألة الحادية عشرة: مسألة: خبر (إنّ) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ ﴾[١]:

يرى أبو الحسين أنَّ خبر (إنّ) في الآية السابقة قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ ﴾[٢]، وقد تعددت أقوال العلماء في خبر (إنَّ) وهي على ستة أقوال:

١ – الخبر مذكور: وهو قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ ﴾، وهذا قول ينسب لأبي عمرو بن العلاء[٣]، وأحد قولي الفراء[٤]، والأخفش[٥]، وقول ابن فارس[٦]، واعتُرض على هذا القول بطول الفصل بالجمل الاعتراضية بين المبتدأ والخبر، وتقدم ما يعود عليه اسم الإشارة (أولئك) وهو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًىۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ ﴾[٧].

٢– الخبر محذوف، تقديره: (مهلكون أو معذبون)، "قال الكسائي: قد سد مسده ما تقدم من الكلام قبل (إنَّ) وهو قوله: ﴿ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ ﴾[٨] "[٩].

الخبر محذوف، تقديره: "(كفروا بمعجز)، ودل على هذا أنَّ بعده ﴿ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ

---

(١) سورة فصلت:٤١.

(٢) سورة فصلت:٤٤، وانظر: التفسح في اللغة:١٧٧.

(٣) انظر: المحرر الوجيز:١٩/٥، وتفسير البحر المحيط:٤٧٨/٧.

(٤) انظر: معاني القرآن:١٩/٣.

(٥) انظر: معاني القرآن:٥٠٨/٢.

(٦) انظر: الصاحبي:٤٥٧.

(٧) انظر: المحرر الوجيز:١٩/٥، وتفسير البحر المحيط:٤٧٨/٧.

(٨) سورة فصلت:٤٠

(٩) انظر: تفسير البحر المحيط:٤٧٨/٧، والدر المصون:٥٢٩/٩.

عَزِيزٌ ﴾[١]، وهذا قول للفراء"[٢]، ونُقل عن عمرو بن عبيد البصري[٣]، وفي هذا القول نظر؛ لتقدير الخبر من جنس الصلة، فاتحد الخبر والمخبر عنه في المعنى من غير زيادة فائدة[٤].

٤- الخبر محذوف، تقديره: (لا يخفون علينا) باعتبار قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ ﴾بدل من الآية السابقة لها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا ﴾[٥]، وهذا رأي الزمخشري[٦].

٥- الخبر مذكور، وهو قوله تعالى: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ ﴾[٧]، وذهب إليه أبو حيان، والعائد محذوف كذلك، وتقديره: (إنَّ الذين كفروا بالذكر ما يُقال في شأنهم إلا ما قد قيل للرسل من قبلك)[٨].

٦- الخبر مذكور، وهو قوله تعالى: ﴿ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ ﴾[٩]، قال به كذلك أبو حيان، إلا أنَّه حذف من الخبر ما يعود على اسم (إنَّ)، وتقديره: لا يأتيه الباطل منهم، أو تكون (أل) عوضًا من الضمير كما في رأي الكوفيين، فيكون تقديره: (إنَّ الذين كفروا بالذكر لا يأتيه باطلهم)[١٠].

---

(١) سورة فصلت:٤١

(٢) إعراب القرآن: ٤/ ٦٤، وانظر: معاني القرآن:٣/١٩.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش:٢/٤٦٧-٤٦٨.

(٤) انظر: الدر المصون:٩/٥٢٩.

(٥) سورة فصلت:٤٠.

(٦) انظر: الكشاف:٥/٣٨٥، وتفسير البحر المحيط:٧/٤٧٨-٤٧٩.

(٧) سورة فصلت:٤٣.

(٨) انظر: تفسيرالبحر المحيط:٧/٤٧٩، والدر المصون:٩/٥٣٠.

(٩) سورة فصلت:٤٢.

(١٠) انظر: تفسير البحر المحيط:٧/٤٧٩، والدر المصون:٩/٥٢٩-٥٣٠.

ولعل الراجح "والذي يحسن في هذا هو إضمار الخبر، ولكنه عند قوم في غير هذا الموضع الذي قدَّره هؤلاء فيه، وإنما بعد ﴿حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[١]؛ وهو أشد إظهارًا لمذمة الكفار به، وذلك أنَّ قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ﴾ داخل في صفة الذكر المكذب به، فلم يتم ذكر المخبر عنه إلا بعد استيفاء وصفه"[٢].

(١) سورة فصلت:٤٢.

(٢) المحرر الوجيز:٥/١٩.

المسألة الثانية عشرة: معنى (إلا) في الاستثناء المنقطع:

يذهب أبو الحسين إلى أنَّ دلالة (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن) فيقول: "ومن اتساع اللغة أنَّ (إلا) في معنى (لكن) منقطعة مما قبلها، تقول العرب: إنَّ فلانًا لكثيرُ المال إلا أنَّه بخيلٌ، أي: لكنَّه ممسكٌ، وفي القرآن: ﴿ وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴾[1]، فهذا بيّن الانقطاع مما قبله؛ لأنَّ الله الصادق قال: ﴿ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ ﴾، فكيف تكون الرحمة صريخًا وقد نفاها عن المشيئة؟ "[2].

تعد هذه المسألة من المسائل الخلافية بين المذهب البصري والكوفي، قال ابن السراج: "(إلا) في تأويل (لكن) إذا كان الاستثناء منقطعًا عند البصريين، ومعنى (سوى) عند الكوفيين"[3].

فالبصريون يرون أنها بمعنى (لكن)؛ لأنها في حكم جملة منفصلة عن الأولى، وهو اختيار أبي الحسين، وأما الكوفيون فيرون أنها بمعنى (سوى) وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل[4].

"وتأويل البصريين أولى؛ لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيًا وإثباتًا، كما في (لكن)، وفي (سوى) لا يلزم ذلك...، ومعنى (لكن) الاستدراك، والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، مع أنه ليس بداخل فيه، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه"[5].

ومما يقوي هذا الرأي أنَّ (إلا) حرف، و(لكن) حرف، فيسهل أن يدل الحرف على معنى

---

(١) سورة يس:٤٣-٤٤.

(٢) التفسح في اللغة:٢٣٩-٢٤٠.

(٣) الأصول في النحو:١/٢٩٠، وانظر: شرح الكافية للرضي:٢/٨٢-٨٣، وائتلاف النصرة:١٦٢-١٦٣.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي:٢/٨٢-٨٣.

(٥) المصدر السابق:٢/٨٣.

حرف آخر، وأما (سوى) فهي اسم[١].

وتخريج أبي الحسين لـ (إلا) في الآية القرآنية بمعنى (لكن) موافق لرأي سيبويه، وذلك أنَّ سيبويه عقد بابًا بعنوان: (باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن)، وأورد فيه الآية التي ذكرها أبو الحسين وآيات أخرى، ثم أردف ذلك بقوله: "وهذا الضرب في القرآن كثير"[٢]، وهو موافق لتخريج الأخفش أيضًا[٣].

(١) انظر: ائتلاف النصرة:١٦٢.

(٢) الكتاب:٢/٣٢٥.

(٣) انظر: معاني القرآن:١/١١٦.

المسألة الثالثة عشرة: مجيء (هل) بمعنى (قد):

في هذه المسألة يقول أبو الحسين: "والعرب قد وضعت (هل) بمعنى (قد)؛ لأن (قد) عِدَة وتقريب، و(هل) تقرير وتذكير؛ والدليل على أنه ليس باستفهام قول أبي بكر لما نزلت: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ﴾[١]، بيَّنه فقال: **(ليته كان، ثم فلم يكن شيئاً مذكورًا)** أي: في طينة آدم والله أعلم، وكذا ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ ﴾[٢] أي: قد أتاك"[٣].

لم يتفق العلماء على مجيء (هل) بمعنى (قد)، ولهم في هذا عدة أقوال:

القول الأول: منهم من ذهب إلى أنها بمعنى (قد) أي: للتقرير والخبر دون الاستفهام، وهو قول سيبويه، قال: "(هل) إنمَّا تكون بمنزلة (قد)، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت (هل) لا تقع إلا في الاستفهام"[٤]، وقد يوهم قوله: "لاتقع إلا في الاستفهام" بأن (هل) لا تخرج عن الاستفهام إلى التقرير، لكن السيرافي أبان أنَّ مراد سيبويه هنا أنَّ (هل) لا تدخل عليها همزة الاستفهام، وتدخل عليها (أم)، قال: "معنى قول سيبويه للفصل بين (أم) وبين الألف في دخول (أم) على (هل) وامتناع الألف من دخولها على (هل).

أن (أم) إنما تجيء هاهنا بمنزلة (لا بل) للتحويل من شيء إلى شيء، والألف لا تجيء إلا مستقلة"[٥].

وهو قول الفراء -أيضًا- ، قال في تفسير آية سورة الإنسان: "معناه: قد أتى على الإنسان حين من الدهر. و(هل) قد تكون جحدًا، وتكون خبرًا، فهذا من الخبر؛ لأنك قد تقول: فهل

---

(١) سورة الإنسان:١.

(٢) سورة الغاشية:١.

(٣) التفسح في اللغة:٢٣٤.

(٤) الكتاب: ١٨٩/٣.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي:٤٥٢/٣-٤٥٣.

وعظتك؟ فهل أعطيتك؟ تقرره بأنك قد أعطيته ووعظته"[١].

وهو رأي المبرد – أيضًا – حيث قال: "(هل) تخرج من حد المسألة فتصير بمنزلة (قد) نحو: قوله عز وجل: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ﴾"[٢]، ورجَّح هذا القول السيرافي، واحتج بالآية السابقة وبقول الشاعر:

سـائِلْ فـوارسَ يَرْبُـوعٍ بشـدّتِنَا أَهَـلْ رأونا بسـفْحِ القُـفّ ذي الأكـم؟[٣]

وعلق على البيت بقوله: "فأدخل الاستفهام عليها، وغير جائز أن يدخل استفهام على استفهام"[٤].

وهذا القول هو قول الكسائي[٥] أيضًا، ومكي بن أبي طالب[٦]، وابن مالك[٧]، وهو اختيار أبي الحسين كما سبق إيراد قوله.

القول الثاني: (هل) بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة، وقال بهذا الزمخشري، حيث قال: "هل بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة، والأصل :أَهَلْ، بدليل قوله:

..... **أَهَـلْ رأونا بِسَـفْعِ الْقَـاعِ ذي الأكـم؟**

فالمعنى : أَقَدْ أتى؟ على التقرير والتقريب جميعاً"[٨].

---

(١) معاني القرآن:٣/٢١٣.

(٢) المقتضب:٣/٢٨٩.

(٣) بيت من البسيط، لزيد الخيل، ورد في ديوانه:١٥٥، وورد منسوبًا له في: شرح شواهد المغني للبغدادي:٦/٧٢، وورد دون نسبة في: المقتضب:١/١٨٢، والخصائص:٢/٤٦٣، وأسرار العربية:٢٦٧.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي:١/٤٠٧.

(٥) انظر: مغني اللبيب:٤/٣٣٥.

(٦) انظر: الهداية في بلوغ النهاية: ١٢/٧٩٠١- ٧٩٠٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤/١٠٩.

(٨) الكشاف:٦/٢٧٤.

وقد فرَّق السمين الحلبي بين قول الزمخشري والقول الأول بقوله عن قول الزمخشري: "ومعنى قوله: (في الاستفهام خاصة) أن (هل) لا تكون بمعنى (قد) إلا ومعها استفهام لفظًا كالبيت المتقدم ، أو تقديرًا كالآية الكريمة. فلو قلت: هل جاء زيد، تعني: قد جاء، من غير استفهام لم يجز، وغيره جعلها بمعنى (قد) من غير هذا القيد"(١).

القول الثالث: إنَّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد)، بل هي باقية على بابها في الاستفهام، فيكون استفهامًا تقريريًّا، وقال بهذا ابن كيسان(٢)، وابن جني، حيث قال في الآية: "وقد يمكن عندي أن تكون مبقاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام، فكأنه قال – والله أعلم– : هل أتى على الإنسان هذا؟ فلا بُدَّ في جوابه من (نعم) ملفوظًا بها أو مقدرة، أي: فكما أنَّ ذلك كذلك فينبغي للإنسان أن يحتقر نفسه، ولا ييأى بما فتح له"(٣).

وقال ابن هشام عن هذا القول: "وهذا هو الصواب عندي إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور"(٤)، وذكرها ومحصلها ما يلي(٥):

أحدها: تفسير ابن عباس –رضي الله عنهما– ولعله إنما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير وليس باستفهام حقيقي وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين.

والدليل الثاني: قول سيبويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم، والحق أن كلام سيبويه ليس صريحًا في أنها تأتي بمعنى (قد).

والثالث: دخول الهمزة عليها في البيت والحرف لا يدخل على مثله في المعنى، شاذ فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد.

والراجح القول الثالث، وهو عدم مجيء (هل) بمعنى (قد)، فهي في آية ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى

---

(١) الدر المصون:١٠/٥٩٠.

(٢) الهداية في بلوغ النهاية: ١٢/٧٩٠٢.

(٣) الخصائص:٢/٤٦٢.

(٤) مغني اللبيب:٤/٣٤٠.

(٥) انظر: المصدر السابق:٤/٣٤٠-٣٤٥.

﴿ٱلۡإِنسَٰنِ﴾[1] باقية على معناها الأصلي، وهو الاستفهام، ويفيد التقرير، والأصل بقاء الحرف على معناه الأصلي، ولا يخرج عن ذلك إلا بأدلة كثيرة لا تأويل فيها.

(١) سورة الإنسان:١.

المسألة الرابعة عشرة: مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَم):

أشار أبو الحسين إلى مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَم) في توجيه القراءة في قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾[١]، وهذه القراءة -بتشديد (إنَّ) ورفع (هذان)- قرأ بها نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبو بكر عن عاصم[٢].

يقول أبوالحسين ذاكرًا رأيه في ذلك: "وقد توهم قوم في إعراب القرآن مجازًا مخالفًا لما نطقت به اللغة القويمة في قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾، فلما أعجزهم فهمه توهموا أنها (إنَّ) الثقيلة العاملة، ونسبوه إلى اللحن، وإنما معناها (نعم) لاتساع اللغة في فنون العربية، كقول الأسدي:

قَـالُوا: غَـدَرتَ، فقلـتُ: إنَّ وربَّمـا نَالَ العُلا وشَفَى الغليلَ الغَـادِرُ[٣]

وأما النحويون فقد احتجوا بغير ذلك، وليس الاحتجاج بالشواذ من اللغة حجة، ومعاني الفصاحة موجودة"[٤].

وقراءة ﴿ **إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾، أثارت إشكالاً لدى النحويين، قال عنها الزجاج: "هذا الحرف من كتاب الله -عزَّ وجلَّ- مُشْكِل على أهل اللغة، وقد كثر اختلافهم في تفسيره"[٥]، ووجه الإشكال رفع (هذان) بعد (إنَّ)، ولهم في تخريجه أقوال، وهي:

القول الأول: (إنَّ) في الآية بمعنى (نعم)، قال أبو عبيدة في تخريجه: "مخرجه: إنَّه أي: نعم، ثم قلت: هذان ساحران"[٦].

وقال الزجاج: "والذي عندي - والله أعلم - وكنت عرضته على عالِمَيْنَا: محمد بن يزيد

---

(١) سورة طه:٦٣.

(٢) انظر: الحجة للقراء السبعة:٥/٢٢٩، وتفسير البحر المحيط:٦/٢٣٨.

(٣) سبق تخريجه، انظر: ١١٨.

(٤) التفسح في اللغة:٢٠٣-٢٠٤.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣/٣٦١.

(٦) مجاز القرآن:٢/٢٢، وقد نسب إليه المرادي وابن هشام منع مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)، وما أثبته من كتابه (مجاز القرآن) يناقض ما ذكراه، انظر: الجنى الداني:٣٩٨، ومغني اللبيب:١/٢٣٥.

[المبرد]، وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي فقبلاه، وذكرا أنَّه أجود ما سمعاه في هذا، وهو (إنَّ) قد وقعت موقع (نعم)، وأن اللام وقعت مَوْقِعَهَا، وأن المعنى: هذان لَهما ساحِرَانِ"[١].

وذهب إلى هذا كثير من العلماء كالأخفش الصغير[٢]، والسمعاني[٣]، وابن مالك[٤]، وابن هشام[٥]، وذلك لثبوت مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) في لغة العرب، فقد أثبتها سيبويه، وأبو الحسن الأخفش[٦]، قال سيبويه: "وأما قول العرب في الجواب إنَّه، فهو بمنزلة أجل. وإذا وصلت قلت: إنَّ يا فتى، وهي التي بمنزلة أجل، قال الشاعر:

بَكَـــرَ الْعَـــوَاذِلُ فِي الصَّـــبُو حِ يَلُمْنَـــــــنِي وَأَلُومُهُنَّـــــــهْ

ويَقُلْـــنَ شَـــيْبٌ قَـــدْ عَـــلَّا كَ وقَـــد كَـــبِرْتَ فقلـــتُ إنَّـــهْ "[٧]

وروي أن رجلاً قال لعبد الله بن الزبير: "**لعَنَ الله ناقةً حملتني إليك، فرد عليه ابن الزبير: إنَّ، وراكبَهَا**"، أراد: نعم، ولعن راكبها [٨].

قال ابن هشام تعليقًا على هذا الشاهد النثري وأنه بمعنى : (نعم)، وليس (إنَّ) الناصبة: "إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعًا"[٩].

ومن الشواهد –أيضًا – قول حسان بن ثابت الأنصاري ﷺ:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٣٦٣/٣

(٢) انظر: إعراب القرآن:٤٤/٣.

(٣) انظر: تفسير السمعاني:٣٣٨/٣.

(٤) انظر: التسهيل:٦٥.

(٥) انظر: مغني اللبيب:٢٣٧/١.

(٦) انظر: الجنى الداني: ٣٩٨.

(٧) الكتاب:١٥١/٣، والبيتان من مجزوء الكامل، لعبيد الله بن قيس الرقيات، ورد في ديوانه:٦٦، وورد منسوبًا له في: البيان والتبيين:٢٧٩/٢، والعقد الفريد:٤٥/٤، وإعراب القرآن:٤٤/٣، وورد دون نسبة في: الكتاب:١٥١/٣، والأصول في النحو:٣٨٣/٢، والبغداديات:٤٢٩.

(٨) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢/٢، والجنى الداني: ٣٩٨-٣٩٩.

(٩) مغني اللبيب:٢٣٧/١.

يَقُولُـــونَ أَعْمَـــى قُلـــتُ إنَّ وَرُبَمَـــا أَكُـــونُ وَإِنِي مِـــنْ فَـــتًى لَبَصِـــيرُ[١]

وقال ابن مالك: "الشواهد على كون (إنَّ) بمعنى (نعم) مؤيدها ظاهر، ودافعها مكابر، فلزم الانقياد إليها، والاعتماد عليها"[٢].

القول الثاني: إنَّ (إنَّ) في الآية هي الناصبة، وإن مجيء (هذان) بعدها إنما هو على لغة كنانة، فإنهم يجعلون المثنى بالألف دائمًا رفعًا، ونصبًا، وجرًا[٣].

وهذا أحد قولي الفراء إلا أنه نسب اللغة لبني الحارث بن كعب[٤].

القول الثالث: إن (إنَّ) في الآية هي الناصبة، واسمها ضمير الشأن، والمعنى: إنَّهُ هذان لساحران، ونسب الزجاج هذا القول لقدماء النحويين[٥].

القول الرابع: ذهب الفراء في تخريجه الثاني للآية إلى أنَّ "الألف من (هَذَا) دِعامة وليست بلام (فَعَلَ)، فلمَّا ثنيت زدت عليها نونًا ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال، كما قالت العرب (الذي) ثم زادوا نونًا تدل على الجماع، فقالوا: (الذين) فى رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) فى رفعه ونصبه وخفضه"[٦].

والراجح القول الثاني، وهو أنها لغة لبعض العرب، وأما القول بأنها (نعم) فيرده أمران:

---

(١) بيت من الطويل، لم يرد في ديوانه، وورد منسوبًا له في: شرح التسهيل لابن مالك:٢/٣٣، والتذييل والتكميل:٥/١٢٩، وورد دون نسبة في: البيان والتبيين:٢/٢٨٠.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٣٣.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه:٣/٣٦٢.

(٤) انظر: معاني القرآن:٢/١٨٤.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه:٣/٣٦٢.

(٦) انظر: معاني القرآن:٢/١٨٤.

الأول: إن مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) شاذ حتى قيل إنه لم يثبت، ولهذا لا ينبغي تخريج القرآن عليها[١].

الثاني: إنه على القول بأن معناها (نعم)، يكون المعنى: نعم، هذان لساحران، فيكون (لساحران) خبر المبتدأ، و(اللام) لا تدخل في خبر المبتدأ[٢].

(١) انظر: مغني اللبيب:١/٢٤٠.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب:١/٣٨٠، ومغني اللبيب:١/٢٤٠.

المسألة الخامسة عشرة: حذف نون الوقاية من (قد) بمعنى (حسب) :

إذا كانت (قد) اسم فعل مبني فيرى أبو الحسين جواز اتصال نون الوقاية بها و حذفها بصفتهما لغتان، فيقول: "وأنشد أبو الخطاب الأخفش، وكان عالمًا وصاحب غريب وعربية:

قَــدْنِي مِــنْ قَــرْضِ الخُبَيْبَــيْنِ قَــدِي ..... [١]

أثبت النون في (قدني)، ونزعها من (قدي)، وهما لغتان.

وقال: معنى (قَدْكم) من القرض: أي حَسْبكم"[٢].

اختلف النحويون في حذف النون من (قد) بمعنى (حَسْب)، فغالب النحويين يرون أن الحذف لا يجوز، وما جاء من ذلك في الشعر فضرورة، وهذا هو رأي البصريين[٣].

يقول سيبويه: "وقد جاء في الشعر قطِي وقدِي، فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدِي، شبهه بحسبي؛ لأنَّ المعنى واحد"[٤].

ونصَّ ابن يعيش على أنَّ: "إثباتها هو المستعمل؛ لأنها في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة (مِنْ)، و(عَنْ)، فألزموها النون قبل الياء، لئلا يغير آخرها عن السكون"[٥].

وخرَّج المرادي حذف النون في البيت الذي أورده أبو الحسين على غير حذف النون، قال: "يكون اسم فعل، والياء للإطلاق، وليست ضميراً"[٦].

وانفرد بعض النحويين بالقول بجواز حذف النون، ومن أولئك الجزولي، حيث قال: "وتلحق به نون الوقاية مع ياء المتكلم في الأشهر إذا اتصل بـ (مِنْ) و(عَنْ) و(قَطْ)

---

(١) سبق تخريجه، انظر:٨٩.

(٢) التفسح في اللغة:٢٥٨-٢٥٩.

(٣) انظر: ضرائر الشعر:١١٣-١١٤، و التذييل والتكميل:١٨٧/٢.

(٤) الكتاب:٣٧١/٢.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش:١٢٤/٣.

(٦) الجنى الداني:٢٥٤.

و(قَدْ)"[١]، ويقتضي هذا أن الحذف جائز لديه لكنه غير مشهور، وقد نسب إليه القول بالجواز الرضي[٢].

ومن القائلين بالجواز ابن مالك -أيضًا- وخرَّجها على التشبيه بـ(حسب)[٣]، قال أبو حيان عن الجزولي وابن مالك: "وظاهر كلام المصنف وكلام أبي موسى [الجزولي] أنَّ حذف النون من (مِنْ) و(عَنْ) و(قَطْ) و(قَدْ) جائز في الكلام - وإن لم يكن في شهرة الإثبات - وليس كذلك، بل الحذف لا يجوز إلا في الضرورة، نص عليه أصحابنا"[٤].

وعلى هذا يكون أبو الحسين من القلة الذين يرون جواز حذف نون الوقاية، وأنها لغة عن العرب، كما قال بذلك القرطبي [٥].

---

(١) المقدمة الجزولية:٦٢-٦٣.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي:٤٥٣/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك:١٣٧/١.

(٤) التذييل والتكميل:١٨٧/٢، وانظر: همع الهوامع:٢٢٣/١.

(٥) انظر: تفسير القرطبي:٨٩/٨.

المسألة السادسة عشرة: خطاب الواحد بخطاب الاثنين:

قال أبو الحسين: "وفي القرآن ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[١]، قالوا: يعني واحدًا، قال المازني قولاً يُرتَضَى، وهو : إنَّه أمر الواحد، فأراد: ألقِ ألقِ، فلما لم يثن الفعل ثنى الفاعل، كما قال سويد بن كراع العكلي:

فَإِن تَزجُراني يابن عَفَّان أَنْزَجِر ... وَإِن تَتركاني أَحمِ عِرضًا مُمَنَّعا[٢]

[وقول الحجَّاج: يا حَرَسِيُّ] اضْرِبا عُنُقَه، أي: اضْرِبْ اضْرِبْ"[٣].

أبو الحسين هنا اختار قول المازني، وهو أنه أمر للواحد، وأراد تثنية الفعل : ألقِ ألقِ، وقد جاء مثل هذا في الشعر والنثر، فمن النثر قول الحجَّاج: يا حَرَسِيُّ، اضْرِبا عُنُقَه.

ومن الشعر بيت سويد بن كراع الذي أورده أبو الحسين، ومن الشعر -أيضًا- قول الشاعر:

فقلتُ لصاحِبي لا تَحْبِسَانا ... بِنَزْعٍ أصولِه واجْتَزَّ شِيحا[٤]

فخاطب صاحبه بقوله: (لا تحبسانا).

وقول امرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ من ذكرَى حَبِيبٍ ومَنزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُولِ فحَوْمَلِ[٥]

---

(١) سورة ق:٢٤.

(٢) سبق تخريجه، انظر:١٧٦.

(٣) التفسح في اللغة:٢٥١.

(٤) بيت من الوافر، مختلف في نسبته، قيل: ليزيد بن الطثرية، ورد في ديوانه:٦٥، وورود منسوبًا له في: الصحاح:٨٦٨/٣، وقيل: لمضرس بن ربعي الأسدي، كما في: التنبيه والإيضاح:٢٣٩/٢، ولسان العرب: مادة (جزز)، وشرح شواهد الشافية:٤٨١/٤، وورد دون نسبة في: معاني القرآن للفراء:٧٨/٣، وشرح القصائد السبع الطوال:١٦، والصاحبي:١٤٠.

(٥) بيت من الطويل، لامرئ القيس، ورد في ديوانه:٨، وورد منسوبًا له في: جمهرة أشعار العرب:٢٤٤/١، والشعر والشعراء:١٠٧/١، وشرح قصائد السبع الطوال:١٥، وورد دون نسبة في: الأصول في النحو:٣٨٥/٢، وإعراب القرآن:١٤١/٣، والصاحبي:١٤٢.

وقول الشاعر:

خَلِيلـــيَّ قُومَـــا في عَطَالَـــة، وانظُـــرَا أنارًا تَـرَى مـن نحـو بابَـيْنِ أم بَرْقَـا؟[١]

فالخطاب لواحد بدليل قوله: "تَرَى".

وقد اختلف النحويون في هذا، ولهم عدة أقوال، وهي:

القول الأول: قول المازني الذي أورده أبو الحسين واختاره، وهو أمر الواحد، فأراد: ألقِ ألقِ، فلما لم يثن الفعل ثنى الفاعل[٢]، "وفي كل واحد من الفعلين ضمير، فحذف الواحد، وبقي الفاعل، فثنيته، فقلت: قفا"[٣].

واختار هذا القول المبرد[٤]، وابن جني في أحد قوليه، وقال في تعليله: "لما ثُني أحدهما وهو ضمير الفاعل ناب عن تكرير الفعل، وإنما ناب عنه لقوة امتزاجهما، فكأن أحدهما إذا حضر فقد حضرا جميعًا"[٥].

واختاره -أيضًا- أبو البركات الأنباري، وعلله بقوله: "والتثنية ليست للأفعال، وإنما هي للأسماء، فلو لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل وإلا لما جاز تثنيته باعتباره"[٦].

وقد أورد أبو حيان نقدًا لهذا الرأي، حيث قال: "قال بعض أصحابنا: وهذا فيه نظر، فإنَّ التأكيد يناقضه الحذف"[٧].

القول الثاني: إن الألف في الآية القرآنية والشواهد من كلام العرب إنما هي نون التوكيد الخفيفة إجراء للوصل مجرى الوقف، وهو أحد قولي ابن جني، ونسبه للبصريين، حيث قال عن

---

(١) بيت من الطويل، لسويد بن كراع العكلي، ورد في شعره:٩٥، وورد منسوبًا له في: طبقات فحول الشعراء:١٧٨/١، وحماسة الخالدين:١٤٩/٢، الحماسة البصرية:١٠٨٧/٣، وورد دون نسبة في: معاني القرآن للفراء:٧٩/٣، وتهذيب اللغة:١٦٧/٢، ومجمل اللغة:٦٧٤/٣.

(٢) انظر: التفسح في اللغة:٢٥١، وإعراب القرآن: ٢٢٨/٤، وسر صناعة الإعراب:٢٢٥/١.

(٣) التذييل والتكميل:٨٩/٢.

(٤) انظر: المحرر الوجيز:١٦٣/٥، وخزانة الأدب:١٨/١١.

(٥) سر صناعة الإعراب:٢٢٥/١

(٦) أسرار العربية:٨١.

(٧) التذييل والتكميل: ٩٠/٢.

قراءة الحسن البصري: ﴿**أَلْقِيَن فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ**﴾[١]: "هذا يؤكد قول أصحابنا في (ألقيا) إنه أراد (ألقِيًا)، وأجرى الوصل فيه مجرى الوقف، كقوله: يا حَرَسِيُّ اضربَا عنقَهُ"[٢].

القول الثالث: إنه خطاب للواحد بخطاب الاثنين، وهذا من معهود لغة العرب، ونسبه أبو حيان للبغداديين[٣]، ونسبه عبد القادر البغدادي لأكثر أهل اللغة[٤].

وقال بهذا القول الفراء، حيث قال: "العرب تأمر الواحد والقوم بما يؤمر به الاثنان، فيقولون للرجل: قُوما عنَّا، وسمعت بعضهم: ويحكَ! ارحلاها، وازجراها. وأنشدني بعضهم:

فقلـــتُ لصـــاحِبي لا تَحْبِســـانا بِنَـــزْعِ أصـــولِه واجْتَـــزَّ شِـــيحا"[٥]

وقال ابن خالويه في باب: استقصاء التثنية من كتابه (ليس في كلام العرب): "ومنها: ما يثنى وهو واحد، تقول: يا غُلامُ اضْرِبا زيدًا، ويا زَيدُ اسْفعَا بيده، ويا حَرسِيُّ اضربا عُنقَه"[٦]، وقال نحوًا من ذلك ابن فارس[٧].

وعلق الرضي شارحًا قول الحجاج: "فقوله: اِضْرِبَا عنقَهُ، مثل (لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ)...، في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به"[٨].

وهذا القول هو الراجح، فقد نُقل أن هذا من معهود العرب في خطابهم من لا مغمز في نقله، وهو الفراء وغيره من أهل اللغة، وقد علل البغدادي هذا الأسلوب عند العرب بقوله: "والعلة فيه أن أقل أعوان الرجل في إبله وماله اثنان، وأقل الرفقة ثلاثة، فجرى كلام الرجل على

---

(١) هي للحسن البصري في المحتسب كما في النص المنقول، وفي: مختصر في شواذ القراءات:١٤٥، والمحرر الوجيز:٥/١٦٤.

(٢) المحتسب: ٢/٢٨٤.

(٣) انظر التذييل والتكميل: ٢/٨٩.

(٤) انظر: خزانة الأدب:١١/١٧.

(٥) معاني القرآن:٣/٧٨ ، والبيت سبق تخريجه، انظر:٢٥٢.

(٦) ليس في كلام العرب:٣٤١.

(٧) انظر: لصاحبي:٣٦٣.

(٨) شرح الكافية للرضي:١/٥٠.

ما قد أَلِفَ من خطابه لصاحبيه"[١].

(١) خزانة الأدب:١١/١٨.

المسألة السابعة عشرة: مجيء (عاد) بمعنى (صار):

يقول أبو الحسين: "وأما قول شعيب: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ﴾[١] أي: في الملة العاصية، ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ ولا يشاء الله أن تعود الرسل في شرك أبدًا، ولم يكونوا في شرك فيعودوا إليه، ولكنَّ العرب تقول: عادَ فلانٌ في الشر، أي: صار إليه، وإن لم يكن كان فيه قط...، فلا عودة لنبي إلى شرك لم يكن فيه، فالمعنى: ما كان أن نصير إلى ملتكم إلا أن يشاء الله أمرًا يُحلِّه لنا فنصير إلى هدايته"[٢].

والفعل (عاد) له معنيان معجميان[٣]:

١- بمعنى: الرجوع والعودة على بدء.

٢- بمعنى: الصيرورة والانتقال إلى حال لم تكن سابقة، وهذا المعنى أثبته عدد من المفسرين لدلالة الفعل (عاد) في الآية الكريمة، ومنهم: السمعاني[٤]، وابن عطية[٥]، وابن الأنباري[٦]، والقرطبي[٧].

وعدّ بعض النحاة الفعل (عَادَ) مما جاء بمعنى (صار)، ومنهم: الزمخشري[٨]، والجزولي[٩]، وابن الحاجب[١٠]، وابن مالك[١١]، وابن أبي الربيع[١٢].

ويفهم من كلام ابن يعيش أنه يرى قلة مجيئها بمعنى (صار)، حيث قال: " وأما (آض)،

---

(١) سورة الأعراف:٨٩.

(٢) التفسح في اللغة:٢٤٢.

(٣) انظر: لسان العرب:مادة (عود)، والمصباح المنير:٥٩٧/٢، وتاج العروس:٤٣٢/٨-٤٣٣ (عود).

(٤) انظر: تفسير السمعاني:١٩٨/٢.

(٥) انظر: المحرر الوجيز:٤٢٧/٢-٤٢٨.

(٦) انظر: البيان في إعراب غريب القرآن:٣٦٨/١.

(٧) انظر: تفسير القرطبي:٢٨٤/٩.

(٨) انظر: المفصل:٢٦٣.

(٩) انظر: المقدمة الجزولية:١٠٤.

(١٠) انظر: الإيضاح في شرح المفصل:٧٣/٢.

(١١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك:٣٤٤/١.

(١٢) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي:٦٦٨/٢.

و(عاد)، فقد يجوز أن يلحقا بها، ويعملا عملها"[١].

وأورد لها ابن مالك شاهدًا شعريًّا، وهو قول الشاعر:

وكــان مُضِــلِّي مــن هُــدِيتُ بِرُشْــدِهِ فَلِلَّــه مُغْــوٍ عَــادَ بالرُّشْــدِ آمــرًا[٢]

ولم أجد أحدًا من النحويين أنكر مجيء (عاد) بمعنى (صار) إلا ما ذكره أبو حيان، فقد قال: "وأما (آضَ)، و(عاد)، فعدهما ابن مالك من أخوات كان الناقصة، وهما بمعنى (صار)، وكذا قال الأعلم في (عاد)...، ومن النحويين من لا يلحقهما بـ(صار)؛ إذ هما يتعديان بإلى، ويجعل المنصوب بعدهما حالاً"[٣].

ومفهوم نص أبي حيان أنه لم يعد (عاد) بمعنى (صار) إلا الأعلم الشنتمري وابن مالك. وما سبق ذكره من أسماء العلماء الذين أثبتوا ذلك يدل على أن هناك كثرة من المفسرين والنحويين أثبتوا لها هذا المعنى.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش:٧/٩٠.

(٢) بيت من الطويل، مختلف في نسبته، قيل: لسواد بن قارب، كما في: الدرر اللوامع:١/٢١٠، وقيل: لخنافر الحميري، كما في: أمالي القالي:١/١٣٥، وزهر الأكم:٣/١١٩، وورد دون نسبة في: شرح الكافية الشافية:١/٣٨٩، وارتشاف الضرب:٣/١١٧٧، وهمع الهوامع:٢/٦٨.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣/١١٦٣، وانظر: التذييل والتكميل:٤/١٦٢.

المسألة الثامنة عشرة: لام العاقبة (لام الصيرورة) :

وجه أبو الحسين دلالة اللام في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَٰتِ وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[٢] إلى العاقبة والمصير، فيقول عن الآية الأولى: "وإنما صرفها الله ليفقهوا لا ليقولوا، ولكنه مثل قوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾، وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين، ولكنَّ الله -جل وعز- وصف أمره بتصييره إلى ذلك، كما قال الشاعر:

فـــأمَّ سِمَـــاكٍ فَـــلاَ تَجْزَعِـــي فَلِلْمَـــوْتِ مَـــا تلِـــدُ الوَالِـــدَه[٣]

فهذا على الإخبار بالصيرورة. وقال سابق البربري:

فَلِلْمَـــوْتِ تَغْـــذُو الْوَالِـــدَاتُ سِـــخَالَهَا كَمَـا لِخَـرابِ الـدَّهْرِ تُبْـنَى الْمَسَـاكِنُ[٤]

وإنما ابتنوا دورهم للعمران، وغذوا أولادهم للبقاء لا للفناء، فلما علموا أن المصير إلى الموت والخراب تركوا الشيء الذي غذوا له أولادهم، وابتنوا دورهم، وأُخْبِرُوا بمصير الأمر اعتبارًا"[٥].

هذه (اللام) هي لام "الصيرورة، وتسمى لام العاقبة، ولام المآل"[٦].

وقد نص المفسرون على أنَّ (اللام) في الآية التي ذكرها أبو الحسين في (ليقولوا) لام العاقبة والصيرورة[٧]، وقال أبو علي الفارسي: "واللام على سائر القراءات لام الصيرورة"[٨].

---

(١) سورة الأنعام:١٠٥.

(٢) سورة القصص:٨.

(٣) بيت من المتقارب، لسماك بن عمرو الباهلي، ورد منسوبًا له في: أمثال العرب:١٤٢،والفاخر:٤٥، ومجمع الأمثال:١٢٨/١، وورد دون نسبة في: اللامات:١٢١، واللباب في علوم الكتاب:٣٩٨/٩.

(٤) بيت من الطويل، ورد منسوبًا له في: العقد الفريد:٣٢١/١، وفقه اللغة وسر العربية:٣٩١، وبدون نسبة في: تفسير القرطبي:٢٣٥/١٦، وشرح التسهيل لابن مالك:١٤٦/٣، ومغني اللبيب:١٧٧/٣.

(٥) التفسح في اللغة:٢٥٥-٢٥٦.

(٦) الجنى الداني:١٢١.

(٧) انظر: تفسير القرطبي:٥٤/٧، وتفسير البحر المحيط:٢٠٠/٤

(٨) انظر: المحرر الوجيز:٣٣١/٢، وتفسير البحر المحيط:٢٠١/٤.

وكذلك اللام الداخلة على الفعل المضارع (ليكونَ) لام العاقبة والصيرورة[١].

ولام الصيرورة أثبتها الكوفيون[٢]، والأخفش[٣]، وبعض المتأخرين كابن مالك[٤]، بدلالة هذه اللام على العاقبة والمآل.

أما البصريون فقد أثبت بعضهم هذه اللام كالزجاجي[٥]، والرماني[٦]، إلا أنَّ جمهور البصريين لم يثبتوها، قال ابن هشام: "وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة"[٧]، وردوا ما حمل عليها من شواهد إلى دلالة التعليل، يقول الزمخشري عن الآية السابقة من سورة القصص: "هي لام كي التي معناها التعليل...، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحزنًا، ولكن المحبة والتبني، غير أنَّ ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته، شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله...، وهذه اللام...استعيرت لما يشبه التعليل"[٨].

وفصل الزركشي بين لام التعليل ولام العاقبة والصيرورة بأنَّ لام التعليل تدخل على ما هو غرض لفاعل الفعل، ويكون مرتَّبًا على الفعل، أما لام الصيرورة فليس لها إلا ما يترتب على الفعل فقط، ويرى أنَّ ما جعلوه للعاقبة هو راجع للتعليل؛ فإنَّ التقاطهم أفضى إلى عداوته، وذلك يوجب صدق الإخبار بكون الالتقاط للعداوة؛ وما أفضى إلى الشيء يكون علة[٩].

لكن المتدبر للآيات القرآنية والبيتين التي أوردها أبو الحسين يجد أنَّ المعنى يحتم الصيرورة، فالتعليل إنما يكون باعثًا للعمل، ومقارنًا له وقت حصوله، وأما المعنى في الآيات

---

(١) انظر: المحرر الوجيز:٤/٢٧٧، وتفسير القرطبي:١٦/٢٣٤.

(٢) انظر: الجنى الداني:١٢١، وارتشاف الضرب:٤/١٦٦٠.

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك:٣/١٤٤.

(٥) انظر: اللامات:١١٦.

(٦) انظر: معاني الحروف:٥٦.

(٧) انظر: مغني اللبيب:٣/١٧٩.

(٨) الكشاف:٤/٤٨٤، وانظر: مغني اللبيب:٣/١٧٩.

(٩) انظر: البرهان في علوم القرآن:٤/٣٤٦-٣٤٧.

والبيتين فإن ما بعد اللام لم يكن باعثًا على العمل ولا مقارنًا له، بل هو ما آلت إليه نتيجة العمل، وعليه فإن اللام معناها هنا العاقبة أو الصيرورة أو المآل، ومحاولة الزمخشري تخريجها على التعليل مجازًا فيه تكلف لا يخفى، والأصل الحقيقة، والمجاز لا يصار إليه إلا إذا لم تمكن الحقيقة.

المسألة التاسعة عشرة: لغة أكلوني البراغيث:

قال أبو الحسين بعد أن تحدث عن لغة بني العنبر وبني عدي: "ويقولون: أكلوني البراغيثُ، وفي القرآن: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[١]،... وسبيل مثله مما جاء في القرآن وغيره أن يُبدَأ بالاسم ثم يُخبر عنه؛ لأنه إذا بُدئ بالاسم عرف المستمع أنك ألقيت إليه ذكر من تخبره عن حاله، وإذا بُدئ بالخبر لم يَعرف عمَّنْ تُحدِّثُهُ حتى تجيء بالاسم بعدما يمضي خبره وإن طال وزاد...، وفي القرآن: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾فعمَّ، ثم قال: ﴿كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ﴾[٢] فخص الأكثر. وقالت العرب:

ولَكِـــنْ دِيَافِيٌّ أَبُـــوهُ وَأُمُّـــهُ بِحَـورَانَ يَعْصِـرْنَ السَّـلِيطَ أَقَارِبُـهْ[٣]

أي: قرابته يعصرون"[٤].

نسب أبو الحسين هذه اللغة إلى بني عدي وبني العنبر، وقد انفرد بهذه النسبة، إذ ذكرها النحاة المتقدمون على أبي الحسين دون نسبة لقبيلة معينة، إنما عدوها لغة من اللغات، قال سيبويه: "اعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضربابي أخواك"[٥]، وقال نحو ذلك الفراء، وأبو عبيدة، والأخفش[٦].

ونُسِبتْ لطيء[٧]، وقيل: لأزد شنوءة[٨]، وقيل: لبني الحارث بن كعب[٩]، وحكى أبو حيان الخلاف في نسبتها، فقال: "وحكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة هم طيء يلتزمون

---

(١) سورة الأنبياء:٣.

(٢) سورة المائدة:٧١.

(٣) سبق تخريجه، انظر:١٣٤.

(٤) التفسح في اللغة:٢٧٠-٢٧١.

(٥) الكتاب:٢/٤٠.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء:١/٣١٦، ومجاز القرآن:١/١٠١، ومعاني القرآن للأخفش:١/٢٦٢.

(٧) انظر: الكشاف:٥/٦٥٥، وارتشاف الضرب:٢/٧٣٩.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب:٢/٧٣٩، والجنى الداني:١٧١.

(٩) انظر: شرح الألفية لابن عقيل:١/٤٢٥، والمفهم لما أشكل من كتاب مسلم:٢/٢٦٠.

العلامة أبدًا، ولا يفارقونها، وذكر بعض الرواة أنها من لغة أزد شنوءة"[١].

وفي توجيه الشواهد القرآنية الواردة على تلك اللغة أقوال عدة للعلماء، ففي قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[٢] في قوله (الذين) ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الرفع: وخُرّج بثمانية تخريجات:

- أن يكون **بدلاً** من الواو في (وأَسَرُّوا)، ونسب ابن عطية هذا القول لسيبويه[٣]، وقال به الفراء[٤]، والأخفش[٥]، والمبرد[٦]، والزجاج[٧]، والسيرافي في أحد قوليه[٨].

- أن يكون **بدلاً** من الواو في (اسْتَمَعوه)، وهذا قول لابن الشجري[٩].

- أن يكون **فاعلاً**، والواو في (وأَسَرُّوا) علامة للجمع على لغة (أكلوني البراغيث)، قاله أبو عبيدة[١٠]، والأخفش[١١]، والسيرافي في أحد قوليه[١٢].

- أن يكون **فاعلاً** بفعل قول محذوف، وهو اختيار النحاس[١٣]، أو فعل محذوف يفسره ما قبله، بتقدير: (أسرها الذين ظلموا)[١٤].

- أن يكون **مبتدأ**، وجملة (وأَسَرُّوا) خبر مقدم، ونسب للكسائي[١٥]، وهذا ظاهر كلام

---

(١) ارتشاف الضرب:٢/٧٣٩.

(٢) سورة الأنبياء:٣.

(٣) انظر: الكتاب:٢/٤١، والمحرر الوجيز:٤/٧٤.

(٤) انظر: معاني القرآن:٢/١٩٨.

(٥) انظر: معاني القرآن:٢/٤١٠.

(٦) انظر: تفسير البحر المحيط:٦/٢٧٥.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه:٣/٣٨٣.

(٨) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢/٣٧١.

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري:١/٢٠٢.

(١٠) انظر: مجاز القرآن:٢/٣٤.

(١١) انظر: معاني القرآن:٢/٤١٠.

(١٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢/٣٧١.

(١٣) انظر: إعراب القرآن:٣/٦٤.

(١٤) انظر: تفسير البحر المحيط:٦/٢٧٦، والدر المصون:٨/١٣٣.

(١٥) انظر: تفسير البحر المحيط:٦/٢٧٦.

أبي الحسين، حيث قال: " وسبيل مثله مما جاء في القرآن وغيره أن يُبدَأ بالاسم ثم يُخبر عنه..."[١]، فقوله: " وإذا بُدئ بالخبر لم يَعرف عن مَنْ تُحدِّثُهُ حتى تجيء بالاسم بعدما يمضي خبره وإن طال وزاد"، ظاهره أنه يرى أن جملة ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ﴾[٢] خبر.

- أن يكون **مبتدأ**، وخبره قول محذوف عامل في جملة الاستفهام بعده[٣]، تقديره: (يقولون هل هذا بشر؟).

- أن يكون **خبرًا** لمحذوف تقديره: (هم)، وهو قول للزجاج[٤].

- أن يكون **نعتًا** للواو في (وأَسَرُّوا)، وهو قول لأبي عبيدة[٥].

الوجه الثاني: النصب، وخرّج بتخريجين:

- أن يكون **مفعولاً** بإضمار أعني[٦]، أو أذم[٧]، وتقديره: (أَعنِي الذِينَ ظَلَمُوا، أو أَذمُّ الذِينَ ظَلَمُوا).

- أن يكون **بدلاً** من الضمير الهاء في قوله تعالى: ﴿ مَايَأۡتِيهِم ﴾[٨]، وهو قول لابن الشجري[٩].

الوجه الثالث: الجر، وخرّج بتخريجين:

---

(١) التفسح في اللغة: ٢٧٠-٢٧١.

(٢) سورة الأنبياء: ٣.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩١١/٢، والدر المصون: ١٣٣/٨.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٨٤/٣.

(٥) انظر: مجاز القرآن: ٣٤/٢.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٨٤/٣.

(٧) انظر: الكشاف: ١٢٦/٤.

(٨) سورة الأنبياء: ٢.

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢٠٢/١.

- أن يكون **نعتًا** لـ(للناس) من قوله تعالى: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ﴾[١]، وهو أحد قولي الفراء[٢]، وتقديره: (اقْتَرب للنَّاس الذينَ ظَلَمُوا).
- أن يكون **بدلاً** من الضمير الهاء في قوله تعالى: ﴿لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ﴾[٣]، وهو قول لابن الشجري[٤]، وتقديره: (لاهِيةً قُلُوبُ الذِينَ ظَلَمُوا).

أما الشاهد القرآني الآخر على هذه اللغة فقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ﴾[٥] ، ففي توجيه الرفع في (كَثِيرٌ) أقوال عدة للعلماء، وهي:

- **بدل** من الواو في (عَمُوا)، وهذا أحد قَولَي الفراء[٦] وأبي عبيدة[٧]، والأخفش[٨]، وأحد قَوْلَي الزجاج[٩]، وهو اختيار أبي الحسين، حيث قال: "وفي القرآن: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ فعمَّ، ثم قال: ﴿كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ﴾ فخص الأكثر"[١٠]، والضمير في هذا الرأي مفسَّر بما بعده.
- **بدل** من الواو في (حَسِبُوا)، والضمير في هذا القول مفسَّر بما قبله[١١].
- **فاعل**، والواو علامة للجمع على لغة (أكلوني البراغيث)، وهذا أحد قَوْلَي الفراء[١٢]، وأحد

---

(١) سورة الأنبياء:١.
(٢) انظر: معاني القرآن:١٩٨/٢.
(٣) سورة الأنبياء:٣.
(٤) انظر: أمالي ابن الشجري:٢٠٢/١.
(٥) سورة المائدة:٧١.
(٦) انظر: معاني القرآن:٣١٦/١.
(٧) انظر: مجاز القرآن:١٧٤/١.
(٨) انظر: معاني القرآن:٢٦٢/١.
(٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه:١٩٥/٢.
(١٠) التفسح في اللغة:٢٧١.
(١١) انظر: الدر المصون:٣٧١/٤.
(١٢) انظر: معاني القرآن:٣١٦/١.

قَوْلَي أبي عبيدة[١]، والأخفش[٢]، وأحد قَوْلَي الزجاج[٣].

- **خبر** لمبتدأ محذوف، وهذا أحد قَولَي الفراء[٤]، وأحد قَوْلَي أبي عبيدة[٥]، وأحد قَوْلَي الزجاج[٦].

- **مبتدأ**، والجملة قبله خبر، وضعَّفه العكبري؛ لأنَّ الفعل قد وقع في موضعه فلا ينوى به غيره[٧].

وأظهر الأقوال في الآيتين هو القول بالبدلية لأمرين:

الأول: إن هذا القول تخريج على لغة قريش التي بها نزل القرآن، ولا يصار إلى القول بلغة غيرها إلا بدليل لا تأويل فيه.

الثاني: سلامته من التكلف، ومتى أمكن التخريج من دون تكلف فهو أولى.

ولا مغمز في هذا إلا عودة الضمير لمتأخر، ويمكن التعليل لجواز ذلك بأن مفهم الضمير فُهم من السياق فجاز أن يتأخر ما يعود عليه.

---

(١) انظر: مجاز القرآن:١/١٧٤.

(٢) انظر: معاني القرآن:١/٢٦٢.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه:٣/٣٨٣-٣٨٤.

(٤) انظر: معاني القرآن:١/٣١٦.

(٥) انظر: مجاز القرآن:١/١٧٤.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه:٢/١٩٦.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن:١/٤٥٣.

العشرون: توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل:

يرى أبو الحسين صحة وقوع الضمير المنفصل المرفوع توكيدًا للضمير المتصل المنصوب، ونسب هذا لبني تميم، يقول: "وتميم تجعل (أنتَ) تبعًا للكاف، وهو قياس صحيح؛ لأنَّ الفعل لا يخلو من فاعله مضمرًا أو مظهرًا، كقولهم: لقيتُكَ أنتَ، فإن بُدِئ بها قبل الفعل لم يجعلوها أنتَ، لا يقولون: أنتَ لقينا، ولا أنتَ طلبنا؛ لأنها إنما تقع تأكيدًا"(١).

يؤَكَّد الضمير المتصل المنصوب أو المجرور بضمير منفصل مرفوع، فينوب ضمير الرفع مناب ضمير النصب والجر.

يقول سيبويه: "هذا باب ما تكون فيه (أنت، وأنا، ونحن، وهو، وهي، وهم، وهنّ، وأنتنّ، وهما، وأنتما، وأنتم) وصفًا.

اعلم أنَّ هذه الحروف كلها تكون وصفًا للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين، وذلك قولك: (مررتُ بكَ أنتَ، ورأيتُكَ أنتَ، وانطلقتَ أنتَ)، وليس وصفًا بمنزلة الطويل...ولكنَّه بمنزلة نفسه"(٢)، فأراد أن تلك الضمائر تعرب توكيدًا لا صفة.

فيجري ضمير الرفع توكيدًا على جميع الضمائر المتصلة، وإن اختلفت في الوضع، وعلة ذلك بأنَّ الضمير المنفصل في الأصل للمرفوع؛ لأنَّ أول أحواله الابتداء، وعامل الابتداء عامل معنوي، فلم يكن بد من انفصال ضميره.

أما الضمير المنفصل المنصوب والمجرور فلا بد لهما من عامل، فإذا أُضمرا اتصلا بتلك العوامل، وإذا احتجنا إلى توكيدهما لم نجد في الأصل إلا ضمير الرفع فاستعمل في الجميع (٣)، وهذه مسألة لم يختلف فيها النحاة اتفاقًا(٤).

وقد تفرد أبو الحسن بالنصَّ على أن هذا الأسلوب هو لغة لبني تميم؛ إذ لم أجد أحدًا من النحويين خص تميم بذلك.

---

(١) التفسح في اللغة:٢٠٦.

(٢) الكتاب:٢/٣٨٥.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي:٣/١٥٠-١٥١، والمقاصد الشافية:٥/٣٧.

(٤) انظر: المقاصد الشافية:٥/٣٧، وأوضح المسالك:٣/٤٠٤.

المبحث الثاني: آراء المؤلف الصرفية.

ذكر أبو الحسين بعضًا من مسائل الصرف في سياق حديثه عن (التوسع) في اللغة، وقد بلغت المسائل الصرفية التي تناولها في الكتاب بضعة عشر مسألة، وهي كافية لإعطاء تصور عن تضلع أبي الحسين بمعرفة علم الصرف، فدونك الكلام في تلك المسائل[١]:

المسألة الأولى: القلب في كلمتي: (مَلَك)، و(يُسْتَرَاءَ):

يرى أبو الحسين أن العرب قد تتصرف بالهمزة بالتقديم والتأخير كما في كلمة (مَلَك)، فيقول: "والله تبارك وتعالى يقول: ﴿ وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَاۚ ﴾[٢]، وهم الرسل، واللفظ موحَّد، والعرب تتسع في واحده وجمعه، وتقديم همزه وتأخيره، فقال عدي بن زيد:

أَبْلِـــغِ النُّعْمـــانَ عَـــنِّي مَأْلَكًـــا .....[٣]

فالجمع على هذا اللفظ: مَلائِك، الهمزة مؤخرة، والأصل تقديمها، كما قال لبيد:

وَغُـــلامٍ أَرْسَـــلَتهُ أُمُّـــهُ بِأَلُـــوكٍ فَبَـــذَلْنا مـــا سَـــأَلْ[٤]

...وقال النابغة:

---

(١)جرى ترتيب المسائل المدروسة هنا حسب ترتيب أبواب الصرف في ألفية ابن مالك.

(٢) سورة الحاقة:١٧.

(٣) صدر بيت من الرمل، ورد في ديوانه:٩٣، والبيت بتمامه:

أَبْلِـــغِ النُّعْمـــانَ عَـــنِّي مَأْلَكًـــا أَنَّـــهُ قَـــد طـــالَ حَبْســـي وانتِظَـــارِي

وورد منسوبًا له في:الشعر والشعراء:٢٢٩، والعقد الفريد:١١٠/٦، وشرح المفضليات لابن الأنباري:٦٢٤، وورد دون نسبة في: جمهرة اللغة:٩٨٢/٢، والحجة للقراء السبعة:٤١٦/٢، والممتع في التصريف:٦٢.

(٤) بيت من الرمل، ورد في ديوانه:١٤٠، وورد منسوبًا له في: المعاني الكبير:١٢٣٨/٧، وشرح المفضليات لابن الأنباري:٦٢٥، والحلل في شرح أبيات الجمل:٥١، وورد دون نسبة في: التبيان في إعراب القرآن:٤٦/١، والدر المصون:٢٥٠/١، واللباب في علوم الكتاب:٤٩٥/١.

أَلِكْنِي..... .....[١]

ترك الهمزة، وجعلها على تقدير: (أَقِلْنِي)، وكان أصلها: (أَأْلِكْنِي) على تقدير: (أَأْمني)، وهم يقدمون في كلامهم الهمزة ويؤخرونها اتساعًا كما قال:

تَــقَرَّبَ يَخْــبُو ضَــوْءُهُ وشُعــاعُه ويَمحَصُ حتى يُسْتَرَاءَ فلا يُرى[٢]

تقديره: يُسْتَرَاء. والأصل: يُسْتَرْأَى، أي: (يُسْتَفْعَل) من رَأَيْت"[٣]

هنا أبو الحسين يقرر حصول القلب المكاني في الهمزة، وقد أورد شاهدين حصل للهمزة فيها قلب مكاني، وهما كلمتان: (مَلَك)، و(يُستَراء)، وإليك الكلام عنهما:

أولاً: كلمة (مَلَك):

كثر حديث النحويين عن اشتقاق (مَلَك)، وذكر السمين الحلبي أن فيه ستة أقوال[٤]، ومن أشهرها وأكثرها تداولاً بين النحاة قولان:

القول الأول: إنَّه من الأُلُوكة، وهي الرسالة. وأصله (مَأْلَك)، حدث قلب في الكلمة فأُخِّرت الهمزة، وقُدّمت اللام، فصارت (مَلأك)، ثم خُففت بحذف الهمزة، ونقل فتحتها إلى اللام الساكنة قبلها، فصارت (مَلَك) على وزن (مَعَل)، وتُرَدُّ الهمزة عند الجمع، فيقال: مَلائِك ومَلائِكَة، وهذا القول قول الخليل[٥]، وهو اختيار أبي الحسين، ومكي[٦]، وابن

---

(١) كلمة من بيت من الوافر، ورد في ديوانه:١٢٦، والبيت بتمامه:

أَلِكْــــنِي يَاعُيَــــينُ إِلَيْــــكَ قَــــوْلاً سَــــأُهْدِيهِ إِلَيْــــكَ إِلَيْــــكَ عَــــنِّي

ورد منسوبًا له في: شرح المفضليات لابن الأنباري:٦٢٥، ومعجم مقاييس اللغة:١/١٣٣، وورد دون نسبة في: لسان العرب: مادة (ألك)، وتاج العروس: ٢٧/٤٨.

(٢) سبق تخريجه، انظر:١٣٥.

(٣) التفسح في اللغة:٢١١-٢١٣.

(٤) انظر: الدر المصون:١/٢٤٩-٢٥١، وانظر الخلاف فيها أيضًا في: التبيان في إعراب االقرآن:١/٤٦-٤٧، وشرح الشافية للرضي:٢/٣٤٦-٣٤٧، وتاج العروس:٢٧/٣٥٤-٣٥٥.

(٥) انظر: العين:٥/٣٨٠.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن:١/٨٦.

سيده[١]، وابن بري[٢].

القول الثاني: إنَّه من لَأَك، بمعنى أَرْسَل. وأصله (مَلأك)، خُفِّفت الكلمة بحذف الهمزة، ونقل فتحتها إلى اللام الساكنة قبلها، فصارت (مَلَك) على وزن (مَفَل)، وتُرَدُّ الهمزة عند الجمع أيضًا، وهو منسوب لأبي عبيدة[٣]، وهو قول ابن السراج[٤]، وابن خالويه[٥].

وعدَّ ابن جني (مَلأَك) هو الأصل والأكثر، وعليه تصرف الفعل، وأمَّا (مَأْلَك) فمقلوب[٦]، وهذا القول رجحه الرضي لسلامته من ارتكاب القلب[٧]، وبذلك يكون هو الأولى.

ثانيًا: كلمة (يُسْتَرَاءَ):

لم أجدْ أحدًا من العلماء تحدث عنها سوى ابن منظور، حيث قال: " (يُسْتَرَاء) يُسْتَفْعَل مِنْ رأَيت"[٨]، فهل ابن منظور لا يرى فيها قلبًا فجعل وزنها (يُسْتَفْعَل)، أو أنَّه أراد الدلالة على أنَّ فيها زيادة الهمزة والسين والتاء؟

الأمران محتملان، وإن كان يغلب على الظن أنه وهِم في وزنها؛ إذ وزن (يُسْتَرَاء) (يُسْتَفْلَع)، فعين الكلمة تأخرت إلى موضع اللام، وهذا ما نص عليه أبو الحسين بقوله: "تقديره: يُسْتَرَاء. والأصل: يُسْتَرْأَى، أي (يُسْتَفْعَل) من: رأيتُ"[٩].

---

(١) انظر: المحكم والمحيط الأعظم:٧/٨٩.

(٢) انظر: التنبيه والإيضاح:١/١٠٥.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي:٢/٣٤٧.

(٤) انظر: الأصول في النحو:٣/٣٣٩

(٥) انظر: إعراب ثلاثين سورة:٨٣.

(٦) انظر: المنصف:٢/١٠٣-١٠٤.

(٧) انظر: شرح الشافية للرضي:٢/٣٤٧.

(٨) لسان العرب: مادة: (رأى).

(٩) التفسح في اللغة:٢١٣.

المسألة الثانية: أصل حركة همزة الوصل في فعل الأمر:

يقول أبو الحسين عن حركة همزة الوصل في فعل الأمر، في مسألة الإتباع الحركي: "وإتباع الضم الضم يدلك على حقيقة قولهم في الأمر: (اُدْخُلْ)، والأصل من: دَخَل يَدْخُل، فكرهوا ثقل الكسر مع ضم الخاء، ولم يكن سكون الدال بحاجز بين الضمين، فهذه حكمة وقدرة على الاتساع في الإعراب"(١).

حركة همزة الوصل موضع خلاف بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يرون أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل، فتُكسر في (اِضْرِبْ)؛ إتباعًا لكسرة العين، وتُضم في (اُدْخُل)؛ إتباعًا لضمة العين(٢).

والبصريون يرون أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة بالكسر، وضمت في (اُدْخُلْ) ونحوه لئلا يخرج من كسر إلى ضم للاستثقال، وليس في كلامهم شيء على وزن (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين(٣).

والكوفيون احتجوا بأنه لما وجب أن يزيدوا حرفًا لكي لا يبتدأ بالساكن وَجبَ أن يكون الحرف الزائد متحركًا، ووجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلبًا للمجانسة، كما هو سنن العربية؛ فالعرب تقول: (مُنْتُن) فضموا التاء إتباعًا لضمه الميم، وإن كان الأصل في التاء أن تكون مكسورة؛ لأنه من (أَنْتَن) فهو (مُنْتِن) إلا أنهم ضموها طلبًا للمجانسة(٤).

ومن حيث النقل فقد احتج الكوفيون بقراءة الحسن البصري ورؤبة في قوله تعالى: ﴿ **الْحَمْدِ لِلَّهِ** ﴾(٥) بكسر الدال، وقراءة إبراهيم بن أبي عبلة: ﴿ **الْحَمْدُ لُلَّهِ** ﴾(٦) بضم اللام(٧).

---

(١) التفسح في اللغة:٢٦٩-٢٧٠.

(٢) انظر: الإنصاف:٢/٧٣٧، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان:٤/٣٩١.

(٣) انظر: الكتاب:٤/١٤٤، وسر صناعة الإعراب:١/٤٤.

(٤) انظر: الإنصاف:٢/٧٣٧.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء:١/٣، ومختصر في شواذ القراءات:٩، والمحتسب:١/٣٧.

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٧) انظر: الإنصاف:٢/٧٣٨.

وأما البصريون فاحتجوا بأنَّ الأصل في همزة الوصل الحركة، وهو الكسر، وذلك لأن المقصود بزيادة الهمزة النطق بفاء الفعل ساكنة في حال الابتداء، لأنه لو لم تزد الهمزة لتحركت فاء الفعل الساكنة في حال الابتداء، والابتداء بالساكن محال، ووجب أن تكون حركتها الكسرة لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر أولى بها من غيره.

ورُجحت الكسرة لرجوحها على الضمة بقلة الثقل، وعلى الفتحة بأنها لا تُوهم الاستفهام، والفتحة تُلبس الأمر بمضارع المتكلم، ولما استحقت الكسر في الأفعال كسرت في الأسماء، فإن عرض فيما يلي الساكن الذي جيء بالهمزة لأجله ضمة لازمة ضُمَّت اتباعًا، وتخلصًا من تتابع كسر وضم[١]، وهذا هو اختيار أبي الحسين، فهو قد نص على ثقل الكسر -أي أنه الأصل - بعده ضم ولا حاجز بينهما إلا السكون وهو حاجز غير حصين.

وهذا هو الراجح في هذه المسألة، ويرجح هذا أن حركة الهمزة في الأمر من مفتوح العين في المضارع تكسر بالإجماع مثل: (يشْرَب / اِشْرَب)، فهربًا من اللبس بالمضارع لو فتحت رجعوا بها إلى الأصل وهو الكسر.

وأما احتجاج الكوفيين بالقراءتين فقد ردَّ أبو البركات الأنباري عليهم بأنّ القراءتين "شاذتان في الاستعمال، ضعيفتان في القياس ... أما كسر الدال فإنما كان ضعيفًا؛ لأنه يؤدي إلى إبطال الإعراب، وذلك لا يجوز، وأما ضم اللام فإنما كان ممتنعًا لأن الإتباع لما كان في الكلمة الواحدة قليلاً ضعيفًا كان مع الكلمتين ممتنعًا البتة"[٢].

---

(١) انظر: تمهيد القواعد:٨/٣٧٧٩- ٣٧٨٠.

(٢) الإنصاف:٢/٧٣٩-٧٤٠.

المسألة الثالثة: دلالة الهمزة المزيدة في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ﴾[١]:

يرى المؤلف أنَّ مجيء الهمزة في (أَفعَل) للدلالة على التسمية كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ﴾، يقول أبو الحسين بعد هذه الآية: "أي: يسميهم ضلالاً، وحتى يبين لهم ما يتقون؛ لأن الضلال لا يقع لمن [لم][٢] يُنْهَ عن شيء ففعله، إنما يقع استحقاقه لمن أُمر بشيء فتركه، أو نُهِي عن شيء فارتكبه مخالفًا فيه لمن يعبده"[٣].

ودلالة الهمزة في (أضل) في هذه الآية وغيرها مما اختلف فيه العلماء، ومن أشهر تلك الأقوال، ما يلي:

القول الأول: التسمية، أو النسبة إلى الشيء، وهو قول المعتزلة[٤]، يقول الرازي: "قالت المعتزلة: المراد من هذا الإضلال الحكم عليهم بالضلال"[٥]، وهو اختيار أبي الحسين، وهذا دليل من أدلة اعتزاليته -رحمه الله-.

وهذا المعنى لصيغة (أفعل) أثبته بعض العلماء كابن عصفور[٦]، وأبي حيان[٧]، ومثَّلا له بـ(أَكْفَرتُهُ) أي: سَمَّيته كافرًا، و(أَخْطَأْته) أي: سَمَّيتُه مُخْطِئًا.

ومن شواهد هذا القول قول طرفة بن العبد:

ومـــازالَ شُـــرْبِي الـــرَّاحَ حـــتى أَشَـــرَّنِي صَـدِيقِي وحَـتى سَـاءَنِي بَعْـضُ ذلِـكِ[٨]

---

(١) سورة التوبة:١١٥.

(٢) في الكتاب أثبت المحقق: (لن)، والمعنى يحتم (لم).

(٣) التفسح في اللغة:١٩٠.

(٤) انظر: تفسير الرازي:٢١٨/١٦، واللباب في علوم الكتاب:٢٢٥/١٠.

(٥) تفسير الرازي:٢١٨/١٦.

(٦) انظر: الممتع في التصريف:١٢٨.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب:١٧٣/١.

(٨) بيت من الطويل، ورد في صلة ديوانه:١٧٧، وورد منسوبًا له في: شرح الحماسة للمرزوقي:٦٥/١، وتأويل مشكل القرآن:٩٤، ومقاييس اللغة:١٨١/٣.

وقول الكميت:

وَطَائِفَـــةٌ قَـــدْ أَكْفَـــرتني بحُـــبكُم وطائفـــةٌ قَـــالُوا مُسِـــيءٌ ومُـــذْنِبُ[١]

القول الثاني: بمعنى الوجدان، وهو من معاني زيادة الألف في هذه الصيغة، والتي أثبتها عدد من النحاة[٢].

ومن شواهد ذلك قول عمرو بن معد يكرب: **(والله يَا بَنِي سُلَيْم لَقَد قَاتَلنَاكُم فَمَا أَجْبَنَّاكُم، وسَأَلْناكُم فمَا أبْخَلْناكُم، وهَاجَيْناكُم فَما أَفْحَمنَاكُم)**[٣]، قال ابن قتيبة: " أي: ما صادفناكم بخلاءَ، ولا جبناءَ، ولا مفحمين"[٤].

ومنه قول الأعشى:

أَثْـــوَى وقصَّـــر ليلـــةً لِيُـــزَوَّدَا فمَضَت وأخْلَفَ من قُتَيْلة مَوْعدَا[٥]

القول الثالث: التعدية بمعنى الجَعْل والتصيير، وقد اتفق العلماء على مجيء الهمزة للتعدية بمعنى الجعل والتصيير، وذكروا أن هذا المعنى هو الغالب لزيادة الهمزة[٦].

---

(١) بيت من الطويل، ورد في شرح هاشميات الكميت:٥٣، وورد منسوبًا له في: المغرب في ترتيب المعرب:٢/٢٢٥، وتفسير الثعلبي:٢/٢٣٦، ولسان العرب: مادة(خبث)، وورد دون نسبة في: زاد المسير:٣/٢٩، وتفسير البحر المحيط:٢/٢٩٢، والدر المصون:٢/٥٤٧.

(٢) انظر: الكتاب: ٢/٢٣٦، وإصلاح المنطق: ٢٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/٢٣٦، وارتشاف الضرب: ١/١٧٣.

(٣) انظر: أدب الكاتب:٤٤٧، والعقد الفريد:١/٣١٩، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٢٦.

(٤) أدب الكاتب: ٤٤٧.

(٥) بيت من الكامل، ورد في ديوانه:٢٢٧، وورد منسوبًا له في: مجاز القرآن:٢/١٠٧، والكامل في اللغة والأدب:٢/٥٧١، وتفسير الطبري:١٨/٢٦١.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي: ١/ ٨٦، وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش: ٦٨.

واعترض على القول الأول بما ذكره ابن قتيبة فقال: "وذهب أهل القدر في قوله تعالى: ﴿ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾[١] إلى أنّه على جهة التسمية والحكم عليهم بالضلالة، ولهم بالهداية. وقال فريق منهم:(يُضِلّهم): ينسبهم إلى الضلالة، و(يَهْديهم): يبيّن لهم رشدهم.

فخالفوا بين الحكمين، ونحن لا نعرف في اللغة أَفعَلتُ الرجلَ: نسَبْتُه. وإنّما يقال إذا أردت هذا المعنى (فَعَّلتُ)"[٢].

وقال ابن الأنباري: "وهذا التَّأويلُ فاسدٌ ؛ لأنَّ العرب إذا أرادوا ذلك المعنى قالوا: (ضلَّلَ، يُضَلِّل) ، واحتجاجهم ببيت الكُميت باطلٌ؛ لأنه يلزم من قولنا: أَكْفَر في الحُكْم، صحة قولنا: أضَلّ.

وليس كل موضع صح فيه (فعَّل) صح فيه (أفعل) ، فإنَّه يجوزُ أن يقال: (كَسَّر)، و(قَتَّل)، ولا يجوزُ (أَكْسَرَ)، و(أقْتَلَ)؛ بل يجبُ فيه الرجوع إلى السماع"[٣].

أما القول الثاني فلا شك أن زيادة الهمزة في (ضَلّ) لغة يجوز أن تدل على الوجدان، لكن هذا المعنى يحدده السياق؛ إذ لابد من قرينة لحمله على هذا المعنى، لكن القرينة في هذا الآية دالة على التعدية لا على الوجدان؛ لأن الإضلال في آية ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ ﴾[٤]مقرون في الآية بالهداية، فإذا حُمل الإضلال على الوجدان فعلى أي شيء تُحمل الهداية[٥]، فالأرجح القول الثالث وهو معنى الجعل والتصيير.

---

(١) سورة النحل:٩٣.

(٢) تأويل مشكل القرآن:٩٢.

(٣) تفسير الرازي:٢١٨/١٦، واللباب في علوم الكتاب:٢٢٥/١٠.

(٤) سورة التوبة:١١٥.

(٥) انظر: الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم: ٩٩.

المسألة الرابعة: زيادة التاء في الرباعي للمطاوعة:

المطاوعة: هي كما عرفها الرضي: "التأثر وقبول أثر الفعل، سواء كان التأثر متعديًا، نحو: عَلَّمتُهُ الفقهَ فتَعَلَّمه، أي: قَبِل التعليم، فالتعليم تأثير، والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر،... فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً، نحو: (بَاعَدتُ زيدًا فتَباعَد) المُطاوع هو زيد، لكنهم سموا فعله المسند إليه مطاوعًا مجازًا"(١).

وذكر أبو الحسين مثالاً على هذا المعنى بقوله: "أما (دَحْرَجْتُ الحُبَّ فتَدحْرَج) فهذا جسمٌ موجود انقاد لما أردتُ به، وطاوع فعلي، ولا اختيار له، وهذا من اتساع معاني اللغة"(٢).

وزيادة التاء تطرد في الفعل الرباعي للمطاوعة، وهو متفق عليه عند العلماء، يقول سيبويه عن مطاوعة الأفعال: "باب ما طاوع الذي فِعله على (فَعَل) وهو يكون على (انْفَعل)، و(افْتَعل)، وذلك قولك: كَسَرْته فانْكَسر،...ونظير ذلك في بنات الأربعة على مثال تَفَعْلَل: نحو: دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَج"(٣).

وقال ابن جني: "الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول؛ لأنَّ الزوائد تلزمها للمعاني، نحو:...تاء المطاوعة في (تَدَحْرج)"(٤).

وقال الزمخشري: "و(تَفَعْلَل) يجيء مطاوع (فَعْلَل)، كـ(جَوْرَبته فتَجَوْرَب، وجَلْبَبته فتَجَلْبَب)"(٥).

---

(١) شرح الشافية للرضي: ١/١٠٣.

(٢) التفسح في اللغة: ١٥٢.

(٣) الكتاب: ٤/٦٥-٦٦.

(٤) المنصف: ١/٢٨-٢٩.

(٥) المفصل: ٢٧٩.

المسألة الخامسة: مجيء اسم الفاعل بمعنى المصدر:

من صور التناوب الصرفي بين الصيغ التي ذكرها أبو الحسين دلالة اسم الفاعل على المصدر، إذ يقول: "وفي القرآن: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾[١]، أي: تكذيب.

وكان أبو يزيد الأعرابي يقول: أَخْطَأْتُ خَاطِئَةً بَعِيدَةً، أي: خَطأً بعيدًا، وفي القرآن: ﴿ لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً ﴾[٢]، أي: لغوًا"[٣].

يقول المبرد عن هذه المسألة: "وقلَّما يجيء المصدر على فاعِل، فمما جاء على وزن فَاعِل قولهم: عُوفِي عافِية، وفُلِج فالِجًا"[٤].

وكذلك عدَّ ابن خالويه مجيء المصادر على وزن اسم الفاعل من الغرائب[٥].

ويقول ابن مالك: "ويجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلاً، وفي غيره كثيرًا، وربما جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل"[٦].

وذهب ابن يعيش إلى أنها أسماء لا مصادر "ومما جاء من المصادر على (فاعِل) قولهم: (الفاضلة) بمعنى الفضل، و(العافية) بمعنى المعافاة...، والحق أنها أسماء وضعت موضع المصادر"[٧].

ويرى الرضي أنه: "قد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر...، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل"[٨].

---

(١) سورة الواقعة:١-٢.

(٢) سورة الغاشية:١.

(٣) التفسح في اللغة:٢١٦-٢١٧.

(٤) الكامل في اللغة والأدب:١/٤٦٤.

(٥) انظر: ليس في كلام العرب:٣٤٥.

(٦) التسهيل:٢٠٧.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش:٦/٥٢.

(٨) شرح الشافية للرضي:١/١٧٦.

ويحمل على اسم الفاعل الصفة المشبهة، وقد استشهد أبو الحسين على مجيء الصفة المشبهة بمعنى المصدر، بقول الشاعر:

وَإِنِّي وَإِيّاه كَرِجلـــــــي نَعامَـــــــةٍ عَلـى كُـلِّ حَـالٍ مـن غِـنًى وفقـير[١]

قال أبو الحسين: "أراد: وفقر"[٢].

(١) سبق تخريجه، انظر:١٦٠.

(٢) التفسح في اللغة:٢١٧.

المسألة السادسة: مجيء اسم الفاعل مخالفًا القياس:

من صور التوسع في الصيغ الصرفية مجيء اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن الثلاثي، ومما ذكره أبو الحسين في هذا قول النابغة:

كِلِيـــني لِهَـــمٍّ يا أُمَيمَـــةُ نَاصِـــبِ وَلَيْـــلٍ أُقاسِـــيه بَطـــيءِ الكَوَاكِـــبِ (١)

وقال: "لم يقل: مُنْصِب، وهو من أنْصَبني الهم،...لاتساعهم في اللغة أعادوه إلى أصله، لأنَّ ألف (أَفْعَل) زائدة"(٢).

وقد اختلفت أقوال النحويين في توجيه صيغة (فَاعِل) في مثل هذا، ومنها:

- ذهب سيبويه إلى أنه على النسب، أي: (ذو نصب)(٣).

وقال بذلك ابن يعيش:" قالوا: (هَمٌّ ناصبٌ)، أي: ذو نَصَب، وليس على الفعل، فهو كالدارع، والناشب"(٤).

- وجعله الفراء بمعنى المفعول، قال: "أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت،كقول العرب: هذا سرٌّ كاتمٌ، و هَمٌّ ناصبٌ"(٥).

- أما المبرد فيرى مجيء اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن الثلاثي، بموجب حذف الحرف الزائد من الفعل(٦)، وقال في معناها: "اعلم أنَّ قولهم: (عيشة راضية)(٧) ، و(رَجُلٌ طَاعِمٌ كَاسٍ)(٨) إنما هو على ذا، معناه: عيشة فيهَا رضًا، وَرجل لَهُ طَعَام وَكِسْوَة، وَكذلك: هَمٌّ

---

(١) سبق تخريجه، انظر:١٣٥.

(٢) التفسح في اللغة:٢١٩.

(٣) انظر: الكتاب:٣/٣٨٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش:٦/١٥.

(٥) معاني القرآن:٣/٢٥٥.

(٦) انظر: المقتضب:٤/١٧٩.

(٧) وردت في سورة الحاقة:٢١.

(٨) ورد في شعر الحطيئة قوله: وَاقعُد فَإِنَّكَ أَنتَ الطاعِمُ الكاسي، انظر: ديوانه:٥٠.

نَاصِبٌ، إنما هو: فيه نصب"[١].

وقول المبرد هنا بحذف الحرف الزائد هو اختيار أبي الحسين.

ووافقه على ذلك ابن بري، إذ يقول عن معنى (ناصب) في قولهم؛ (همٌّ ناصب): "قال: معناه: ذو نصب...، ويقال: هو فاعل بمعنى مفعول...، وقد قيل غير هذا القول وهو الصحيح، وهو أن يكون ناصب بمعنى مُنصِب، مثل: مكان باقل، بمعنى: مُبقِل، وعليه قول النابغة"[٢].

وتعد تلك المخالفات على القياس الصحيح من الشواذ عند النحاة[٣]، وحُمل ما ورد من ذلك على السماع عن العرب.

ومن الأمثلة التي حملها أبو الحسين على هذا الوجه، قوله تعالى: ﴿ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾[٤]، قال أبو الحسين: "أي: مَلاقِح تلقح السحاب"[٥].

وقد تعددت الأقوال في توجيه (ملاقح)، وهي في مجملها تعود لقولين:

- قول بأنها اسم فاعل باعتبار حذف الزوائد من الفعل، والاشتقاق من الفعل الثلاثي، وهذا قول لأبي عبيدة[٦]، والمبرد[٧]، وابن جني[٨]، وعدَّه الجوهري[٩] من النوادر، وقال به كذلك ابن يعيش[١٠].

- قول بأنها جمع (لاقِح)، وهي على النسب، قال ابن سيده: "(رِيحٌ لاقِح) على النسب

---

(١) المقتضب: ١٦٣/٣.

(٢) التنبيه والإيضاح:١٤١/١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور:٤٠٢/٢، وارتشاف الضرب:٥٠٩/٢.

(٤) سورة الحجر:٢٢.

(٥) التفسح في اللغة:٢١٨.

(٦) انظر: مجاز القرآن:٣٤٩/١.

(٧) انظر: المقتضب:١٧٩/٤.

(٨) انظر: الخصائص:٢٢٠/٢.

(٩) انظر: الصحاح:٤٠١/١.

(١٠) انظر: شرح المفصل لابن يعيش:٨٠/١.

تَلقح الشجر عنها، كما قالوا في ضده: (عقيم)"[١].

وهو رأي الشيباني[٢]، والزجاج[٣]، والراغب الأصفهاني[٤].

ومن الشواهد التي ذكرها أبو الحسين على مجيء اسم الفاعل مخالفًا القياس قول رؤبة:

يخْرُجْنَ منْ أَثْباجِ لـيلٍ غـــاضِ[٥]

قال أبو الحسين معلقًا على البيت: "قيل لرؤبة: ما هو؟ قال: المغضي: المطرق"[٦].

وهو يوافق قول المبرد أنَّ اسم الفاعل المستعمل بحذف الزيادة من الفعل[٧].

وأجاز ابن قتيبة قول (غَاضٍ)، و(مُغضٍ) من الفعل (أَغْضَى)[٨]، وعدّ ابن منظور قول (غاضٍ) أكثر ورودًا عن العرب من (مُغضٍ)[٩].

وغير ذلك من الشواهد التي استشهد بها أبو الحسين[١٠].

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم:١٤/٣.

(٢) انظر: الريح:٧٩.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه:١٧٧/٣.

(٤) انظر: المفردات في غريب القرآن:٤٥٣.

(٥) سبق تخريجه، انظر:١٦١.

(٦) التفسح في اللغة:٢١٨.

(٧) انظر: المقتضب:١٧٩/٤.

(٨) انظر: أدب الكاتب:٦١٢.

(٩) انظر: لسان العرب: مادة (غضا).

(١٠) انظر: التفسح في اللغة:٢١٨-٢١٩.

المسألة السابعة: مجيء اسم المفعول مخالفًا القياس:

من صور التحول في الصيغ الصرفية مجيء اسم المفعول من غير الثلاثي على وزن الثلاثي، قال أبو الحسين: "وأنشد أفَّار بن لقيط:

كلُّ مُجْرٍ في خَلاءٍ مُسَرُّ (١)

فقيل له: ما هذا؟ قال: مسرور"(٢).

خرَّجه ابن سيده من مجيء اسم المفعول على وزن مازاد فعله عن الثلاثي، مع أنَّ فعله ثلاثي وهو (سُرَّ)، ولكن بتوهم مجيء الفعل بالزيادة جاء اسم المفعول من الفعل الثلاثي المزيد (أُسِرّ)(٣).

إلا أنه قد يحمل ما ذكره أبو الحسين على المثل، وهو من أقوال العرب التي يحفظ ولا يقاس عليها إن خالفت القياس، وما ذكره ابن سيده توجيه لذلك الشذوذ.

وفي المقابل ذكر أبو الحسين شاهدًا على مجيء اسم المفعول مشتقًّا من الفعل الثلاثي، والصحيح والمسموع هو الفعل المزيد، حيث قال: "وأنشد مكوزة وأسلم:

وبَلَـــدٍ يَعصـــي علـــى النُّعُـــوتِ يُغْضِـــي كإِغْضَـــاءِ الـــدَّوَى المُثْبُـــوتِ(٤)

"قيل: ما هو؟ قالا: المثبت"(٥).

وخرَّجه ابن سيده كذلك على توهم مجيئه من الفعل الثلاثي، والصحيح أنه مصاغ من الفعل المزيد (أثبت)(٦).

وقد يحمل الشاهد الشعري على الضرورة، مما جعل الشاعر يعدل عن صياغة اسم المفعول من الفعل المزيد.

---

(١) سبق تخريجه، انظر:١٦٣.

(٢) التفسح في اللغة: ٢١٧.

(٣) انظر: المحكم والمحيط الأعظم:٤٠٨/٨.

(٤) سبق تخريجه، انظر:١٦٣.

(٥) التفسح في اللغة: ٢١٨.

(٦) انظر: المحكم والمحيط الأعظم:٤٠٨/٨.

المسألة الثامنة: مجيء اسم الفاعل بمعنى المفعول:

ورد عن العرب أنَّهم جاءوا بـ (فاعل) ويعنون به (مفعولاً)، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره أبو الحسين بقوله: "كما نقلوا لفظ المفعول إلى لفظ الفاعل، قال:

إنَّ البَغِـــيضَ لَمَـــنْ تَمَـــلُّ حَدِيثَـــه فَافْسـحْ فُـؤَادَكَ مِـنْ حَـدِيثِ الوَامِـقِ[١]

أي: الموموق...، ومن هذه الاتساعات قول العرب:

..... **أَناشِـــرَ لا زالَـــت يَمِينُـــك ناشِـــرَه**[٢]

أراد بـ(ناشرة): مقطوعة بالميشار...

وفي القرآن: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[٣]، مثله قولهم: تطْليقَة بائِنة، وهي من قولهم: أَبَنتُها فهي مُبانة"[٤].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في تأويل ما جاء من ذلك في الكلام الفصيح، فالكوفيون يرون أن (فَاعِل) في مثل هذا إنما هو بمعنى (مَفْعُول) قال النحاس: " قول الكسائي والفراء أنَّ معنى دافق: مدفوق"[٥].

وقال الفراء: "والعرب تقول: هذا ليلٌ نائمٌ، وسرٌّ كاتمٌ، وماءٌ دافقٌ، فيجعلونه فاعلاً، وهو مفعول في الأصل"[٦].

وفي موضع آخر يذكر أن أهل الحجاز أفعل لذلك من غيرهم ، إذ يقول: "أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت كقول العرب : هذا سرٌّ

---

(١) سبق تخريجه، انظر:٤٨.

(٢) سبق تخريجه، انظر:١٦٢.

(٣) سورة الحاقة:٢١.

(٤) التفسح في اللغة:٢١٤-٢١٦.

(٥) إعراب القرآن:٥/١٩٨.

(٦) معاني القرآن:٣/١٨٢.

كاتمٌ، و هَمٌّ ناصب...، وأعان على ذلك أنها توافق رؤوس الآيات التي هن معهن"[١].

ورأي الكوفيين هذا هو ما اختاره أبو الحسين كما أوردنا نصه آنفًا.

وأما البصريون فيرون أنها للنسب، قال سيبويه: "وقال الخليل: إنَّما قالوا: عِيشَةٌ رَاضِيَةٌ، وطَاعِمٌ وكَاسٍ، على ذا، أي: ذاتُ رِضًا، وذو كسوة وطعامٍ، وقالوا: نَاعِلٌ لذي النَّعل"[٢].

وقال ابن السراج: "فأما ما كانَ ذَا شيءٍ وليس بصنعة فيجيء على (فَاعِل)، تقول لذي الدرع: دارِعٌ، ولذي النبل: نابِلٌ، ومثله ناشِبٌ، وتَامِرٌ: ذو تمرٍ، وآهِلٌ أي: ذو أَهلٍ، ولصاحب الفَرسِ: فَارِسٌ، وعيشةٌ راضيةٌ: ذَات رِضَا، ومثلهُ طَاعِمٌ كاسٍ: ذُو طعام وكسوة"[٣].

وهذا القول اختاره أكثر النحويين كالنحاس، حيث يقول عن رأي الكوفيين: "فاعل بمعنى مفعول فيه بطلان البيان، ولا يصح ولا ينقاس، ولو جاز هذا لجاز ضارب بمعنى مضروب، والقول عند البصريين أنها على النسب"[٤].

والرضي إذ يقول: " قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول، نحو: ماء دافق، أي: ماء مدفوق، وعيشة راضية، أي: مرضية، والأولى أن يكونا على النسب كنابل وناشب"[٥].

واختاره -أيضًا- ابن يعيش، واستشكل وجود التاء فيها، فخرَّجها على إرادة المبالغة، حيث قال: "فأمَّا قوله تعالى: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[٦] فقد قال الخليل: إنَّه من قبيل النسب، إلا أنَّه يُشكِل عليه دخول التاء، لأنَّهم قالوا: إنما سقطت التاء من (حائضٍ)، و(طالقٍ)؛ لأنه ليس بجارٍ على الفعل، وقد ذكروا أن (عيشةً راضية) لم تجر على الفعل؛ لأنّ العيشة مَرْضِية، وفعلها (رَضِيت)، فحملوها على أنّها ذات رِضًى من أهلها بها، ثم أثبتت الهاء فيها، فيجوز أن تكون الهاء للمبالغة على حدِّها في (عَلَّامةٍ)، و(نَسَّابة)"[٧].

---

(١) المصدر السابق:٣/٢٥٥.

(٢) الكتاب:٣/٣٨٢.

(٣) الأصول في النحو:٣/٨٣.

(٤) إعراب القرآن:٥/١٩٨.

(٥) شرح الكافية للرضي:٣/٤١٥.

(٦) سورة الحاقة:٢١.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش:٦/١٥.

ونُقل عن الفارسي بأنَّ استعمال (فاعل) موقع (مفعول) لم يثبت، إذ قال: "لا يثبته أصحابنا ولا البغداديون وإنما جاء به أهل اللغة"[١].

وقد أفردت بعض كتب اللغة عنوانًا خاصًّا بهذا الأسلوب، كما جاء في المخصص بقوله: (فاعل بمعنى مفعول)[٢]، وكما في المنتخب من غريب كلام العرب (باب العرب ربما نقلت لفظ المفعول إلى الفاعل)[٣]، مما يدل على شيوع هذا المظهر من مظاهر التوسع في اللغة، ويرجح رأي الكوفيين ورأي أبي الحسين.

(١) ارتشاف الضرب: ١/١٤٩.

(٢) انظر: ١٦/١٢٨.

(٣) انظر: ٢/٦٣٧.

المسألة التاسعة: ضابط أقل الجمع:

يذهب أبو الحسين إلى أنَّ أقل الجمع ثلاثة، وإذا أُطلق على الاثنين فهو من الاتساع؛ لأنه جمع من جهة أنه ضم أمر مع آخر، يقول في حديثه عن موافقة القرآن لأسلوب العرب في كلامهم: "ومن كلامهم ما لفظه لفظ الجميع ويقع معناه على الاثنين؛ اتساعًا من العرب في كلامها ومعاني ألفاظها، فالاثنان جمع في حقيقة القياس؛ لأنه جمع أحدهما على الآخر"(١).

وتعد هذه المسألة من المسائل الخلافية في النحو، واللغة، وأصول الفقه، وتعددت المذاهب في ذلك على أقوال، أشهرها قولان:

القول الأول: أقل الجمع ثلاثة: وإن دل على أقل من ذلك فمن باب التوسع(٢)، وهو رأي الجمهور من النحويين والأصوليين(٣)، وقال به سيبويه(٤)، والفراء(٥)، والأخفش(٦)، والمبرد(٧)، وابن فارس(٨)، ، واستدلوا على ذلك بعدد من الأدلة النقلية والعقلية، ومن ذلك:

- قول الرسول ﷺ: "**الرَّاكبُ شيطانٌ، والرّاكبانِ شيطَانَانِ، والثلاثةُ رَكْبٌ**"(٩)، ووجه الدلالة أنه فصل بين التثنية والجمع، وألحق التثنية بالواحد، فالتثنية ليست بجمع حقيقة.

- إنَّ الثلاثة تنُعت بالجمع، والجمع يُنعت بالثلاثة فيقال: ثَلاثةُ رِجالٍ، ورجالٌ ثلاثةٌ، ولا يجوز أن تنعت التثنية بالجمع أو الجمع بالتثنية، فلا يطلق على لفظ الاثنين لفظ الجمع

---

(١) التفسح في اللغة:١٩٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك:١/٧٠.

(٣) انظر: العدة في أصول الفقه:٢/٦٤٩، والمحصول في علم أصول الفقه:٢/٣٧٥.

(٤) انظر: الكتاب:٣/٦٢٢.

(٥) انظر: معاني القرآن: ١/٢٨٣، ٢/٦٥، ٣/١٤٣..

(٦) انظر: معاني القرآن:١/٦٧.

(٧) انظر: المقتضب:١/٢٦٩.

(٨) انظر: الصاحبي:٣٠٧-٣٠٨.

(٩) أخرجه الترمذي في السنن:٣/٣٠٢ (١٦٧٤).

حقيقة[١].

وغير ذلك من الأدلة.

القول الثاني: أقل الجمع اثنان: وهو مذهب نسب لجمع من الصحابة والتابعين، وبعض الحنابلة، وجمهور الظاهرية[٢]، ولم أجد أحدًا من النحويين قال به، ومن الأدلة التي استدلوا بها لهذا القول:

- قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَؤُاْ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُواْ الْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُواْ لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[٣]، ووجه الدلالة استعمال (ضمير الجمع) مع الاثنين، فدل على أن الجمع اثنان في الحقيقة، وهذا محجوج بأن لفظ (خصم) مصدر تلزم صورة واحدة مع المفرد والجمع[٤].
- الدليل العقلي وهو سبب تسمية الجمع بهذا الاسم لضم شيء إلى شيء، فحصل معنى الاجتماع بالتثنية؛ لأنها ضم شيء إلى شيء، وهو مردود بأن أسماء الحقائق لا تنتفي عن مسمياتها، فلو كان الجمع يقع على الاثنين حقيقة، لم يحسن قول: ما رأيتُ رجالاً، وإنما رأيتُ رجلين، فلما صح نفي ذلك، دل على أنَّ (الرجلين) إذا سميا (رجالاً) كان مجازًا، وأهل اللغة فرقوا بين المفرد والتثنية والجمع، وجعلوا لكل منها بابًا وأحكامًا[٥].

والراجح قول الجمهور وهو أنَّ أقل الجمع ثلاثة؛ لأن كل الأدلة التي احتج بها القائلون بأن أقل الجمع اثنان يمكن تأويلها إلى غير ما استُدل بها[٦][٧].

---

(١) انظر: العدة في أصول الفقه:٢/٦٥٢، والمحصول في علم أصول الفقه:٢/٣٧١.

(٢) انظر: الإحكام لابن حزم:٤/٢.

(٣) سورة ص:٢٢.

(٤) انظر: المحصول في علم أصول الفقه:٢/٣٧١-٣٧٣،

(٥) انظر: العدة في أصول الفقه:٢/٦٥٢، المحصول في علم أصول الفقه:٢/٣٧٥.

(٦) انظر في الرد على أدلة القائلين بأن أقل الجمع اثنان: أقل الجمع عند الأصوليين:١٥١-٢٣٩.

(٧) تناول هذه المسألة بالبحث والدراسة عدد من المؤلفين قديمًا وحديثًا، وقد جمع الآراء والأدلة والاعتراض عليها الدكتور عبدالكريم النملة في كتابه (أقل الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه).

المسألة العاشرة: مجيء جمع التكسير على غير قياس:

يقول أبو الحسين: "وما جاء من كلام العرب ليس على جمع مطرد نحو الجمع الذي هو على غير واحده، يقولون: ظِئْر وظُؤَار، وللحمار: عَير ومَعْيوراء للجميع ...، و(شَيخ) و(مَشيُوخاء)، فكل ذا على غير قياس ما جُمع عليه الواحد، وإنما ذلك لأن ذا لا يفسد المعنى شيئًا، وإنما هو كالأسماء المفردة التي يوضع كل واحد منها على شيء ليعرف به، والقرآن جاء بمثله كقوله تعالى: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[1] لأنه اسم جمع، ألا ترى قولهم: (إِبِل) لجماعة الجَمل، و(غَنَم) لجماعة الشاء، و(خَيْل) لجماعة الفرس...، فالمعيوراء والمشيوخاء أقرب من هذا؛ إذ كان فيه حرف من حروف الواحد.

وليس في كلامهم شيءٌ يكثُر فيه ما لا يطرد فيه القياس إلا أشباه هذا المعنى مما لا يغيره ترك القياس"[2].

ذكر أبو الحسين في هذا النص شيئين، الأول: (ظُؤار، ومَشْيُوخاء، ومَعْيوراء) وحكم عليها بأنها جمع تكسير، والثاني: الجمع الذي ليس له واحد من لفظه ونص على أنه اسم جمع. وإليك الكلام فيهما:

أولاً: (ظُؤار، ومَشْيُوخاء، ومَعْيوراء) :

يرى أبو الحسين أنَّ هذه الكلمات جموع تكسير، ويرى أن جمع التكسير من أوسع الأبواب الصرفية خروجًا على مقتضى القياس، وظاهر القواعد الصرفية؛ لكثرة استعماله في لغات العرب، أما موقف غيره من العلماء من هذه الكلمات فإليك بيانه:

١- **(ظُؤار)**:

(ظُؤار) جمع (ظِئر) قال ابن دريد: "ظُئرت الناقةُ فهي مظؤورة، إذا عطفت على ولد غيرها، وهي ظِئر، والجمع: ظُؤَار، وأَظْآر، على وزن (أَفعَال)، وأظْؤُر على وزن (أَفْعُل) فِي أدنى العدد"[3].

---

(١) سورة التغابن:٦.

(٢) التفسح في اللغة:١٩٢.

(٣) جمهرة اللغة:١٠٦٦/٢.

وممن أثبت هذا الجمع سيبويه[١]، والأزهري[٢]، والجوهري[٣]، وابن سيده الذي ذكر صور جمعه، ووصف الجمع على (ظُؤَار) بأنه من الجمع العزيز[٤].

وكذلك ذهب ابن الشجري إلى مخالفة هذا الجمع القياس[٥].

وجعل ابن مالك وزن (فُعال) من الأبنية الموضوعة للكثرة[٦].

وحصر بعض العلماء ما جاء مجموعًا على هذا الوزن وهي ثمانٍ[٧]، فقال:

مَـــا سَمِعْنَـــا كَلِمًـــا غَيْـــرَ ثَمَـــانٍ ... هُـــنَّ جَمْـــعٌ وهْـــيَ فِي الـــوَزْنِ فُعَـــالُ

فتُـــــــؤَامٌ ودُرَابٌ وفُـــــــرَارٌ ... وعُـــــرَاقٌ وعُـــــرَامٌ ورُخَـــــالُ

وظُـــؤَارٌ جمْـــعُ ظِئْـــرٍ وبُسَـــاطٌ ... جَمْـــعِ بُسْـــطٍ هكـــذا فِيمَـــا يُقَـــالُ

وزاد السيوطي[٨]:

وَلَقَـــد زِيـــدَ ثُنَـــاءٌ وبُـــرَاء ... ونُـــــذَالٌ ورُذَالٌ وجُفـــــالُ

وَكُبَـــابٌ فِي كَبَـــابِي لَـــيس مَـــع ... كتـــب القَـــالي فَهيـــا يَارِجَـــالُ

أما الرضي فيرى أنَّ (فُعَال) الدال على الجمع إنما هو اسم جمع ومثَّل له بـ(تُؤَام)[٩]، واختار ذلك أبو حيان[١٠].

واحتج من قال بأنها اسم جمع، وليست جمعًا؛ بأنها تصغر على بنائها فلا تكون جمع كثرة،

---

(١) انظر: الكتاب:٣/٦١٦-٦١٧.

(٢) انظر: تهذيب اللغة:١٤/٣٣٧.

(٣) انظر: الصحاح:٢/٧٢٩.

(٤) انظر: المحكم والمحيط الأعظم:١٠/٣٤.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري:١/٤٣٥.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية:٤/١٨١٢.

(٧) نسبت لصدر الأفاضل، انظر: درة الغواص وشرحها:٣٨٢، وتاج العروس:١٢/٤٦١، كما نسبت للزمخشري، في المزهر:٢/٧٢.

(٨) المزهر:٢/٧٢-٧٣.

(٩) انظر: شرح الشافية للرضي:٢/١٦٧، ٢٠٣.

(١٠) انظر: ارتشاف الضرب:١/٤٠٤-٤٠٥.

وليست من أبنية القلة، ويصح وقوعها تمييزًا للأعداد المركبة، وتمييزها مفرد، ولعود الضمير عليها مذكرًا[١].

وقد ردَّ ابن مالك على من قال إنها اسم جمع، فقال: "لا يصح قول من جعل (فُعَالاً) اسم جمع؛ لأنه لو كان اسم جمع لصُغِّر على لفظه، ولنُسب إليه، ولذُكِّر، كما فُعِل بـ(رَكْب) و(عَمْد) وأشباههما من أسماء الجموع.

والأمور الثلاثة منتفية عن (فُعَال) بالاستقراء، فثبت أنه جمع لا اسم جمع"[٢].

٢- (مَعْيُورَاء): جمع (عَيْر)، **و (مَشْيُوخاء)**: جمع (شَيْخ)، اختلف فيهما العلماء هل هما اسما جمع أم جمع؟

وممن ذهب إلى القول بأنهما جمع الخليل، ويرى أنهما مما خالف القياس، ومن الجمع النادر، فقال: " العَيْر: الحمار الأهلي والوحشي، والجمع: أَعْيار، والمِعْيُوراء ممدودًا: جماعة من العير، وثلاث كلمات جئن ممدودات: المَعْيُوراء، والمَعْلُوجاء، والمَشْيُوخاء على (مَفْعولاء)"[٣]، و"رَجُلٌ شَيْخٌ: بَيِّن الشيخوخة، ويجمع على شُيُوخ، ومَشْيَخة، و مَشْيُوخاء رواية على غير قياس"[٤].

ونُقل عن الأخفش[٥]، وقال به الزُّبَيدي[٦]، والجوهري[٧]، وابن فارس[٨]، وابن القطاع[٩]،

---

(١) انظر: شروح الشافية:١/٥٥١.

(٢) شرح عمدة الحافظ:٢/٩٣٢-٩٣٣.

(٣) العين:٢/٢٣٨

(٤) المصدر السابق: ٤/٢٨٤-٢٨٥.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي:٢/٢٠٣-٢٠٤.

(٦) انظر: أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه:٤٧.

(٧) انظر: الصحاح:٢/٧٦٢، ١/٤٢٥.

(٨) انظر: مقاييس اللغة:٤/١٩١-١٩٢.

(٩) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر:١٦٦.

وابن الشجري[١]، وابن عقيل[٢]، والفيروز أبادي[٣]، والسيوطي[٤].

أما القول الثاني، وهو القول بأنهما اسم جمع، فقد قال بذلك ابن مالك[٥]، والرضي[٦]، وأبو حيان[٧].

أما ابن سيده[٨] وابن منظور[٩] فذهبا إلى أنَّ (مَعْيُورَاء) اسم جمع، و(مَشْيُوخاء) جمع.

أما الزَّبيدي فذكر القولين ولم يختر، حيث قال: "العَيْرُ:...،جمعه: أَعْيَارٌ، وعِيَارٌ، بالكَسْرِ، وعُيُورٌ وعُيُورَةٌ، بضمّهما، ومَعْيُوراءُ...، وقِيل: مَعْيُورَاءُ: اسْمٌ للجَمْع"[١٠].

و"الشَّيْخ...، جمعه: شُيُوخٌ، بالضمّ على القيَاس، وشِيُوخٌ، بِالكَسر لمناسَبَة التّحتيّة، وأَشْيَاخٌ...، وشِيَخَةٌ، بكسْر ففتْح، وشِيخَةٌ...، وشِيخانٌ...، ومشْيخَةٌ ، بفتْح الْمِيم وكسْرها وَسُكُون الشين وفتْح التحتيّة وضمّها...،ومَشِيخَةٌ ، بِفَتح الميم وكسر الْمُعْجَمَة، ومَشْيُوخاء"[١١].

وهذا النوع من جمع التكسير مما خالف القياس، فلم يطرد في شيء، بل سُمع في ألفاظ عن العرب، فوصف بالجمع النادر والعزيز كما قال اللغويون، وهذا ما جعل بعض العلماء يضمه إلى أسماء الجمع.

ثانيًا: اسم الجمع كـ (الإبل)، وقد أثبته أبو الحسين كما في نصه السابق، واسم الجمع

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري:١/١٠٠.

(٢) انظر: المساعد:٣/٣٢٢.

(٣) انظر: القاموس المحيط:٢/٩٦، ١/٢٦١.

(٤) انظر: همع الهوامع:٦/٧٤.

(٥) انظر: التسهيل:٢٨٠.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي:١/٢٠٣

(٧) انظر: ارتشاف الضرب:١/٤٨١.

(٨) انظر: المحكم والمحيط الأعظم:٢/٢٣٣، ٥/٢٤٣.

(٩) انظر: لسان العرب: مادة (عير)، مادة (شيخ).

(١٠) تاج العروس:١٣/١٧٢-١٧٣.

(١١) المصدر السابق٧/٢٨٦، وانظر:٦/١٠٨.

نوعان:

- ما لا واحد له من لفظه، وهذا هو الغالب، نحو: قَوم، ورَهط، وإِبِل، فهذا شرطه أن يدل على أكثر من اثنين، وأن يخالف أوزان الجموع الخاصة بالجمع، وهذا لا خلاف فيه بين النحاة[١].
- ما له واحد من لفظه، ويوافقه في دلالة عطف مثله عليه، فهذا شرطه: أن يخالف أوزان الجموع، وأن يساوي الواحد في خبره ووصفه، وفي النسب إليه[٢]، نحو: صَحْب، وجَامل. وهذا النوع الأخير وقع فيه خلاف بين العلماء، فعده سيبويه ومن وافقه اسم جمع[٣]؛ لتصغيره على لفظه، ولجواز الإشارة إليه بمذكر، ولم يأت على وزن من أوزان الجمع[٤]. أما الفراء[٥]، والأخفش[٦]، فذهبا إلى أنه جمع تكسير، وحجتهما مجيء الواحد من لفظه، وسماع تصغيره على لفظه، ووصفه بالمفرد[٧].

أما ما وافق لفظ مفرده لفظ جمعه، والتغيير في صورة المفرد مقدر، نحو: الفُلْك، ودُلاص، وهِجان، فقد وقع فيه خلاف، فمذهب سيبويه[٨]، وأبي الحسين[٩]، والأكثر أنها جموع تكسير، ويقدَّر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع، فـ(فُلْك) كـ(قُفْل) مفردًا، و كـ(بُدْن) جمعًا، والمسوغ لجعلها من الجموع ورود تثنيتها، فعُلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو: (جُنُب) المصدر مما اشترك فيه الواحد وغيره، فالفارق عنده بين ما يقدَّر تغييره وما لا يقدَّر

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب:١/٤٠١-٤٠٢، وهمع الهوامع:٦/١٢٦-١٢٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: الكتاب:٣/٦٢٤.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي:٢/٢٠٣، وارتشاف الضرب:١/٤٠٢-٤٠٣.

(٥) انظر: التسهيل:٢٦٧، وهمع الهوامع:٦/١٢٧.

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٧) انظر: همع الهوامع:٦/١٢٧.

(٨) انظر: الكتاب:٣/٥٧٧.

(٩) انظر: التفسح في اللغة:١٠٩.

تغييره وجود التثنية وعدمها[١]، وذهب إلى هذا القول ابن مالك في شرح الكافية الشافية[٢]، وهو الراجح؛ لدلالتها على الإفراد أوالجمع حسب السياق، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَبَقَ إِلَى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾[٣]، وقوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾[٤].

أما من قال بأنها اسم جمع فابن السراج[٥]، وابن مالك في التسهيل[٦]؛ استغناءً عن تقدير التغيير.

(١) انظر: همع الهوامع:١٢٨/٦.

(٢) انظر:١٨٠٩/٤.

(٣) سورة الصافات:١٤٠.

(٤) سورة يونس:٢٢.

(٥) انظر: الأصول في النحو: ٤٣١/٢.

(٦) انظر:٢٦٧.

المسألة الحادية عشرة: تصغير الاسم الثلاثي المؤنث تأنيثًا معنويًا المراد به المذكر:

نص أبو الحسين على أنَّ (نفس) و(عين) إذا صغرتا وأريد بهما مؤنثًا فإن تصغيرهما يكون بإلحاق التاء لمصغرهما، وأما إذا أريد بهما مذكر فتصغيرهما يكون من دون التاء، قال أبو الحسين عن (نفس): "الفصحاء يقولون: بَقِيت نَفْسٌ واحدةٌ، وإن عنوا الذَّكَر يحملونه على اللفظ، وما هي إلا نُفيسة واحدة.

وسمعت محمد بن يزيد النحوي يقول: لقي أبو عبيدة سيبويه، فقال له: كيف تُصغَّر (خمس)؟ فقال: خُمَيس، فأجابه سيبويه بالخطأ؛ لأنه كان عنده ممن لا يفهم حقيقة الإعراب. ولا أظنه إلا غلطًا من المبرد؛ لأنّ كلام أبي عبيدة يدل على أنه سأله عن (نَفْس) لا عن (خَمس).

قال أبو عبيدة: زعم سيبويه أنه إذا أراد بـ(النَّفس) الرجل صغَّره بغير الهاء"[١].

وقال أبو الحسين – أيضًا – عن تصغير (عَيْن): "فأمّا قولهم: ابن عُيَيْنة، فلو كان اسمه (عَيْنًا) لم يكن تصغيره إلا عُيَيْن، كما قال:

أَلِكْـــنِي يا عُيَـــيْنُ إِلَيْـــكَ قَـــوْلاً ..... [٢]

وإنَّما صُغِّرت (العين) التي هي جارحة، ثم سُمِّي بها، فقيل: عُيَيْنة"[٣].

لا خلاف أنَّ الثلاثي المعنوي التأنيث تلحق به تاء التأنيث عند التصغير، يقول سيبويه: "اعلم أنَّ كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء،...وزعم الخليل أنهم أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر"[٤].

لكن إذا أريد بها مذكر فقد اختلف العلماء في لحاق التاء، فيرى يونس بن حبيب تصغيرها بالتاء، فيكون تصغيرها عنده (نُفَيْسَة)، وسيبويه يرى ترك التأنيث فيكون تصغيرها على (نُفَيْس)، قال سيبويه: "إذا سمَّيت رجلاً بـ(عَيْن) أو (أُذُنٍ) فتحقيره بغير هاء، وتدع الهاء ههنا

---

(١) التفسح في اللغة:٢٢٦.

(٢) سبق تخريجه، انظر:٢٦٨.

(٣) التفسح في اللغة:٢٢٧.

(٤) الكتاب:٣/٤٨١.

كما أدخلتها في (حَجَرٍ) اسم امرأة.

ويونس يُدخل الهاء؛ ويحتج بـ(أُذَيْنَة)، وإنما سُمِّي بمحقَّر"[١].

وقال بقول يونس الفراء[٢]، وثعلب[٣]، وأبو بكر ابن الأنباري[٤].

ودليل يونس ومن تبعه مجيء الاسم (عين) مصغرًا على (عُيَيْنَة)، و(أذن) على (أُذَيْنَة) في لسان العرب وهما علمان على رجلين كـ(عُيَيْنَة بن حصن الفزاري)، و(أُذَيْنَة بن حارثة) و (أذينة بن كرَّار)[٥].

أما قول سيبويه فقد وافقه عليه المبرد[٦]، ووافقه أبو الحسين كما في نصه الذي أوردته، وهو رأي الجمهور[٧]، واستدلوا على ذلك بأن مقتضى التأنيث زال بدلالة الاسم على مذكر، وإذا زال المؤثِّر زال الأثر، وهذا الرأي هو الراجح.

وأما استدلال يونس ومن تبعه بتصغير علم (عَين) على(عُيَيْنة)، وعلم (أذن) على (أُذَّيْنة) وهما علمان على رجلين وأشباههما عند العرب فإن التصغير جرى قبل التسمية كما قال سيبويه في رده على يونس :" ويونس يُدخِل الهاء، ويحتج بـ(أُذَيْنَة)، وإنما سمَّى بمحقَّر".

وكذا قال أبو الحسين : "وإنّما صُغِّرت (العين) التي هي جارحة، ثم سُمِّي بها، فقيل: (عُيَيْنة)".

---

(١) الكتاب:٣/٤٨٤.

(٢) انظر: المذكر والمؤنث للفراء:٦٤.

(٣) انظر:المذكر والمؤنث لابن الأنباري:٢/٣١٢.

(٤) انظر:المصدر السابق.

(٥) انظر: المصدر السابق:٢/٣١٣، والمساعد:٣/٥١٤، وهمع الهوامع:٦/١٤٤.

(٦) انظر: المقتضب:١/١٠٨.

(٧) انظر: المساعد:٣/٥١٤.

المسألة الثانية عشرة: إبدال الهمزة هاء:

يذهب أبو الحسين إلى صحة إبدال الهمزة هاء، فيقول في ذلك: "وقد تُبدل منها (هاء)، فيقولون: هِيَّاك، بمعنى: إيّاك. وهَأنْتَ قلت ذاك؟، وفيها غاية الإفهام أنها في معنى المعاتبة والتنبيه، نحو قوله عز وجل للمسيح عليه السلام: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[١]"[٢].

هذا الإبدال الذي ذكره أبو الحسين إبدال سماعي يحفظ ولا يجوز القياس عليه، وقد رُوي عن العرب[٣]، ونسب لبعض القبائل كطيء[٤]، وأهل اليمن[٥].

وعلة هذا الإبدال التخفيف، يقول ابن يعيش في إبدال الألف هاء: "أما إبدالها من الهاء فقد أبدلوها منها إبدالاً صالحًا على سبيل التخفيف، إذ الهمزة حرف شديد مستفل، والهاء حرف مهموس ضعيف ومخرجاهما متقاربان، إلا أنَّ الهمزة أدخل منها في الحلق قالوا: (هَرَقت الماء) أي: أرقته، فأبدلوا الهاء من الهمزة الزائدة"[٦].

---

(١) سورة المائدة:١١٦.

(٢) التفسح في اللغة:٢٣٥.

(٣) انظر: الكتاب:٢٣٨/٤، والقلب والإبدال:٢٥، وسر صناعة الإعراب:٥٥١/٢-٥٥٤، وشرح الشافية للرضي: ٢٢٢/٣-٢٢٤.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش:٤٣/١٠، ولسان العرب: مادة (ها).

(٥) انظر: المحكم والمحيط الأعظم:٥٠٠/٦، وتاج العروس:١٧/٢٧.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش:٤٢/١٠.

المسألة الثالثة عشرة: مسألة القلب في (هارٍ):

تحدث أبو الحسين عن (هارٍ) في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾[١] حيث قال: "فيعلم علة (هارٍ) أنه مؤخر الهمزة من (هائر)؛ لاتساع ألسنة العرب أخَّرت هذه الهمزة؛ إذ لم تكن أصلية، فجعلتها بعد الراء، فرجعت إلى أصلها، وجعلوا التنوين للدلالة عليها مكسورًا"[٢].

اختلف العلماء في كلمة (هار)، ومحصل خلافهم ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: القلب، وهو الأشهر والأكثر استعمالاً[٣]، وقال عنه السمين الحلبي: "مقلوب بتقديم لامه على عينه، وذلك أنَّ أصله: هاوِرٌ، أو هايِرٌ، بالواو والياء؛ لأنه سُمع فيه الحرفان. قالوا: هار يَهُور فانْهارَ، وهار يَهير. وتَهَوَّر البناء وتَهَيَّر، فقُدِّمت (اللام) وهي الراء على (العين) وهي الواو أو الياء، فصار كغازٍ ورامٍ، فأُعِلَّ بالنقص كإعلالهما فوزنه بعد القلب (فالِع)، ثم تزِنُه بعد الحذف بـ(فالٍ)"[٤].

ومع شهرة هذا القول -كما قيل عنه- إلا أنه لم يختره إلا قلة منهم كأبي حاتم السجستاني[٥]، والطبري[٦]، والزجاج[٧]، وهذا القول هو اختيار أبي الحسين كما سبق إيراد قوله.

القول الثاني: الحذف، وذلك بأن حُذِفَت عينُه اعتباطًا أي لغير موجب، وعلى هذا

---

(١) سورة التوبة:١٠٩.

(٢) التفسح في اللغة:٢٦٧.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن:٣٣٦/١، والدر المصون:١٢٥/٦.

(٤) الدر المصون:١٢٥/٦-١٢٦.

(٥) انظر: إعراب القرآن:٢٣٧/٢، وتفسير القرطبي:٣٨٦/١٠.

(٦) انظر: تفسير الطبري:٦٩٥/١١.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه:٤٧٠/٢.

فيجري بوجوه الإعراب على لامه، فيقال: هذا هارٌ، ورأيتُ هارًا، ومررتُ بهارٍ، ووزنُه أيضًا (فال)[١].

وقال بهذا القول كثير من العلماء، ومنهم: سيبويه، حيث قال وهو يتحدث عن التصغير: "ومن ذلك قولهم في هارٍ: هُوَيْرٌ، وإنَّما الأصل (هَائِرٌ)، غير أنَّهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء ميّتٍ، وكلاهما بدلٌ من العين"[٢].

وهو كذلك قول المبرد[٣]، والفارسي[٤]، وابن يعيش[٥]، والرضي[٦]، وابن مالك[٧].

القول الثالث: أنه لا قلبَ فيه ولا حذف، وأنَّ أصله (هَوِر)، أو (هَيِر) بوزن :كَتِف، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقُلِب ألفًا فصار مثل قولهم: كبشٌ صافٌ، أي: صَوِف، أو يومٌ راحٌ، أي: رَوِح، وعلى هذا فتحرَّك بوجوه الإعراب[٨]، وهو قول منسوب للكسائي[٩].

وقال السمين الحلبي عن هذا الوجه:" وهذا أعدل الوجوه؛ لاستراحته من ادعاء القلب والحذف اللذين هما على خلاف الأصل، لولا أنه غير مشهور عند أهل التصريف"[١٠].

والراجح الرأي الثالث لسلامته من تكلف القول بالحذف أو القلب؛ إذ لا شك أنه إذا أمكن تخريج الكلام على ظاهره فهو أولى؛ إذ الأصل حمل الكلام على ظاهره، لكن يشكل عليه أنَّ أبا حيان ذهب إلى أنَّ القلب والحذف وجهان مسموعان عن العرب حيث قال: "فأما

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن:٣٣٦/١، والدر المصون:١٢٦/٦.

(٢) الكتاب:٤٥٦/٣.

(٣) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه:٣٠٥/٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش:١٢٠/٥-١٢١.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي:٢٢٤/١.

(٧) انظر: إيجاز التعريف:١٥٧.

(٨) انظر: الدر المصون:١٢٦/٦.

(٩) انظر: إعراب القرآن:٢٣٧/٢، وتفسير القرطبي:٣٨٦/١٠.

(١٠) الدر المصون:١٢٦/٦.

(هارٍ)، و(شاكٍ)، و(لاثٍ) فعن العرب فيه وجهان، أحدهما: القلب...، والثاني: حذف العين، وهو الأكثر فيها"[١]، ونص عدد من العلماء على أنهما لغتان عن العرب، كالأزهري[٢]، وابن عقيل[٣]، وإذا كانا لغتين عن العرب فالوجه قبولهما، ويكون الاختيار بينهما بناءً على الأكثر ورودًا عن العرب.

(١) ارتشاف الضرب: ١/٢٤٥-٢٤٦.

(٢) انظر: معاني القراءات: ١/٤٦٦.

(٣) انظر: المساعد: ٤/١٩٣.

المبحث الثالث: مذهبه النحوي.

أغلب النحاة من بعد القرن الرابع الهجري كانت آراؤهم اختيارًا من تقعيد من سبقهم من الكوفيين والبصريين، فمنهم من غلب عليه اختيار آراء البصريين أو العكس، وقد تقدم في ترجمة المؤلف تتلمذه على عَلَمين من أعلام المذهب البصري والكوفي، وهما: المبرد، وثعلب، وعده ابن النديم ممن خلط بين المذهبين في النحو(١).

إلا أنه يمكن أن يلحظ -بعد هذا التطواف في الكتاب ومسائله- ميله للمذهب البصري، ويظهر جليًّا في اتباعه لما قرره علماء البصرة من أصول في الاستدلال النحوي وقواعده، من القياس على الكثير من كلام العرب، وتحري الفصاحة في المنقول عنه، وعدم الأخذ عن الحضر، وغير ذلك مما سبق ذكره في موضعه(٢)، كذلك غلبة المصطلحات النحوية البصرية في كتابه على المصطلحات الكوفية، كما بيناه سابقًا(٣).

ولم يصرح غالبًا أبو الحسين بالمذهب البصري أو الكوفي في مسألة ما في كتابه، إلا في مسألة نيابة حروف الجر، فصرح بالمذهبين، ووصف نحاة البصرة بالفقهاء من أهل اللغة، فقال: "فمن ذلك أنّ الحرف عند قوم يُقام مقام الحرف في بعض اللغات اتساعًا، كقوله: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾(٤)...المعنى عند أهل الكوفة: إلا إلى الله رزقها...، وكذا قوله تبارك وتعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ﴾(٥) أي: إلى الله ذلك...، والصواب عند الفقهاء من أهل اللغة ألا يُخرِجوا الحرف عن بابه ما وجدوا لمعناه مساغًا"(٦).

وشنَّع على المذهب الكوفي في القول بزيادة واو العطف في الكلام فيقول في من قال

---

(١) انظر: الفهرست:٩٠.

(٢) انظر: ترجمة المؤلف في التمهيد.

(٣) انظر: المبحث الثاني من الفصل الأول من الرسالة.

(٤) سورة هود:٦.

(٥) سورة النحل:٩.

(٦) التفسح في اللغة:١٩٧-١٩٨.

بذلك: "فزعم الأخفش، والفراء وغيرهما أنه أراد: انتحى بنا، والواو زائدة، وإنما هذا من سوء جسارة على توهين العبارة"[١].

وقد مر معنا في دراسة المسائل النحوية والصرفية[٢] غلبة الاختيارات والترجيحات لمذهب البصريين، أو القول بقول سيبويه، كما في المسائل التالية:

- مسألة أنَّ الأصل في كلمة سراويل العجمة، موافقًا لقول سيبويه.
- مسألة الأصالة في واو العطف، ولا صحة لمجيئها زائدة في الكلام، إذ وافق البصريين في أدلتهم، وتوجيههم للشواهد.
- مسألة عدم التناوب في حروف الجر.
- مسألة دلالة (إلا) في الاستثناء المنقطع على معنى (لكن).
- مسألة مجيء (إنَّ) بمعنى نعم.
- مسألة الأصل في حركة همزة الوصل في فعل الأمر الكسر.

ورجح مذهب الكوفيين، أو أحد علماء الكوفة كالفراء في عدد من المسائل ، ومنها:

- مسألة دلالة اللام على معنى العاقبة والمصير.
- مسألة دلالة اسم الفاعل على المفعول.

ووافق بعض الآراء التي ذهب إليها بعض العلماء مخالفاً رأي الجمهور، ومنها:

- القول بزيادة (أم) في الكلام، موافقًا لرأي أبي زيد الأنصاري.

ومن صور اجتهاداته:

انفرد بتسمية إفادة المعنى عملاً، فقال عن (ما) : "(ما) النافية لا تعمل إلا بالمعنى"[٣].

---

(١) التفسح في اللغة:١٦٣.

(٢) انظر: المبحث الأول والثاني السابقين.

(٣) التفسح في اللغة:٣٤.

وهذا التنوع في اختياراته دليل على بروز شخصيته العلمية؛ إذ يرجح ما يراه صوابًا، وقد وجدته يرد على شيخه المبرد ويخطئه في نقله عن أبي عبيدة في مسألة تصغير (نفس)، فيقول: " سمعت محمد بن يزيد النحوي يقول: لقي أبو عبيدة سيبويه، فقال له: كيف تُصغَّر (خمس)؟ فقال: خُمَيس، فأجابه سيبويه بالخطأ؛ لأنه كان عنده ممن لا يفهم حقيقة الإعراب.

ولا أظنه إلا غلطًا من المبرد؛ لأنّ كلام أبي عبيدة يدل على أنه سأله عن (نَفْس) لا عن (خَمس).

قال أبو عبيدة: زعم سيبويه أنه إذا أراد بـ(النَّفس) الرجل صغَّره بغير الهاء"[1].

(١) التفسح في اللغة:٢٢٦.

الفصل السادس:

تقويم الكتاب.

المبحث الأول: المحاسن.

المبحث الثاني: المآخذ.

المبحث الأول: المحاسن.

بعد ذلك التطواف في كتاب (التفسح في اللغة) يحسن بنا أن نقف على أهم المحاسن التي امتاز بها هذا الكتاب، وظهر فيها جهد المؤلف، ومن ذلك:

- ريادته بدراسة مجال التوسع في اللغة، وبحث ذلك في كتاب مستقل، واعتداده بهذه الظاهرة، ورأى من الأهمية بمكان أن يفردها بكتاب خاص يجمع اتساعات اللغة في مختلف علومها، ناظرًا إلى العربية نظرة متكاملة بعد أن تناثرت مفاهيم التوسع في بطون كتب اللغة والنحو والأدب والبلاغة والنقد والتفسير.
- يعد الكتاب الوحيد في هذا الشأن، وقد برع مؤلفه في ذكر مجالات التوسع اللغوي، حيث ذكر التوسع في النحو، والصرف، والبلاغة، والدلالة، فذكر من صور التوسع النحوي: التوسع بالحذف بكل صوره، وبالاستغناء، وبالحمل على المعنى، وبالتقديم والتأخير، وبالزيادة.

وذكر من صور التوسع الصوتي والصرفي: التوسع بالإمالة، وبالإتباع الحركي، والإبدال، وبالاجتزاء، ،وبالزيادة، وبتغيير البنية في الكلمة، وبالقلب المكاني، وبالتحويل الصرفي بين الصيغ.

وذكر من صور التوسع الدلالي: التوسع بالترادف، وبالمشترك اللفظي، وبالأضداد، وبالتعريب.

وذكر من صور التوسع البلاغي: التوسع بالإيجاز والمساواة والإطناب، وبخروج الكلام عن مقتضى الظاهر، وبالالتفات، وبالتوسع بالتشبيه، وبالمجاز، وبالاستعارة، وبالكناية، وبسوق المعلوم مساق غيره.

وهو في شموله لكل مجالات التوسع اللغوي أعطى صورة متكاملة عن التوسع في اللغة، وقد انفرد بهذا، إذ أن غيره قد يقتصر على ذكر صور التوسع النحوي، أو الدلالي، أو الصرفي، أو البلاغي.

- إذا قارنا عمل أبي الحسين بعمل النحويين نجده قد توسع بمفهوم (الاتساع) فهو يشمل كل ما كان خلاف الأصل في العمل النحوي.
- جاء كتاب (التفسح في اللغة) جامعًا لكثير من شواذ اللغة وشارحًا لها من باب التوسع في اللغة شرحًا مدعمًا بالأمثلة والشواهد المختلفة، ومن ذلك:
  - مجيء اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن الثلاثي[١].
  - مجيء اسم المفعول من غير الثلاثي على وزن الثلاثي[٢].
- أشار إلى مسألة القلب المكاني في كلمة يستراء[٣]، ولم أجد من وقف عليها من النحويين سواه.
- على الرغم من أن كتاب (التفسح في اللغة) يحيل جُلَّ القضايا اللغوية الواردة فيه، وما فيها من ندرة وشذوذ واختلاف إلى التوسع في اللغة، حتى يظن القارئ في بعض الأحيان أن التوسع قد أصبح حجة لقبول كل شاذ أو نادر، إلا أنَّ أبا الحسين قد تنبه لوضع حدٍّ فاصل للتوسع في الكلام وهو جواز التوسع ما لم يُحدث ذلك خللاً أو اضطراباً في المعنى وقد نبه لذلك في بداية كتابه فقال: "إنَّ كلام العرب وإن كثر الاتساع فيه محظور بحروف معدودة معروفة، ومحصور بأوزان معلومة تلحقها الأفهام، ويشتمل عليها إعراب يتفقه به ذوو الأذهان"[٤].
- ظهرت جلية عناية أبي الحسين بلغات العرب، فتحدث عن نشأة الخلاف في لهجاتها، وذكر عددًا منها، ونسب أكثرها، وتفرد بالنصَّ على أن أسلوب توكيد ضمير النصب المتصل بضمير الرفع المنفصل لغة لبني تميم؛ إذ لم أجد أحدًا من النحويين خص تميم بذلك، ونسب كذلك لغة (أكلوني البراغيث) إلى بني عدي وبني العنبر، وقد انفرد بهذه النسبة، وقد ذكرها النحاة المتقدمون على أبي الحسين دون نسبة لقبيلة معينة، إنما

---

(١) انظر:١٦١، ٢٧٨ من الرسالة.

(٢) انظر:١٦٣، ٢٨١ من الرسالة

(٣) انظر: ٢٦٩ من الرسالة.

(٤) التفسح في اللغة:٢٣.

عدوها لغة من لغات العرب[١].

- عناية أبي الحسين بمقارنة ألفاظ عربية بما يقابلها بالفارسية، ومن ذلك قوله: ""أهل مكة يسمون (المُسُوح) التي يجعل فيها أصحاب الطعام البُرَّ (البَلَاس، والبَلَس)، وهو بالفارسية (بلاس وبلاسها)، فأمالوها وأعربوها، فقاربت الفارسية العربية في اللفظ والمعنى.

وأهل المدينة يسمون الأكارِع (بالِغاء)، وهي بالفارسية (بايها)،...وكذلك (إِسْتَبرق) عربي، وهو بالفارسية (استبره)،...و(جَوْز) بالعربية، وهو بالفارسية (كُوز)،...ألا ترى أنَّ العرب تقول للذي يصلح القسي (القَمَنْجر)، وهو بالفارسية (الكمان كر)"[٢].

- كثرة رواية أبي الحسين عن الرجال في مختلف العلوم، فروى عن علماء الحديث، والتفسير ، واللغة، والنحويين، والوعاظ والزهاد، كما نقل عن عدد من الأعراب والفصحاء[٣].
- نقل عن بعض الآثار العلمية المفقودة بعض آراء العلماء، ومنها: كتاب (المقاييس) للأخفش في أصول النحو، الذي لم ينص أبي الحسين على قوله، إلا أن ابن جني أشار له في كتابه (الخصائص)، ووافق فيه قول أبي الحسين، مما يؤكد على أن مصدر النقل نفسه[٤]، كذلك نقل أبو الحسين بعض الأقوال اللغوية للتوزي، ولم نقف له على كتاب في اللغة[٥].
- نقل بعض الآثار والأقوال التي لم نقف عليها عند غيره، ومن ذلك:

قول معاذ بن جبل ﷺ، وقد استدل به أبو الحسين على دلالة لفظ (وجه)، فيقول: " أنّ رجلاً قال لمعاذ بن جبل ﷺ: (**أَسْأَلُكَ بِوجْهِ اللهِ إلا أَعْطيتَني.فقال: ويحك!، سألتني بالله –عز وجل– أو بوجه الله؟، فقال الرجل: أوليسا واحدًا؟ قال:**

---

(١) انظر: ٦٨-٧٣ من الرسالة.

(٢) التفسح في اللغة:١٤٥، ١٤٦، وانظر:١٤٧-١٥٠.

(٣)انظر: الفصل الثاني من الرسالة مبحث مصادره التي صرح بها.

(٤) انظر: ١٠٤-١٠٥ من الرسالة.

(٥) انظر: ٨٨-٨٩ من الرسالة.

لا...)[١].

وقول ابن عباسﷺ في بيان دلالة (تيسى) وهو قوله: "**التيسى: الحصاة، أو العُود، أو العظم، أو النواة يلعب بها الإنسان فيضرب نفسه بها**"[٢].

وقول الفرزدق: "**تكلَّفتُ حُبَّ الشعر**"[٣].

- تفرد بذكر بعض المجالس بين العلماء التي لم ينقلها غيره، ومن ذلك:

- مجلس الأصمعي وحماد بن سلمة، يقول أبو الحسين: "وذكر الأصمعي أنه قال لحماد ابن سلمة في مجلسه للحديث: إنّك لموموق. فقال له حماد: لا تعد لمثلها؛ فإنّ هؤلاء لا يفرقون بين مائق وموموق"[٤].
- مجلس سيبويه وأبي عبيدة، يقول: " سمعت محمد بن يزيد النحوي يقول: لقي أبو عبيدة سيبويه، فقال له: كيف تُصغَّر (خمس)؟ فقال: خُمَيس، فأجابه سيبويه بالخطأ؛ لأنه كان عنده ممن لا يفهم حقيقة الإعراب.

  ولا أظنه إلا غلطًا من المبرد؛ لأنّ كلام أبي عبيدة يدل على أنه سأله عن (نَفْس) لا عن (خَمس).

  قال أبو عبيدة: زعم سيبويه أنه إذا أراد بـ(النَّفس) الرجل صغَّره بغير الهاء"[٥].

- نقل عن شيخه المبرد أقوالاً في مسائل لم ينص على نسبتها له غيره، ومجالس دار الحديث فيها بينهما، ومن ذلك:

- مجلس المؤلف -أبي الحسين النحوي- مع المبرد، يقول المؤلف: "قال لي محمد بن يزيد: كيف يقال لمن عجز عن سورة : آت بعشر؟"[٦].
- مجلس المؤلف مع المبرد في معنى قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم

---

(١) التفسح في اللغة:٣١.

(٢) التفسح في اللغة:١٢٥.

(٣) المصدر السابق:٦٠.

(٤) المصدر السابق:٢١٥.

(٥) المصدر السابق:٢٢٦.

(٦) المصدر السابق:٩٨.

بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ﴾[١] "سألت عنها محمد بن يزيد، وكان عندي أن القوم فرحوا بما عند الرسل فرح استهزاء"[٢].

- في معنى قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[٣]،"قال المبرد: المعنى: خُلِق الإنسان ومنه العجلة"[٤].

- عرض أبو الحسين سيرًا موجزة لأشهر علماء اللغة (أبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة معمر بن المثنى، والأصمعي)، ومنهجهم في جمع اللغة، والسماع عن العرب[٥].
- كما عرض أبو الحسين سيرًا موجزة لعلماء النحو الأوائل، ونهضتهم بهذا العلم، ونبوغهم في أصوله، وقد أفاد منها البغدادي في كتابه (شرح شواهد المغني)، وضمنها إياه، إذ تعد من أوجز وأجمع ما كُتب عنهم من متقدم[٦].
- أكَّد أبو الحسين على موافقة القرآن لأساليب العرب في كلامهم، و اشتمال القرآن على جميع قواعد الإعراب والتصريف حتى التصغير[٧]، ولا شك أن أبا الحسين لم يقل ذلك إلا بعد أن تفحص القواعد وورودها في القرآن الكريم، وهو يؤكد على مركزية القرآن الكريم في التقعيد لديه.
- احتفاء أبي الحسين بالقراءات القرآنية، إذ كان يجلّها، فلم يعب قراءة، ولم يخطئ قارئًا، وقد أشاد في كتابه بفصاحتهم والموالي منهم خاصة[٨].
- ظهرت معرفة أبي الحسين بعلم الحديث وروايته بإسناده بعض الأحاديث إلى رواتها،

---

(١) سورة غافر:٨٣.

(٢) التفسح في اللغة:٢٨٧.

(٣) سورة الأنبياء:٣٧.

(٤) التفسح في اللغة:٢١٠.

(٥) المصدر السابق:٥٠-٥١.

(٦) انظر: المصدر السابق:٥٠-٥٦، وشرح شواهد المغني:٤/٢٢٩-٢٣٠.

(٧) انظر: التفسح في اللغة:٨٥.

(٨) انظر: ١٠٩-١١٠ من الرسالة.

والحكم على بعضها بأنها واهية السند، فلا يصح الاحتجاج بها[١].

- أرسى قواعد مهمة في أصول النحو، والاستدلال بالسماع، وضمَّن كتابه نصوصًا عزيزة جدًا من أجمل وأكمل وأعظم ما كتب في الكلام عن الاحتجاج بكلام العرب من نحوي متقدم، ومن ذلك:
  - الاحتجاج بشعر المولدين، وهو ما عرف في كتب أصول النحو بالطبقة الرابعة: " أما ما يقع في كتب التفاسير من الاحتجاج ببعض أشعار المولدين، فإنما يُذكر ذلك تزيينًا تابعًا لا احتجاجًا قاطعًا".
  - الأخذ عن العرب: "وعلى الله المعونة فيما ندب إليه، ودلَّ عليه من الاقتداء بالسليقة الدالّة على فصاحة البدو في القفار، ومخالطة أهل المدر لهم في الجوار.

    فليس ما أحدثه أهل الحضر من الكلام على قياس من مضى بزعمهم؛ لأنهم لم يفصلوا بالحركات بين المعاني والمباني، كما فصل الذين نُسبوا إلى السليقة الأولى، فهذا فرق بين أهل البدو وأهل الحضر...".
  - رفض الاحتجاج بكلام الأعرابي الذي يخالف المسموع المجمع عليه، فيقول: "وكذا أعرابي إن أخطأ في كلمة مخالفة لما سمع من جميعهم لم يقبل منه، وإن كان فصيحًا؛ لأنّ هذا موضع تهمة أزالته عن صواب القياس...".
  - رفض الاحتجاج بالشاذ من اللغات، فيقول: "وليس الاحتجاج بالشواذ من اللغات حجة"[٢].
- كثرة الشواهد اللغوية التي استعان بها في كتابه في المسائل التي تناولها.
- نسب بعض الشواهد الشعرية لبعض الشعراء، إلا أنها لم ترد في دواوينهم، وهذا يدل

---

(١) انظر: ١٢٢ من الرسالة.

(٢) انظر: ١٢٤-١٢٦ من الرسالة.

على اطلاعه على رواية أخرى للديوان، ومن ذلك: ما نسبه لأمية بن أبي الصلت، ولم يرد في ديوانه، أو نسبه للبيد بن ربيعة، أو نسبه لكعب بن مالك[١].

- نسب بعض الشواهد الشعرية لقائليها، وقد وردت في المصادر دون نسبة[٢].
- تفرد أبو الحسين بذكر شواهد متنوعة لم يسبق ذكرها في المصادر[٣].
- ذكر أحيانًا روايات أخرى للبيت الشعري، غير الرواية المشهورة ، ومنها قوله: "إنَّ الرسول قد يكون بمعنى الرسالة، كما قال لبيد:

وَ لا أَرْسَلَتْهُ أُمُّهُ بِرَسولِ

أي: برسالة"[٤].

- ظهور شخصيته واستقلاله العلمي، في الاختيار بين الأقوال في المسائل، وفي تخطئة شيخه المبرد في النقل كما في مجلس سيبويه وأبي عبيدة في مسألة تصغير (نفس)[٥].
- تفرد أبو الحسين بذكر لفظ (نوافخ) يراد به السفن، إذ يقول: "والمواخر: السفن تجري ذاهبة وجائية، وقالوا: نوافخ؛ شبهوها بنفخ الثيران بمناخرها إذا عدت وانبهرت"[٦]، ولم أجد هذا القول فيما بين يدي من كتب اللغة.

---

(١) انظر: ١٣١ من الرسالة.

(٢) انظر: ١٣١-١٣٢ من الرسالة.

(٣) انظر: ١٣٢ من الرسالة.

(٤) انظر: ١٩٠ من الرسالة.

(٥) انظر: التفسح في اللغة:٢٢٦.

(٦) المصدر السابق:١١٨.

المبحث الثاني: المآخذ.

هناك بعض المآخذ على كتاب (التفسح في اللغة)، ومؤلفه أبي الحسين النحوي، وهي -بلا شك- لا تقلل من قيمة كتابه، بل ولعل بعضها مما لم يتنبه إليه الباحث، أو يتمكن من تفسيره، إذ كتاب (التفسح في اللغة) من الكتب التراثية القديمة، ومن تلك المآخذ:

- لم نجد في كتاب التفسح تعريفًا محددًا لمفهوم التوسع سواءً بشكل عام أو بشكل خاص، إذ بدأ المؤلف كتابه بمقدمة تناول فيها موضوعات عدة، كأقسام الكلمة، ونشأة اللغة، ونشأة اللهجات، ونشأة الخط، ونشأة النحو، ومسألة الألفاظ المعربة، ثم بدأ بالولوج لمسألة التفسح في اللغة دون تعريف لذلك، أو تحديد عناصره.
- إن التوسع في اللغة -كما جاء في البحث- لا يقتصر على النحو أو الصرف، أو علم الأصوات أو غيرها، بل يشمل علوم اللغة العربية جميعها، وهذا ما وجدناه حقًا في كتاب (التفسح في اللغة)، وكان ذلك مدعاة لحضور التبويب في الكتاب منعًا للتداخل، ولكن هذا التبويب كان غائبًا، وجاءت موضوعاته متداخلة، فهو يبدأ في صور توسع في النحو ثم يعقبها بالتوسع الدلالي، ثم يعود للتوسع النحوي، ثم يردفها بذكر توسع بلاغي ثم يعود لذكر التوسع الدلالي ، وهكذا.
- غياب المنهجية في حديثه فكثيرًا ما ينتقل من موضوع إلى موضوع آخر.
- تركه التصريح بمعظم الأقوال التي يذكرها، والمصادر التي ينقل منها في أكثر كتابه[١].
- إهمال نسبة بعض القراءات إلى أصحابها، فقد ذكر خمس عشرة قراءة قرآنية، نسب منها خمس قراءات، فنسب قراءة لعلي بن أبي طالب ﷺ، وعبدالرحمن السلمي[٢]، وقراءة لعلي ﷺ[٣]، وقراءة لعبد الله ابن مسعود ﷺ[٤]، وقراءة لأبي عمرو بن

(١) انظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني من الرسالة.

(٢) انظر: التفسح في اللغة:١٨٥-١٨٦.

(٣) انظر: المصدر السابق:١٤١.

(٤) انظر: المصدر السابق:٨٤.

العلاء[١]، وقراءة ليعقوب الحضرمي[٢]، وأغفل البقية من النسبة.

- كثرة الأحاديث الضعيفة التي ذكرها في كتابه، فقد ذكر واحدًا وثلاثين حديثًا، صح منها أربعة عشر حديثًا فقط[٣].
- مخالفته الرواية الصحيحة في حديث موسى عليه السلام وملك الموت، فاستشهد به في مسألة وقوع المجاز في لفظ (العين)، بقوله: "في حديث أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ في موسى وملك الموت، قوله: **(لَطَمَ عَيْنَه)**. والعين في كلام العرب إنما هي حقيقة الشيء المقصود، يقولون: عين هذه القصيدة هذا البيت،...فقوله: لطم عينه، أي: عين كلامه فأدحض حجته وكفّ إرادته"، وهو قول حُكم بفساده؛ إذ الرواية في الصحيح بتمام لفظ الحديث أن المراد بذلك العين الجارحة، لقوله ﷺ: **(فَلَطَمَ مُوسَى عليه السلام عَيْنَ مَلَكِ المَوْتِ فَفَقَأَها)**[٤].
- أخطأ أبو الحسين في نسبة بعض الأبيات الشعرية لقائليها، فنسب بيتًا لأمية بن خلف ردًا على حسان بن ثابت ﷺ، والصحيح العكس، ونسب بيتًا لرؤبة والصحيح لأبيه العجاج، ونسب بيتًا ليزيد بن الطثرية والصحيح لامرئ القيس[٥].
- قلة ما نقله عن شيخيه المبرد وثعلب، إذ لم ينص على النقل عنهما إلا في مواضع معدودة[٦].
- على الرغم من شهرة أبي الحسين بلقب (النحوي) إلا أننا لم نقف في كتابه على رأي جديد أو قول مبتكر، بل هو تابع لمن سبقه من العلماء.
- الخطأ في بعض التراكيب مما يقف حاجزًا لفهم المراد، ولعله راجع لخطأ في التحقيق،

---

(١) انظر: التفسح في اللغة:١٥٧.

(٢) انظر: المصدر السابق:٢٣١.

(٣) انظر: ١٢٢ من الرسالة.

(٤) انظر: ١٢٣ من الرسالة.

(٥) انظر: ١٣٢ من الرسالة.

(٦) انظر: ٩٠-٩١ من الرسالة.

ومن ذلك قوله في منزلة الشعر والشعراء: "لأن الشعراء المجتمع أولو ألسنة حداد"[١]، وقوله في منزلة القرآن: "فلا تهي على الأيام دعائمه"[٢].

- في مسألة المعرَّب من الألفاظ كان يعوزه التنسيق والدقة في نسبة الألفاظ، فقال مثلاً: "(عزَّروه): أعانوا، تكلمت به خمسة ألسن من العرب والسريانية، وكذا أكثر الأمم تكلموا بها"[٣].
- التكرار في بعض العبارات، ومن ذلك قوله: "أما السائح فهو الصائم"[٤].
- جانب أبو الحسين الصواب حين جعل الأعرابي أفّار بن لقيط هو أبو خيرة العدوي، حيث يقول: "قال معمر: سمعت أفّار بن لقيط –وأفار هو أبو خيرة العدوي وقد كان أدرك الجاهلية– يقول: ليس لهذا الحَبْل زَوْر"، والصحيح أنهما أعرابيان سمع منهما العلماء، وقد عُرف أفار بـ(أبي مهدية) [٥].
- ظهور أثر الاعتزال في بعض الجوانب التي أشار إليها، كما في تأويل الصفات، نحو: الرضا، والغضب[٦]، ومسألة التبعيض والتجسيم[٧].

---

(١) التفسح في اللغة:٧٠.

(٢) المصدر السابق:٩٣.

(٣) المصدر السابق:١١٣-١١٤.

(٤) المصدر السابق:١١٩، ١٢١.

(٥) انظر: ١٣٨ من الرسالة.

(٦) انظر: التفسح في اللغة:١٩٨.

(٧) انظر: مبحث عقيدته في التعريف بالمؤلف في التمهيد.

الخاتمة

بعد دراسة كتاب (التفسح في اللغة) والوقوف على أهم ما تناوله هذا الكتاب تجلت من النتائج ما يلي:

- برزت عناية أبي الحسين باللغة ومسائلها، وليس شيء أدل على ذلك من كثرة مؤلفاته فيها، فألف (المقصور والممدود)، و(المذكر والمؤنث)، و(البصائر)، و(إقامة الألفاظ على حدودها)، و(الفصاحة)[١].
- كان أبو الحسين على معرفة بعلم التفسير، وذا شأن فيه، إذ استعان به الوزير ابن عيسى في تأليف كتابه معاني القرآن.
- مسألة التفسح في اللغة تناولها العلماء قديمًا في مؤلفاتهم، إلا أن أبا الحسين أول من أفرد مصنفًا في ذلك.
- التوسع في اللغة شامل لجميع مستوياتها، وقد أبدع أبو الحسين بذكر أمثلة عليه في مجالات اللغة المختلفة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، والبلاغية.
- غلبة المصطلحات النحوية البصرية التي ذكرها في كتابه على المصطلحات الكوفية.
- ظهرت كذلك النزعة البصرية عند المؤلف في أصول الاستدلال وقواعدها.
- كان من منهج أبي الحسين ألا يصرح بلفظ العلة، وإنما يذكر التعليل متداخلاً مع المسائل، وأكثر التعليلات التي ذكرها تعليمية.
- كان موقف أبي الحسين من العوامل الاحتذاء بسيبويه ومن تبعه من العلماء.
- إفادة المؤلف من عدد من العلماء والكتب التي وقف عليها، فكانت روافد لهذا المصنَّف.
- كانت عناية أبي الحسين بلغات العرب عناية فائقة، إذ اهتم بنسبتها للقبائل، وتفرد بنسبة بعضها.

---

(١) انظر: ١٥-١٧ من الرسالة.

- اهتمامه بلغات العرب، والإفادة منها في تخريج بعض القراءات عليها، إذ الحمل على اللغة أولى من الحمل على الشذوذ.
- من أسباب التفسح في اللغة اختلاف اللهجات العربية، فكانت رافدًا مهمًا للتوسع.
- كان منهج المؤلف في مصادر كتابه ألا ينص على ما اعتمد عليه في تأليف مصنفه، وإنما يكتفي بذكر الآراء والأقوال مسندة إلى أصحابها، أو غير مسندة.
- يذهب أبو الحسين إلى القول بأن نشأة النحو كانت على يد أبي الأسود الدؤلي بأسس دونها الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ.
- على الرغم من شهرة أبي الحسين بـ(النحوي) إلا أننا لم نقف في هذا الكتاب على معالجة متفردة في المسائل والقضايا النحوية، وما ذكره من آراء إنما هي اختيارات لآراء من سبقه من العلماء.
- معرفة المؤلف باللغة الفارسية، إذ قارن بينها وبين العربية في عدد من الألفاظ والأساليب، إلا أنه لا يمكن الحكم عليه بالفارسية بمجرد ذلك.

٧- فهرس المصادر والمراجع.

أولاً: الكتب المطبوعة:

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م.
- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ.
- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- أخبار أبي تمام، محمد بن يحيى الصولي، تحقيق: خليل محمود عساكر وآخرون، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
- الاختيارين، الأخفش الأصغر، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، يحيى بن محمد الشاوي، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، العراق، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨١م.
- أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- أسرار البلاغة، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- أسرار العربية، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- الأسلوبية والأسلوب، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثالثة.
- الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤م.
- الأشباه والنظائر في النحو، عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين، الأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، طبعه عبد الحميد أحمد حنفي، الطبعة الثالثة، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.
- إصلاح المنطق، يعقوب بن السكيت، تحقيق: أحمد محمدة شاكر وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، مصر.
- الأصمعيات، عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- الأصول في النحو، محمد بن سهل السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، الأطلسي، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

- أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الأضداد، الأصمعي والسجستاني وابن السكيت، تحقيق: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٢م.
- الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الأضداد، قطرب محمد بن المستنير، تحقيق: حنَّا حداد، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي، تحقيق: عزة حسن، دار طلاس، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، مؤسسة سليمان الراجحي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٥م.
- الإعراب في قواعد الإعراب، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: علي فودة نيل، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- الأعراب والرواة، عبد الحميد الشلقاني، منشورات المنشأة العامة للنشر، طرابلس، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ/١٩٨٢م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

- الاقتراح في علم أصول النحو، عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكُتاب، عبد الله بن محمد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- أقل الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه، عبدالكريم علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- الألفاظ، يعقوب بن السكيت، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م.
- أمالي السيد المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م.
- أمالي ابن الشجري، ابن الشجري هبة الله بن علي الحسني، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، تصحيح: أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة.
- الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث في جامعة الملك عبد العزيز، دار المأمون، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- الأمثال، مؤرج بن عمرو السدوسي، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣م.
- أمثال العرب، المفضل بن محمد الضبي، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه، أبو بكر الزبيدي، تحقيق: محمد خليفة الدناع، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ومؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني، تعليق: عبدالله عمر البارودي، دار الجنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الصريين والكوفيين، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن القزويني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٢م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي، تعليق: محمد شرف الدين ورفعت بيلكة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، دار الهجرة، إيران، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٨٨م.

- البرصان والعرجان والعميان والحولان، عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الأشبيلي، تحقيق: عياد عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، لجنة إحياء التراث الإسلامي للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية المصرية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- تاج العروس من جوهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإرشاد والأنباء الكويتية، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
- تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- تاريخ الرسل والملوك، محمد جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.
- تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار

الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر علي بن الحسن الشافعي، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، ابن أبي الإصبع المصري، تحقيق: حفني محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية المصرية.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، الأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- التذكرة الحمدونية، ابن حمدون محمد بن الحسن، تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- التذكرة في القراءات، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تحقيق: سعيد صالح زعيمة، دار ابن خلدون، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم وكنوز أشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٤٣٥هـ/١٩٩٧م-٢٠١٤م.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، عياض بن موسى بن عياض، تحقيق: عبد القادر الصحراوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

- تصحيح الفصيح وشرحه، عبد الله بن جعفر بن درستويه، تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- تعليق من أمالي ابن دريد، محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: مصطفى السنوسي، منشورات المجلس الوطني للثقافة والتراث، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٤١٧هـ/١٩٩٠-١٩٩٦م.
- تفسير أبيات المعاني من شعر المتنبي، سليمان بن علي المعري، تحقيق: مجاهد الصواف ومحسن غياض، دار المأمون للتراث، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- تفسير غريب القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- تفسير القرآن، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- تفسير القرآن، محمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق: سعد محمد السعد، دار المآثر، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- تفسير القرآن، منصور بن محمد السمعاني، تحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم عباس غنيم، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير، تحقيق: مصطفى السيد محمد وآخرون، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس، حمادي صمو، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٨١م.
- التمام في تفسير أشعار هذيل، عثمان بن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرون، وزارة المعارف العراقية، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- التمثيل والمحاضرة، عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد، تحقيق: علي محمد فاخر، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، عبد الله بن بري المصري، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٨٠-١٩٨١م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: عبد العزيز إبراهيم الشهوان، دار الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- التوسع في كتاب سيبويه، عادل هادي العبيدي، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٤م.
- الثاني من حديث الوزير عيسى بن علي، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، دار التقوى، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، قاسم بن قطلوبغا الحنفي، تحقيق: شادي محمد آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد جرير الطبري، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- الجامع الكبير، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي

ومحمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، المعافى بن زكريا النهرواني، تحقيق: محمد مرسي الخولي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- جماليات الأسلوب والتلقي، موسى ربابعة، مؤسسة حمادة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- الجمل، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق: محمد علي الهاشمي، لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق: أحمد عبد السلام و محمد سعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- جمهرة اللغة، محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق رزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني من حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- الجيم، أبو عمرو الشيباني، تحقيق: إبراهيم الإبياري، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية، محمد بن علي الصبان، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية.
- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الحدود النحوية في التراث، جنان التميمي، شبكة اللغويات العربية، ٢٠٠٨م.

- الحديث النبوي مصطلحه وبلاغته وكتبه، محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، الطبعة السادسة، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- الحروف، أبو نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل، عبد الله بن محمد البطليوسي، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- حماسة البحتري، تحقيق: محمد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والفنون، ٢٠٠٧م.
- الحمل على المعنى في العربية، علي عبد الله العنبكي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية في ديوان الوقف السني في العراق، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
- الحيوان، عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.
- خزانة الأدب ولب لسان العرب، عبد القادر عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الاولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، فريد عبد العزيز الزامل، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي أحمد بن يوسف، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد باسل السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها، القاسم بن علي الحريري، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي القرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، علق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٤م.
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة النجار، دار البشير، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون المالكي، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.
- ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي، تحقيق: حسن محمد باجودة، نادي الطائف الأدبي.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة،
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ديوان البحتري، تحقيق:حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، الطبعة الرابعة.
- ديوان تميم بن أبي بن مقبل، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: عبد أ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ديوان الحطيئة برواية شرح ابن السكيت، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، مكتبة

الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- ديوان الراعي النميري، تحقيق: رايهنهرت فايبرت، دار فرانتس شتاينر، بيروت، ١٤٠١هـ/١٩٨٠م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، تصحيح: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.
- ديوان سلامة بن جندل، محمد بن الحسن الأحول، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري، تحقيق: شاكر العاشور، وزارة الإعلام العراقية، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.
- ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
- ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
- ديوان العجاج، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوان علقمة بن عبدة، تحقيق: سعيد نسيب مكارم، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- ديوان الفرزدق، تحقيق: علي عافور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- ديوان القتال الكلابي، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت.
- ديوان المفضليات مع شرح القاسم بن محمد الأنباري، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٠م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- ذيل الأمالي والنوادر، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م.
- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- رسائل الجاحظ، عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- رسالة الملائكة، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الريح، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨٤م.
- زاد المسير في علم التفسير، عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: زهير شاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: حاتم الضامن،

مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

- زهر الآداب وثمر الألباب، إبراهيم بن علي الحصري، تحقيق: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، صيدا، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- زهر الأكم في الأمثال والحكم، الحسن اليوسي، تحقيق: محمد الحجي ومحمد الأخضر، دار الثقافة، المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- سر صناعة الإعراب، عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- سمط اللآلئ، أبو عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م.
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- شرح أبيات إصلاح المنطق، يوسف بن الحسن السيرافي، تحقيق: ياسين محمد السواس، الدار المتحدة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٨م.
- شرح أدب الكاتب، موهوب الجواليقي، تحقيق: طيبة حمد بودي، جامعة الكويت، ١٩٩٥م.
- شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار العروبة، القاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأشموني، تحقيق:محمد

محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ/١٩٣٩م.

- شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار بن أحمد، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- شرح ألفية ابن مالك، عبد الله بن عقيل المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثانية.
- شرح التسهيل، محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور علي بن مؤمن، تحقيق: صاحب أبو جناح.
- شرح ديوان الحماسة، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وأحمد أمين، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، الأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان، تحقيق: محمد بدر الدين الحلبي، المطبعة الحميدية المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٢٣هـ
- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده، للرضي محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثانية.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، لجنة إحياء التراث بوزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- شرح القصائد العشر، الخطيب التبريزي يحيى بن علي بن محمد الشيباني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده،
- شرح الكافية، للرضي محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري العلمية، ٢٠٠٧م.
- شرح اللمع، عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي، تحقيق: فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والتراث، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٠م.
- شرح المعلقات السبع، الحسين بن أحمد الزوزني، تحقيق: لجنة التحقيق في الدار العالمية، ١٩٩٣م.
- شرح المفصل، علي بن يعيش، المطبعة المنيرية.
- شرح الملوكي في التصريف، علي بن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي بتفسير القيسي، تحقيق: داود سلوم ونوري حمودي القيسي، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- شروح التلخيص، لعدد من المؤلفين، دار الهادي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق: تحقيق: محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- شعر الأخطل، صنعه السكري رواية عن محمد بن حبيب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- شعر زيد الخيل الطائي، تحقيق: أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى،

١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، تحقيق: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- شعر ابن ميادة، تحقيق: حنَّا حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- الشعر والشعراء، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ/١٩٨٥م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية، أحمد بن فارس، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد القلقشندي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٠هـ/١٩٢٢م.
- الصحاح في اللغة، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.
- صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، إسماعيل البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون، المطبعة السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- صحيح مسلم، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور علي بن مؤمن، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- طبقات الحفاظ، عبد الرحمن السيوطي، راجعه لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار

الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- طبقات علماء الحديث، محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- طبقات فحول الشعراء، أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
- طبقات الفقهاء، أبو إسحاق الشيرازي، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٧٠م.
- طبقات المفسرين، محمد بن علي الداوودي، راجع النسخة: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.
- ظاهرة الاتساع في النحو العربي، حسن محمود شبانة، دار الفتح للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- العدة في أصول الفقه، أبو يعلى محمد بن الحسين الحنبلي، تحقيق: أحمد علي سير المباركي، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
- العلة النحوية نشأتها وتطورها، مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٣هـ/١٩٧٤م.
- علل النحو، محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، دار الرشيد للنشر، العراق.
- عيون الأخبار، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار الكتب المصرية،١٩٩٦م.

- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري الدمشقي، تحقيق: ج.برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- غريب القرآن، أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني، تحقيق: مصطفى عناني بك، المطبعة الرحمانية، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م.
- غريب القرآن في شعر العرب سؤالات نافع بن الأزرق، تحقيق: محمد عبد الرحيم أحمد نصر الله، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- الفاخر، المفضل بن سلمة بن عاصم، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.
- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد البكري، تحقيق: إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة ودار الأمانة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- فعلت وأفعلت، أبو حاتم السجستاني، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- فقه اللغة، حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م.
- فقه اللغة مناهله ومسائله، محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- فقه اللغة وأسرار العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م.

- الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، علي مزهر الياسري، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- الفهرست، ابن النديم محمد بن إسحاق الوراق، تحقيق: رضا تجدد، طهران.
- في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب، بيروت، ١٩٦٩م.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الكافي في القراءات السبع، محمد بن شريح الأندلسي، تحقيق: أحمد محمود الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- الكامل في التاريخ، ابن الأثير علي بن محمد الشيباني، مراجعة وتصحيح: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله، تعليق: محمد شرف الدين ورفعت بيلكة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- الكشف والبيان، أحمد أبو إسحاق الثعلبي، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأعمال، المتقي الهندي علي بن حسام الدين، تحقيق:

بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- كنز الكتاب ومنتخب الآداب، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفهري، تحقيق: حياة قارة، المجمع الثقافي في أبو ظبي، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- الكنز اللغوي في اللسن العربي-خلق الإنسان، عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٣م.
- الكنز اللغوي في اللسن العربي-القلب والإبدال، يعقوب بن السكيت، تحقيق: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٣م.
- اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، طبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل الدمشقي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- لسان العرب، ابن منظور محمد بن مكرَّم، دار المعارف.
- ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية المصرية، ١٣٩هـ/١٩٧١م.
- المؤتلف والمختلف في أسماء العراء وكناهم، الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق: ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، الطبعة الثانية.
- مجاز القرآن، معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.
- مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وزارة الإعلام في الكويت، ١٩٨٤م.
- مجمع الأمثال، أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
- مجموع فتاوى ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، مجموعة من العلماء، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، حسين بن محمد الراغب الأصبهاني، مكتبة الحياة، بيروت.
- المحبَّر، أبو جعفر محمد بن حبيب، تصحيح: إيلزة ليختن شتيتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة.
- المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، الحسين بن أحمد بن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- المخصص، علي بن إسماعيل بن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.
- المذكر والمؤنث، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية المصرية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- المذكر والمؤنث، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م.
- مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها.
- المرايا المقعرة، عبد العزيز حمودة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن السيوطي، تصحيح: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الفكر.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- العراق، مطبعة العاني، بغداد.
- المساعد على تسهيل الفوائد، عبد الله بن عقيل المصري، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ابن فضل الله العمري، تحقيق: كامل سلمان الجبوري ومهدي النجم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- المسانيد المئة، عبد الله صالح العبيد، دار المنهاج، الرياض.
- المستطرف في كل فن مستظرف، محمد بن أحمد الأبشيهي، تحقيق: إبراهيم صالح، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- المستقصى في أمثال العرب، محمود بن عمر الزمخشري، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد- الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، مؤسسة

الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- مسند الحميدي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار السقا، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد محمد بن علي المقري، المطبعة الأميرية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٢٢م.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات في جامعة الرياض، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- مصطلحات النحو الكوفي، عبد الله حمد الخثران، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- معالم التنزيل، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، ١٤٠٩هـ-١٤١٢هـ.
- معاني الحروف، علي بن عيسى الرماني، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- المعاني الكبير في أبيات المعاني، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- معاني القراءات، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عيد مصطفى درويش وعوض القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩١م.
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي، تحقيق: فائز فارس، دار البشير ودار الأمل.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

- معجم الأنساب والأسر الحاكمة في التاريخ الإسلامي، للمستشرق زامباور، أخرجه: زكي محمد حسن بك وآخرون، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- معجم البلاغة العربية، بدوي طبانة، دار المنارة، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- معجم التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة.
- معجم الشعراء، محمد بن عمران المرزباني، تحقيق: فاروق اسليم، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة.
- معجم المفسرين، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: طيار آلتي قولاج، استانبول، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح ناصر الدين المطرزي، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- المغني في أبواب التوحيد والعقل، القاضي عبد الجبار، تحقيق: توفيق الطويل، الدار المصرية للتأليف والنشر.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- مفتاح العلوم، يوسف بن محمد السكاكي، تقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب

العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني الحسين بن محمد، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.
- المفضليات، المفضل بن محمد الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة السادسة.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب مستو وآخرون، دار ابن كثير و دار الكلم الطيب، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأ،لى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٧٩م.
- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية المصرية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، أبو عمرو بن الصلاح، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، مصر.
- المقرب، ابن عصفور علي بن مؤمن، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور علي بن مؤمن، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة، ١٩٨٥م.
- المنتخب من غريب كلام العرب، كراع النمل علي بن حسن الهنائي، تحقيق: محمد أحمد العمري، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى،

١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- منتهى الطلب من أشعار العرب، محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، محمد بن محمد الجزري، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، ١٤١٩هـ.
- المنصف في شرح التصريف، عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، إدارة إحياء التراث في وزارة المعارف المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم، يحيى شرف النووي، المطبعة المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٤٩هـ/١٩٣٠م.
- المنوال النحوي العربي، عز الدين مجدوب، دار محمد علي الحامي، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق: أحمد صقر، دار المعارف، الطبعة الرابعة.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التنهاوي، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، مليد بن أحمد الزبيري وآخرون، من إصدارات مجلة الحكمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، محمد بن عمران المرزباني، المطبعة السلفية وكتبتها، ١٣٤٣هـ.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي، دار الرشيد، العراق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي، علق عليه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- نظريات في اللغة، أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت،١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- نقائض جرير والفرزدق، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- نقد الشعر، قدامة بن جعفر، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- النكت في القرآن، علي بن فضال المجاشعي، تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- النكت والعيون، علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق: عبد المقصود عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب النويري، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، أحمد القلقشندي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- هدية العارفين، إسماعيل بن باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- الوافي بالوفيات، خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- الوحشيات، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

- الوسيلة الأدبية للعلوم العربية، حسين المصرفي، مطبعة المدارس الملكية بدرب الجمازير، الطبعة الأولى، ١٢٩٢هـ.

ثانيًا: المجلات العلمية:

- عبد العزيز بن زرارة الكلابي أخباره وشعره، عبد الرحمن بن عبد الله الشقير، مجلة العرب، الرياض، الجزء (٧، ٨) السنة (٢٧)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- الفعل تعريفه وأقسامه وأبوابه، صلاح الدين الزعبلاوي، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد (٣٧، ٣٨)، ١٤١٠هـ/١٩٨٩-١٩٩٠م.
- مفهوم الاتساع وضوابطه في علم النحو، بهاء الدين عبد الوهاب بن عبد الرحمن، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٢٩)، محرم، ١٤٢١هـ.
- وصف المطر والسحاب، محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: عز الدين التنوخي، مجلة المجمع العلمي العربي، العدد (٣٨)، الجزء الأول والثاني والثالث، ١٩٦٣م.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، أبو العز محمد بن الحسين الواسطي، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ/١٤٠٤هـ.
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، أبو جعفر الرعيني، تحقيق: عبد الله حامد النمري، كلية الشريعة والدراسات العليا الفرع اللغوي، جامعة أم القرى، ١٤٠١هـ-١٤٠٢هـ/١٩٨١م-١٩٨٢م.
- التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: محمد منصور الفايز، عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٣٠هـ.
- موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو، مطير حسين المالكي، كلية اللغة

العربية وآدابها، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ-١٤٢٣هـ.

- الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب القيسي، مجموعة رسائل علمية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٨- فهرس المحتويات.

الموضوع	الصفحة
الإهداء.	أ
ملخص الرسالة باللغة العربية.	ب
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية.	هـ
المقدمة.	ح
التمهيد	١
أولاً: التعريف بالمؤلف.	٢
ثانيًا: التفسح في اللغة.	١٩
الفصل الأول: منهج المؤلف في كتابه.	٣١
المبحث الأول:طريقته في عرض المادة العلمية.	٣٢
المبحث الثاني: موقفه من المصطلحات والحدود.	٤٠
المطلب الأول: موقفه من المصطلحات.	٤٠
المطلب الثاني: موقفه من الحدود.	٥٠
المبحث الثالث: موقفه من العلل والعوامل.	٥٣
المطلب الأول: موقفه من العلل.	٥٣
المطلب الثاني: موقفه من العوامل.	٦٠
المبحث الرابع: موقفه من الخلاف النحوي.	٦٤
المبحث الخامس: عنايته بلغات العرب.	٦٨
الفصل الثاني: مصادر المؤلف في كتابه.	٧٤
المبحث الأول: المصادر التي صرح بها.	٧٥
المبحث الثاني: المصادر التي لم يصرّح بها.	٩٥
الفصل الثالث: أصول الاستدلال لدى المؤلف.	١٠٦
المبحث الأول: السماع.	١٠٨

المطلب الأول: القرآن الكريم والقراءات.	١٠٩
المطلب الثاني: الحديث النبوي.	١٢١
المطلب الثالث: كلام العرب.	١٢٤
المبحث الثاني: القياس.	١٤٢
المبحث الثالث: الإجماع.	١٤٦
المبحث الرابع: استصحاب الحال.	١٤٨
الفصل الرابع: مستويات التفسح في الكتاب	١٥٠
المبحث الأول: المستوى الصوتي والصرفي.	١٥١
المبحث الثاني: المستوى النحوي.	١٦٥
المبحث الثالث: المستوى الدلالي.	١٨٦
المبحث الرابع: المستوى البلاغي.	١٩٦
الفصل الخامس: آراء المؤلف في كتابه.	٢٠٨
المبحث الأول:آراء المؤلف النحوية.	٢٠٩
المبحث الثاني: آراء المؤلف الصرفية.	٢٦٧
المبحث الثالث:مذهبه النحوي.	٢٩٩
الفصل السادس: تقويم الكتاب.	٣٠٢
المبحث الأول: المحاسن.	٣٠٣
المبحث الثاني: المآخذ.	٣١٠
الخاتمة.	٣١٣
الفهارس.	٣١٥
فهرس الآيات القرآنية.	٣١٦
فهرس القراءات القرآنية.	٣٢٦
فهرس الأحاديث النبوية والآثار.	٣٢٧
فهرس أقوال العرب والأمثال.	٣٢٨
فهرس الأبيات الشعرية.	٣٣٠

فهرس الأرجاز.	٣٣٤
فهرس المصادر والمراجع.	٣٣٥
فهرس المحتويات.	٣٦٦